الدكتور عبد القادر جيلالي بلوفة

نوفمبر 1954

حركة الانتصار للحريات الديموقراطية

1939-1954

في عمالة وهران



الألمعية للنشر والتوزيع

عبد القادر جيلالي بلوفة
حركة الانتصار للحريات الديموقراطية
الألمعية

جيلالي بلوفة عبد القادر

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: الخروج من النفق

من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية (1950-1954)

عمالة وهران

الألمعية للنشر والتوزيع



ص ب 62 عين الباي قسنطينة 25043 الجزائر

الهاتف 21331675289+

الفاكس 21331676923+ Elalmaia15@gmail.com

الكتاب: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية –الخروج من النفق-

المؤلف: جيلالي بلوفة عبد القادر

الناشر : دار الألمعية للنشر والتوزيع

التصفيف: قسم التصفيف

الغلاف: دار الألمعية

التوزيع: دار الألمعية

ردمك: 978-9931-305-16-3

الإيداع القانوني: 2011-686

الطبعة: الأولى 2011

مقدمـــة

تميزت المقاومة الوطنية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (830 – 1962) بعدة خصائص ومميزات. أهمها: الشعبية. حيث إلتفت حولها فئات اجتماعية مختلفة. من عمال و فلاحين وتجار ومثقفين وطلبة. ومن الريف والمدينة. وبالتواصل حيث لم تنقطع المقاومة منذ أن وطأت أقدام الاستعمار أرض الجزائر.

وشكلت المقاومة الشعبية تحت لواء وقيادة الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري (1808 – 1883) قمة المواجهة للاستعمار. إذ استطاع تنظيم صفوف الجيش و صد الاحتلال في معارك عمت عدة مناطق واسعة خلال الفترة الممتدة 1832 – 1847. ولم تكن هذه المقاومة الوحيدة والأخيرة. بل أعقبتها عدة انتفاضات شعبية اشتركت في هدف واحد. وهو التصدي للاستعمار.

عرف مطلع القرن العشرين. وخاصة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بداية تحول نضال الجزائريين نحو العمل السياسي: فظهرت النوادي والجمعيات والأحزاب باختلاف برامجها اتجاهاتها.

حمل نجم شمال إفريقيا (ENA) المؤسس في 20 جوان 1926 بباريس لواء المطالبة بالاستقلال التام عن الاستعمار الفرنسي و وحدة إفريقيا الشمالية [1] : وهي أهداف ومواقف جعلته يتعرض للحل من قبل الإدارة الاستعمارية في 20 نوفمبر 1929.

وكان حزب الشعب الجزائري (PPA) المؤسس في 11 مارس 1937 بالجزائر سليل النجم و مواصلة لأهدافه الاستقلالية. أكد في بيان المكتب السياسي للحزب الصادر في 10 أفريل 1937 على العمل من أجل التحرر الكامل ومحاربة الإدماج وكل أشكال التفرقة والتمييز وقد لقي الحزب استجابة شعبية واسعة في الجزائر. بفعل خلاياه التي انتشرت في عدّة مدن جزائرية قبل فترة الحرب العالمية الثانية.

[1] Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1830 – 1954). Alger : ENAL - Rahma, 1996, P.76.

وبحكم حالة الطوارئ و الأحكام الاستثنائية المعلنة خلال الحرب، تمّ حل حزب الشعب الجزائري في 03 سبتمبر 1939، ليتحول نشاطه إلى عمل نضالي سري.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية، جسدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) منذ 1946 التيار الاستقلالي؛ واستطاعت حمل طموحات الجماهير وتجنيدهم بأعداد كثيرة حولها.

وموازاة مع نشاط الحركة العلني، كان لها جناح سري ممثل في المنظمة الخاصة (OS) التي تأسست منذ فبراير 1947 بغية التحضير العملي لعمل ثوري مباشر؛ إلاّ أن اكتشاف السلطة الاستعمارية لخلايا المنظمة الخاصة بداية من مارس 1950 أدى إلى تعطيل وتأخير المشروع والهدف إلى حين؛ وهذا نظرا لموجة الاعتقالات والمحاكمات التي مست مناضلي ومنخرطي المنظمة الخاصة وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية على حد سواء.

تظهر القراءة الأولية لعنوان الموضوع الموسوم بـ:**"حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950 – 1954)"** بأنه محدد في إطاره الجغرافي من العام إلى الخاص، أي من الجزائر إلى عمالة وهران كمجال جغرافي محدد، والتي هي وحدة إدارية كانت مشكلة من ست مقاطعات هي: وهران، تلمسان، مستغانم، سيدي بلعباس وتيارت ومعسكر، بمساحة عادلت سبع عشرة مرة مساحة فرنسا [2].

وشكلت مركزا استيطانيا مهما مقارنة بالعمالات الأخرى [3].

وفي إطاره الزماني بفترة (1950 – 1954): الممتدة من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، والمتميزة بحدوث أزمات عديدة داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أثرت في نشاطها وكان من تدعيات الأزمة المعلنة لما بعد مؤتمر أفريل 1953 إنشقاق في صفوف الحركة وانفراد جماعة بالتحضير العملي للثورة المسلحة.

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، **نشاط حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديموقراطية في عمالة وهران (1939 – 1951)**، رسالة الماجستير في التاريخ، (مرقونة)، قسم التاريخ، جامعة وهران 2002، ص35.

[2] Robert TINTHOIN, **L'ORANIE**, ORAN : Fouque, 1952, P.40.

[3] Robert TINTHOIN, B.S.G.A.P.O, T : 68, 1ère partie, 1947, P.77.

إن الفترة المختارة جديرة بالدراسة. نظرا لإنعدام الأبحاث الأكاديمية المنجزة في هذا الميدان. والمتعلقة بنشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران تحديدا. إذ يلاحظ على الدراسات المنشورة والأعمال المطبوعة الطابع الشمولي والعام. حيث تطرقت إلى نشاط الحزب في كل الجزائر.

حتمت عدة دوافع إختياري لعنوان وموضوع الأطروحة. ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- مواصلة البحث التي تم ضمن رسالة الماجستير. تحت إشراف أ.د. دحو فغرور الذي لم يبخل علي في تزويدي وإرشادي بنصائح علمية قيمة. وبموافقته. تم تحديد الإطار العام لموضوع الأطروحة التي حاولنا من خلالها تمديد البحث زمنيا حتى 1954 مع الحفاظ على الإطار الجغرافي الذي هو دائما عمالة وهران.

2- تكتسي الدراسة المونوغرافية المتعلقة بموضوع واحد ومحدد قيمة خاصة ومهمة لأنها تخص معلومات محددة ومفصلة وجديدة في غالب الأحيان وتكسب الباحث خبرة ومهارة في تصحفها ونقدها وتحليلها. وفي المقابل. فإنها لا تخلو من صعوبات لأنها تتناول بالدراسة أحداث جزئية ودقيقة تخص شخصيات ومناطق محددة ... فمن أجل هذه الغاية. كان سعيي العلمي. علما بأن أغلب الدراسات حول الحركة الوطنية الجزائرية لحد الآن تناولت بالتحليل الخطوط العريضة لتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ونضال الجزائريين في سياق تاريخي عام. فرأيي أنه من الأجدر الآن أن نتوجه إلى الدراسات المونوغرافية الجزئية والمحلية التي تعطي نظرة مفصلة و دقيقة للوقائع التاريخية.

3- الرغبة في كشف النقاب عن رموز وشخصيات وطنية. كان لها دورا نضاليا داخل هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمات المدعمة لها. على المستوى المحلي، "ولم ينفض عنها الغبار" حتى الآن. بل إن الكثير منها لا نعرف عنه إلا القليل، أو نجهله تماما.

4- إلى جانب هذا. فإن وراء إختياري للموضوع قناعات وميول شخصية وهي أن يكون هذا العمل إضافة معرفية جديدة للمكتبة الجزائرية وخاصة قرائها باللغة العربية. وأن أساهم كجزائريين في كتابة تاريخ بلدي الجزائر. لأن من "المسلم به أن تاريخ بلد ما لا يعتبر تاريخا (وطنيا) بالمعنى الذي نفهمه نحن. إلا إذا كتب بأقلام

أبناءه. لسبب بسيط. هو أن هؤلاء أدرى من أي كان بمشاكل بلدهم وبتطوراته التاريخية الخطيرة التي مر بها مختلف العصور[1].

من خلال المطالعة المعمقة لأدبيات ومواثيق ونصوص حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د) و مذكرات من عايشوا الفترة. وكانوا طرفا في الأحداث وفاعلين فيها. وكذا كتابات المؤرخين الجزائريين والأجانب وخاصة الفرنسيين منهم. تبادر إلى ذهني عدة تساؤلات موضوعية وملحة ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- تلى اكتشاف المنظمة الخاصة اعتقالات واسعة شلت نشاط ح.إ.ح.د إذ كانت المنظمة ضحية أخطاء حزب الشعب الجزائري [2]. كيف واجهت الحركة هذا الوضع المفروض عليها ؟ ماذا كان ردها على "المؤامرة الإستعمارية" ؟

2- أقر المؤتمر الثاني لـ ح.إ.ح.د في أفريل 1953 إعادة تنشيط المنظمة الخاصة وذلك بعد مضي ثلاث سنوات من اكتشافها. ما هي دواعي هذا التأخر؟ وفي المقابل. هل كانت هناك محاولات إنفرادية ومحلية في إعادة تشكيل الأفواج الفدائية دون انتظار القرار المركزي؟

3- تعرضت ح.إ.ح.د إلى عدة أزمات أوقعت كسورا داخلية أثرت عليها في مجال تسطير الخطط والأهداف وتجنيد الجماهير... فما درجة تأثير هذه الأزمات خاصة منها أزمة 1953 محليا على ح.إ.ح.د بعمالة وهران؟

4- وفي المقابل. ما هي الوسائل المستعملة من قبل الحركة لبلوغ أهدافها الثابتة والمسطرة ضمن برامجها ومواثيقها؟ وما هي أولوياتها خلال الفترة الحرجة التي كانت تمر بها؟

5- فتح المؤتمر الثاني (4-6 أفريل 1953) أزمة معلنة داخل صفوف ح.إ.ح.د وبين مناضليها. أدت إلى إنقسامهم بين "المركزين" و"المصاليين" وإلى ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) التي انفردت من أجل التحضير العملي للشروع في الثورة التحريرية الجزائرية و قيادتها في 1 نوفمبر 1954 فما كان واقع هذه الأزمة في عمالة وهران؟ وما درجة تأثير هذه الإنقسامات داخل هياكل ح.إ.ح.د المحلية؟

---

[1] عمار هلال، **مكانة المصادر العربية في كتابة التاريخ الوطني الجزائري (1830 – 1962)** يومي دراسي – جامعة الجزائر، 28-29 ديسمبر 1992، ص.17. (عدد منشور) معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993، ص.328.

[2] Mohamed Harbi. FLN : Mirage et réalités des origines aux prises du pouvoir (1945 – 1962). Alger : ENAL– NAQD. 1993. P.76.

بعد مطالعة ومراجعة المراجع العامة والمذكرات والأطروحات التي لها صلة بالموضوع، تكون لي تصور أولي وطريقة بحث مبنية على ما يلي:

التطرق إلى المحطات التاريخية المهمة والمعلومة والربط بينها في سياق ومنهج تاريخي وصفي واستنتاجي، ومن الأمثلة عن هذه الأحداث التاريخية: إكتشاف المنظمة الخاصة، نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (FADRL) سنة 1951 في عمالة وهران، مواقف ح.إ.ح.د من المواعيد الإنتخابية المتكررة (مثل الإنتخابات التشريعية – جوان 1951 – والبلدية في أفريل 1953 ...) ودور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الاستعماري (CSVR) ... وغيرها. وإضافة إلى هذا، بحثت في الكشف عن مؤشرات إجتماعية واقتصادية لتجسيد الحياة اليومية للجزائريين (بطالة، نمو سكاني، هجرة، مصادرة الأراضي ...) وتداعياتها وانعكاساتها على الوضع العام في عمالة وهران.

انتقلت في سياق هذه الدراسة من العام إلى الخاص، وذلك من الإلمام بالخطوط العريضة للوقائع والأحداث المتصلة بالموضوع و الربط بينها إلى البحث في الجزئيات والتفاصيل ... ولم يكن هذا ممكنا إلا باستثمار الأرشيف الوطني الموجود بالجزائر وبفرنسا.

احتوى الأرشيف المتصفح على تقارير صادرة عن مسؤولي الإدارة الاستعمارية المحلية من رؤساء البلديات و حكام المقاطعات وعامل عمالة وهران و الحاكم العام للجزائر، ومسؤولي مصالح الشرطة و الاستخبارات الفرنسية و دراسات عن الوضع العام السياسي، و هي عبارة عن سريات صادرة عن مصلحة الإتصال شمال إفريقيا (SLNA) وهي جهاز إعلامي مركزي تابع لمصالح الحاكم العام للجزائر، موجودة منذ 1947 حتى 1957. وهي وريثة مركز للإعلام والدراسة(CIE). واعتنت بتقديم تقارير مفصلة دورية عن الحالة العامة خاصة منها السياسة وتتبع أنشطة الأحزاب السياسية الجزائرية وترصد برامجها وتنقلات شخصياتها وقادتها. ولهذا الغرض كان لهذه المصلحة (SLNA) أعوان ملحقون بالمقاطعات والعمالات يقومون بتحرير تقارير ودراسات مفصلة دورية عن الحالة السياسية. كانت أكثر من مهمة في عنايتها بتفاصيل وجزئيات عن الأحداث والوقائع التاريخية التي حدثت، رغم الحذر الواجب اتخاذه تجاهها. والمثل ينطبق على محاضر ومراسلات مصالح الشرطة والإستخبارات العامة (PRG). وكذلك على الإحصائيات العامة المتعلقة بالسكان والإنتاج المادي

والبطالة والملكية ... إذ وجدنا فيها تفاوت في تقدير الأرقام وضبطها. وإرتأينا ضرورة تنويع هذه المصادر الإحصائية ومقارنتها ومطابقتها والخروج باستنتاجات حولها.

رغم تنوع الأرشيف الوطني والخاص بموضوع الدراسة. والذي تحصلت على رخصة تصفحه من قبل الوصاية وهي وزارة الثقافة الفرنسية. نظرا لكونه غير مفتوح لعامة الجمهور والدارسين، إلاّ أن عملي ظل مبتورا ومنقوصا وكان يلزمه استنطاق الذاكرة الوطنية. وذلك عبر تصفح مذكرات الشخصيات الوطنية التي عايشت الأحداث وكانت طرفا فيها. مثل **أحمد بن بلة**، وفي الصدد. تعتبر كتابات **أحمد محساس، وأحمد توفيق المدني وعبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون والبشير الإبراهيمي وفرحات عباس** أكثر من مهمة. إضافة إلى **محمد حربي** الذي جمع بين نظرة المعايش للأحداث والمؤرخ لها، و**محمد عباس**. وذلك بفعل تسجيله وتدوينه لشهادات "**رواد الوطنية**". فكان لزاما أن. أعرف آراء ومواقف هذه الشخصيات الوطنية **(مثل : بوضياف محمد، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، عبد الحميد مهري ...)** في قضايا تاريخية عديدة.

وتثمينا للبحث. كان لي لقاءات شخصية مع مناضلين نشطوا ضمن ح.إ.ح.د والمنظمة الخاصة. أذكر منهم : **شاري مزيدج** مسؤول المنظمة الخاصة في سكيكدة،

الرائد وهراني **أحمد** من الحناية، و**أحمد بلحاج بوشعيب** ... ومدّنا البعض بأرشيف خاص مهم. وفي هذا الصدد، **نشكر شكرا خاصا المؤرخ حربي محمد** الذي أمدّنا بشهادة **محمد ممشاوي** الخاصة حول العمليات الفدائية الأولى في نوفمبر 1954 بعمالة وهران؛ **وكذلك مديرية المجاهدين بولايات البيض التي قدمت لنا مساعدة علمية مهمة نعتزّ بها.**

إستطعت من خلال مقارنة و مطابقة الحقائق التاريخية الواردة في الوثائق الأرشيفية من جهة. وفي الشهادات التاريخية المدونة والمسجلة عبر اللقاءات من جهة أخرى. أن أجد تطابقا في عدة وقائع و إختلاف في أمور كثيرة. عموما لا تخلو أي كتابة تاريخية من هذه الحالة... ومن شأن التحليل والاستنتاج وتحلي الباحث بالحياد. إزالة هذه العقبات.

وأريد الإشارة إلى نقطة تتعلق بتصميم البحث و هيكلته. والقصد هنا صرف إلى الجانب التقني المتمثل في مبدأ التوازن بين مباحث الفصول في الأبواب.

بعد مدخل خصصته لتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة. من تعريف عمالة وهران، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة ومعرفة الوضع العام قبل 1950.

احتوى الباب الأول الموسوم بـ: "تداعيات و انعكاسات إكتشاف المنظمة الخاصة في عمالة وهران (1950 - 1952)" على خمسة فصول. جاءت على النحو التالي:

-الفصل الأول: إكتشاف المنظمة الخاصة، واقع المؤامرة الكبرى — سيرها وانعكاساتها في عمالة وهران.

الفصل الثاني: ازدواجية طرق النضال داخل الحزب.

الفصل الثالث: مظاهر من نشاط الحزب في عمالة وهران: بين العلنية والسرية.

الفصل الرابع: لجان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في عمالة وهران ودور ح إ.ح.د فيها.

الفصل الخامس: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المنظمات المدعمة لها.

وتضمن الباب الثاني الموسوم بـ: " من أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني و بداية الثورة التحريرية (1953-1954)" أربعة فصول، وهي كما يلي:

-الفصل الأول: الوضع الإجتماعي والإقتصادي في الجزائر: نظرة وحجة السلطة الإستعمارية للتهرب من الواقع.

-الفصل الثاني: الحزب الثوري بين العودة إلى العلنية واستمرار السرية.

-الفصل الثالث: أزمة 1953: طبيعتها و تطورها و تأثيرها في عمالة وهران.

-الفصل الرابع: ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل وبداية الثورة التحريرية.

وخلصت الدراسة بخاتمة و ملاحق تمد صلة بالموضوع وتزيده إثراءا.

وفي الأخير، يجب التأكيد على أنه اعترضتنا بعض الصعوبات العلمية ومنها:

1- كثرة المعلومات. وهي مسألة لم تكن في الحسبان، وغير متوقعة، بل كنت متخوفا من ندرة المعلومات. ولكن مع تصفح الأرشيف، وجدت معلومات مهمة وكافية، واضطررت إلى الانتقاء، وفي بعض القضايا أخذت الأهم من المهم. والإيجاز. نظرا لغزارة المادة الأرشيفية. ولعل ملاحق البحث تدل على هذا.

2- من خلال قراءة المذكرات الشخصية. وجدت اختلافات كثيرة وآراء متناقضة لأصحابها في قضايا تاريخية مهمة ، وهي في الحقيقة. عبرت عن مواقف سياسية شخصية لهم.

3- مسألة توظيف المصطلح التاريخي من قبل المؤرخين. فعلى سبيل المثال وجدت في كتاباتهم استعمال "**إنتفاضة. ثورة. و حرب تحرير**" للإشارة إلى الثورة التحريرية الجزائرية لنوفمبر 1954. و"**المنظمة السرية والمنظمة الخاصة**" وارتأيت توظيف المصطلح الثاني لكونه رسمي ومدون في النظام الداخلي للمنظمة ولاستعماله من قبل قدماء ومنخرطي المنظمة الخاصة عبر شهادتهم المكتوبة الكثيرة. ومنهم: آصلاح حسين. شهادة مخطوط باللغة الفرنسية.

4- تردد البعض ممن عايشوا الفترة على الإدلاء بشهادتهم بعد وعود قطعوها معي.

رغم هذا بقت هذه الصعوبات صغيرة. واستطعت التأقلم معها و تجاوزها. و ذلك بفعل توجيهات الأستاذ المشرف التي سهلت أمامي الطريق لإتمام المشروع.

مـدخـل

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

مواجهة للإستعمار الفرنسي. تميزت الساحة السياسية الوطنية الجزائرية بنشاط الأحزاب ومحاولة توحيد جهودها. جسدها المؤتمر الإسلامي الجزائري العام في 07 جوان 1936 الذي لقي مواقف متعارضة ومتباينة. حيث رفضه المعمّرون. إذ وقفوا ضدّ حصول الجزائريين على حقّ المواطنة. وأظهر. في المقابل. حزب الشعب الجزائري الذي هو امتداد لنجم شمال إفريقيا وأحباب الأمة. توجّها ثوريا واضحا.[1]

فشلت المطالب الإصلاحية التي حملها المؤتمر. من إلغاء القوانين الإستثنائية وإعلان العفو الشامل و توحيد هيئة الناخبين. وصيانة الحق في التعليم وتوقيف إنتزاع الملكية[2]... .في وقت قدر تعداد منخرطي حزب الشعب الجزائري بحوالي 3000 منخرط[3] عشرة آلاف متعاطف ومساند[4].

مع بداية الحرب العالمية الثانية في 02 سبتمبر 1939. أقرت الإدارة الإستعمارية حالة الطوارئ والأحكام الاستثنائية. وفي اليوم الموالي. أعلنت حل حزب الشعب الجزائري الذي ظل متمسكا بأهدافه القائمة حول: "اقتراع عام مباشر وبرلمان جزائري والتحرر الكامل والاستقلال".[5]

تأقلم الحزب الذي كان في طور التأسيس والتوسّع. مع الوضع الجديد والمستجد خلال الحرب. من اعتقال قادته وتوقيف صحافته. وسعي الإدارة الإستعمارية إلى فرض التجنيد العسكري الإجباري... ورغم هذا. ظلّ متمسّكا بمبادئه. ومنها "لا تفضيل لأي إمبريالية"[6]. وإنّنا لا نريد الحرب. و إنه ليس لنا أي شأن مع أعداء لا نعرفهم. وإن كانوا يسلكون نفس سياسة الهيمنة القائمة على القوة".[7]

---

[1] Charles André Julien, L'Afrique du Nord en Marche. Nationalisme musulman et souveraineté française , 3ème ed. Paris, Julliard, 1972, p132

[2] البصائر، جويلية 1936

[3] Charles André Julien, op cit, p110.

[4] Mahfoud Kaddache . Histoire du nationalisme algérien. Question nationale et politique algérienne (1919-1951). T2, Alger : Ed ENAL, 1993, p614.

[5] Abderrahmane Kiouane, **Moments du mouvement national algérien** . Alger, Dahlab, 1999, p80.

[6] Mohamed Harbi, FLN : Mirage et réalité , des origines à la prise du pouvoir (1945-1962). Alger : Naqd, Enal, 1993, p23.

[7] عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص172.

وفي هذا الإطار، وجه حزب الشعب الجزائري خطابا سياسيا للسلطة الإستعمارية منذ صيف 1939. عبر صحافته وبعناوين بارزة مميزة[1]، وعن طريق النشريات النشرية الداخلية الموجهة للمناضلين. وبواسطة الكتابات الحائطية لمخاطبة الشعب وتحريض الشباب على رفض التجنيد وإبراز خطورة الدخول في حرب لا فائدة منها.[2]

مقابل الموقف الحربي الرسمي الواضح منذ فترة ما قبل الحرب إذ انشقت جماعة داخل حزب الشعب الجزائري، أرادت استغلال ظروف الحرب من أجل تحقيق مصلحة وطنية بتشكيل لجنة النشاط الثوري لشمال إفريقيا (CARNA) في باريس خلال شهر فبراير 1939. ضمت كل من: أحمد فليته، عمار مسعودي، علي زاوي، لخضر مقيدش، حسين مقري الملقب داقي محمد هني، رشيد أوعمرة، موسى بولقروة، محمد زاهول. حسب شهادة عمر حمزة.[3]

سعت اللجنة عن طريق الإتصال بالألمان والمحور إلى الحصول على مساعدات والتدريب العسكري على حرب العصابات وضع المتفجرات... رغم رفض حزب الشعب الجزائري ربط أي صلة مع المحور. إذ أكد بأن الحرب هي صراع قوى استعمارية فيما بينها. واعتبرت قيادة الحزب الأعضاء المتصلين بالمحور منشقين ومنفصلين وأن الحزب غير معني موحاولاتهم.

واختلف المؤرخون الجزائريون في تقدير عمل واتصالات اللجنة بالمحور: أهو اجتهاد ولأغراض وطنية أم انحراف عن خط الحزب[4]؟

بغض النظر عن هذا، وصل تأثير هذه اللجنة خلال الحرب العالمية الثانية عبر عدة مناطق من عمالة وهران، من وراء الدعاية للمحور. حيث أشارت بعض تقارير مصالح العام للشرطة [5] إلى أسماء شخصيات عملت ضمن اللجنة داخل العمالة، ومنها:

– بسطاوي محمد المولود في 1919 بتلمسان.

---

[1] **El-Ouma**, Juillet – Août 1939.

[2] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص36.

[3] Chafik Mesbah, Idéologie politique et mouvement national en Algérie des projets partisans au projet de renaissance nationale. Thèse doctorat en sciences politiques , Alger, 1981, p 112.

[4] Mahfoud Kaddache, op cit, p636.

[5] Archives de la wilaya d'ORAN (A.W.O) ǝCIE n° 533, Octobre 1941.

– وبغلول محمد رابح المولود في 1896 بحمام بوحجر.

– والدكتور بن تامي جيلالي من مستغانم، والذي عمل بالإذاعة الألمانية مع تغيير مجرى الحرب لصالح الحلفاء وتراجع المحور، بدأت هذه اللجنة تتلاشى وعاد عناصرها إلى حظيرة الحزب في 1943 كأفراد. فأصبحوا يشكلون "نظام داخل نظام"[1].

عموما تميّز نشاط حزب الشعب الجزائري بالسّرية، عبر عدة مظاهر: مثل الإجتماعات السرية. والكتابات الحائطية، ونشريات الحزب[2] وجريدة العمل الجزائري (L'action Algérienne) منذ صدور عددها الأول في فبراير 1944 التي لعبت دورا مميزا في إنارة الرأي العام في فضح سياسة الإدارة الاستعمارية وموقف حزب الشعب الجزائري منها... في وقت كان مجرد حضور محاضرة يؤدي إلى مراقبة ومتابعة. وفي هذا الإطار. اعتبرت التقارير الاستعمارية "جمعية الفلاح" نظرا لبرنامجها التربوي خلال رمضان 1944 "جمعية ذات نشاط مؤدي إلى ميلاد تيار وطني على مدى بعيد".[3]

تزايد النشاط الثوري الوطني بشكل ملحوظ في مدن عمالة وهران، ولعبت مدينة تلمسان دورا أساسيا ومحوريا، خلال فترة 1943-1945 ونظرا لعدة عوامل منها:

- استفادة حزب الشعب الجزائري من عودة عناصر عديدة إليه. كانت منتمية سابقا إلى لجنة النشاط الثوري للشمال الإفريقي.

- انخراط متعاطفي و منخرطي حزب الشعب الجزائري في منظمات مدعمة له مثل النوادي الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية وأفواج الكشافة الإسلامية الجزائرية التي أعطت سندا قويا للحزب (المنظمة L'organisation).

- دور الصحافة الحزبية خاصة العمل الجزائري مثل فبراير 1944 في توعية وتوجيه الرأي العام. إضافة إلى سير أحداث الحرب من إنتصارات الحلفاء خاصة منذ صيف 1944 التي أكدت على قرب نهاية الحرب... وزادت من حماس الشباب داخل الحزب أو الهياكل الدعمة، على التعبير عن آرائهم إلى درجة الإثارة

---

[1] قنانش محمد، المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماى 1945، الجزائر: منشورات حلب، 1991، ص62.

[2] مثل نشرية بعنوان: "الحقيقة و الكذب" التي وزعت في سيدي بلعباس 9 و 10 جوان 1944؛ ينظر إلى: AWO, cart.4475, GGA. PRG d'Oran, 21/06/1944.

[3] AWO, cart. 4063. CIE n° 311, du 20/03/1944.

والإنتفاضة والمواجهة المباشرة وهو ما إتضح جليا في مظاهرة 01 أكتوبر 1943 بمعسكر[1].

فتح إنزال قوات الحلفاء (8 نوفمبر 1942) الباب أمام الجزائريين قصد تحرك سياسي مطلبي الذي أثمر عن بيان الشعب الجزائري يوم 10 فبراير 1943، الموقع من قبل خمسين نائبا[2]. أو ستة و خمسين نائبا[3]. أو واحد و عشرين نائبا[4] والذي قدم على الحاكم العام للجزائر مارسيل بيروتون يوم 31 مارس.

حمل البيان الجزائري اقتراحات ومطالب منها تطبيق تقرير المصير وحرية المعتقد والرأي والصحافة وتأسيس الجمعيات والإعتراف باللغة العربية كلغة رسمية وبمجانية التعليم للأطفال ومشاركة المسلمين في إدارة شؤون بلادهم وإطلاق سراح المساجين السياسيين والمعتقلين باختلاف انتماءاتهم السياسية.[5]

مواجهة للبيان الجزائري سعت الإدارة استعمارية إلى ربح الوقت وتذويب المطالب فشكلت لجنة إصلاحات إقتصادية واجتماعية أثمرت عن إعلان أمر 07 مارس 1944 المتعلق "بوضعية الفرنسيين المسلمين للجزائر"[6] الذي كان دون المطالب المقدمة في البيان وملحقه[7]. بل كان موجها لطبقة متميزة مرتبطة مصلحيا بفرنسا. وأبقى في المقابل على إطار السياسة الإستعمارية المنتهجة[8]. تجسد رد الفعل الوطني السريع والميداني في تأسيس أحباب البيان والحرية بتاريخ 14 مارس 1944 بعدما كان اسمه أحباب البيان الجزائري. اشترط حزب الشعب الجزائري كي ينضم إليه "إضافة كلمة حرية. فصار أحباب البيان والحرية"[9] والذي "ضم شخصيات سياسية وحملت آراء متقاربة حول حل المشكل الجزائري"[10].

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص80-84.
[2] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح – مذكرات (1925-1954)**، ج2، الجزائر، الموسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص367.
[3] Jaques Simon, Messali Hadj (1898-1974) : La passion de l'Algérie libre, Paris : ed tresias., p 102.
[4] Claude Collot et Henry Jean Robert, **Le mouvement national algérien, Textes (1912-1954)**, 2° Ed., Alger : OPU, 1981, P170
[5] Ibid, pp 155-165.
[6] حسب التسمية الأصلية في العنوان – أمر 7مارس 1944 الذي احتوى على ثمانية مواد.
[7] Claude Collot et Henry Jean Robert, op cit., p185
[8] Mahfoud Kaddache, op cit, pp 953-955, voir texte intégral de l'ordonnance du 07 Mars 1944.
[9] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر. الفترة (1936-1945)**، ج2، الجزائر : الموسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص282
[10] **L'égalité** du 24 12 1944.

كانت حركة أحباب البيان والحرية بمثابة تجمع وطني[1] للتعريف بالبيان والدفاع عنه بواسطة الكتابة و الكلمة: وعبر خلاياها عبر كل الجزائر والتي ألحقت أكثر من 500 ألف منخرط بعد سنة من التأسيس.

على مستوى عمالة وهران. قدر عدد خلايا أحباب البيان والحرية باختلاف المصادر بخمس عشر خلية[2] أو خمس وعشرين خلية[3]

أكدت قرارات مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية أو الندوة الإعلامية ليومي 2-3 مارس1945[4] أسبقية أطروحة حزب الشعب الجزائري. إذ خرج بتوصيات منها تعويض المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب ونظام الحكومة العامة بحكومة جزائرية . ووضع دستور جزائري وفق مبادئ نظام ديمقراطي. بل كان "التأكيد على طريق الإستقلال"[5]. ومن هنا، قوبلت هذه التجربة القانونية (بالمفهوم الإستعماري) بمضايقة ورد فعل عنيف. إذ تم حل حركة أحباب البيان والحرية يوم 14ماي 1945 في أجواء نهاية الحرب العالمية الثانية وارتكاب الإستعمار لمجازر ماي 1945. خلفت نتائج و انعكاسات عديدة في مصير ومستقبل الجزائر.

اختلف الكثير في تقدير وقعها. فلدى الجنرال ديغول كانت بمثابة تمرد مفاجئ. ووصفتها السلطة الإستعمارية بمناوشات داخلية.[6]

ولدى بعض الأطراف الدولية. مثل إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية كانت أحداث ماي 1945 في الجزائر وقع كبير. حيث وصفتها الدولة الأولى بأنها ثورة وعصيان. والثانية بانتفاضة وقدّر عدد ضحاياها بخمسين ألف قتيل.[7]

تباين تقدير الضحايا الجزائريين الذين سقطوا جراء وحشية السلطة الإستعمارية في عدة أرجاء من الجزائر وفي فترة تجاوزت ثلاثة أسابيع. وتراوح عدد القتلى من

---

[1] Ahmed Mahsas. Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954. Alger . ed Barkat 1990. p171.

[2] Benjamin Stora. Les sources du nationalisme Algérien – Parcours idéologique origines des acteurs . Paris : L'harmattan. 1989. p136.

[3] Mahfoud Kaddache et Djilali Sari. L'Algérie dans l'histoire la résistance politique (1900-1954). Bouleversement socio-économiques . Alger : OPU-ENAL. 1993. p89.

[4] انعقدت الندوة تحت الرئاسة الشرفية لمصالي الحاج (1898-1974) و... رئاسة الفعلية للدكتور سعدان

[5] Mohammed Boudiaf. **La préparation du 1er Novembre** : Coll : El jahida. Paris. Ed de l'etoile. 1976. p11.

[6] عامر رخيلة، **8 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص84.

[7] M'hamed Yousfi. **Le complot (L'Algérie : 1950-1954)**. Alger : ENAL . 1986. p25.

خمسة عشر ألف إلى خمسة وأربعين ألفا[1].. وليبقى الرقم الخالد في الذاكرة الوطنية الجماعية هو خمسة وأربعين ألف شهيد.

في أجواء نهاية الحرب وارتكاب السلطة الاستعمارية المجازر. توالت المحاكمات ضد العناصر الوطنية و التي قدرت بـ 1307 محاكمة منها 151 حكما بالإعدام و329 حكما بالأشغال المؤبدة [2] (شهر ماي 1945) في كل الجزائر.

على مستوى عمالة وهران. بلغ تعداد المعتقلين في نهاية شهر ماي 1945: 50 معتقلا[3]. ليرتفع إلى 465 معتقلا[4] (جوان). وإلى 569 معتقل [5] (في شهر جويلية 1945)، كان اغلبهم من عناصر حزب الشعب الجزائري ومسانديه ومن شباب الكشافة الإسلامية الجزائرية.[6]

تنبهت السلطة الإستعمارية إلى أ ن هذه "الأحداث" تنحت نهاية عهدها بالجزائر. ففي هذا الصدد. أشار الحاكم الجزائر ييف شاتينيون (Yves Chataigneau) في لغة حذرة إلى "ضرورة وضع برنامج إصلاحي فعلي يصون حقوق الأهالي (الجزائريين) ضمن المجتمع الفرنسي. يكون كفيلا بتحقيق الإستقرار. و إلا سوف ينطوي هؤلاء (أي الجزائرين) على أنفسهم في إنتظار الفرصة الملائمة للإنفصال"[7].

كرست أحداث ماي 1945 القطيعة مع النظام الإستعماري ورسخت قناعة المناضلين بالإختيار الثوري"[8]. فأصبح الجزائريون لا يطالبون بحقوق بل بحريتهم"[9] وبهذا غيّرت الحرب قواعد المطالبة السياسية في الجزائر وبقى السؤال الجوهري المطروح داخل الحزب بعد ماي 1945 هو: كيف يمكن تخليص الشعب والجزائر من النظام الإستعماري؟ ومن هنا أصبح من الضرورة البحث عن طرق جديدة في النضال... وأدركت السلطة الاستعمارية خطورة ما جرى في ماي 1945 ووصف

---

[1] Xavier Yacono, **Histoire de l'Algérie**, paris, ed de l'Atlanthrope, 1993, p342.
[2] Redouane Aïnad Tabet, **8Mai 1945 en Algérie**. Alger : OPU, 1987, p78.
[3] Roger le Tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961), Paris, Colin, 1962, p349.
[4] AWO.Préf.D'Oran, CIE n° 125 (Juin 1945).
[5] AWO.Préf.D'Oran, CIE n° 237 (Juillet, 1945).
[6] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص ص 138-140.
[7] Claude Paillat, **Vingt ans qui déchirent la France**, le guêpier . T1, Paris, R.Laffont, 1967, p78.
[8] محمد عباس، ذكرى مجازر 8ماي 1945: خسرنا جولة... و سنكسب الجولة القادمة، اليوم، السنة الثانية، ع385، الجزائر، 8ماي 2000.
[9] M'hamed Yousfi, op cit ,p235.

الجنرال توبار، ذلك بقوله: "إن النزاع الحالي (أي الثورة الجزائرية) قد ولد جزئيا من القمع الأعمى"[1].

تستوقفنا الدراسة عند ثلاثة مصطلحات يجب التطرق لها بإسهاب والتعرف عليها يمكننا بالبحث. ألا و هي:

1- عمالة وهران

2- حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

3- المنظمة الخاصة.

4- وكذلك الإطار الزماني (1950-1954) الذي يحمل قيمة تاريخية خاصة في تاريخ الجزائر الحديث، في كونه حلقة وصل و تواصل بين فترتين زمنيتين وهما النضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بكل تياراتها وبداية الثورة التحريرية الجزائرية.

---

[1] عبد الكريم أبو الصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954)، **سيرتا**، قسنطينة، ع: 05، ماي 1981، ص30.

1- عمالة وهران:

أعطى قانون 19 ديسمبر 1900 "ميثاق الجزائر" الصلاحيات كاملة إلى الحاكم العام للجزائر المعين مرسوم من قبل مجلس الوزراء الفرنسي.

تحت غطاء الإدماج والإلحاق. سيّر الحاكم العام كل المصالح والإدارات في الجزائر المقسمة إلى ثلاثة عمالات: الجزائر-قسنطينة ووهران. على رأس كل واحدة: حاكم العمالة (Le préfet) والمجلس العام للعمالة. وكل عمالة مقسمة إلى مقاطعات (Arrondissements) وبلديات ضمّت العمالات الثلاثة 283 بلدية كاملة الصلاحيات و73 بلدية مختلطة و163 مركز بلدي [1] (Centres municipaux).

أما الجنوب. فوزع إلى أربعة وحدات (Circonscriptions) هي: عين الصفراء، غرداية. توقرت والواحات (ورقلة). تحت حكم عسكري احتوت هذه الوحدات 10 بلديات مختلطة وخمسة بلديات أهلية [2].

إلى جانب الحاكم العام للجزائر. تواجد مجلس الحكومة (6 أعضاء): إثنان منهم معينين من قبل الحاكم العام. وأربعة من قبل المجلس الجزائري: وكان للمجلس دور استشاري ورعاية تنفيذ قرارات الحاكم العام.

من الوجهة الاستعمارية الفرنسية. شكلت عمالة وهران (Département d'Oran) وحدة سياسية إدارية. كانت مقسمة إلى خمسة مقاطعات (ضمت 110 بلدية . قبل 1936 [3]) ثم ارتفع عدد المقاطعات إلى ستة. وهي كما يلي:

---

[1] Millet Jean Marie. **La coexistence des communautés en Algérie**. Aix en Provence: Ed la pensée universitaire. 1962. p301.

[2] Millet Jean Marie. La coexistence des communautés en Algérie , op cit. p301.

[3] Pollachi Pierre. ATLAS colonial français – Colonies . Protectorats et pays sous mandat. Paris. L'illustration. 1929. pp 42-42.

الجدول رقم 01: عدد بلديات مقاطعات عمالة وهران

عاصمة المقاطعة	عدد البلديات
وهران	45
سيدي بلعباس	23
تلمسان	11
مستغانم	22
معسكر	14
تيارت	08
المجموع	123

جغرافيا، يحد عمالة وهران من الغرب أراضي المملكة المغربية. ومن الشمال سواحل البحر المتوسط. ومن الجنوب أراضي الحكم العسكري. ومن الشرق عمالة الجزائر. وقد شكلت مركزا استيطانيا مهما مقارنة بالعمالات الأخرى وكان للمنظمات والأحزاب اليمينية الفرنسية قوّة خاصة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك بفعل حركة هجرة واسعة من الأوروبيين، خاصة إلى منطقة التل الغربي (أي نواحي وهران و حول هضاب تلمسان و سيدي بلعباس و إلى مستغانم. التي استقطبت إليها حوالي 75% من أوروبيي [1] الجزائر) وتحديدا. بلغت نسبة الأجانب في هذه المنطقة المحصورة جغرافيا ما يقارب 34% من المجموع العام [2] في سنة 1948.

كانت نسبة الأجانب الأوروبيين في العمالات الثلاث خلال نفس السنة كما يلي:

الجدول رقم 02:

العمالة	تعداد الجزائريين (ألف نسمة)	الأجانب الأوروبيين (ألف نسمة)	نسبة الأوروبيين
قسنطينة	2918	174	5,96
الجزائر	2364	365	15.43
وهران	1596	371	44,4

[1] Lamande Marcel. L'Algérie, Paris : Berger –Levrault. 1950, p118.
[2] Ibid.

وتفاوتت نسبة الأجانب الأوربيين بين مدن العمالة، فكانت مرتفعة في سيدي بلعباس (61%) ومنخفضة في تلمسان (16%) وفي تيارت (بمعدل أجنبي واحد مقابل 17 جزائري[1]).

لم يكن الجزائريون في وضع حسن، سواء في الريف أو في المدن، بل عانوا من مشاكل يومية اقتصادية واجتماعية من بطالة وارتفاع الأسعار، وندرة المواد الاستهلاكية.

قدّر مكتب اليد العاملة التابع لفيدرالية اتحاد نقابة الغرب عدد البطالين في عمالة وهران سنة 1946: 12817، منهم 5000 عاطلا عن العمل في مدينة وهران[2].

وأرجع مندوب في المجلس العام لعمالة وهران أسباب هذه البطالة إلى ارتفاع النمو الديمغرافي عند الجزائريين المقدر بـ 200 ألف مولود كل سنة مقابل وجود 23 الف وظيفة فقط، بالإضافة إلى ضعف المردود الفلاحي وركود النمو الصناعي."[3]

عموما، لم تكن العوامل الإقتصادية والإجتماعية السبب الوحيد في تحرك الجزائريين وسعيهم إلى تحقيق مطالبهم، بل كان للعوامل السياسية دورا كذلك فتأثر الجزائريين بأجواء نهاية الحرب من انتشار مبادئ تقرير المصير والمساواة بين الشعوب، وتصفية الإستعمار ودعم المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ... و نشاط أقطاب الحركة الوطنية من خلال أحباب البيان والحرية، وفي هذا الإطار، كان لسنة 1946 قيمة خاصة بكونها تعتبر بمثابة إعادة بناء وتنشيط الحركة الوطنية الجزائرية بعودة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

---

[1] Pierre Sera, **Le problème démographique algérien**, la lutte des Algériens contre la faim . journées d'études des secrétariats sociaux d'Algérie, GGA, Alger, p158.
[2] Ahmed Abid, **Mouvement syndical et luttes sociales en oranie (1942-1951)**, Thèse soct . 3e cycle, T1, Oran . 1985, p59.
[3] Jean Serra, op cit. p166.

2- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

بعد قرار الإستعمار الفرنسي العفو العام في 09 مارس 1946، أطلق سراح المساجين السياسيين والمعتقلين من مناضلي ورؤساء الأحزاب الجزائرية، ومنهم مصالي الحاج (1898-1974) الذي كان تحت الإقامة الجبرية في فرنسا. وبعد إطلاق سراحه في 11 أوت، عاد إلى الجزائر في 13 أكتوبر، وأدرك مدى تعلق الجماهير الجزائرية ببرنامج الحزب الذي أصبح يواجه أولوية طارئة وهي تحديد أسلوب عمله و نضاله هل يظل في السرية، أم يتبنى الشرعية (بالمفهوم الإستعماري الفرنسي)[1] العلنية؟

"...وكان من الضروري على إطارات الحزب الرد على هذا الإشكال قبل إجراء انتخابات 10 نوفمبر 1946. علما بأنه (أي الحزب) قد دعى إلى مقاطعة إنتخابات المجلس الجزائري (21 أكتوبر1945)".

أقرت اللجنة المركزية للحزب، بعد نقاش، وبإجماع، مبدأ المشاركة في الإنتخابات، نظرا لرغبة إطارات وقادة الحزب إلى الدخول إلى مرحلة الشرعية، وتحقيق انفتاح نحو الطبقة المثقفة وذوي المهن الحرة[2]... تماشيا وقرار المشاركة في الإنتخابات، وضع الحزب قوائم مرشحيه باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية... وقد "تكون الإدارة الإستعمارية الفرنسية هي التي اشترطت على حزب الشعب الجزائري تغيير اسمه إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، لكي يدخل الإنتخابات".[3]

ومن هذا التاريخ والمنطلق الجديد، طغى على "الحزب: خطين: الأول علني ممثل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والثاني: سري ممثل في حزب الشعب الجزائري القديم"[4].

شكلت الحملات الإنتخابية فرصة للتعريف ببرنامج الحرب ومدى شعبيته، وأهدافه الكبرى وأساسها تحقيق تحرير وطني و استقلال وسيادة وطنية كاملة.

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص167.

[2] Mohamed Boudiaf, op cit, p13.

[3] Ferhat Abbas, Guerre et révolution d'Algérie, La nuit coloniale, TI, Paris, Julliard, 1962, p172

[4] Ahmed Mahsas, Le mouvement national en Algérie, Formation du courant révolutionnaire de la 1ère guerre mondiale à 1954, Thèse Doct.3e cycle, Paris 1979, p375.

أعطت النتائج الإيجابية التي حققتها قوائم حركة الإنتصار للحزب الديمقراطية في الإنتخابات البلدية (أكتوبر 1947) نفسا قويا للحزب. بفضل نجاح "كبير و غير متوقع في عدة بلديات. إذ حقق في بلدية مغنية 75%[1] من الأصوات وتأكد الحضور القوي للحزب في عدة مدن كبرى وصغرى. بل حتى في الأرياف. مقابل تراجع قوائم أخرى (مثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2]. وفشل تجربة البيان)".

وحسب مقاطعات العمالة. كانت نتائج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كمايلي:

الجدول رقم 03 :

المقاطعة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
وهران[3]	4305	68
تلمسان	4128	32
مستغانم	2738	24
معسكر	1512	16
سيدي بلعباس	538	19
تيارت	1809	09

دفعت ظروف ومستجدات الحرب العالمية الثانية و"الانفراج" الظاهر على الساحة الوطنية بمناضلي وقادة حركة الانتصار إلى التخطيط لأسلوب عملي مستقبلي. فبعد ندوة الإطارات في ديسمبر 1946. انعقد مؤتمر الحزب (15-17 فبراير 1947).

[1] AWO. Préf.d'Oran, SLNA n 597, rapport Mensuel , période du 20/10/ au 30/11/1947.

[2] مستوى عمالة وهران. حققت حركة الانتصار : 168 مقعد، و الحزب الشيوعي الجزائري : 43 مقعد والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : 306مقعد، و الأحرار : 537مقعد

[3] AWO. Préf.d'Oran, SLNA n°597.

سريا[1]. في بوزريعة (الجزائر) تحت رئاسة مصالي الحاج[2]. بحضور حوالي مائة مشارك. وبعد نقاش طويل. أقر المؤتمر: مواصلة النشاطات السرية [3] لحزب الشعب الجزائري. وتنظيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء قانوني. وتأسيس المنظمة الخاصة[4](Organisation spéciale) من أجل تحضير الكفاح المسلح.

حسب شهادة عبد الرحمان كيوان. فإن حسين الأحول هو الذي اقترح تصميم الهيكل التنظيمي للحزب بجناحين: جناح علني نظامي تمثله حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وجناح سري بواسطة المنظمة[5]

شكلت سنة 1947 مرحلة جديدة من حياة الحزب. وتزايد نشاطاته ومهامه. وأصبح "الحزب السياسي القوي المدعم من قبل الجماهير الشعبية. والمهيكل بجهاز سياسي فعال لتحقيق أهداف محددة"[6].

ومن أجل بلوغ أهدافه وإنشغالاته. شكل المكتب السياسي لحركة الانتصار لجان مركزية متخصصة وعددها خمسة و هي لجنة التنظيم. الدعاية والإعلام. الشؤون الإسلامية والمنظمات الجماهيرية. والشؤون النقابية. والنواب.

على مستوى العمالات. كان هرم تنظيم حركة الانتصار: المقاطعة أو الناحية ثم الولاية (11 ولاية). وداخلها تقسيم هرمي محلي من الدائرة القسمة والخلية.

فالدائرة تضم عدة قسمات. التي هي أجهزة فعالة. كل قسمة عبارة عن خلية كبرى في المدن و البلديات.

أما على مستوى الأحياء الشعبية في المدن والبلديات. تواجدت الخلية (5 إلى 27 عضوا) وهي قاعدة التنظيم مقسمة إلى أفواج إضافة إلى هذا. ومن أجل نجاعة العمل أسس الحزب خلايا سرية لمهام محددة. مثل: خلية الأمن والمراقبة (على مستوى

---

[1] Omar carlier. la critique des armes . le 1er novembre 1954. la nuit rebelle. Alger : Ed la tribune. 2004. pp 40-56.

[2] كان لرئيس الحزب وزنا كبيرا رغم عزله (السجن و الاقامة الجبرية) خاصة في التوفيق بين تياري العمل العلني و العمل السري... ولم تنل هذه العزلة من موقفه ... وهو ما ينظر من خلال بعض تصريحاته و خطاباته مثل في عزازقة (15/3/1947) : "سنرد على القوة بالقوة". و في تيزي وزو "نحن في بلدنا، نحارب من أجل حرية الجزائر.. حتى ولو يتم شنقا، عاش أجدادنا وهم أحرارا... سنكون أحرارا".
- Voir CAOM. 81F/782.

[3] Mahfoud Kaddache . ENA-PPA-MTLD : Permanence de la revendication nationale (in) coll. l'ENA et le mouvement national algérien . Paris : centre culturel algérien. 1988. p127.

[4] يأتي تفصيل هذا في العنوان اللاحق.

[5] Abderrahmane Kiouane. op cit . p108.

[6] Mahfoud Kaddache et Sari Djilali. op cit . p101.

كل مقاطعة)، وخلية الدراسة والتحقيق، من أجل التوثيق وتحديد الخطة العملية للحزب. وخلية خاصة بالتأطير السياسي لتكوين النخبة.

تجسد التنظيم السري لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران بتقسيمها إلى ولايتين هي:

الجدول رقم 04: [1]

الولاية الثامنة: وهران	الولاية التاسعة: معسكر
تضم ثلاثة دوائر وهي: –تلمسان، مستغانم، وعين تموشنت. وثمانية قسمات هي: – مستغانم، غليزان وسيدي بلعباس – عين تموشنت، وهران وسان–لو (بطيوة حاليا)	تضم ثلاثة دوائر وهي: – معسكر، سعيدة، وكولومب بشار (بشار حاليا) وتسعة قسمات هي: – معسكر، بوقطب وجيري فيل (البيض حاليا) – سعيدة، عين الصفراء والمشرية – كولمب بشار، القنادسة، بني ونيف.

انخرط العمال والحرفيون والطلبة ... وبعض الملاك الصغار في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فكان جل المنخرطين في تلمسان من العمال اليوميين والحرفيين وفي بني صاف من عمال المناجم والصيادين"[2].

كانت "حركة الانتصار هيئة للشباب، فلم يتجاوز 55% من مناضليها: 25 سنة من العمر[3]"، وتوسعت تدريجيا في مدن العمالة، وتوسعت بتشكيلها سبعة خلايا ضمت حوالي 250 منخرط ومساند، وفي بني صاف بحوالي 200 منخرط"[4].

---

[1] AWO. Préf.d'Oran, SLNA . Sept 1950.
[2] Abderrahim Taleb Bendiab, Tlemcen, dans les années cinquante; **RASJEP**, N°04, Déc 1976, p86.
[3] Fouad Soufi, De l'ENA au PPA : continuité ou rupture ? (in) coll, l'ENA et le mouvement national Algérien, op cit . p176.
[4] Abderrahim Taleb Bendiab, op cit . p83.

كان من أولويات النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية: تهدئة الأوضاع وكبح المطالب الوطنية واحتوائها حتى يتسنى له البقاء والإستمرار فإنتهج سياسة لم تخرج في محتواها عن خط مشروع بلوم فيوليت 1936 وأمر 7مارس 1944، ففي هذا الإطار جاء القانون العضوي للجزائر، قانون رقم 47-1853 ليوم 20 سبتمبر 1947 "بعد مناقشة في الجمعية الفرنسية تم التصويت عليه يوم 27 أوت بـ 319 صوت بنعم، ضد 89 صوت رافض و184 غياب[1]". احتوى القانون على 60 مادة موزعة على ثمانية عناوين فحسب المادة الأولى منه "فإن الجزائر مجموعة أقاليم تتمتع بالشخصية المدنية واستقلال مالي ونظام خاص تحدده مواد هذا القانون".[2]

وقفت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ضد القانون العضوي –الدستور– ودعت عبر بيان المجلس الوطني للحركة الصادر في 1947/9/7 الشعب إلى الوقوف ضد القانون الذي وضع دون أي استشارة... وهو تأكيد على سياسة فرنسا في مواجهة آمال الشعب الجزائري.[3]

وفي المقابل، دعى البيان إلى توحيد الصفوف لمواجهة الدستور، و"التضحية من أجل برلمان جزائري حر[4]".

عموما، بقي جوهر الصراع السياسي بين الجزائريين والإستعمار (1948-1954) قائما على ما مدى تطبيق الدستور أو عدمه.[5]

تنفيذا للدستور، تم تحديد تواريخ 4 و11 أفريل 1948 لإنتخاب نواب المجلس الجزائري الأول (60 نائب – من الفئة الأولى يمثلون 532000 ناخب، و60 نائب جزائري يمثلون 1,3 مليون ناخب ممثلين لثمانية ملايين[6] من الجزائريين) وللمجلس الجزائري مهام التسيير بالتنسيق مع الحاكم العام والمصادقة على الميزانية...[7]

---

[1] Claude collot et Henry J.Robert , op cit , pp 264-265.
[2] Voir texte intégral du statut organique de l'Algérie du 20/09/1947 (in) ibid, pp 297-313

[3] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص163.

[4] Claude collot et Henry J.Robert , op cit , pp 264-265
[5] André Nouschi, L'Algérie amère (1914-1994) , Paris, El de la maison des sciences de l'home , 1993, p 188.
[6] Jean Claude Vatin, L'Algérie politique ; Histoire et société, Paris, A.Colin, 1974, P261.
[7] **Documents algériens**, Situation et évolution politique de l'Algérie en 1948 , et 1949.

مارست الإدارة الإستعمارية ضغطا على الناخبين والمترشحين الوطنيين قبل يوم الإقتراع باعتقال بعض مترشحي حركة الإنتصار بتهمة التهجم على الإدارة. ومنع تجمع الوطنيين وكذلك أعداد من الصحافة (مثل جريدتي المغرب العربي والعمل الجزائري). بفعل التزوير. تشكلت تركيبة المجلس الجزائري من أغلبية مواليه للإستعمار[1] و8 نواب من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. ونائب واحد اشتراكي. وآخر فيدرالي: مجموع 60 نائب. بغض النظر عن النتائج النهائية للإنتخابات. يمكن الوقوف عند الإستنتاجات والملاحظات الآتية:

- استطاعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية من خلالها إبعاد الوطنيين الجزائريين من المجلس الجزائري المنتخب. فلم تتحصل حركة الإنتصار سوى على تسعة مقاعد من مجموع 120 مقعد[2].

- كانت الحملة الإنتخابية التي انطلقت منذ 10 مارس 1948 فرصة لدى حركة الإنتصار لفضح دسائس الإستعمار والتعريف ببرنامجها وأهدافها وكسب قاعدة شعبية عن طريق التجمعات. ونشر جرائدها الممنوعة[3]. ومناشير[4] داخلية للتوعية. بل وكسب مؤيدين بفتح خلايا جديدة. كخلية حي ضاحية المزارع (Faubourg planteurs) بوهران[5].

- حصلت حركة الانتصار لحريات الديمقراطية على 30782 صوت بنسبة 16% فقط من مجموع الأصوات في المقطعات الإنتخابية الأربعة عشر بعمالة وهران. نظرا للضغط الإستعماري والتزوير وميل الإدارة الواضح إلى جانب المترشحين الأحرار الموالين لها.[6]

ودفع هذا الوضع الإستعماري كثير من قادة الحزب إلى ضرورة تقوية الجهاز السري شبه العسكري وهو المنظمة الخاصة.[7]

---

[1] Jean Claude Vatin. op cit.

[2] لم يحضر الجلسة الإفتتاحية للمجلس الجزائري سوى خمسة نواب عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لوجود الأربعة الآخرين تحت الإعتقال.

[3] **المغرب العربي**، ع:21 ليوم 1948/02/13 من افتتاحية بعنوان "المجلس الوطني و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الاجتماعية يوم 1948/2/1"، و ع: 25 ليوم 1948/07/07 حول "تزوير الانتخابات للمجلس الجزائري"...

[4] من المناشير التي وزعت في عمالة وهران خلال الحملة الانتخابية: منشور بعنوان عقيدة إيمان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و آخر بعنوان "الشعب الجزائري" وزع يوم الإقتراع.

[5] Ibid.

[6] Ibid.

[7] Mahfoud Kaddache . **Histoire du nationalisme algérien** . T2. op cit . p 798.

مثلت سنة 1948 "قيمة خاصة لدى الشعب الجزائري. فكانت مليئة بالمحن الصعبة. سعى من خلالها الإستعمار بهمجية إلى تحطيم مسار ونضال الحركة الوطنية. عن طريق تزوير الإنتخابات وموجة من الإعتقالات وإصدار الأحكام القاسية والإعدام. والضغط الاقتصادي . ودعم عملائه الموالين له..."[1].

واجهت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية صعوبات عديدة على مستوى عمالة وهران يمكن حصرها في نكسة انتخابات أفريل 1948 وعزوف العديد من المناضلين عن النشاط العلني وإنتقالهم إلى العمل السري. وهو "ما حدث لدى خلية مستغانم في جويلية 1948. إذ انسحب منها أعضاء كثيرون للبحث عن وسائل عمل أكثر نجاعة[2]".

واختلفت آراء المناضلين حول كيفية وأسلوب النضال . و"وهو ما اتضح في عدة خلايا بوهران[3]".

إضافة على هذا كان للعجز المالي تأثير كبير على نشاط الحزب المعتمد على مساهمات وتبرعات مناضليه. واضطرت عدة خلايا إلى تغيير أو غلق مقراتها نظرا لغلاء الكراء. "مثل خلية الحمري – وهران لعدم استطاعتها تسديد الكراء المقدر بـ 657 فرنك شهريا"[4].

ومن جهة أخرى. سعت الإدارة الإستعمارية إلى محاصرة عمل ونشاط حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بافتعال مشاكل داخل الحزب. ومن خلال التفرقة بينه وبين الأحزاب الجزائرية الأخرى. ففي إطار الحملات الإستعمارية الدعائية. وصفت حركة الإنتصار بالحزب الديماغوجي والراديكالي[5]... وهذا يؤكد سير الحزب على خطى ثابتة لتحقيق برنامجه وأهدافه القائمة إلى الاستقلال والتحرر. وبرلمان جزائري حر ومنتخب... رغم المضايقات ونقص الوسائل المادية. عبر قادة الحزب ونوابه عن مواقفهم الثابتة. ولعل المحطات التاريخية تعبر عن هذا:

رفض نواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مجلس بلدية وهران المصادقة على ميزانية سنة 1949 "التي لم تكن في صالح عامة الجزائريين. وتنديدا منهم بوجود مشاريع قديمة معلقة اختفت ولم تنجز[6]"وفي هذا الصدد. عبر تركي

[1] AWO. CP 308 . <u>L'étoile algérienne</u> du 23 01 1949.
[2] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n 239 (Août 1948).
[3] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n 170 (Février 1950).
[4] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n 247(Mai 1950).
[5] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°239 (Août 1948).
[6] L'étoile algérienne . du 26 12 1948.

عبد القادر نائب حركة الانتصار في المجلس البلدي وهران، صراحة عن هذا الموقف بقوله في 1948/06/15: "نرفض أن نترك لهؤلاء الأوروبيين حقّ التّشريع لنا، ولا نشاركهم الأشغال[1]". وعلى نفس الخط في الرأي، قال سويح هواري: "إنّ نواب الفئة الثانية مستعدون لمنع الأشغال العادية للمجلس البلدي بكل الوسائل... لسنا دمى متحركة، إنتهى عهد بني وي وي"[2]، وكلفتهم هذه التصريحات إقصاءهم من المجلس.

سعت حركة الانتصار إلى توحيد جهود الجزائريين لمواجهة سياسة الإستعمار، فحسبما لم تختلف أساليب الحاكم العام نيجلان الذي أدار تزوير انتخابات 1948 عن سابقه مارسيل شانتينيون الذي وقعت تحت إمرته مجازر ماي 1945"[3]. وعبر عدة مناسبات، دعت حركة الإنتصار، متوجهة إلى الأحزاب والتنظيمات الجزائرية، صراحة إلى تحقيق جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية"، ولم تنل هذه المبادرات ردود فعلية إيجابية من قبل الحزب الشيوعي الجزائري، مثل رسالة 10 ماي 1949 [4] الموجهة إليه و إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

كانت تنقلات وتحركات قادة ونواب حركة الإنتصار فرصة للإتصال بالجماهير والوقوف على مدى تجذر مبادئ وأهداف الحركة. فلدى مصالي الحاج* ، فرغم الدعاية التي كان يقوم بها الأعداء، تبقى حركة الإنتصار قوية... وأن الإنتخابات ليست هي الطريق نحو الإستقلال.

استقبل مصالي الحاج في عين الحوت، تلمسان، يوم الجمعة 08 أفريل 1949 بالزّغاريد والأناشيد الوطنيّة، فبعد حضوره صلاة الجمعة، خطب في مقهى أمام حوالي 250 شخص قائلا: "إذا توحّدنا، سوف نحقق، عن قريب، الإستقلال التام[5] للجزائر".

---

[1] المغرب العربي، 1948/12/18.

[2] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°33 (10Juin –Juillet 1948).

[3] AWO. Bulletin intérieur du PPA , n° 13 (Janvier 1949).

[4] AWO .Préf. d'Oran.SLNA n°368 (Octobre 1949). Et Bull .intérieur d'information , n°02 du MTLD

* مصالي الحاج من مواليد 16ماي 1898 بتلمسان، تحصل على شهادة التّعليم الإبتدائي، من أتباع الزاوية الدرقاوية، بعد الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي (بوردو)، رجع على تلمسان 1921، ثم هاجر إلى فرنسا 1923، استغل عدة وظائف ، و في المهجر أسس نجم شمال إفريقيا ، وناضل من أجل استقلال الجزائر و رئيس حزب الشعب الجزائري (1939) ثم حركة الانتصار...

-Voir : Mohamed Harbi. Aux origines du FLN : le populisme révolutionnaire en Algérie , paris , bourgeois. 1975.

[5] AWO. Préf.d'Oran . SLNA n°83 , Rapp mensuel (Mars 1949).

تنوعت أساليب القمع والإضطهاد الإستعماري. وبلغت درجة شديدة من العنف الموجه ضد الجزائريين . بل إلى اعتداءات مسلحة وجسدية. كالتي ارتكبها عساكر اللفيف الأجنبي ضد الجزائريين في الأحياء الشعبية بمدينة معسكر يوم الأحد 01 ماي 1949. خلفت 100جريح . منهم 30 في حالة خطيرة ونهب 600 ألف فرنك من المسلمين. وفوضى عامة في الأحياء العربية للمدينة.

لم تكن هذه الإعتداءات هي الأولى الموجهة ضد الجزائريين. احتجت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في بيانها على "تدنيس المجسد الكبير بمعسكر من قبل الجنود المرتزقة الذين شجعهم رؤساءهم على ارتكاب الجريمة الوحشية. التي هي صنيعة الجيوش النّازية"[1]. ودعت الجزائريين إلى اليقظة وتقوية إرادتهم النّضالية من أجل القضاء على الإستعمار. وطالبت بجلاء الجيوش الأجنبية من التراب الجزائري.

[1] المغرب العربي، ع: 45 ليوم 1949/05/30.

3- المنظمة الخاصة:

تميَزت الحركة الوطنية الجزائرية بمبدأين أساسيين وهما:

1- أنها وطنيّة تحررية تهدف إلى تخليص أمة مضطهدة من الإستعمار. وأنّها حركة غير عنصرية بل تحترم حقوق الجميع بما فيهم الأقليات الأجنبية.[1]

2- أنّها تتبنى الديمقراطية و المشاركة الجماعية في تسيير الشؤون العامة وتشجيع المبادرات الشعبية.[2]

قامت مطالب وأهداف حزب الشعب الجزائري - حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على ثلاثية: إقتراع عام مباشر. برلمان جزائري وتحرر.[3]

فبالنسبة للحزب. "فإنّ الجزائر ليست فرنسا. ولا امتداد لها. فهي جزائرية. وللجميع"[4]. وإنّ القضية الجزائرية هي قضية واحدة وعلاجها الوحيد لا يكمن في الحلول الإجتماعية والإقتصادية. بل هي سياسية. فهي قضية وطن. وحلها يكون عبر التحرر"[5]

تبلورت فكرة الإستقلال والتحرر في خضمّ الصّراع المتواصل ضدّ الإستعمار. وتجلت من خلاله "الثّورة كوسيلة لتحقيق الإستقلال"[6]. وضرورة الكفاح المسلح ضدّ الإستعمار.

أصبحت الثورة مفهوم و وسيلة نضاليّة حقيقية واقعة. بدأ التحضير لها بإقامة حزب ثوري وتحضير الشّعب. واجتهد الكثير من أجل تفجيرها. عن طريق تأسيس المنظمة الخاصّة

1 عبد الله شريط نفس المرجع ، ص126

2 نفسه

3 Claude collot et Henry J.Robert, op cit , pp 144-145.

4 La nation algérienne , n 02 (Septembre 1946)

5 المغرب العربي ، ع:23 ليوم 08 مارس 1948

6 Omar Carlier, Entre nation et Jihad, histoire sociale des radicalismes algériens. Paris : Presses de la fondation nationale des sciences politiques , 1995, p301

أ- الجذور التاريخية للمنظّمة الخاصة:

كان للإنتفاضة العفوية بالشّمال القسنطيني في ماي 1945 تأثير بالغ الأهمية للتفكير في العمل الثّوري المسلّح. وبعدها كرّر الوطنيون الجزائريون مساعي لإقلاع حرب تحررية.[1]

وعبر مراحل تاريخية، تطوّر الفكر الثّوري و كانت فترة الحرب العالميّة الثانية نقطة ارتكاز نوعي وتطوّر فعلي وعملي بغية شنّ ثورة تحريرية.

صنّف البعض[2] تطوّر هذه المراحل قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى ما يلي:

- المرحلة الأولى (1940-1945):

غنية بالأحداث المتصلة بالحرب العالمية الثانية والنشاط السري لحزب الشعب الجزائري إلى غاية ارتكاب الإستعمار مجازر ماي 1945.

- المرحلة الثانية (1945-1950):

تميّزت بازدواجية نضال الحزب الثّوري الوطني بين نضال علني شرعي مثّلته حركة الإنتصار للحريات الدّيمقراطية ونضال سرّي بواسطة المنظّمة الخاصّة[3] منذ فبراير 1947.

- المرحلة الثالثة (1950-1954):

اتصفت بمرحلة الإنتصار، وخلالها وقعت أزمة الحزب الّتي انتهت باندلاع الثّورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954.[4]

---

[1] Charles Robert Agéron, **La décolonisation française** , coll : cursus, Paris , A. colin , 1991, p147.

[2] M'hamed Yousfi, op cit , p07.

[3] المنظمة الخاصة : أطلقت عليها عدة تسميات منها : المنظمة السرية أو المنظمة السرية العسكرية أو شبه العسكرية، أو الجناح المسلح في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و اسم "العظم" "L'OS "، و المخ. وتسمية الشرف العسكري: و التسمية الأكثر تداولا هي المنظمة الخاصة ، والمقبولة استنادا لمناضلين في المنظمة، و منهم محساس أحمد .

- Voir : Bernard Droz et Evelyne Lever , **Histoire de la guerre d'Algérie** (1954-1962), Paris du seuil . 1982, p48.

[4] M'hamed Yousfi, op cit , p07.

يذهب طرف آخر إلى اعتبار ميلاد نجم شمال إفريقيا بباريس في ماي 1927. هذه مرحلة أولى من مراحل تأسيس المنظمة الخاصة. وهذا استنادا إلى برنامج النجم المصادق عليه بالإجماع والداعي إلى "تأسيس جيش وطني وحكومة ثورية"[1].

وتلت هذه المرحلة محطات تاريخية لاحقة. أهمها:

تمثلت المرحلة الثانية في تأسيس لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا (1939): قصد الإتصال بألمانيا وتلقت وعودا تقديم المساعدات عند بدأ الكفاح المسلح... وتكونت اللجنة من أعضاء مناضلين في حزب الشعب الجزائري. وكان من بينهم: محمد بوراس قائد فرقة الكشافة الإسلامية الجزائرية ... الذي اعتقل من قبل السلطات الإستعمارية، وأعدم يوم 4 ماي 1941.[2]

تأسيس منظمة مدرسة الراشد من قبل أعضاء من "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" وكان من بين إطاراتها: سعيد عمراني، ديدوش مراد، ومحمد بلوزداد وإسماعيل عبد الرحمان وطالب عبد الرحمان.

وكان لهذه المنظمة هيكل داخلي دقيق مشكل من:

– الخلية: تكونت من أربعة مناضلين ورئيس.

– القطاع: تكون من أربعة رؤساء خلايا.

– المنطقة: تكونت من أربعة رؤساء قطاعات.

–اللجنة المحلية: خضعت للجنة الجهوية التي مثلها مندوب.

– الاتحادية: تواجدت في كل عمالة، ثم لجنة الإتصال للتنسيق بين الاتحاديات واللجنة التنفيذية.[3]

كان لمناضلي هذا التنظيم مهام محددة في "كتابة عبارات معادية للإستعمار على الجدران، وتوزيع المناشير والحصول على وسائل ضرورية مادية ضرورية للنشاط

---

[1] محمد العربي الزبيري، عبد الناصر و الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة. السنة: 19. العدد 104. الجزائر، ص41.

* محمد بوراس (1908-1941): ولد يو 26 فبراير 1908 بمليانة، ابن لخضر ومستغانمي حورية، من عائلة فقيرة، هو مؤسس الكشافة الإسلامية الجزائرية.
الشيخ بوعمران و محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1939)، الجزائر: دار الامة 1999، ص26.

[2] أحسن بومالي، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة. (السنة الثانية)، العدد الثاني، الجزائر، ص177.

[3] أحسن بومالي، نفس المرجع، ص178.

الثوري وإعطاء الأوامر مخالفة للسلطات الإستعمارية و الرد على دعاياتها وإشاعاتها المغرضة[1]؛ وقد شاركت هذه المنظمة في مظاهرات 8 ماي 1945.[2]

إنّ تأسيس منظمة التصادم[3](Groupe de choc) سنة 1944 في حي بلكور. والقصبة يعتبر مرحلة أخرى حاسمة وجديدة ومحاولة أخرى للعمل الثوري. وكان على رأس هذه المنظمة : محمد بلوزداد.

وضمت كل من مصطفى عبد الحميد. علي بناني. مصطفى دحمون. أحمد حداد. عبد القادر بودة. يوسف حمود. عبد الرحمان حفيظ. محمد هني. عبد القادر تاغليت. رابح زعاف. وطالب محمد. وقامت بجمع الأسلحة من قوات الحلفاء والتدرب على استعمالها.[4]

من خلال ما سبق. يتضح لنا جليا. بأنّ فترة الحرب العالمية الثانية عرفت اجتهادات ومبادرات سرية من قبل عناصر حزب الشّعب الجزائري سعت إلى استغلال الظرف والزمان والمكان... لكن لم ترق هذه المساعي. و"تأسف محمد الأمين دباغين (1917-2003) الذي ترأس حركة مناهضة للتجنيد الإجباري في 1943، وكان من أبرز العناصر القيادية في حزب الشعب "لعدم استغلال فرصة العمل الثوري في 1939."[5]

تمثلت المحطة الخامسة في ظهور "عشيرة الشباب". وذلك بعد مجازر 8 ماي 1945. والتي هي امتداد لمنظمة التّصادم[6]. أسسها حسين عسلة (1947-1943) وأشرف عليها بعد ذلك محمد بلوزداد (1924-1952).

---

[1] مومن العمري ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية : نشأتها و تطورها (1946-1954)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2000، ص117.

[2] احسن بومالي ، نفس المرجع، ص178.

[3] يحيى بوعزيز ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري بين 1830-1954، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1996، ص3.

* **محمد بلوزداد** الملقب بسي مسعود؛ ولد في 1924 بمدينة الجزائر، انضم إلى حزب الشّعب 1943، أول رئيس للمنظمة الخاصة، حاصل على شهادة البكالوريا ، تميّز بالذكاء و الشجاعة، و هو من أبرز إطارات النظام السري للحزب ، توفي في 14 جانفي 1952 بسبب مرض السل.
ينظر إلى مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص119.

[4] رابح بلعيد، التنظيم الخاص، **رسالة الأطلس** ، ع: 132، الجزائر، ص 11.

** **محمد الأمين دباغين**: ولد بمدينة الجزائر، طبيب ، انخرط في حزب الشّعب الجزائري في 1939 ، وقف ضد التجنيد الإجباري، أمين عام حركة الانتصار (1946-1951) ، استقال خلال أزمة الحزب...
ينظر : بوصفصاف عبد الكريم وآخرين، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، الجزء الثاني، جامعة قسنطينة، 2004، ص ص119-121.

[5] Omar Carlier. **La critique des armes** , op cit, p43.

[6] رابح بلعيد، نفس المرجع ، ص13.

* **حسين عسلة** : ولد في 1917، عضو قيادي في حزب الشّعب الجزائري (1943-1948) ساهم في تنظيم فيدرالية فرنسا (1946)، توفي في جانفي 1948.
ينظر إلى مومن العمري، نفس المرجع ، ص118.

رفع مناضلون في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية دعوة صريحة لإنشاء تنظيم عسكري، وألح الكثير منهم من خلال الندوة الأولى للحركة في ديسمبر 1946 أن الفكرة لم تنفذ آنذاك، نظرا للإهتمامات الآتية وهي انشغال الحركة بمسألة الإنتخابات. والتي كانت المحور الأساسي للندوة.[1]

اتخذت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال مؤتمرها المنعقد في الفترة ما بين 18-17 فبراير 1947 تأسيس المنظمة الخاصة، كجناح سري شبه عسكري[2]، للتحضير للثورة المسلحة. "وكان عرض هذا التنظيم هو إعداد إطارات لجيش الثورة[3]". ولعل رموز التسمية المختصرة تدل على قيمة المنظمة الخاصة، ففي اللغة العربية، اختصارا تسمى: م خ وبتجميع الحرفين: المخ وفي اللغة الفرنسية؛ رمزها المختصر: O.S . وبتجميع الحرفين: *L'OS*، بمعنى العظم الذي هو أساس وعماد وقوام الجسم.[4]

وحسب حسين آيت أحمد [5]، وقع أول اجتماع لهيئة أركان المنظمة الخاصة يوم 13 نوفمبر 1947" تحت رئاسة محمد بلوزداد. وبدعوة منه. وبعد عدة اتصالات مع عدد من المناضلين. تم تحديد محاور ثلاثة لعمل المنظمة. وهي:

المحور الأول: وهو حول التكوين العسكري . تدريب على الأسلحة والمتفجرات والإنضباط وتحديد المناطق.

المحور الثاني: التكوين الإيديولوجي حول التربية الروحية والوطنية.

المحور الثالث: ويتركز حول جمع الأسلحة والذخيرة.[6]

إنّ ميلاد المنظمة الخاصّة قديم التفكير، وهو انتصار لطلب الشّباب المتحمس للعمل المسلّح خاصة بعد مجازر ماي 1945: وبعد موافقة مصالي الحاج على "إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا، وتكوينهم سياسيا... "[7].

---

[1] مومن العمري، نفس المرجع ، ص118.
[2] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص200.
[3] فؤاد سعد زغلول، <u>عشت مع ثوار الجزائر</u>، بيروت : دار العلم للملايين 1956، ص138.
[4] Abderrahmane Kiouane, op cit , p 192.
[5] Hocine Aït Ahmed , Mémoire d'un combattant . L'esprit d'indépendance (1942-1952), Alger , Ed Bouchène, 1990, p123
[6] حسن بومالي ، نفس المرجع ، ص188.
[7] محمد الطيب العلوي، <u>جبهة التحرير الوطني و بيان 1نوفمبر</u>، ضمن سلسلة الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، الملجد1، ج1، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984، ص168.

وفي هذا الصّدد، ذهب محمد بوضياف* (1918-1992) وهو أحد مسؤولي المنظمة الخاصّة إلى القول بأن :"من شأن المنظّمة أن تعيد الثّقة إلى نفوس المضطربين. وتضمن بالتالي عدم الإنحراف و عدم التشكك في الحركة "[1].

ب- مبادئ و هياكل المنظمة الخاصة:

أطلقت الإدارة الإستعمارية، من خلال تقارير مصالح الإستخبارات ومصالح الشرطة العامة، عدة تسميات للإشارة إلى المنظّمة الخاصّة، ومنها: "تنظيم الجيش السري"، و"التّنظيم الموازي"[2] (La parallèle)، وهذا لاستحالة معرفة المعلومات الدقيقة بدقة، وهذا لطبيعة المنظمة الخاصّة، إذ عمل أعضاؤها بحذر، وفي سرية وانضباط وطاعة للأوامر.

اعتمدت المنظمة دقة اختيار العناصر، وانتقاءها لا يتم إلاّ بعد إخضاعها للتجربة والمراقبة وبعد تعهد بعدم إفشاء الأسرار...

حددت المادة الثانية من قانون التنظيم الدّاخلي[3] (المحتوي على 08 مواد) شروط ومقاييس اختيار عناصر المنظمة كالشجاعة والقدرة البدنية والنشاط و الصّبر... فكان التجنيد انتقائيا وببطء ... ويتلقى العضو في المنظمة تكوينا مستمرا نظريا وميدانيا. أساسه تحضير عسكري وبدني وسياسي، إذ يتعلم تقنيات التمويه والتجسس وفك الشفرات وإرسالها وكيفية استعمال أجهزة الإتصالات اللاّسلكية والطبوغرافية والتكوين العسكري عامة، بالتركيز على تقنيات حرب العصابات، كنصب كمين أو تدمير جسر[4].. وتدرب عناصر المنظمة على هذه الأساليب العسكرية سريا.[5]

---

*محمد بوضياف : الملقب سي الطيب، الصادق ، إسماعيل، و علي ، ولد بالمسيلة ، جند في الجيش الفرنسي في أوت 1943، مدة سنتين ، شغل منصب مسؤول محلي في حزب الشعب الجزائري (برج بوعريريج) ، كلّف من قبل الحركة بإنشاء المنظّمة الخاصة في عملة قسنطينة ، حكم عليه سياسيا في قضايا تفكيك المنظّمة، مرتين في عنابة و البليدة
عاش في السرية حتى 1954، و شكّل في 54/3/23 في اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، ألقي عليه القبض في 1956/10/22، و ظلّ معتقلا حتى الاستقلال...
ينظر إلى : بوصفصاف عبد الكريم و آخرين، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ج1، ص ص : 285-289.

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي و السياسي**، من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1947-1954)، ج3،- الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986، ص108.

[2] AWO.Préf d'Oran , SLNA n°371, Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran (Mai 1950)

[3] نص القانون الداخلي للمنظمة الخاصة في الملحق رقم : 03

[4] AWO.Préf d'Oran , SLNA n°309, Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran (Avril1950)

[5] Mahfoud Kaddache , **Histoire du nationalisme algérien** , T2. Op cit , p799.

كان للمنظمة الخاصة. قوّة وأسبقية معرفة الميدان. إذ ضمّت عناصر غير معروفة (أي غير متابعة من قبل الإستعمار) و"تبنّيها استراتيجية الدّفاع وليس الهجوم وحرب العصابات وسيلة وتكوين قواعد خلفية كمراكز للإنطلاق وهي نقاط إيجابية كفيلة بنجاح العمل الثّوري المسلح. وهذه النقاط أشار إليها تقرير حسين آيت أحمد المقدم في ديسمبر 1948 أمام اللّجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية"[1].

لم يكن نشاط المنظمة الخاصة منفردا ومنعزلا عن الحزب[2]: إذ كانت قيادة الأركان العامة للمنظمة ملزمة بتقديم تقرير شهري للجنة المديرة للحزب. وسهر حسين الأحول على ضمان الإتصال بين مسؤولي المنظمة الخاصة والمكتب السياسي للحزب.[3]

ومن أجل تحديد المهام وتوزيع المسؤوليات في انضباط وسرية. كانت المنظمة الخاصة عبارة عن تنظيم هرمي أفقي من القمة إلى القاعدة:

أ– الأركان العامة:

توالى على قيادة الأركان العامة للمنظمة كل من: محمد بلوزداد (1947–1948)، ثمّ خلفه حسين آيت أحمد حتى 1949. ثم أحمد بن بلة*. وأسندت مهمة التدريب العسكري إلى عبد القادر بلحاج جيلالي.

أسست قيادة الأركان العامة خلايا متخصصة هي:

– خلية المتفجرات: أسسها بلحاج جيلالي في نهاية 1948.

– خلية الإتصالات: أسسها مروك محمد. وقادها: أصلاح رمضان.

---

[1] Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, Paris : Jeune Afrique, 1981, p 24.

[2] Abderrahmane Kiouane, op cit, p191.

[3] Mahfoud Kaddache, T2, op cit.

*بن بلة أحمد: من مواليد 1916/12/15 بمغنية، جند خلال الحرب العالمية الثانية ، شارك في حملة بريطانيا وفرنسا، ضمن فيلق القناصين الجزائريين (14e RTA) ، تقلد 4أوسمة عسكرية،ة بعد الحرب العالمية الثانية : كان نائب رئيس بلدية مغنية (انتخابات أكتوبر 1947) و مرشح حركة الإنتصار في انتخابات المجلس الجزائري (أفريل 1948) إنتخابات ، ثم مسؤول المنظمة الخاصة بعمالة وهران ثم قائد أركان المنظمة منذ سبتمبر 1949، حكم عليه في 1950، و تمكن من الهروب من السجن في 16مارس 1952، ليتوجه إلى القاهرة، و اعتقل في 1956/10/22...

ينظر إلى : بوصفصاف عبد الكريم و آخرين ، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2، ص ص2-5.

– خلية الدعم: مكلفة بإيجاد مخابئ ومراكز إيواء لعناصر المنظمة الخاصة عند تنقلاتهم ... وكان على رأسها: محمد يوسفي.

ب– على مستوى العمالات:

وزع مجال:

ثلاثة مقاطعات: وهي الجزائر، مقسمة إلى الجزائر 1 (مشكلة من منطقة مدينة الجزائر والقبائل) والجزائر2 وتضم المتيجة والتيطري والشلف. وكان على رأس عمالة الجزائر: جيلالي رقيمي. كان مسؤول منطقة الجزائر 1: عمار ولد حمودة. ومنطقة الجزائر 2: محمد ماروك.

– عمالة قسنطينة: وكان على رأسها: محمد بوضياف.

– عمالة وهران: أحمد بن بلة.

وكان على رأس مقاطعة: قائد عام و قيادة أركان مشكلة من قادة النواحي. كل مقاطعة موزعة إلى مناطق (Zones) ففي عمالة الجزائر وقسنطينة: ثلاثة مناطق على التوالي وعمالة وهران وزعت إلى منطقة واحدة.

ج– على المستوى المحلي القاعدي:

تركزت القوة العددية للمنظمة والخاصة في الهيكل الهرمي المصغر على النحو التالي:

أ– نصف الفوج: يضم ثلاثة عناصر: ضمنهم القائد.

ب– الفوج: يضم ثلاثة أنصاف أفواج، ولكل واحد منهما عمل منفصل.

ج– الخلية: تضم ما بين 3–4 أفواج، وعلى رأسها قائد خلية.

د– الناحية: وتضم عدة خلايا، وزمر[1].

تناسب تعداد هياكل المنظمة الخاصة من منطقة لأخرى، واختلفت الأرقام في تحديد منخرطيها ومنتسبيها وعناصرها الذين انتسبوا إلى المدينة والريف، وكانوا من المتعلمين والأميين ومن المعربين ومزدوجي اللغة عل حد سواء [2]. واستغرق وضع

[1] AWO. Préf d'Oran, SLNA n°309, Avril 1950.
[2] Omar Carlier, la critique des armes, op cit, p41.

الهياكل المركزية للمنظمة الخاصة مدة طويلة قاربت ستة شهور[1]. وضمت تعداد معتبر من العناصر الشابة. اختلف الكثير في تقديرها. فذهب البعض إلى تحديد تقريبي ما بين 100 إلى 1500 منخرط[2] أو 1800 منخرط[3] أو أكثر 2000[4]، أو 3000[5] أو أكثر من 4500 منخرط.[6]

خضع المجندون إلى تدريب عسكري. أشرف عليها مناضلون ذوي تكوين وخبرة ميدانية حصلوا عليها من خلال مشاركتهم في حرب الفيتنام. ومن عملهم مجندين في الجيش الفرنسي. كان المشرفون على التدريب العسكري يحملون أقنعة على وجوههم. ويعرفون بأسماء مستعارة و مجردة.[7]

سعى مسؤولو المنظمة الخاصة إلى الحصول على السلاح بكلّ الوسائل. لاستعمال بعضه في التدريب العسكري. و"البعض الآخر لإخفائه لليوم المشهود وذلك في مطامر. بلغ عددها حسب بعض الإحصائيات: 34 مطمورة[8]" وكذلك، كان "للمنظمة الخاصة مراكز لصنع الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في مناطق عديدة من الجزائر. وكانت هذه المراكز تحت إشراف إطارات مؤهلة وذات تجربة".[9]

تلقى الشّباب المجنّد دروسا نظريّة وتطبيقية في التّدريب العسكري الّذي كان يتمّ في سرية تامّة. وفي مناطق عديدة من عمالة وهران منذ نهاية 1948. مثل غابة المسيلة قرب وهران. وفي مخبأ قرب المقبرة عند مدخل مدينة معسكر.[10]

اعتمد تكوين الشّباب في المنظّمة الخاصّة على (فنون قتالية. الرمي. التمويه. تقنيات الإرسال. المراقبة وتأمين المناطق. كيفية التعامل مع الشرطة. وفي حالات الإعتقال...) إضافة على التّكوين العقائدي وذلك في دراسة قواعد الشّريعة الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النّبوية. وتعلم الجهاد والصّبر على المحن. والشّجاعة والقدرة على مواجهة العدوّ الإنتصار عليه. وكذلك تصفح تاريخ الجزائر والمقاومة

---

[1] Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, op cit , p105.
[2] Ibid, p165 et Mohamed Boudiaf, op cit , p15.
[3] Jean Claude Vatin, op cit , p268..
[4] Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère G.M à 1954, Alger : Barkat, 1990, p257.
[5] Ahmed Ben Bella, **Itinéraire**, Alger : ed . Maintenant , 1990, p21.
[6] Yves courrière , **Les fils de la toussaint**, Paris : ed : Fayard, 1968, p64 .
[7] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص190.
[8] نفسه.
[9] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، قسنطينة: دار البعث للطباعة و النشر، 1985، ص24.
[10] AWO.Préf d'Oran, SLNA, n°371. Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran (Mai 1950).

المتعاقبة الّتي قادها الأجداد والأحفاد. وخاصّة في التركيز على الثّورات الشّعبية: ثورة الأمير عبد القادر (1832-1847) والمقراني (1871-1872) وجميع الإنتفاضات ضدّ الإستعمار الفرنسي...[1]

وفي هذا الصّدد. احتوت حولية "التحضير العسكري للشّباب" (La préparation militaire des jeunes) باللغة الفرنسية الّتي اكتشفتها السّلطات الإستعمارية في منزل آيت زاوش معمر مستشار بلدي بعين تموشنت. على إثني عشر درس. تمحورت حول التكوين العسكري والعقائدي والمركز حول محورين وهما: الإسلام وتاريخ[2] الجزائر وتكوين المنظمة الخاصة قد أكملت التدريب العسكري سنة 1949. حسب محمد بوضياف في إحدى تقاريره الشهرية".[3]

أصابت المنظمة الخاصة وهي في بداية طريقها نكبة المرض الخطير الّذي ألمّ بقائدها ومؤسّسها الفعلي محمد بلوزداد "الّذي جنّد الدفعات الأولى من الشّباب وجلب أسلحة بلغت مائة قطعة سلمت إلى مصطفى بن بولعيد الّذي أخفاها في منطقة الأوراس لإستعمالها عند تفجير الثورة المسلّحة".[4]

إضطرّت قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. نظرا للوضع الصحي لقائد المنظمة الخاصة الّذي الزمه الفراش. إلى تعيين رئيس جديد للمنظمة. وتم ذلك فعلا في اجتماع زدّين (ديسمبر 1948). حيث اختير حسين آيت أحمد في نهاية أشغال الإجتماع في الأسبوع الأول من جانفي 1949 رئيسا للمنظمة الخاصّة.[5]

دارت أشغال الندوة الثانية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (نهاية ديسمبر 1948- بداية جانفي 1949) في زدين. ثم في دهليز* بفيلا بولحية محمد —المستشار البلدي للحركة — البليدة، وهذا لتجنب عمليات تفتيش التي قامت بها السلطات

---

[1] احسن بومالي ،نفس المرجع ، ص189.

* آيت زاوش معمر: مولود في 1915/01/20 بالجزائر، مناضل في حزب الشعب عضو في المجلس البلدي بعين تموشنت، تاجر، حكم عليه يوم 1945/11/21 من قبل المحكمة العسكرية بوهران بالسجن مدة 18 شهر بتهمة تهديد الأمن الخارجي. و حكم عليه في مارس 1951 (قضية المنظمة الخاصة) بالسجن مدة خمس سنوات و 10سنوات (تجريد من الحقوق المدنية) ، خرج من السجن (مارس 1954)، أشتغل في التجارة، سافر إلى مرسيليا .

-CAOM. 512. SLNA , PRG n°10317 du 06/10/1955.

[2] CAOM. 81F/783. GGA (Cab), n°1631/NA. Alger du 10/07/1949.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص116.

[4] محمد العربي الزبيري، نفس المرجع السابق، ص46.

* وقعت الندوة الوطنية الثانية لحركة الانتصار في قرية زدين على ضفة وادي الشلف في ضيعة فلاحية للسيد بلحاج عبد القادر جيلالي احد مسوولي المنظمة الخاصة، لدراسة عدة قضايا منها : نشاط المنظمة

[5] يحيى بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص35.

* يقع بنهج المحطة ، البليدة .

الإستعمارية. فتم الإنتقال إلى هذا المكان بعد تمزيق كل الوثائق بأمر من مصالي الحاج.[1]

وتمحورت محاور الندوة حول دراسة ما مدى نجاعة الدعاية الحزبية في حشد الشعب حول فكرة الإستقلال. وكذا التّنظيم وإعداد المناضلين، "وكيفية الشروع في الثورة المسلحة بصورة عملية. وهي مرحلة ما زالت في حاجة إلى جهد ونشاط وعمل"[2].

قدم كل من حسين الأحول**

وحسين آيت أحمد*** تقارير عن نشاط الحركة بوجه عام ونشاط المنظمة الخاصة بوجه خاص.

كان تقرير آيت أحمد مفصلا ومطولا[3]. تطرق فيه بإسهاب إلى وسائل الثورة وكيفية القيام بها. وتحليل الواقع الجزائري. والصعوبات والعراقيل التي واجهتها الحركة ... والمنظمة الخاصّة. من قلة المال والأسلحة. وقرار الحركة بدخول المعركة الإنتخابية دون توقع رد فعل الإستعمار وإقدامه على التّزوير الإنتخابي وعدم توغل هياكل المنظمة الخاصة في الريف. وبقائها حبيسة المدن والبورجوازية الصغرى. فهناك حسب التقرير. غياب شبه كلي للتنظيم الريفي. وأشار في الأخير. إلى العمل المستقبلي وتخطيط الآفاق. بالتركيز على حثّ الشّباب على الإنخراط. وتوسيع المنظّمة. وتوحيد الجهود النّضالية في إطار المغرب العربي واعتماد أسلوب العمل الثّوري السّري و قوامه احترام الأوامر والقادة والتحلي بروح الإنضباط والتقيد بالمواعيد... وإنّ تحضير الإنتفاضة المخطط الأخضر- حسب التقرير- يستدعي معرفة

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص21.

[2] يحيى بوعزيز، نفس المرجع، ص37.

** **حسين الأحول** : ولد في سكيكدة يوم 1917/12/17، مناضل في حزب الشعب الجزائري، سجن مدة سنتين (1937-1939)، ساهم في تحرير جريدة البرلمان الجزائري، و في إعادة تنشيط خلية عين الصفراء (1945)، ومترشح حركة الانتصار في وهران (إنتخابات 1946)...، هو عضو في اللجنة المركزية للحركة ومؤسس جريدة "الأمة الجزائرية".

- Voir : Benjamin Stora, Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens (1926-1954), Paris, L'harmattan, 1985, p290.

*** **حسين آيت أحمد**: ولد في 1926، إنضمّ إلى حزب الشعب 1942، عضو في المكتب السياسي (1947-1949)، ساهمت في تشكيل المنظمة الخاصة، نظم الهجوم على مكتب البريد بوهران (أفريل 1949)، لجأ إلى القاهرة 1951 ، يعد من أصحاب فكرة العمل المسلح ؛ ثم يقع أسيرا منذ 1956/10/22 حتى الاستقلال...

ينظر إلى محمد حربي، **الثورة الجزائرية –سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد و صالح المثلوثي، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص185-186.

[3] عرف بتقرير زدين، و تشير بعض المصادر إلى أنهت كتب من قبل ماروك محمد وهو مناضل في حركة الانتصار، و من مؤسسي المنظمة الخاصة.

المكان وجغرافية وطبوغرافية الأرض. وتمركز المستوطنين و نظامهم. وتقسيم الجزائر إلى مناطق عمليات...[1]

ناقش المؤتمرون البالغ عددهم 50 مناضلا ما جاء في التّقرير بجدّية وهدوء. وصوّتوا عليه بالإجماع ما عدا صوت جمال دردور[2]... وإلى جانب هذا. تمّ التطرق إلى قضيّة الأمين دباغين وقدّم تقرير بشأنه حول سلوكه وغياباته المتكررة وعزلته. وفي النّدوة. أتخذ قرارا عزله[3]. إنتهت النّدوة بإجراء تعديل على عضوية اللجنة المركزية. حيث أصبحت على النّحو التّالي:

-مصالي الحاج – رئيسا

-حسين الأحول – أمينا عاما .

-سعيد عمراني –مكلف بالتنظيم السياسي .

-سيد علي عبد الحميد- مقتصدا.

- شرشالي محمد الحاج – مكلف بالدعاية والإعلام .

- شوقي مصطفاي – مكلف بالشؤون الخارجية.

- أحمد مزغنة. محمد خيضر –مكلفان بالعلاقات مع السلطة الفرنسية وبالتكوين السياسي والثقافي.

وعيّن حسين آيت أحمد قيادة أركان جديدة للمنظمة الخاصة المشكلة من سبعة أعضاء وهم:

- حسن آيت أحمد – رئيسا.

- عبد القادر بلحاج جيلالي – مدرب ومفتش عام

- محمد يوسفي – مكلف بالإتصالات والإستعلامات.

- جيلالي رقيمي – مسؤول عن عمالة الجزائر.

- محمد مبارك – مسؤول عن عمالة الجزائر.

- محمد بوضياف – مسؤول عن عمالة قسنطينة

- أحمد بن بلة – مسؤول عن عمالة وهران.

مارست المنظمة الخاصة نشاطاتها العادية كنشر البيانات والمنشورات السرية والإعلانات الجماهيرية. وأصدرت كتيبات عن تاريخ الجزائر العربي الإسلامي. وعن سياسة الإستعمار الوحشية. لفضح دسائسه وتنظيم بعض المظاهرات

[1] Mohamed Harbi, op cit , pp 16-48.

[2] Aït Ahmed Hocine, op cit , p 157.

[3] رابح بلعيد، العشيرة البربرية، **رسالة الأطلس**، ع: 131، الجزائر ، ص11.

والإضرابات[1]... لكن المنظمة الخاصة كانت في حاجة ماسة إلى مصادر مالية كافية لشراء الأسلحة والذخيرة التي هي عصب أيّ ثورة و عمل مسلح، والشغل الشاغل لقيادة المنظمة الخاصّة، خاصّة وأن الإعتمادات المخصّصة لها من قبل حركة الإنتصار والمقدّرة بعشرة الآلاف فرنك شهريا لم تدفع بانتظام.

حصلت المنظمة الخاصة على أسلحة، من ليبيا قدّرت في مجموعها ثلاثة مائة قطعة سلاح، ثم استطاعت شراء دفعات أخرى (عشرين رشاش وثلاثين مسدس كولت، وخمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية)، وأخرى، وهذا بفضل تبرعات بعض المناضلين، إلا أن هذا لم يكن كافيا.

وأصبح من الضّروري التّفكير الجدّي في القيام بعدة هجومات على بعض المراكز المالية الإستعمارية، وبعد دراسة دقيقة تم التوصل إلى مخطط الهجوم على البريد المركزي بوهران.

4- الإطار الزماني (1950-1954) :

ينحصر الإطار الزماني لموضوع الدّراسة في فترة زمنية مهمة من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إذ رغم قصرها، فقد شهدت أحداث بارزة جديرة بالبحث والتنقيب، خاصّة فيما يخص الحركة الوطنية الجزائرية وتيارها الثّوري.

تشكل هذه الفترة مرحلة تميّزت بازدواجية في النّضال الوطني من عمل علني مباشر، وعمل سرّي جسّدته المنظمة الخاصة.

تؤرّخ سنة 1950 إلى حلّ هذه المنظمة وما تلاه من متابعات واعتقالات ومحاكمات لعناصرها و رجالها.

اندلعت الثّورة التّحريرية الجزائرية في 01 نوفمبر 1954 بعد استعداد وتحضير عملي في ظروف داخلية وخارجية مؤثّرة .

تميّزت الفترة المحصورة بين اكتشاف وتفكيك خلايا المنظّمة الخاصّة بداية من مارس 1950 إلى بداية الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 بكونها مرحلة إنتقالية، تطوّر خلالها التّيار الثّوري وزادت شعبيته، رغم الأزمات المتعاقبة التّي وقع فيها...

ونخصّ من خلال هذه الدّراسة التّدقيق في حيثيات هذه الوقائع والحقائق التّاريخية في عمالة وهران.

---

[1] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، ط1، بيروت، دار النفائس، 1982، ص163.

الباب الأول

تداعيات وانعكاسات إكتشاف المنظمة الخاصة في عمالة وهران

(1952 – 1950)

إكتشاف

سي

I- التنظيم ال
II- نشاط المن
III- اكتشاف
1- الآرا

ب
ج-
د-
2- حاد
IV- سير و
V-الإعتقالا
VI- الإعتقا
VII- المحا
1- نماذ
2- المح
VIII- ربو
1-موق
2- رد

-تقييم عام

الفصل الأول

إكتشاف المنظّمة الخاصة: واقع المؤامرة الكبرى سيرها وإنعكاساتها في عمالة وهران

I- التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران
II- نشاط المنظمة الخاصة في العمالة
III- اكتشاف المنظمة الخاصة .
1- الآراء المختلفة حول قضية الإكتشاف
أ- الرأي الأول
ب- الرأي الثاني
ج- الرأي الثالث
د- الرأي الرابع
2- حادثة تبسة (18مارس 1950).
IV- سير و تطور الإعتقالات: تأكيد المؤامرة الإستعمارية
V-الإعتقالات في عمالة وهران
VI- الإعتقالات في الصحافة
VII- المحاكمات و سيرها
1- نماذج من المحاكمات خارج عمالة وهران
2- المحاكمات داخل العمالة
VIII- ردود الأفعال والمواقف من اكتشاف المنظمة الخاصة
1-موقف الإدارة الإستعمارية
2- رد الفعل الوطني
أ-الصحافة الوطنية
ب- دور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع
ج- إثارة مسألة التعذيب
د- رد فعل المساجين

-تقييم عام

إنَ المبتغى الإست
الانتصار للحريات ال
المستقبل. وهو ما أكد
مسلح منعزل. بل ث
لتحقيق الإستقلال ..
لبلوغ الهدف"[1].

I- التنظيم ا

استغرق وضع اله
وهران إلا في أواخر
اختبار واختيار وتجن

لعب كلَ من أح
بوتليليس دورا محو
التحق بالمنظمة الخا
قبل 1945. كان مع
سنة بالنسبة رؤساء ا

شكلت عمالة و
مقسمة إلى ناحيتين:

ضمن الناحية الأ

والناحيبة الثانية

d'Oran hors série,

*تولى قيادة أركان المنظ
السياسي لحركة الانتصار
e l'Algérie libre. op

*حمو بوتليليس (192-
8ماي 1950، وعند إطلا
-ينظر إلى عبد القادر وق
الكبرى، ط2 (مراجعة و

إنّ المبتغى الإستراتيجي من وراء هيكلة وتنظيم المنظّمة الخاصة لدى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هو وضع جهاز منظم فعال لمواجهة الإستعمار في المستقبل، وهو ما أكّده مصالي الحاج بقوله بأنّه: "لا يكون التحرر بفعل عمل ثوري مسلح منعزل. بل ثمرة جهود حزب يحمل برنامج. يستطيع تجنيد الجماهير لتحقيق الإستقلال... وتشكيل المنظمة الخاصة هو وسيلة أساسية وجهاز تقني مهمّ لبلوغ الهدف"[1].

I- التنظيم الهيكلي للمنظّمة الخاصّة في عمالة وهران:

استغرق وضع الهياكل المحلية للمنظّمة الخاصة وقتا طويلا. ولم تكتمل في عمالة وهران إلاّ في أواخر 1948، وذلك نظرا للطابع السري والحذر الواجب اتّخاذه في اختبار واختيار وتجنيد الشّباب الموثوق فيهم داخل المنظّمة.

لعب كلّ من أحمد بن بلّة* مسؤول المنظمة الخاصة في عمالة وهران، وحمو بوتليليس* دورا محوريا في اختيار و تجنيد العناصر عبر مدن عمالة وهران. حيث التحق بالمنظمة الخاصة "شباب أغلبه مساندا، أو منخرطا في حزب الشعب الجزائر قبل 1945. كان معدل عمرهم لا يزيد عن أربعة وعشرين سنة، إلى تسعة وعشرين سنة بالنسبة رؤساء الخلايا والزمر[2]".

شكّلت عمالة وهران ضمن المنظّمة الخاصة منطقة واحدة (Zone d'Oran) مقسمة إلى ناحيتين: الناحية الأولى والثانية (Régions).

ضمن الناحية الأولى: وهران – مستغانم وعين تموشنت.

والناحيبة الثانية: كل من معسكر وتيارت وسعيدة.

---

[1] M'hamed Ferhat, L'homme qui a tout donné, **Quotidien d'Oran** hors série, 03/06/1999, p21.

*تولى قيادة أركان المنظمة الخاصة رسميا منذ جويلية 1949، خلفا لحسين آيت أحمد،وبقرار من المكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

- Voir Jaques Simon, Messali, Hadj (1898-1974)- La passion de l'Algérie libre, op cit , p 134.

*__حمو بوتليليس__ (192-1957) : هو ابن الحبيب و دريدا خيرة، مولود في 20سبتمبر، مثقف ، اعتقل في 8ماي 1950، وعند إطلاق سراحه في 1957، اعتقل و اغتيل.

-ينظر الى عبد القادر وقواق، **__مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، لجنة مساندة ضحايا القمع، المرافعة الكبرى__**، ط2 (مراجعة و متممة)، الجزائر: مطبعة دحلب، 1992، ص: 94.

[2] Omar Carlier, **__Entre nation et jihad__**, op cit, p 284.

وعلى نطاق محلي وفي تسلسل هرمي. تواجدت الخلايا المشكلة من الأفواج. التي وزعت بدورها إلى نصف[1] الأفواج.

إضافة إلى ما سبق. ومن تنسيق العمل. وفي سرية تامة. ثم وضع شبكات اختلف تعداد أفواج المنظمة الخاصة من منطقة لأخرى في العمالة. وتناسب وجودها حسب تمركز وقوة حزب الشعب الجزائري. ففي هذا الصدد كانت الوحدات والزمر في وهران و تلمسان قوية مقارنة بمناطق أخرى. "بل أن بعضها في سيق وسيدي بلعباس وباريغو (المحمدية حاليا). وسعيدة التي لم تستطع تخطي ومحو آثار ماي 1945. وعانت الكثير منذ بداية وجودها."[2]

تكونت خلية وهران من ثلاثة (3) أفواج. ضم كل فوج ثلاثة أنصاف أفواج (نصف فوج شكل من عضوين يرأسهم قائد). توالى على رئاسة قيادة الخلية كل من بن زيان محمد حسين. وأحمد زبانة * ومخطارية محمد.

وتوزعت خلية تلمسان على نفس الصّيغة والهرم . إذ ضمّت كذلك ثلاثة أفواج. وكل فوج به ثلاثة أنصاف أفواج. وتعاقب على قيادة الخلية كل من إبراهيم عثمان. ثم خلفه محجوب جلول.[3]

أما خلية معسكر. كان على رأسها: حلو عبد القادر. واحتوت على فوجين تحت رئاسة طيبي عبد القادر الملقب "بوشنتوف" وبومدين بغدادي. وكان هذا الأخير من العناصر القديمة لنجم شمال إفريقيا ومؤسس خلية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في معسكر.[4]

وترأس آيت زاوش معمر خلية عين تموشنت. موزعة على ثلاثة أنصاف أفواج. قادها كل من: واضح بن عودة ورابحي عبد القادر وحدو بوحجر.[5]

---

[1] ينظر إلى الهيكل الهرمي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران – نهاية 1948 في الملحق رقم 07.
[2] Omar carlier. op cit . p p 284-285.
* **أحمد زبانة** : مندوب نقابي في مصنع الإسمنت (زهانة). انخرط في حزب الشعب الجزائري ، و في المنظمة الخاصة، تم إيقافه في 1950 ، أطلق سراحه في 8ماي 1953، ثم عمل كلاحم (Soudeur) في سيدي بلعباس ؛ وظيفة ، تعلم من خلالها صنع المتفجرات، شارك في العمليات الفدائية ليلة 1نوفمبر 1954 قرب سيق، تم إيقافه و الحكم عليه من قبل المحكمة العسكرية بمدينة الجزائر – يوم 03 ماي 1956 بالاعدام ... فهو أول شهيد نفذ ضده حكم الاعدام، 19 جوان 1956 بسجن بربروس.
-Voir Benjamin Stora . **Dictionnaire biographique**.... op cit . p249.
[3] AWO. Préf. D'oran. SLNA n°371 (Mai 1950).
[4] AWO. Cart 4480. PRG . Commune de Mascara . 11/05/1950.
[5] شكل هؤلاء المناضلون النواة الأولى للعمل المسلح، وهم أصحاب العملية الفدائية الأولى بالمنطقة في نوفمبر 1954.

وقاد أحد قدماء نجم شمال إفريقيا وهو ولد إبراهيم سعيد خلية تيارت. وخلفه بن سعادة ترجو. ووزعت الخلية على ثلاثة أنصاف أفواج.[1]

رصدت تقارير عديدة صادرة عن سلطات الإدارة الاستعمارية (مسؤولي وإداري البلديات. رؤساء المقاطعات ومصالح الشرطة العامة والإستخبارات...) تحركات مشبوهة واجتماعات ليلية وسرية في عدة مناطق من العمالة. وأعطت قوائم اسمية "لعناصر خطيرة" على الأمن العام (بالمفهوم الإستعماري الفرنسي).

وأشارت بعض التقارير والدراسات إلى تسميات "الجيش السري". والتنظيم الموازي [2] لوصف خلايا المنظمة الخاصة في مدن صغرى ومناطق ريفية. بل وصفت في جداول إحصائية تركيبية[3] هذه الخلايا والزمر .. و نبهت إلى مسألة إقبال الشباب وروح الإنضباط لديهم و قناعتهم بضرورة الكفاح المسلح وقرب موعد إستقلال الجزائر. ومن جهة أخرى أكدت على ضرورة المتابعة والمراقبة. نظرا لصعوبة الوضع. مال الكثير من قادة و مسؤولي ومناضلي الحزب نحو العمل السري. خاصة بعد نكبة الإنتخابات المزورة في أفريل [4] 1948. مما أعطى دفعا قويا لنشاط المنظمة الخاصة.

سار وضع الهيكل الهرمي للمنظمة في عمالة ببطء نظرا "لوجوب الحذر والإحتياطات الواجب اتخاذها في الإتصال والتنقل ولترصد السلطات الإستعمارية لها"[5]. إضافة إلى ازدواج مهمة و وظائف كل من ابن بلة أحمد وحمو بوتليليس. إذ كان الأول المسؤول القطاعي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران. ونائب في مجلس بلدية مغنية ممثلا لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. ومرشح الحركة في انتخابات المجلس الجزائري– أفريل 1948.

وكان الثاني نائبا و عضوا في مجلس بلدية وهران. ممثلا للحركة ومرشحها. كذلك في انتخابات أفريل 1948.[6]

---

[1] AWO. Préf. d'Oran . SNLNA n° 371 (mai 1950).
[2] CAOM – SI F783 . Rapp. Du GGA – Direction générale (Mars-mai 1959).
[3] CAOM - SLNA n°904/NA. du –16-31/03/1950.
[4] AWO- Préf. d'Oran . CIE n°371 (mai 1950).
[5] AWO- Préf. d'Oran. SLNA n°33 (10juin – 10 juillet 1948).
[6] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص246.

II- نشاط المنظمة الخاصة في العمالة:

نشطت المنظمة في العمالة بعد استكمال وضع هياكلها القاعدية وظهرت جدية التنظيم السري بعد جهود مخططة ومنسقة داخل الحزب خلال سنة 1949.

كانت عملية البريد المركزي بوهران ليلة 4-5 أفريل: أول مبادرة للمنظمة الخاصة. كان الهدف منها الحصول على الأموال التي هتي عصب أي عمل مسلح[1] وثورة. خاصة وأن المشكل أصبح مطروحا بالحاح وبجدة... وأن المصادر المالية وتبرعات المناضلين غير كافية .. وتأكد بأنه استمرارية للمنظمة الخاصة دون أموال.

وبعد جمع المعلومات المتعلقة بالعملية من قبل أحد العاملين بمصلحة البريد المركزي وهو "نميش جلول"* وبعد موافقة الرئيس الأسبق للمنظمة الخاصة: محمد بلوزداد؛ وكذلك موافقة الأمين العام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية: حسين الأحول[2]. تمت العملية بتخطيط من أحمد بن بلة وقيادة أركان المنظمة الخاصة[3]. وشارك فيها فوج فدائي**.

وحسب الرواية التي أجمعت عليها العديد من المصادر؛ فإن العملية تمت في سرية تامة وبإحكام. فبعد حصول الجماعة الفدائية على سيارة من نوع "سيتروان 11" التابعة للفرنسي الدكتور موت (Docteur Moute). توجهت على متنها. بحجة إرسال برقية من قبل أحد أفراد الفوج. تسلسلت العناصر الأخرى و اقتحمت المقر. واستطاعت الحصول على أكثر من ثلاثة ملايين فرنك قديم.[4]

---

[1] AWO : GGA . Direction générale . Rapp. Du GGA . le 15/07/1949 .

* نميش جلول: الملقب النقيب بختي، عضو في المنظمة الخاصة، وهران منذ 1949، شارك في تخطيط الهجوم على المركز البريدي ، وهران، تقلد عدة مناصب بعد الإستقلال منها وزير المجاهدين.

- Voir Benjamin Stora . Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens (1926-1954) op cit. p246

[2] مومن العمري، نفس المرجع ، ص136.

[3] Mahfoud Kaddache. T2. Op cit . p 780.

** تشكل الفرج الفدائي من مواجهة بوجمعة سويداني، بلحاج بوشعيب، أيت أحمد حسين، حمو بوتليليس، عمار حداد، رابح رقيوي، بن زرقة بن نعوم، خيضر محمد، بو يحية محمد.

[4] M'hamed Yousfi. **l'Algérie en Marche , l'organisation secrète**. T1. Alger : ENAL . 1985. P.98 et Mohamed Harbi. **Aux origines du FLN** , op cit . p 37 . La somme rapportée était : 3170000 francs.

كلّف النائب محمد خيضر* بنقل نصف المبلغ إلى مدينة الجزائر باعتباره يتمتع بالحصانة الديلوماسية ووضع محمد يوسفي** المبلغ الباقي في البنك وجزء منه في مركز بريدي كأرصدة مالية باسم التاجر عيسى مقران [1].

وجهت أصابع الإتهام آنذاك إلى اللص الفرنسي المشهور في تلك الفترة وهو بيار المجنون [2] (Pierre Le Fou) ، ولم تولي الصحافة الإستعمارية عناية خاصة للعملية الّتي كانت بداية شك السلطات الفرنسية بوجود تنظيم سري عسكري.

من جهة أخرى، عرفت المنظمة الخاصة تغييرا على مستوى قيادتها منذ منتصف 1949. بعزل حسين آيت أحمد الذي اتهم بالإبتعاد عن خط المنظمة ودعمه لعناصر بربرية يقودها ضد الحركة. وضد الوحدة الوطنية. والتي رفضت اعتبار الجزائر عربية إسلامية. وإنما اعتبار الجزائر جزائرية. وسميت هذه الجماعة بالعشيرة البربرية. [3]

ورغم نكران هذه التهم من قبل آيت أحمد، إلا أنه تم استبداله ببن بلة أحمد على رأس قيادة أركان المنظمة الخاصة.***

اتخذ نشاط المنظمة الخاصة أشكالا عديدة من تعبئة وتحضير بدني ومعنوي وذهني للشباب وتوعية عناصرها بمخاطر الإستعمار وطرقه وأساليبه الملتوية.

---

* محمد خيضر : ولد في 1911 قرب بسكرة، مناضل في حزب الشعب الجزائري،ة عضو في المجلس الجزائري (1948)،ة و من بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل (مارس 1954) و من البعثة الديبلوماسية الخارجية لجبهة التحرير الوطني، تم إيقافه في أكتوبر 1956 و سجن بفرنسا حتى الاستقلال .. تم اغتياله في جانفي 1967.

** محمد يوسفي : عضو في اللجنة المركزية للحزب، و في قيادة أركان المنظمة الخاصة، أعتقل في أفريل 1950، سجن حتى فبراير 1955، كلف بتموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة ، حتى الإستقلال .
-Voir M'hamed Yousfi , op cit .

ينظر إلى : بوصفصاف وآخرين، نفس المرجع ، ج2، ص113-114.

[1] يحيى بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص ص : 41-42.

[2] نفسه، ص42.

[3] أحمد بن نعمان ، فرنسا و الأطروحة البربرية – الخلفيات ، الأهداف، الوسائل و البدائل، الجزائر :دار دحلب ، 1990، ص ص 30-34.

*** أصبحت قيادة أركان المنظمة الخاصة تتشكل من :
أحمد بن بلة رئيسا
عبد القادر جيلالي بلحاج : مفتش عام و مدرب عسكري
محمد يوسفي : مكلف بالإستعلامات و التكوين العسكري
محمد بوضياف : مسؤول عن عمالة قسنطينة و نائبه : محمد العربي بن مهيدي
جيلالي رقيمي : مسؤول عن عمالة الجزائر (1).
أحمد محساس : مسؤول عن عمالة الجزائر (2).
عبد الرحمان سعيد : مسؤول عن عمالة وهران و نائبه حمو بوتليليس.

ففي هذا الإطار، اغتنمت المنظمة الفرص للتحرك والقيام بعمليات هادفة ومعبرة ولو رمزية. مثل عملية كاشرو (سيدي قادة –معسكر) في أكتوبر 1949.[1] تمثلت في محاولة تخريب النصب التذكاري الذي دشنه الحاكم العام للجزائر مارسيل إيدمون نيجلان (Marcel Edmond Naégelon) "بكاشرو". يوم 15 أكتوبر 1949. إحياء لذكرى الأمير عبد القادر[2]، أمام حضور خمسة ألاف مسلم جزائري.

لم يتقبّل الوطنيون قيام "نيجلان" رمز التزوير الإنتخابي ومسؤول القمع بالسماح لنفسه بأن يموه السياسة الإستعمارية بتظاهره تمجيد ذكرى الأمير[3]، ففي هذا الإطار أصدرت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منشورا قبل تدشين النصب التذكاري. لتنوير الرأي العام كلّف سويح هواري* بتوزيعه وأهم ما جاء فيه استنكار وتنديد بنوايا الإستعمار. وأنّ إقدام السلطة الفرنسية على هذا التدشين هو "إهانة معنوية وخلفية لأكثر وأشرف مناضل. ألا وهو الأمير عبد القادر[4]". وأنّ هذا الفعل لا يرمز للوحدة الفرنسية الإسلامية. كما تدعيه[5]".

دعى المنشور. كذلك. إلى مقاطعة حفل التدشين والإمتناع عن حضور "هذه المسرحية المهينة". ووقفت صحافة حركة الانتصار نفس الموقف وجاء ضمن مقالاتها. ما يلي: "بتدشين نصب تذكاري مخلد للأمير عبد القادر. تجرأ حفيد بيجو (Bugeaud) على إهانة شرف المناضل الكبير والرّمز.." وكلّف المكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية محمد مروك** بمهمة تفجير النصب التذكاري. ومن أجل تنفيذ ذلك. تكوّن فوج فدائي تشكل من بغدادي بومدين،

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص248.

[2] Marcel Edmond Naégelon , **Mission en Algérie** , Paris : Ed Flammarion , 1962, pp 165-166.

[3] أحمد بن بلة ، **مذكرات أحمد بن بلة**، بقلم روبرت ميل ، تر : العفيف الأخضر، ط2، بيروت، دار الآداب، 1979، ص82.

* **سويح هواري** : مولود في 1915/09/21 بوهران، مزدوج اللغة، عضو في جمعية الفلاح، عضو في حزب الشعب و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و في مجلس بلدية وهران، و مسوول لجنة الشوون الإسلامية للحركة لدى عمالة وهران، و مرشح الحركة في انتخابات أفريل 1953 وهران، و مدير مدرسة السعادة (وهران) ، و يكون قد مال إلى المركزيين أثناء أزمة الحزب .

-Voir : CAOM , 5I 26, SLNA , Dossier personnel : Souyah Houari .

[4] AWO, Préf. d'Oran, CIE n0368 (Octobre 1949).

[5] Ibid .

** **محمد مروك**: من مواليد 8ماي 1922 بمليانة ، من أقدم مناضلي حزب الشعب الجزائري: عرف بذكائه وثقافته الغزيرة. هناك من يرى بأنه هو الذي كتب تقرير أيت أحمد المشهور بتقرير زدين حول المنظمة الخاصة في ديسمبر 1948، وهو موسس شبكة الإشارة و المواصلات، و بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، هرب إلى فرنسا، و حاول التوفيق بين المصاليين و المركزيين.

-Voir CAOM , 5I 2, SLNA , Dossier personnel : SNP Mohamed dit Maroc , dit « Sidi Ali » .

خضروي بومدين. طيبي عبد القادر. بن سحنون عبد القادر. بن نعوم لحن الملقب عبد الإله. وبكارة أحمد.

استطاع الفوج الهجوم والإغارة و حجز الحراس وعزلهم. ولكن عملية التفجير لم تنجح لفساد المادة الكيميائية المخبأة التي تسربت المياه إليها(والتي أحضرت من بشار). وكذلك نظرا للعطب الذي أصاب فتيل وحبل اللغم (استقدم من غليزان[1]).

كان للعملية طابع رمزي. فهي تنبيه للرأي العام ورسالة موجهة للسلطة الإستعمارية التي ظلت تترصد تحركات هذه العناصر "المشبوهة و الخطيرة" حتى كشف المنظمة الخاصة بداية من مارس 1950.

استطاعت المنظمة الخاصة تكوين جهاز عسكري. ونظرا لطابعها الثوري. فقد لقيت إقبالا من قبل الشباب الجزائري الراغب في خوض معركة التحرير. وفي غضون ثلاثة سنوات. أعدت جيلا من المحاربين والمقاتلين والمتدربين على مختلف الأسلحة والمتفجرات وحرب عصابات والكمائن. مدركين قواعد الإنضباط العسكري التي يجب التحلي بها. إضافة إلى التكوين العقائدي والسياسي التي مدهم معنويات وقدرات فائقة على الصبر والتحمل والعزم[2] والتضحية.

إنّ فضل المنظمة الخاصة في تحضير وتكوين الشباب الثوري واضح. وفي هذا الصدد. قال حسين آيت أحمد شارحا هذا الوضع "... إنّنا أصبحنا ننتمي إلى المنظّمة الخاصة دون أية تجربة ودون كفاءة سياسية. هذه المنظّمة الّتي كانت مهمتها التحضير العسكري للثّورة"[3].

وفي نفس الإطار. ذهب أحد عناصر المنظمة الخاصة البارزين وهو أحمد محساس** إلى القول بأنّ "التجارب السابقة أنتجت ضرورة مواجهة الإستعمار بقوة

---

* من خلال البحث و الدراسة، صادفتنا أسماء لمناضلين أعضاء في خلايا المنظمة الخاصة و أفواجها ، سعينا على تقديم ترجمة لسيرتهم، خاصة ما تعلق بها حياتهم النضالية ، إلا أن طابع المنظمة الخاصة السري جعل هذا الأمر من الصعوبة تحقيقه على وجهه الكامل.. و بحثنا من أجل هذا ، في حلقات شخصية للمناضلين بعمالة وهران – الكائن بأرشيف أكس أوبرفس (فرنسا).
–Voir SLNA , Dossier personnel : Fichiers signalétiques .

[1] Mohamed Harbi , FLN , Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), Alger : Naqd- ENAI , 1993, p 75.

[2] Ibid , pp 70-74.

[3] Ait Ahmed Hocine, op cit , p40.

**أحمد محساس : من مواليد 1923 في بودواو، انضم إلى حزب الشعب الجزائري،و عضو اللجنة المركزية للحركة (1946-1947)، و ضمن أركان المنظمة الخاصة ، اعتقل في 1950، و فرّ من السجن 1952 باتجاه فرنسا، عضو في هيئة تحرير "الجزائر الحرة". و عضو في فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ، حاول التوفيق بين أطراف أزمة 1953 من المصاليين و المركزيين.
ينظر إلى بوصفصاف وآخرين، نفس المرجع ، ص ص 300-302.

منظَمة ومتخصّصة في التحركات الثورية المختلفة.... كما كانت المنظمة الخاصة إستجابة لمطالب تحرك المسلح بعد فشل سنوات طويلة من العمل السياسي[1]".

III- اكتشاف المنظمة الخاصة:

عمّرت المنظمة الخاصة منذ نشأتها[2] بعد المؤتمر الأول لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية حتى اكتشافها من قبل السلطة الإستعمارية بداية من مارس 1950، قرابة ثلاثة سنوات، وهذا رغم طابع المنظمة السري واقتصار علاقتها مع المكتب السياسي للحركة. إذ كان الإتصال بينهما يتم عن طريق شخصين وهما: حسين الأحول ، ومحمد خيضر من جهة قيادة الحركة، ورئيس المنظمة الخاصة من جهة أخرى.

تابعت السلطة الإستعمارية تحركات وتنقلات الوطنيين الجزائريين، ووصفتهم في تقاريرها بالعناصر الخطيرة على الأمن العام والواجب مراقبتها. لكن دون معرفة انتمائهم إلى التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة وطابعها الشبه العسكري.

فمتى بدأت الإدارة الإستعمارية تعرف وجود هذه المنظمة؟ وهل يمكن اعتبار حادثة تبسة هي السبب الحقيقي الذي أدى إلى كشف التنظيم السري العسكري؟

من خلال تصفحنا للأرشيف المتعلق بحيثيات كشف المنظمة الخاصة والتضمن لتقارير الحاكم العام للجزائر و رؤساء العمالات و المقاطعات، ومصالح الإستخبارات والشرطة العامة ومحاضر استجواب واستنطاق المتابعين والموقوفين والمعتقلين وتصريحاتهم، وكذلك الشهادات والمذكرات الشخصية لمن عايشوا الأحداث من مسؤولي وقادة ومناضلين في المنظمة الخاصة، إضافة إلى كتابات المؤرخين... يمكن التأكيد على ملاحظة بارزة و مهمة، ألا وهي وجود آراء مختلفة حول كيفية كشف وتفكيك المنظمة الخاصة.

وتوضيحا للقضية وللأمانة العلمية، لا بد من وصف وجرد هذه الآراء المختلفة وإبراز الملاحظات والإستنتاجات الضرورية المتعلقة بها.

[1] Ahmed Mahsas , Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère GM à 1954, op cit , p255.

[2] أرجع محمد يوسفي تأسيس المنظمة الخاصة في تاريخ 1947/02/15.

1- الآراء المختلفة حول قضية اكتشاف المنظمة الخاصة :

وجب الإشارة في بداية عرض هذه الآراء على أنها عبارة عن مواقف شخصية لقادة ومسؤولين ضمن قيادة المنظمة الخاصة. عايشوا الأحداث. إضافة إلى كونها، هي كذلك. عبارة عن ملاحظات و استنتاجات المؤرخين الدارسين للقضية. علما بأنه كان منطلقنا في بحث هذه النقطة هو التساؤل الجوهري التالي: متى تمَ كشف أمر المنظمة الخاصة من قبل السلطات الإستعمارية؟ وهل يمكن اعتبار قضية تبسة (مارس1950) هو بداية هذا الاكتشاف انطلاقا من هذه التساؤلات استطعنا تصنيف هذه الآراء إلى ما يلي:

أ- الرأي الأول:

يرى أصحابه بأن معرفة السلطة الإستعمارية بوجود تنظيم سري يعود إلى تاريخ 15 ماي 1948، أين تم اعتقال ثلاثة طلبة، كان من بينهم محمد يزيد*، الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش الوطني السري[1]... وكان هذا الإكتشاف هو بداية معرفة الإدارة الإستعمارية بوجود تنظيم عسكري يريد الإطاحة بها في الجزائر عن طريق ثورة.

ب- الرأي الثاني:

تأكدت السلطة الإستعمارية بوجود تنظيم سري مسلح، حسب ما رواه أحمد بن بلة، بفعل اكتشافها "الزر الذي سقط من الحقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من البريد المركزي بوهران بعد الهجوم عليه.

وفي يوم 06 أفريل 1949 [2]"، توصلت الشرطة إلى اكتشاف حقيبة دون مقبض في منزل أحد المناضلين[3]". ومن هنا، بدأت مصالح الإستخبارات تترصد تحركات مناضلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. من جهة أخرى، تشير عدة مصادر تاريخية بأن العملية كانت ناجحة ومرت في سرية تامة واعتبرتها السلطة

* محمد يزيد : عضو في حزب الشعب الجزائري، كان ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فرنسا (1950-1953)، من جناح المركزيين، و أصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، و وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958-1962).
ينظر إلى مومن معمري، نفس المرجع ، ص143.

[1] Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, Paris , Fauyard , 1962, p 312.

[2] أحمد بن بلة، نفس المصدر، ص83.

[3] Abdelkader Ouagouag . Les grands procès- Organisation secrète , Alger, Dahleb, 1952,P68.

الإستعمارية مجرد سرقة ولم تول الصحافة عناية خاصة لها...وهذا كله يجعل هذا الرأي مستبعد وضعيف.

وفي هذا الإطار، ومن أجل الأمانة العلمية، لا بد من الإشارة إلى أنّ اعتقال أحد مناضلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وهو فلوج مسكين يوم 12 أفريل 1949 بتهمة دعمه وإيوائه عناصر من المنظّمة الخاصة واعترافه بالتهم المنسوبة إليه أدى إلى بداية كشف أسرار عنها، وفتح الباب لطاردات واعتقالات واسعة[1] واستعملت السلطة الإستعمارية أساليب تعذيب وحشية.

واستنكرت حركة الانتصار هذا الوضع، وأوضحت موقفها عن طريق بيان وزعته في تلمسان، شهر ماي. جاء فيه ما يلي: "إن الشباب المعتقلين هم أبطال. لن تذهب تضحياتهم هباءا، ودون جدوى. سيفرج عنهم وسيعودون للعمل النضالي بعزيمة أكبر من أجل استقلال الجزائر[2]".

ج- الرأي الثالث:

ويرى صاحبه أنه بالموازاة مع اكتشاف المنظمة الخاصة في الشرق إنطلاقا من حادثة تبسة، عرفت عمالة وهران نفس العملية من خلال وشاية تمت في فرع وهران، ترتب عنها اعتقال أكثر من مائتي (200) عضوا بتهمة التآمر على سلامة وأمن فرنسا.[3]"

نستخلص من خلال ما سبق، اقتران الرأي الثاني بما يليه. وفي هذا الأخير، يستعمل صاحبه وهو عمار قليل مصطلح "وشاية". وهو ما تفنّده وتنفيه المصادر التاريخية التي بحثنا فيها. وكذا تقارير عامل العمالة و مصالح الشرطة العامة. إذ تشير كلها إلى "أن اعتقال فلوج مسكين ... واعترافاته كانت بداية ومنطلق للإعتقالات في صفوف المناضلين"[4].

---

[1] **Mahfoud Kaddache**, T2, op cit. p780.
[2] AWO. Préf. d'Oran, CIE n°371 (mai 1950).
[3] عمار قليل، <u>ملحمة الجزائر الجديدة</u>، ط1، قسنطينة، دار البحث ، 1991، ص119..
[4] AWO. Préf. d'Oran , CIE n°371 (mai 1950).

د– الرأي الرابع :

يرجع أصحابه مسألة عرقلة نشاط المنظمة الخاصة والعمل على تجميدها وتصفيتها إلى قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. نظرا إلى وجود حساسيات وحسابات داخلية ... مما أدى إلى تفكيك واكتشاف المنظمة الخاصة.[1]

ويذهب محمد يوسفي وهو أحد مسؤولي المنظمة الخاصة على هذا الرأي إذ يؤكد بأنه "في الواقع، أتى اكتشاف المنظمة الخاصة من داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بفعل قرار تفكيك الخلايا و تجريدها من أسلحتها وحث عناصرها إلى العودة إلى الحركة.. فكان هذا إعلان عن حل المنظمة[2] ... دون نقاش ".

جاء هذا القرار المشار إليه. والمتخذ من قبل حركة الانتصار بعد أمر اكتشاف المنظمة الخاصة، وكحل لأمر طارئ و استثنائي... ووقائي أمام تصاعد الإعتقالات المتلاحقة واعترافات الموقوفين الذين عانوا من التعذيب الوحشي...

تفطن محمد بوضياف لخلفات هذا الوضع. إذ أشار في إحدى تقاريره إلى ما يلي: ...وأتذكر أنني في سنة 1949. عندما عينت على رأس ولاية الجزائر. أعربت عن اهتمامي بما يلي: بما أننا ندرب و نزود أشخاصا بالأسلحة. فهؤلاء الأشخاص معرضون للإعتقال ثم التعذيب. فالإفصاح بما يعرفونه. فهل اتخذت الحركة إجراءات في حالة وقوع ذلك؟ والسؤال يبقى دون جواب. ولما حدث ذلك بالفعل وتمت الإعتقالات في تبسة استطلعت المناضلون رأي الحركة وطالبوا بالتعليمات. فكان الرد: أن أخفوا العتاد وأحرقوا الوثائق وانتظروا ..."[3].

---

[1] Bernarfd Droz et Evelyne Lever , op cit , p49.

[2] M'hamed Yousfi, **L'Algérie en marche** ..., op cit , p 102.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، ج3، نفس المصدر ، ص 117.

2- حادثة تبسة (18 مارس 1950):

ويتفق حولها الكثير من المناضلين الذين عاشوا الفترة وكذلك المؤرخين، وتتلخص فيما يلي:

بدأت بعض عناصر المنظمة الخاصة تعطي الأوامر وتتخلف عن حضور الإجتماعات ومنهم عبد القادر خياري المدعو رحيم . الذي كان مشبوها على أنه كان على صلة مع قائد الدرك الفرنسي بتبسة، لذلك انعقد مجلس المنظمة الخاصة لعمالة قسنطينة تحت رئاسة العربي بن مهيدي* ، وفيه اتخذ قرار تأديبه. ومن أجل هذا، تم تكليف ديدوش** مراد الملقب سي عبد القادر بهذه المهمة رسميا. منذ 12مارس 1950.

ولتنفيذها، عيّن فرقة تأديب (كومندوس) ضمت كل من:

– بن زعيم محمد بن حسين. مولود في 1923 بعنابة، مستشار بلدي وقائد منطقة عنابة للمنظمة الخاصة.

– عمار بن عودة المدعو مصطفى، موظف في شركة بيريل Société Beryl. بعنابة.

– بكوش عبد الباقي: قائد فوج في المنظمة الخاصة بعنابة.

---

* عبد القادر خياري: خريج المدرسة العربية، تبسة، وتكون أيضا،وباللغة الفرنسية، التحق بحزب الشعب الجزائري– 1944، وعضو في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مارس التجارة ، تشير بعض المصادر إلى أنه وقف إلى جانب الدكتور محمد الأمين دباغين إثر عزله في ديسمبر 1949، بل قرر الإنسحاب من الحزب... ودعما أعضاء الحزب في تبسة إلى الإستقالة ... وانتقد الحزب من أنه أصبح مهلهلا وغير ديمقراطي.- ينظر إلى خالد بن قفة، الجريمة الغامضة في تاريخ الجزائر: فضيحة تبسة 1950، جريدة العهد، ع:05، ليوم 14مارس 1992.

* العربي بن مهيدي : (1923-1957) ، ولد في "الكواهي" (عين مليلة)، انخرط في فوج الرجاء للكشافة الإسلامية ببسكرة 1939، و في حركة أحباب البيان، و شارك في مظاهرات 8ماي 1945 ببسكرة و اعتقل... كان مسؤولا في المنظمة الخاصة في الحبوب، ثم في 1949 (على منطقة سطيف، قسنطينة، عنابة و تبسة).... وحكم عليه غيابيا بـ 10سنوات سجنا... وهو من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) في مارس 1954...وعيّن على رأس الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) عند بداية الثورة التحريرية ، واعتقل في 1957/03/03، و عذب حتى استشهاده.
ينظر إلى : بوصفصاف وآخرين، نفس المرجع السابق، ج1، ص129-134.

** ديدوش مراد : عضو في حزب الشعب الجزائري ، و مسؤول في المنظمة الخاصة ، و نائب بوضياف في التنظيم بفرنسا (1952-1954)، قائد منطقة الشمال القسنطيني ، استشهد في المعركة (جانفي 1955).
-Voir : Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit , p397.

– عجامي إبراهيم. مولود في 1928 بعنابة، عامل بشركة الونزة، هو كذلك عضو في المنظمة الخاصة[1].

اتّصل ديدوش مراد بأعضاء المنظمة الخاصة بتبسة لوضع الخطة التأديبية. وتطوع أحد أعضاءها وهو "ماضوي الهادي" بمهمة الإتصال بعبد القادر خياري واستدراجه إلى مكان متفق عليه خارج المدينة. وهو "باب شالة" يوم 18 مارس 1950 على الساعة 18 و45د مساء، أين كان أعضاء الفرقة الأربعة يتظاهرون بإصلاح سيارة من نوع "سيتروان" سوداء اللون. وأدخلوه عنوة داخل السيارة.[2]

أمام المقاومة التي أبداها عبد القادر، ارتبك سائق السيارة[3] وهو بن عم زعيم محمد. وفقد توازنه وإصطدمت السيارة بالشجرة، حاول إثرها خياري الفرار. فانهال عليه عمار بن عودة بقضيب حديدي أغمي عليه بعدها. فظنوا أنه مات لذلك تركوه وانصرفوا.[4]

ويقول عمار بن عودة: إن العملية كانت للتأديب لا لتنفيذ حكم الإعدام[5] "لكنها اتخذت مجرى آخر. بل فشلت المحاولة[6]". إذ بمجرد أن استعاد خياري وعيه. اتجه إلى محافظة الشرطة وقدم كل ما لديه من معلومات. واقام الدرك الحواجز. وشدد المراقبة وتم توقيف كل من بن زعيم وبكوش في وادي الزناتي[7].. وتوالت الإعتقالات إذ تم إيقاف بقية الفوج عشية يوم 19 مارس.

وحسب تقرير المفتش العام لشرطة عمالة قسنطينة، فإن الموقوفين اعترفوا بالأفعال المنسوبة إليهم، وأكدوا بأنه تم منحهم مبلغ مالي (5000 فرنك) لإنجاز العمل.[8]

وخلص تقرير آخر صادر عن عامل عمالة الجزائر بأن "بودة أحمد المندوب في المجلس الجزائري يكون هو القائد دون منازع للعمل السري... وهو الذي يقوم تنظيم وتسليح التنظيم السري... مؤكدا على الشعبية الكبيرة التي يتمتّع بها وميزاج

---

[1] CAOM – 81F783 – GGA (cab) – Rapport du GGA , n° 11378 Pol, du 24/03/1950.

[2] محمد عباس، **ثوار عظماء**،الجزائر: منشورات دحلب ، 1991، ص54.

[3] CAOM- 9 cab 81 – Département de Constantine – Dossier : organisation Para-Militaire PPA, PRG , police de Tébessa, 30/03/1950

[4] مومن العمري، نفس المرجع ، ص145.

[5] محمد عباس ، **ثوار عظماء**، ص ص 85-86.

[6] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN**, p41.

[7] Alleg Henri, **La Guerre d'Algérie**, T1, Paris : Ed. temps actuels, 1981 p343 et Yves carrières, op cit , p66.

[8] CAOM- 81F/783 – Département de Constantine – GGA (cab) – Rapport du GGA , n° 11378 Pol, du 24/03/1950.

شخصية الرجل العنفوي ... وأنه فارض لرأيه على اللجنة المديرة داخل الحزب[1]". وهذا يؤكد جليا ، عدم معرفة السلطة الإستعمارية المعلومات الكافية عن المنظمة الخاصة. بل كانت تترصد تحركات الوطنيين. ولم تدرك خبايا التنظيم السري.

إن فشل عملية تأديب مناضل داخل المنظمة الخاصة فتح الباب أمام إعتقالات واسعة وكشف التنظيم، لما تم حجزه من وثائق مطبوعة حول النظام الداخلي والتكوين والتجنيد... والهيكل التنظيمي للمنظّمة وأسلحة وذخيرة ... ووثائق عسكرية[2]... وأكدت إحدى تقارير عامل عمالة قسنطينة التي رفعها إلى الحاكم العام للجزائر في 1950/03/22 بأن "قضية خياري هي مسألة عقابية داخل حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وأنّ التنظيم المكتشف عقب التحريات والإعتقالات. كان يهدف إلى تحضير إنتفاضة[3]" ضدّ السلطة الفرنسية، والمنظّمة هي شبه عسكرية. وتتبنى أسلوب حرب العصابات (La guerilla)* لبلوغ أهدافها.

سمّيت العملية بحادثة تبسة. و"رواية الظرف الإستثنائي". ربما لكون طبيعة المرحلة الّتي كانت تعيشها المنظّمة الخاصّة عقب ظهور "الأزمة البربرية" وتأثيراتها داخل الحزب، والّتي أدّت إلى "عزل حسين آيت أحمد من قيادة المنظّمة الخاصّة وإبعاده إلى القاهرة. بقرار من المكتب السياسي"[4]. وإلى "فصل من الأمين دباغين من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949 بحجة عدم الإنضباط. إلاّ أنّ الحقيقة أنّه اتّهم بإخفاء نزعته البربرية التي تنظر لعروبة الجزائر. وقد أثرت قضية دباغين على وحدة الحزب كثيرا باعتباره أحد أنشط الأعضاء".[5]

رأت بعض المراجع بأنّ قضيّة عزل دبّاغين من الحزب كانت إحدى أسباب حادثة تبسة. وفسرت خروج خياري عبد القادر عن الطاعة والإنضباط والإنتقادات

---

[1] CAOM- 9cab 81 – Préf d'Alger . SLNA n°658. du 28/04/1950.

[2] Marcel E.Naegelem, op cit . p 172-173.

[3] CAOM- 9cab 81 . Rapport Préfet de Constantine à GGA . n°1989 Pol du 22/03/1950.

* La Guerilla: و هي تقنية عسكرية سياسية من تقنيات الحرب الثورية، يستخدمها الطرف الأضعف مادية للتغلب على خصم قوي عندما يجد أن المجابهة ليست من مصلحته وهي استراتيجية دفاعية ذات طابع هجومي.

- ينظر إلى الموسوعة العسكرية، ج1، ط1، بيروت، الموسسة العربية للدراسات و النشر، 1977، ص 723-724.

[4] أحمد بن نعمان، نفس المرجع ، ص135.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص320.

العلنية والمتكررة ضد الحزب خاصة بعد عزل دباغين نظرا للمكانة الّتي كان يحتلها هذا الأخير في أوساط المناضلين الّذين أصيبوا بغضب وحقد شديدين تجاه قيادة الحركة[1].

وأطلق على الحادثة، كذلك تسمية "مؤامرة عنابة" وذلك لأن محاكمة الموقوفين من أعضاء المنظّمة الخاصة تمت بالناحية الشرقية الّتي تدخل. عسكريا تحت اختصاص محكمة عنابة بتهمة تكوين منظمة إرهابية مسلحة.[2]

ووظف الصحفي الفرنسي ييف كورير (Yves Courrière) مصطلح "مؤامرة تبسة"، إنطلاقا من كون قضية "رحيم" هي إحدى قضايا القانون العام المدني وأحداثها تمت في تبسة. فوضعت على أساس الضرب والجرح العمديين مع سبق الإسرار والترصّد[3].

وللأمانة التاريخية، لابد من التأكيد بأنّ موضوع اكتشاف المنظمة الخاصة شائك. وقادنا البحث فيه إلى بعض الحقائق والمعلومات. الكثير منها تبقى في حاجة إلى تمحيص وتحقيق و إمعان نظر.

وظلت هذه أسئلة ملحة تطرح نفسها. ومن بينها:

- كيف علمت مصالح الدرك في تبسة بحملة تأديبية داخلية. تم التخطيط لها وضبطها داخل صفوف المنظمة الخاصة ؟

- تشير عدة مصادر إلى أنّ قدوم "خياري عبد القادر" إلى مصالح الشّرطة. كان لتقديم شكوى إثر الإعتداء الجسدي الّذي تعرض له. وأنكر معرفته بالمعتدين عدا من استدرجه إلى مكان الحادث وهو "ماضوي الهادي".

كان المعتدى عليه وهو "خياري عبد القادر" ثائرا و منشقا منذ مدة تزيد عن شهور. فمن المنطق لا يكون على علم ودراية بالمنظمة الخاصة. ففي هذه الحالة تكون المعلومات المقدمة من قبله ضئيلة. إن وجدت بحوزته. خاصة وأنّه كان مجرد مناضل وعضو بسيط.

وحسب "خياري": المتهم بخيانة المنظمة الخاصة "فإن الطّريقة الفريدة من نوعها في التحقيق والتّعذيب الّذي مارسته الشرطة الفرنسية ضد أعضاء التّنظيم

---

[1] مومن العمري، نفس المرجع، ص 150.
[2] ينظر إلى شهادة الاخضر بن طوبال، **جريدة المجاهد**، ع:03- 1956.
[3] خالد بن فضة، نفس المقال، **العهد**: 1992/03/14.

الخاص أمثال ماضوي وبن زعيم هي التي أدت إلى الكشف وتحطيم التنظيم الخاص".[1]

وقريبا من هذا الرأي، ذهب أحد المناضلين وهو "الوردي قتال" بأنّ التنظيم اكتشف ليس بخيانة. وإنّما بسبب الإعترافات الّتي انتزعتها الشرطة الفرنسية من الأعضاء الّذين ألقي عليهم القبض بفعل التّعذيب الوحشي المعروف الّذين تعرضوا له".[2]

وفي هذا الإطار. يرى المؤرخ يحيى بوعزيز بأنّ "الإعتراف الأكثر خطورة. كان ذلك الّذي أدلى به واحد من مسؤولي المنظمة الخاصة العارفين بجميع أسرارها وخباياها وأهدافها ومخططاتها و شبكاتها وفروعها وأعضاءها وهو المدعو "عبد القادر بلحاج الجيلالي" الّذي واكب المنظّمة منذ ظهورها حتى اكتشافها وتقلد بها مسؤولية حساسة جدا. حيث كان يشغل منصب المفتش العام والمدرب العسكري في هيئة أركانها. وأثناء اعتقاله أدلى بكل معلوماته بشأنها[3]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. بل إنه وبعد إطلاق سراحه بأسبوعين عن اعتقاله. أبدى تعاونه العلني مع الإدارة الإستعمارية. وكان من كبار أعوانه وقد ألحقت سلوكاته هذه أضرارا بالغة الخطورة بالمنظّمة الخاصة و مناضليها".[4]

ويذهب أحد المناضلين وهو "عمر بوداود" في شهادة صريحة إلى اتهام عبد القادر بلحاج "بأنّه كان على اتصال دائم بالأمن الفرنسي وهذا منذ سنة 1948".[5]

وظهر الوجه الثّاني لهذا الشّخص بعد إطلاق سراحه. و"أصبح بشعا أثناء الثّورة التحريرية حيث لقّب نفسه باسم كوبيس (Kobus)"وارتكب عدة جرائم في حقّ الثورة الجزائرية".[1]

---

[1] رابح بلعيد، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس، العدد : 134، ص11.

[2] يحي بوعزيز، نفس المرجع ، ص52.

*عبد القادر بلحاج الجيلالي: مولود في 1921/01/21 بزدين (مليانة)، متعلم ومزدوج اللغة، دخل الجيش الفرنسي (1942-1945) . كان نائب مدرسة التهذيب في الروبية، (تحت رعاية حزب الشعب الجزائري) ، أصبح مفتش عام و مدرب عسكري في المنظمة الخاصة من 1948، تم اعتقاله في افريل 19520، و حكم عليه في محكمة عنابة (جوان 1951) و البليدة (مارس 1952) بسنة سجن، و اعتبر تقرير مصلحة PRG "تصريحاته مفيدة لفك المنظمة الخاصة ، و هي تأكيد على حسن نية المعني و انقطاعه عن العمل السياسي". وعاش في عزلة داخل السجن، وخلال مدة سجنه ، تلقى زيارات مسؤولين فرنسيين في السجن (بالبليدة ووهران).

-Voir : CAOM – 515. SLNA- Dpt d'Oran. Dossier personnel : Belhadj AEK Djilali.

[3] يحيى بوعزيز، نفس المرجع ، ص52.

[4] CAOM-81F781 – Fonds du ministère des affaires algériennes commission rogatoire n°34 du 07/04/1950.

[5] ينظر إلى شهادة عمر بوداود في جريدة الشعب، الجزائر، 19 جوان 1989.

IV- سير وتطور الإعتقالات: تأكيد للمؤامرة الإستعمارية

عقب حادثة تبسة، وإلقاء القبض على عناصر فوج المنظمة في وادي الزناتي (18 مارس 1950). وفي عنابة في اليوم الوالي. خضع الموقوفون إلى "تحقيقات قضائية"[2]. حسب السلطة الإستعمارية. إلاَ أنه في الواقع مارست ضدهم أساليب تعذيب وحشية في استنطاقهم وإرغامهم على التصريح والإعتراف بالتهم المنسوبة إليهم. وهذا منذ إيقاف الأوائل منهم في مركز الشرطة[3] بتبسة".

تطورت الإعتقالات خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس وجوان. واستعملت فيها السلطة الإستعمارية مصالح الإستخبارات وقوات الشرطة والدرك في إلقاء القبض على المتهمين والتحقيق معهم و تنظيم محاكمتهم. حسب الرواية الرسمية. وامتدت مدة الإعتقالات جغرافيا. لتشمل كل نواحي الجزائر، وخاصة في مناطق ومدن عمالة قسنطينة. في تبسة. قالمة. سوق أهراس عنابة وسكيكدة. وفي عمالة الجزائر. بداية من أورمال (سور الغزلان حاليا) أوليان فيل (الشلف حاليا). مليانة. معسكر. تيارت و عين تموشنت.[4]

اختلف تعداد عناصر المنظمة الخاصة الموقوفين. علما بأن الإعتقال مس كذلك أعضاء من الجهاز السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. غير منتمين إلى المنظَمة الخاصة.

تراوحت الأرقام المقدرة للموقوفين والمعتقلين بين ثلاث مائة (300) إلى خمس مائة (500) عضو.

فحسب المؤرخ حربي محمد. "فإنّه من بين ألفين عضو في المنظمة". تم اعتقال 363 [5] منهم.

لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، الجزائر: دار الحكمة ، 1990، ص 75-79.

[2] AWO . Préf. D'Oran . SLNA n°309 (Avril 1950).
[3] Alleg Henri .T1. op cit . p343.
[4] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** , op cit , p76.
[4] Mohamed Harbi, **Aux origine du FLN**.

ويذهب "رمضان آصلاح" في شهادته[1] إلى تقدير عدد المعتقلين بحوالي أربعة مائة (400) عضو خلال شهري مارس – أفريل 1950 في حملات اعتقال عمت الجزائر".[2]

ولدى المؤرخ الفرنسي جاك سيمون. فإنه تم تفكيك أغلبية شبكات المنظمة الخاصة. وذلك باعتقال أكثر من خمس مائة عضو. وإيقاف خمسة قادة ضمن قيادة أركان المنظمة الخاصة وهم بن بلة أحمد. بلحاج عبد القادر جيلالي. رجيمي جيلالي. يوسفي محمد. ومحساس أحمد...

كشف تقرير. وهو عبارة عن دراسة مفصلة (45 صفحة) منجزة من قبل مصالح الإستخبارات العامة التابعة للحاكم العام للجزائر (ماي 1950). عن تفاصيل دقيقة لعمليات الإعتقال في الجزائر:

تبدأ الدراسة بلمحة تاريخية حول ظروف نشأة حزب الشعب الجزائري. والذي يرى فيه بأنه "لم يسعى أبدا إلى الوحدة مع الأحزاب الجزائرية الأخرى". بل كان حزب راديكالي في مطالبه. و لذا أنشأ المنظمة الخاصة في ديسمبر 1947. ووصف التقرير النظام الداخلي للمنظمة و ركز على أن "التجنيد فيها انتقائي. وهي منظمة شبه عسكرية سرية". وبدأت الإعتقالات صفوف عناصر منذ 18مارس 1950 (قضية تبسة) .و"بعد تلقي أخبار خياري عبد القادر".[3]

يصف التقرير الخلايا والأفواج المكتشفة وتركيبتها البشرية. وحسب العمالات الثلاثة.

وبداية من تبسة. تمّ اكتشاف فوجين وخمسة أنصاف أفواج. ففي عمالة قسنطينة. إن هيكل المنظمة الخاصة يشتمل على ثلاثة مقاطعات هي:

- قسنطينة وتضم ثلاثة (3) نواحي وهي: قسنطينة. تبسة وسكيكدة

- عنابة وتضم ناحيتين وهما: عنابة وقالمة.

---

[1] رمضان أصلاح: عضو مناضل في حزب الشعب و حركة الانتصار للحريات الديموقراطية في مدينة الجزائر، و في المنظمة الخاصة (ضمن شبكة الإتصالات)، تعرض للتعذيب أثناء إعتقاله يوم 25 أفريل 1950.
ينظر الى : رمضان أصلاح، **شهادة حول المنظمة الخاصة (1947-1950)** ، مخطوط (خاص)، د.ت ، 37 ص و ملاحق.

[2] نفسه، ص10.

[3] CAOM- 81F/783 – GGA (Rapp . direction générale – organisation sécrète).

– بجاية وتضم ناحيتين وهما بجاية وسطيف.[1]

يشير التقرير، بتركيز خاص، وبالأرقام إلى سكيكدة أين بلغ عدد المعتقلين إلى غاية يوم 25 ماي 1950: 102 عضو من المنظمة الخاصة ومن منخرطي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. تم إحالة ستة (6) أشخاص على قاضي التحقيق وهم: عشوي بوجمعة وعشوي عبد الحميد وعشوي أحمد بتهمة حيازة مسدس ووثائق. وصايبي علي وشنتوف مولود بتهمة حيازة مسدس. وعامر رمي مستشار بلدي صاحب المنزل الذي كان مقر حركة الانتصار و فيه ضبط لوثائق ... وفي اليوم الموالي (26 ماي)، تم إحالة عضوين آخرين على قاضي التحقيق وهم: سعدي خوجة و بوديسة سعيد.[2]

ويكشف التقرير عن تفاصيل اكتشاف الخلايا والأفواج في عمالتي الجزائر ووهران.

ضبطت مصالح الحاكم العام للجزائر تعداد المعتقلين والمحولين إلى السجن، حسب العمالات الثلاثة بتاريخ 01 جوان 1950، كما يلي:

الجدول رقم 05: عدد المعتقلين والمساجين (بتاريخ 01 جوان 1950)

العمالة	عدد المعتقلين	عدد المحولين
قسنطينة	144	114
الجزائر	112	110
وهران	106	84
المجموع	362	318

وفي رسالة من الحاكم العام للجزائر (مارسيل إيدمون ناجيلان) إلى وزير الداخلية، بتاريخ 24 ماي 1950، وهي عبارة عن وصف حالة الإعتقالات ضد الخلايا والأفواج المكتشف.

---

[1] CAOM- 81F/783 – GGA (Rapp . direction générale – organisation sécrète).

[2] Ibid.

تضمنت هذه الرسالة – التقرير عن قائمة اسمية لمائة (100) شخص عضو منخرط في "المنظمة الخاصة شبه العسكرية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (حسب التسمية الواردة فيه).

يورد الحاكم العام في رسالته تصريحات المعتقلين عند استنطاقهم. ومنهم: أعضاء مسؤولين في المنظمة الخاصة. حيث أكد كل من عبد الحميد علي (سيد علي) ورجيمي جيلالي على "انتماءهم لحزب الشعب الجزائري. ثم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية منذ 1947.

وحسب يحياوي علي بن عبد القادر – مسؤول مقاطعة للمنظمة الخاصة في البليدة وأحد قدماء حزب الشعب الجزائري بأن للحزب وجه شرعي وهو حركة الانتصار وآخر غير شرعي وهو حزب[1] الشعب .. (أي الجناح السري)".

وفي استنطاقه. تكلم عراب هاشمي بن العربي الملقب "محمد" قائد الخلية المحلية في أورليان فيل (الشلف حاليا) عن تكوينه العسكري في مدينة الجزائر منذ أكتوبر 1948 وتخصصه في صنع المتفجرات. ومساهمته في تأسيس خلايا و أفواج في مليانة . وأكّد على أنّ مهمة المنظمة الخاصة كانت لتكوين جيش جزائري".[2]

وخلص الحاكم العام في تقريره إلى ملاحظات أكد فيها على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالتنظيم المكتشف. وأنها أي حركة الانتصار تحافظ على إمتيازاتها. مثل الحصانة الدبلوماسية لنوابها وحرية تنقلاتهم داخل الجزائر. وإلى فرنسا. مما يجعلهم خطرا. وخاصّة في إثارة "ما يجري " من أحداث واعتقالات على الرأي العام الدولي. وخطورة نواب الحركة في المجالس البلدية في إثارة الإضطرابات وسير عمل البلديات. والحقيقة الأخرى الذي انتهى إليها التقرير هي وجود "الجيش السري"[3] . أي المنظمة الخاصّة.

حصلت السّلطة الإستعمارية على معلومات دقيقة. من خلال استنطاق المعتقلين حول تأسيس المنظمة الخاصّة ونظامها وخلاياها وشبكاتها:

والتمسنا من خلال البحث في الأرشيف المتعلق بمحاضر مصالح الشرطة العامة حول شهادة "بلحاج عبد القادر الجيلالي" المفتش العام والمدرب العسكري للمنظمة الخاصة. بتاريخ 1950/04/07: مدى خطورة التصريحات التي أدلى بها. ودقة

---

[1] CAOM – 81F/783 – Rapp. Du GGA sur l'organisation – Para-militaire du PPA – MTLD , du 24/05/1950.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

المعلومات التي منحها للإدارة الإستعمارية حول هرم المنظّمة الخاصة، وفيها أعطى وصفا دقيقا لتطور قيادة أركان المنظمة. إذ صنف المعني والمستجوب، مراحل نمو المنظمة الخاصة إلى ستّة مراحل وهي:

– المرحلة الأولى: تأسس المنظمة الخاصة– ديسمبر 1947.

– المرحلة الثانية: قبل انتخابات أفريل 1948.

– المرحلة الثالثة: أربعة (4) شهور بعد انتخابات أفريل 1948.

–المرحلة الرابعة: سبعة (7) شهور بعد انتخابات أفريل 1948.

–المرحلة الخامسة: بعد الأزمة البربرية ، نهاية 1948.

–المرحلة السادسة: بعد عزل محمد الأمين دباغين – نهاية 1949.[1]

وبناء على هذه المعلومات، والتي أدلى بها "بلحاج" بارتياح (حسب التقرير) وضع المفتش العام للشرطة فورسيولي بول (Forcioli Paul) "رسم تخطيطي عن مراحل تطور الأركان العامة للمنظمة الخاصة شبه عسكرية لحزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات للديمقراطية".[2]

وعند استجوابه من قبل القاضي العام "م.كاتيرينو" (M.Catherineau) قاضي التحقيق بمحكمة تيزي وزو، أبدى بلحاج ارتياحا وسهولة في الردّ على الأسئلة بإجابات دقيقة[3]، سهلت مهمة المحققين وعلى عكس سهولة وخطورة المعلومات المقدّمة من قبل "بلحاج عبد القادر" فإنّ "أحمد بن بلّة" ولد مبروك – نائب بلدية مغنية، وقائد المنظّمة الخاصة والذي كان في حالة فرار منذ سنة، لم يقدّم تصريحات ومعلومات بحجم التي أدلى بها سابقه.

ألقي عليه القبض يوم 13 ماي 1950 وبحوزته مسدس أوتوماتيكي ومبلغ مالي قدر بـ 233.000 فرنك؛ وعند استنطاقه، "أكد على دور الحركة في وضع وتسيير المنظمة الشبه عسكرية، وعلى دور النائب محمد خيضر في قيادة وتوجيه هذه المنظمة... وهي التي أدارت عملية البريد المركزي[4] بوهران..". .

---

[1] CAOM – 81/F/781 – Préf – d'Alger – Police générale – PV n+ 417 , PRG – Commission Havard Jean –Avril 1950.

[2] ينظر إلى الملحق رقم08:حول تطور الهيكل التنظيمي لقيادة أركان المنظمة الخاصة (حسب شهادة استنطاق بلحاج عبد القادر جيلالي 1959/04)

[3] CAOM – 81/F/781 – PV commission rogatoire n° 34 du 07/04/1950.

[4] CAOM – 9 cab 51 – PRG n° 29444, Alger , du 13/05/1950 , Rapport signé : coste.

ومن بين ما أدلى به لمفتشي الشرطة العامة وقاضي التحقيق في البليدة من تصريحات ما يلي: أن هيكل التنظيم السري موزع إلى ثلاثة عمالات: عمالة الجزائر وتضم 6-8 نواحي. وعمالة وهران وبها ناحية واحدة". وأنّ كل أعضاء المنظمة الخاصة من القائد إلى رؤساء النواحي هو أعضاء دائمين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية [1]".

وأضاف قائلا: "بصفتي وطني للمنظمة الخاصة. كنت تحت تصرف الحزب الذي هو تحت رئاسة خيضر محمد كانت اللقاءات بيننا تتم شهريا. وكنت أمده بالتقرير عن المنظمة".

وعن عملية البريد المركزي بوهران. صرحت أنها كانت من تنفيذ فوج من المنظمة الخاصة. بقرار اتخذ من قبل قيادة الأركان في اجتماع بالجزائر ترأسه "مجيد" (أي حسين آيت أحمد). ولغرض الحصول على الأموال وأعطت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الضوء الأخضر والموافقة على تنفيذ هذه العملية" [2].

أما فيما يخص تفاصيل الحديث عن تأسيس أفواج المنظمة الخاصّة . في عمالة وهران. فكانت إجابات "أحمد بن بلة" في هذا الموضوع غير كاملة ومتقطعة: أراد من خلالها كتمان أسرار وعدم البوح بها. فكان متحفظا ومترددا ورافضا الإدلاء بأسماء قادة وأعضاء الأفواج. وكثرت عبارات: "لا أدري. لا أعرف. ربما ... لا اعرف اسمه.. شاب عمره بين 26-30 سنة، في محاضر الشرطة العامة عند استنطاقه. فلم يكن سهلا ومتعاونا كما كان سابقه ونقصد هنا "بلحاج عبد القادر جيلالي".

[1] Ibid.
[2] CAOM – 9 cab 51 – Rapport PRG . Alger , au préf. d'Alger , Mai 1950 .

V- الإعتقالات في عمالة وهران:

لم تكن عمالة وهران بعيدة عن موجة الإعتقالات التي مست المنظمة الخاصة وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بعدت حادثة "تبسة". بل مستها قبل ذلك. إذ تعرض مناضلو حركة الإنتصار والمنظمة الخاصة للإيقاف والسجن منذ أفريل 1949. إثر عملية البريد المركزي بوهران.

بدأت الإعتقالات الأولى وكشف أفواج وشبكات المنظمة الخاصة في العمالة منذ شهر أفريل 1950. حيث بلغ، إذ ذاك عدد الموقوفين أكثر من مائة وخمسين عبر نواحي عديدة. وفي الشهر الموالي، تم اعتقال أربعة وثمانين (84) شخصا أغلبهم من الشباب[1]. وفي عمليات تفتيش واقتحام واعتقال في مدن كثيرة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: عدد المعتقلين في مدن العمالة – ماي 1950[2]

المدينة	عدد المعتقلين
وهران	22
تلمسان	19
معسكر	15
عين تموشنت	12
تيارت	07
غليزان	06
مستغانم	03

و في شهر جوان، أحيل مائة وستة (106) عضوا آخرا أمام التحقيق[3]، ومن هذه التحريات، ظهرت قوة وصلابة التنظيم السري وانتشاره في عدة مناطق، وخاصة

[1] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°309 (Avril 1950).
[2] AWO . Préf. d'Oran . CIE n°371 (Mai 1950).

[3] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°485 (Juin 1950).

منها: "تلمسان ووهران وعين تموشنت. إضافة إلى معسكر. ومستغانم وتيارت وغليزان[1]".

لم تكن هذه الإعتقالات وجيزة ومحدودة في الزمان والمكان. بل إنه ومن خلال تصفحنا الأرشيف. إتّضح لنا بأن الإعتقالات لم تكن حملة محدودة زمنيا في "شهور ما بعد مارس 1950. بل امتدت إلى مدى مفتوح. إذ تم إيقاف أشخاص في سنوات لاحقة وبتهم متشابهة وهي تهديد الأمن العام و الخارجي لفرنسا، وتكوين منظمة شبه عسكرية ... واضطر الكثير من عناصر المنظمة الخاصة إلى الفرار والدّخول إلى السرية.[2]

وتوسعت الإعتقالات لتشمل مدن صغرى وأرياف[3]. وهو ما يوضح امتداد التنظيم السري وتوسعه. في الأوساط الشعبية داخل المدن والأرياف على حد سواء.

وقعت الإعتقالات الأولى بتلمسان. أين تم توقيف واحد وعشرين عضو من المنظّمة الخاصة، واكتشاف أسلحة ومتفجّرات ووثائق عديدة ... وأدار "لابات (M.Labat) مدير الشرطة القضائية ونائبه "زانيتاكي" (M .Zannettacci) عمليات التفتيش والإعتقال[4]. ومنة خلالها تم توقيف ثمانية وعشرين عنصر من شبكة المنظمة الخاصة بتلمسان، اتضح بأنّ الهيكل الهرمي للمنظّمة هو كما يلي:

على رأس خلية تلمسان: "محجوب جلول"، وتضم ثلاثة أفواج تحت قيادة كل من: قنافذة محمد. تشاور شعيب، وبن عصمان[5] محمد وهذه الأفواج. بدورها تحتوي على تسعة (9) نصف أفواج.[6]

وخلال نفس الفترة، تم اعتقال أربعة و عشرين عنصرا (24) من المنظمة الخاصة بوهران، وهي شبكة كان على رأسها: بن زيان حسين، منذ ثمانية عشرا (18) شهرا. وهو عضو في المجلس البلدي لوهران، ممثلا لحركة الانتصار للحريات

---

[1] نقلنا ترتيب المدن، كما جاء في نصه الأصلي عن دراسة لمصالح الإتصالات لشمال افريقيا (SLNA) – عمالة وهران – و "هو ترتيب وضع إنطلاقا من تعداد المعتقلين و شبكات المنظمة الخاصة المكتشفة في هذه المدن."

-Voir : Ibid .

[2] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°483 (Juin 1950).

[3] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n°673 (Sept 1950).

[4] L'écho d'Oran, n° 28663, du 10/05/1950.

[5] CAOM –92/36 – GGA , PRG – District d'Oran , Rapport mensuel du 23/04 au 23/05/1950.

[6] ينظر إلى الملحق : رقم 10 : حول الهيكل الهرمي لشبكة المنظمة الخاصة في تلمسان.

الديمقراطية. ومن بين أعضاء الشبكة: بن علا الحاج. عديمي بن علي. وزيلية حميدة. وكان لهم صلة بعملية البريد المركزي لوهران.[1]

وفي مستغانم. بعد تحقيق. تم توقيف عناصر من المنظمة الخاصة. وبتهمة تهديد الأمن العام. ووفق المادة 80 من قانون العقوبات[2]. والتي كانت عطاءا مستعملا من قبل السلطة القضائية في كل حالات الإعتقال. بلغ عدد الموقوفين في فوج مستغانم: ستة (6). تراوحت أعمارهم بين 23-40 سنة وهم:

1- قائد الفوج: أيت حمودة عميروش بن عميروش (23 سنة).

2- اسماعيل مصطفى ولد بخدة (26 سنة)

3- أحمد خوجة بوراس ولد عبد القادر (26 سنة).

4- ويس بطّاش ولد محمد (26 سنة)

5- بن بكوش الحبيب ولد الحبيب (40 سنة)

6- مغراوي الحبيب ولد الحاج (32 سنة).

وأكد الأربعة الأوائل عند استنطاقهم بأنهم "كانوا يعقدون اجتماعات سرية. وهم يعملون من أجل تحرير الجزائر"[3].

وفي غليزان. بدأت الإعتقالات الأولى منذ 27 أفريل 1950، و"لتهمة تهديد الأمن العام[4] لفرنسا... وأحيل الموقوفون على قاضي التحقيق بمستغانم، ومن خلال استنطاقهم، تبين أن شبكة المنظمة الخاصة في غليزان تضم ثلاثة أفواج ...وأن اكتشافها لم يكن كاملا ... وأكد كل المعتقلين على انتمائهم للمنظمة وهم:

1- واضح بن عطية ولد الوناس. المولود في 1923 بغليزان. نائب بلدي ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية . وهو القائد المحلي للمنظمة الخاصة.

---

[1] **L'écho d'Oran** . n° 28664, du 11/05/1950.

[2] صدرت بموجب مرسوم قبل سبتمبر 1939، و هي تناقض المواد 55 و 73 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بل و حتى المادة 75 من دستور الجهوية الفرنسية الرابعة، فهي منعة الحريات ، و جاءت للمعاقبة.
ينظر إلى الملحق رقم 19.

[3] CAOM – 9 CAB 51 – Rapp du procureur général- Alger – au GGA , Alger de 02/05/1950.

[4] AWO. Préf. d'Oran , SLNA – 28/04/1950.

2– حميش بوجمعة بن سعدي. المولود في 1921 بمدينة الجزائر. قائد فوج. وهو تاجر. وقد استضاف في منزله كل من حمو بوتليليس وخيضر محمد وسائقه عند مرورهم بغليزان بعد تنفيذ عملية البريد المركزي لوهران.

3– مدمون عدة ولد العربي. المولود في 1922 بغليزان. قائد فوج.

4– عابد قويدر ولد الحاج. المولود في 1923. والساكن بوهران. قائد فوج.

5– غرناوط رشيد ولد سليمان. المولود في 1922 بغليزان. عامل بالمستشفى المدني بغليزان.[1]

وبلغ عدد المعتقلين في معسكر: خمسة وعشرين (25)[2] خلال الشهور الأولى لعمليات الإعتقال... وفي مغنية يوم 13 ماي 1950 بمنزل أحد الناضلين وهوت بوري أحمد. تم حجز وثائق سرية... ومخطط سد بني بهدل وبوحلو وتجهيزات كهربائية ومعدات للتفجير...[3]

في مقابل تأكيد بعض المعتقلين إنتماءهم إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وعضويتهم فيها. فإن آخرون فنذوا أي صلة بها[4]. وأظهرت التحريات وجود تنظيمين موازيين متداخلين. من حيث نشاطهما ونظامهما. من جهة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب سياسي يمثله نواب و ينشط علنيا. ومن جهة أخرى حزب التحرير الجزائري كتنظيم سري مكون من منخرطين شباب ثوريين....[5]

في أجواء هذه الإعتقالات، قام الحاكم العام للجزائر "ناجلان" بزيارة إلى مدن العمالة. ومنها مستغانم. وفيها صرح بأنة "النزعة الإجرامية عند بعض الأشخاص لا تقف عزمنا من أجل تحقيق وحدة فعالة. التي هي هدفنا منذ أمد بعيد... ولا زلنا نسعى إليه في ظل الجزائر الفرنسية"[6]. ومن أجل استمالة الرأي العام. خاصة المعمرين وطمأنتهم. ومن خلاله سعى ذلك إلى التقليل من وقع وضخامة هذه الإعتقالات. والتأكيد على معاقبة المخالفين دفاعات على وحدة فرنسا.

---

[1] CAOM – 9cab 51 – GGA – Police judiciaire du dpt. d'Oran, 1ère brigade de police d'Oran . Oran , le 19/05/1950.
[2] Abdelkader Ouagouag , op cit , p60.
[3] Ibid , p 148.
[4] M'hamed Yousfi , **Le complot**, op cit, p64.
[5] AWO. Préf. d'Oran . SLNA , n° 309 (Avril 1950).
[6] **L'écho d'Oran** – 21 et 22 mai 1950.

تداولت الصحافة اليومية خبر إعتقال "عبد الرحمان" الملقب **المدني المسؤول** الجهوي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران؛ يوم 19 سبتمبر 1950. واعتبر القبض على هذا المسؤول وقائد المنظمة الخاصة ضربة قاضية لها و زوالها النهائي. لكن الواقع كان عكس هذا التخمين والمبتغى؛ إذ تواصل نشاط عدة خلايا. وأعيد تأسيس أفواج أخرى.

ومن جهة أخرى، فإن الإعتقالات لم تهدأ ولم تتوقف بل ستعرف في نهاية 1952 بداية لمرحلة جديدة من اكتشاف التنظيم السري عبر عدة مناطق من العمالة؛ ومن خلال المحطات والأمثلة التاريخية التالية. يمكن الوقوف عند هذه الحقيقة: [1]

1- أشار تقرير صادر عن مصالح عمالة وهران (شهر ديسمبر 1950) قصد دراسة التنظيم السري بأنه رغم الإعتقالات تبقى هذه الشبكة السرية قوية في تلمسان. وعين تموشنت ومستغانم، وتيارت ونمور (الغزوات حاليا)؛ وفي مناطق ريفية مثال لورمال (العامرية حاليا) وإيرائيل (حاسي الغلة حاليا)، أين تم ضبط شبكة سرية قوية التنظيم[2].

2- تمَّ كشف شبكة المنظمة الخاصة في منطقة نمور، وصفت بأنها نشيطة وأعضاءها مطالبون بالسرية وتقليل إتصالاتهم و بتعلم فنون الطبوغرافية والتدرب والعيش في ظروف قاسية ... وصعبة وتم إحصاء تعداد عناصر الشبكة ما بين 20-50شاب.[3]

و"قد تكون هذه الشبكة المنظمة من تدبير "كبير محمد" نائب رئيس بلدي مغنية. ممثلا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[4]"

---

* عبد الرحمان بن سعيد الملقب المدني: هو عبد الرحمان بن سعيد، مولود في 1925/08/05 بالعامرية، عضو في حزب الشعب الجزائري، تعرض للاعتقال في سبتمبر 1950 (عاش في السرية تحت أسم دحو محمد ولد سعيد). مسؤول جهوي للمنظمة الخاصة. أطلق سراحه في ديسمبر 1950 ... "اتهم بقضية تخريب نصب تذكاري عمومي بالعامرية في سبتمبر 1952، سجن فلي ديسمبر 1952 .. و لعب دورا مهما في تجديد التنظيم السري في وهران و نواحيها، و كان عنصر اتصال ... و قائد المنظمة في العامرية و إيرائيل.
- Voir : CAOM – 5I16 – SLNA – Département d'Oran – Dossier personnel « Madani ».

[1] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°713 (Rapp. Sept 1950).
[2] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°08 (Rapp mensuel sur l'activité musulmane dans le dpt d'Oran Déc 1950).
[3] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°803 (Rapp. Novembre 1951).
[4] Ibid .

وتحت طائلة تهديد الأمن العام، تم اعتقال الكثير من المناضلين الذين نشطوا في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ولم يكن لهم صلة بالمنظمة الخاصة ومن هؤلاء على سبيل المثال الموجز، نذكر:

إيقاف كل من بوعزة سي ميمون وقاديري حسين[1] (نوفمبر 1950) وبن سعيد لحسن وشلاوي عبد القادر (في الشهر الموالي) وهم مناضلين في حركة الإنتصار بمغنية.[2]

إنّ سير وتطوّر الإعتقالات في عمالة وهران لم يكن محدودا ومحددا. لا زمانيا ولا مكانيا. بل كان مفتوحا وعاما. واتخذ من حادثة تبسة حجة وذريعة لتبرير أعماله التي اعتبرتها "تحقيقيات قضائية". و"ضرورية حتى يعود الإستقرار وتتحقق ثقة الفئات الشعبية في النظام رغم مكر و خديعة البعض".[3]

خلّفت هذه الإعتقالات في شهرها الأول ثلاث مائة (300) معتقل سجين[4]. أو يزيد عن ذلك[5].

وفي بيان صادر عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1950/05/01). فإنّ تعداد المعتقلين بلغ: ثلاث مائة (300) معتقل موزعين حسب المناطق على النحو التالي:

الجدول رقم07: عدد المعتقلين حسب المناطق والعمالات في الجزائر (ماي 1950)[6]

المنطقة	عدد المعتقلين
الشرق	150
الوسط	124
الغرب	30
الجنوب	5
المجموع	309

[1] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°803 (Novembre 1951).
[2] AWO. Préf. D'Oran . SLNA N°19 (Décembre 1951).
[3] Amar Ouzegane , **Le meilleur combat** , Paris : Julliard , 1962, p 156.
[4] Alleg , T1, op cit , p 280.
[5] Benjamin Stora et Akram Ellyas , **Les 100 portes du Maghreb**, Alger , Dahleb, 1999, p98.
[6] AWO. 15 H 28- , SLNA N°1329 NA 15 et **Alger Républicain** , du 02/05/1950.

وجراء هذه الإعتقالات وتتابعها. تزايد تعداد السجناء في **سجون عديدة في** الجزائر وفرنسا. وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم08 : عدد المساجين في ماي 1950[1]

السجن	عدد المساجين (في قضايا المنظمة الخاصة)
الجزائر	**150**
وهران	**45**
تيزي وزو	**42**
البليدة	**37**
بجاية	**15**
سطيف	**12**
أورليان فيل (الشلف حاليا)	**10**
معسكر	**13**
تلمسان	**3**
ليون (فرنسا)	**14**
المجموع	**341**

أثيرت قضية الإعتقالات ومحاكمة عناصر المنظمة الخاصة إثارة سياسية ضمن أروقة البرلمان الفرنسية وفي الصحافة الفرنسية. واتخذت من خلالها. المواقف السياسية ... والكثير من نواب اليمين ودعاة الإستيطان والإستغلال أيدوا القمع والإضطهاد المسلط على الموقوفين وساندوا السياسة الإستعمارية المتبعة في هذا الشأن.

ويقول في هذا الصدد: النائب في البرلمان جون سال (Jean Scelles) في رسالة وجهها إلى وزير الداخلية بأنه "من ضمن أربع مائة (400) منخرط في المنظمة الخاصة. تم إيقاف أقل من الربع. والمسؤولون الحقيقيون والفعليون هم نواب معروفون في مأمن. أرجو أن يحاكم الموقوفين في أقرب وقت ممكن..."[2].

وكتب جاك شوفاليي (Jaques Chevalier) مهللا عقب إعتقال العناصر القيادية في أركان المنظمة الخاصة. بأن "المنظمة الشبه عسكرية لحزب الشعب – حركة

[1] AWO. 15 H 28- Ministère de l'intérieur –Service de l'Algérie et des départements d'outre mer.Paris 08/06/1950 et SLNA DU 10/09/1950.

[2] CAOM –81F/783 – Lettres d'un député (Jean Scelles) de l assemblée de l'union française à Monsieur le ministre de l'intérieur. Alger , 14/04/1950.

الانتصار للحريات الديمقراطية زالت ... ومعها تتوقف عمليات التفتيش والإعتقال في الجزائر[1]".

ولدى البعض. فإن الضربة التي تعرضت لها المنظمة الخاصة كانت قوية وعنيفة. ولكنها لم تكن نهائية وقاضية على مستقبلها ووجودها. إذ بقت عدة شبكات قائمة في الجنوب والأوراس[2]".

IV- الإعتقالات في الصحافة:

تابعت الصحافة الفرنسية اليومية أخبار اكتشاف المنظمة الخاصة وحملات الإعتقال التي مست عناصرها. واتخذت من خلال عناوينها ومقالاتها مواقف سياسية... وخاصة منها الصحافة اليمينية. المدعمة لسياسة الإستيطان والإستغلال والداعية إلى الجزائر الفرنسية.

من خلال تصفح عناوين ومقالات بعض الصحف الصادرة خلال الأسابيع والشهور الأولى لعمليات اكتشاف المنظمة الخاصة. تتضح المواقف المعلنة والصريحة. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة عن هذه الصحف و بعض ما جاء فيها في كتاباتها عن هذا الموضوع في جريدة "La dépêche quotidienne" (1950/04/27). جاء في مقال بأن المنظمة الشبه عسكرية لحزب الشعب — حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تضم ثمان مائة (800) عضو، ومن الضروري مواصلة تفكيك هذه المنظمة. ورأت جريدة "الساعة الأخيرة" (Dernière heure) بأن القضيّة وراءها عصابة أسلحة دولية. تلقى أصحابها تعليمات وأوامر من دول شرقية. وأكدت على أن أسلحة كثيرة وصلت إلى الجزائر. من ليبيا والمغرب إلى الجزائر.. وأن "لجنة تحرير الجزائر" هي التي خططت هذه العملية..

تساءلت جريدة ليوم 07 ماي 1950 عن صمت الإدارة الفرنسية الذي أدى إلى زرع الشك في الرأي العام الفرنسي و إلى حالة اللاأمن.[3]

---

[1] **L'écho d'Alger**, 18/05/1950.
[2] El HachemiTrodi , **Ben M'hidi : l'homme des grands rendez-vous** , Coll : Témoignage , Alger , ENAG, 1991, p90.

[3] Voir CAOM – 9cab 54- Dossier : presse française et complot de l'organisation aras-militaire du PPA – MTLD (1950-1951).

أمّا الصحافة الوطنية الجزائرية، وباختلاف إنتماءاتها السياسية. كانت مواقفها رافضة للوضع الإستعماري ومندّدة به، ومن ما جاء في هذا الموضوع. نذكر ما ورد في جريدة La voix libre (1950/05/04): "إنّ الضغط والتدخل القوي والإعتقالات تؤدي لا محالة إلى خدش وزرع ضعف في السيادة الفرنسية".

ورأت "البصائر" (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بأن ما حدث من اعتقالات هو إشارة إستعمارية. ربطتها بأحداث 8 ماي 1945"[1].

وتسائل البشير الإبراهيمي (1889-1965) في نفس الجريدة (عدد يوم 1950/05/01) عن مسؤولية الأحداث:

وكتبت "الجزائر الحرة"[2] (Algérie libre) الكثير من المعتقلين ومعاناتهم في السجون. وعن طبيعة النظام الإستعماري الذي استغل الوضع لزيادة القمع والإضطهاد. وجاء في العدد 13 ليوم 1950/04/15: تعداد المعتقلين حسب المناطق والمدن... وشددت على الطبيعة السياسية للإعتقالات قساوة المحاكمات ومعاناة المساجين.

---

[1] Ibid.

* محمد البشير الإبراهيمي: من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، و مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و رئيسها منذ ديسمبر 1942، سجن بعد أحداث ماي1945 حتى 1946.
ينظر إلى: بوصفصاف و آخرين، نفس المرجع، ج1، ص3-8.

[2] الجزائر الحرة Algérie libre: صدر أول عدد لها في 1949/08/18 شعار الجريدة "من الشعب وإلى الشعب"، المدير العام المسير: أحمد مزغنة، و مقر الإدارة و التحرير: 2، ساحة شارل – الجزائر.

VII- المحاكمات وسيرها:

جاءت محاكمات المعتقلين المسجونين بتهم عديدة أساسها: تهديد الأمن الخارجي والإنتماء إلى منظمة شبه عسكرية وحيازة أسلحة ... سواء منهم المنتمين إلى المنظمة الخاصة. أو غيرهم من الأعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

شهدت المحاكم العسكرية والمدنية. وبداية من فبراير 1951 عدة مدن: مثل وهران. الجزائر. البليدة. عنابة وبجاية. وقسنطينة وباتنة وسكيكدة ومستغانم... وقائع جلسات مشحونة ومفتعلة. لقيت متابعة من قبل الصحافة ..والرأي العام والفئات الشعبية وأهالي المعتقلين.

كانت خطورة هذه المحاكمات أكبر عن سابقتها الّتي كانت ضدّ عناصر حزب الشعب الجزائري. خاصة في نوفمبر 1937 و30 جانفي 1939. وفي 17 مارس 1941 والّتي وقعت ضدّ ثمانية وعشرين (28) عنصر متهم بتهمة تأسيس جمعية محظورة.[1]

وقعت محاكمات المعتقلين منذ 1950 في ظروف متميزة بتزايد القمع والاضطهاد الإستعماري وممارسة أساليب التعذيب ضدّ المساجين [2]. وعمدت الصحافة الفرنسية خاصة منها اليمينية والموالية للمعمرين على تزكية القبضة الحديدية ومواصلة أسلوب القوة قصد تفكيك المنظمة الخاصة.[3]

مواجهة للسياسة الإستعمارية. نشطت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بوسائل عديدة منها الصحافة والمناشير الداخلية ونشاط النواب[4].

وبواسطة لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الإستعماري (CSVR) المؤسسة منذ نهاية 1948. والمكونة من قبل مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري والكونفدرالية العامة للشغل... وعبر فروعها المكونة في عدة مدن. سعت إلى الدفاع عن المساجين وتقديم مساعدات لعائلاتهم. وإبلاغ الرأي العام[5].... وفي هذا الإطار. قدم نائب حركة الإنتصار فروخي مصطفى "شكاوي المواطنين المقدمة

---

[1] Jacques Simon, **Messali Hadj** . op cit . p98.

[2] CAOM –81F902 –903 – Ministère des affaires algériennes – SLNA – Rapp. Mensuel (juillet 1952).

[3] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، 249.

[4] سيأتي تفصيل هذه النقطة في عنوان ردود الأفعال.

[5] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، 253.

إلى لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الإستعماري إلى المجلس الجزائري يوم 19 مارس 1951[1].. وكانت هذه الهيئة منبرا للنقاش الحاد حول قضية معاناة المساجين والقمع المسلط عليهم و ثقل الأحكام الصادرة ضدهم.

من خلال البحث عن جلسات محاكمات المعتقلين بعد كشف المنظمة الخاصة (ضمن أرشيف ضم محاضر المحاكم تقارير الشرطة العامة والولاية العامة. وإدارات العمالات الثلاثة وكذلك الصحافة الصادرة آنذاك)، تمكننا من الوقوف عند الحقائق التالية :

1- عرفت الفترة، بداية من مطلع 1950 محاكمات كثيرة. وهو دليل على القبضة الحديدية للسياسة الإستعمارية المتبعة ضد المعتقلين والمساجين.

2- رغم طبيعة القضية السياسية التي سعت هيئة الدفاع عن المتهمين إلى إظهارها، إلا أنها اعتبرت قضايا عقابية وتتمثل في تهديد الأمن الخارجي والعام.

وصدرت الأحكام وفق التهم الموجهة للمعتقلين. ووفق قانون العقوبات.

3- من خلال جرد المحاكمات التي وقعت في عدة مدن جزائرية. بل حتى في فرنسا، يمكن تصنيفها، حسب تعداد المتهمين والمحاكمين. والسبق الإعلامي وطبيعة الحضور التي ميز جلساتها، إلى نوعين:

أ- **محاكمات صغرى**: خصت أفراد عناصر المنظمة الخاصة وغيرهم بدأت منذ مارس 1950. ولتهم حيازة أسلحة و تهديد الأمن العام. ولم تحاط بعناية إعلامية خاصة.

ب- **محاكمات كبرى**: مست عناصر المنظمة الخاصة. وبداية من محاكمة "47" بوهران (فبراير 1951) وبجاية وتلتها محاكمات في سكيكدة (شهر ماي). ثم عنابة (أوت) والبليدة (نوفمبر 1951) وتميزت بالعدد الهائل من المتهمين المحاكمين والأحكام القاسية الصادرة... وكانت تخص محاكمة عناصر قيادية في المنظمة الخاصة (من قيادة الأركان العامة والمناطق وغيرهم).

[1] عبد القادر وقواق، نفس المصدر ، ص56.

1- نماذج من المحاكمات خارج عمالة وهران:

وقعت محاكمات كثيرة لعناصر ومناضلين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة. خاصة منذ 1950 (سنة نكبة إكتشاف المنظمة الخاصة)، ولتهم عديدة؛ ومنها توزيع مناشير وكتابات حائطية وحيازة أسلحة دون ترخيص وتهديد الأمن العام الخارجي. وكانت الأحكام الصادرة قاسية. وحسب التطور الزمني، نورد نماذج من هذه المحاكمات التي وقعت في عدة مدن جزائرية. ومنها:

- في "الخروب" (قسنطينة). يوم 1950/03/03. أدانت المحاكمة كل من ناصري محمد بالسجن مدة سنة وغرامة مقدرة بـ مائتين (200) ألف فرنك. وديب دراجي وبوسنة رمضان بالسجن مدة ستة شهور وبمائة (100) ألف فرنك بتهمة حيازة وتوزيع منشورات بعنوان "الإخوة المسلمين لقطاع قسنطينة" وهي مناشير وزعتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال زيارة الحاكم العام لقسنطينة[1]".

- وفي تيزي وزو يوم 1950/04/07 حكمت المحكمة على المدعو "قاسيمي محمد بن قاسي" نائب في البلدية. بالسجن مدة شهرين وغرامة مالية مقدرة بخمسة ألاف بتهمة حيازة قطعة سلاح دون ترخيص[2].

- وفي باتنة، بتاريخ 11 ماي 1950، حكمت المحكمة العقابية على كل من قواسمي دراجي وبوشويكة يونس وهاشمي إبراهيم بالسجن مدة خمسة وأربعين يوم بتهمة "توزيع مناشير".[3]

- وفي قسنطينة، يوم 16 ماي 1950، حكمت المحكمة العقابية على قروز رشيد بالسجن مدة سنة بمائتين (200) ألف غرامة. وعلى زموري علي بالسجن مدة سنتين وبثلاث مائة (300)[4] ألف غرامة.

- وفي بجاية، بتاريخ 15 فبراير 1951. حكمت المحكمة على تسعة وعشرين (29) عنصرا بتهم تهديد الأمن العام. تراوحت أعمارهم بين عشرين إلى ثلاثة وأربعين سنة، حكم عليهم بالسجن ما بين 2-6 سنوات. وحرمان من الحقوق

---

[1] CAOM- 81F/782- Police judiciaire. Constantine. 03/03/1950.
[2] CAOM- 81F/782- Police judiciaire. Alger. n°1189 du 07/04/1950.
[3] CAOM - 81F/782- Police judiciaire. Constantine. 12/05/1950.
[4] CAOM - 81F/782- Police judiciaire. Constantine. 17/05/1950.

.. المدنية، وغرامات مالية ما بين 120 إلى 500 ألف فرنك، وتم إطلاق سراح معتقل واحد وهو: أوصبير محمود بن بشير.[1]

– وفي عنابة، بتاريخ 1951/08/28، أصدرت المحكمة أحكاما نهائية مائة وخمسة وثلاثين عضوا من المنظمة الخاصة، علما بأنه افتتحت المحاكمة تحت رئاسة القاضي شامسكي (Chamski) من 11جوان[2]. ورغم تقديم طعون من قبل عدد كثير من المتهمين وهو "ثمانين محكوم عليهم". إلا أنّ الأحكام كانت قاسية، وهي كما يلي:

– حكم على تسعة متهمين، كانوا في حالة فرار بعشر سنوات سجن.

– وعلى مائة و تسعة آخرين بأحكام تراوحت بين 8 شهور إلى 8 سنوات سجن.

– وعلى أربعة بستة (6) شهور سجنا، وأفرج على تسعة عشر موقوف[3].

– وفي 09 أكتوبر 1951، فتحت محاكمة أربعة جزائريين بمحكمة إكس أونبروفانس (Aix en Provence) جنوب فرنسا، وهم يوسفي محمد و بن محجوب (غيابيا) وشارف علي وقويقاح علي، ودافع كل من المحاميين: بيار ستيبي والأستاذ دافيد على المتهمين: وهذا بفضل تدخل لجنة الدفاع عن ضحايا القمع وسعيها في تأييد ومساعدة الموقوفين[4]. الذين تمّ إطلاق سراحهم و إخلاء سبيلهم واعتبر هذا بمثابة نصر".[5]

– وفي 13 أكتوبر 1951، حكمت محكمة مدينة الجزائر، بحكم المادة 80 من قانون العقوبات، على كل من:

– بن حدو بوزيد (من سكيكدة) بثلاثة سنوات سجن ومائة ألف غرامة مالية وتجريد من الحقوق المدنية مدة عشرة سنوات.

---

[1] CAOM - 81F/783- GGA – Dir. générale – 8713, du 27/02/1951 et CAOM –9 cab 48 – Paquet du procureur général – Alger , 17/02/1951.

[2] CAOM –92/106 GGA- SLNA– N° 1981, du 15/08/1951.

[3] CAOM – 84F/786- Fonds ministériels , GGA, Dir. Générale n° 37973 du 01/09/1951.

[4] **L'Algérie libre**, n°55, du 15/10/1951.

[5] **Alger républicain** , du 18/10/1951.

- بلمعون محي الدين (من معسكر) بثمانية عشر شهرا سجنا. ومائة وثمانين ألف غرامة مالية وتجريد من الحقوق المدنية مدة خمسة سنوات.[1]

- وفي البليدة. بتاريخ 22 نوفمبر 1951. بدأت محاكمة ستة وخمسين متهم من مناضلي المنظمة الخاصة. ومنهم العناصر القيادية.

واستدعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ولجنة الدفاع عن ضحايا القمع محامين من فرنسا. ومنهم: ستيب (Stibbe) وديشزال (Dechezelle) ودوزان (Douzon) والجزائري عمراني[2]. وحضرت شخصيات معروفة بأفكارها الحرة: مثل الصحفي كلود بوردي (Claude Bourdet). والأستاذ الجامعي و المتعاون من جريدة (Témoignages chrétiens): آندري ماندوز (A.Mandouz) وبعث كل من المؤرخ والكاتب آلبير كامو (Albert Camus) وجان ماري دومينياك (Domenech J.M) برسالة تأييد وتضامن مع المساجين وذلك لعدم تمكنهم من الحضور للإدلاء بالشهادة لصالح المساجين.[3]

وكانت الأحكام الصادرة قاسية. بل عقوبات على محمد خيضر (8 سنوات سجن). بن بلة أحمد وآيت أحمد حسين (7 سنوات سجن). وأحمد محساس ويوسفي محمد (5 سنوات سجن). وبوضياف محمد (6 سنوات سجن) وآخرون[4]... انتهت محاكمتهم نهائيا في 1 ماي 1952 (بتأييد محكمة الجزائر للحكم. وبعد الطعون والإستئناف).

2- المحاكمات داخل العمالة:

بدأت محاكمة الموقوفين والمعتقلين من مناضلي المنظمة الخاصة في قضية البريد المركزي لوهران. وتفكيك خلايا وأفواج المنظمة، يوم 12 فبراير 1951 بوهران.

سبقت هذه المحاكمة الكبرى جلسة ومداولات قضية تخص نقابيين وعمال في الميناء. يوم 09 فبراير جرت في جو مشحون. توقف فيه العمال عن العمل وتجمعوا أمام المحكمة مساندة لزملائهم المعتقلين وهم: ويس عبد القادر. بلقايد الحبيب

---

[1] **L'Algérie libre**, n°55. 15/10/1951.
[2] M'hamed Yousfi. **L'Algérie en marche** , op cit . p122.

[3] Voir Lettre d'Albert CAMSUS adressé au président du tribunal de Blida (Affaire de l'organisation spéciale).
- Alleg Hennri . La guerre d'Algérie :. T3. op cit . p501.

[4] يحيى بو عزيز ، السياسة الاستعمارية ، ص ص 54-55.

وأمين عام نقابة الدواكرة الملقب بوعلام والمنتمي إلى المنظمة الخاصة (حسب التقرير)[1]. ووجّهت لهم تهم التحريض على العصيان وإثارة الإضطراب. حكم على الثلاثة بغرامات مالية:

حكم على الإثنين الأولين بغرامة مالية، بينما الثالث فأدين بغرامة مالية وبالسجن مدة شهر.[2]

رغم كون هذه المحاكمة صغيرة، بحجمها، إلاّ أنها خلّفت إثارة في أروقة المحكمة وما جاور قصر العدالة.

قبل حدوث محاكمة 12 فبراير 1951، أثيرت قضية المعتقلين إثارة سياسية وإعلامية، وتحركت الأحزاب الوطنية ولجنة الدفاع عن ضحايا القمع من أجل تأييد الموقوفين وتقديم يد المساعدة إلى أهاليهم وذويهم.

وفي هذا الإطار، أرسلت برقيات تأييد للمعتقلين من قبل حركة الانتصار والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري و لجنة الدفاع عن ضحايا القمع إلى الوكيل العام و القاضي رئيس المحكمة.

تجمع حوالي ثلاث مائة شخص من بينهم نساء أمام قصر العدالة يوم افتتاح المحاكمة، وكان من بينهم بودة أحمد* مندوب و نائب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري... ولم يكن هذا التجمع عفويا، بل بدافع واجب واستجابة لنداء وجهته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 10 فبراير جاء فيه "لنقف. كلنا من أجل الإفراج عن المعتقلين "47" لوهران من أيادي القمع[3]".

وفي اليوم الثاني من المحاكمة، أكّد بودة أحمد خلال تجمع بمقر حركة الإنتصار بوهران على أنه رغم القمع الإستعماري، فإنّ الحركة لن تحيد عن أهدافها ومطالبتها بمجلس جزائري منتخب وعلم وطني[4]".

---

[1] CAOM – GGA – CAB , n°6857. cc du 05/089/1950.
[2] CAOM – SLNA du 12/02/1951.
*أحمد بودة: انضم إلى حزب الشعب في 1937، كان رئيس لصحيفة البركان الجزائري 19639 و عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار (1946-1954)، و ممثلا لجبهة التحرير الوطني في العراق ثم في ليبيا حتى 1962.
ينظر إلى مومن العمري، نفس المرجع، ص159.
[3] AWO- Préf. d'oran . SLNA N° 158 , Rapp mensuel (Février 1951).
[4] CAOM – 81F/783, GGA (CAB), SLNA, n°500, du 28/02/1951.

دافع على المتهمين هيئة دفاع مكونة من محامين فرنسيين. منهم: الأستاذة سوزان كيهل (S.Kehl) والأساتذة توفيني (Thuveny) وسبورتيس (Sportes) وبيرو (Pierot) وجزائريين ومنهم: الأستاذين ثابت وبلبغرة محمد الصغير.**

وجهت لهم تهم تهديد الأمن الخارجي، إضافة لدى البعض: حيازة أسلحة وعتاد حرب.[1]

جل المتهمين من الشباب. أكبرهم سنا هو: "ولد إبراهيم سعيد بن عمار" المولود في 1912 ببلدية مثلي (دائرة تيزي وزو) والساكن بتيارت. وأصغرهم هو: "مخاطرية محمد بن جيلالي" المولود في 07 جوان 1931 بوهران. إذ لم يكن يبلغ من العمر: عشرين سنة.

وكان المتهمون السبعة والأربعون من مناطق عمالة وهران موزعين على النحو التالي:

** بلبغرة محمد الصغير: محامي بوهران، مسؤول في حزب الشعب الجزائري (مقاطعة Seine) بفرنسا أين درس، هو من عائلة ميسورة من معسكر، فهو ابن قاضي، وهو محامي متربص مسجل بمحكمة وهران منذ 1948، "له صلات متينة في أوساط حركة الإنتصار و منهم بن اسماعيل بومدين و سويح هواري، من وهران، و اسطمبولي مصطفى، طاهري عبد القادر و بغدادي بومدين و بدوي أحمد من معسكر و كان محامي نادي السعادة لوهران ..."

-Voir : CAOM – 515 – SLNA – Département d'Oran – Dossier personnel – Belbegraa.

[1] عبد القادر وقواق، نفس المصدر، ص 105-106.

الجدول رقم 09: توزيع المعتقلين حسب مكان الإقامة[1]

المدينة	عدد المعتقلين	ملاحظة
وهران	12	وأكبرهم سنا بن زيان محمد حسين المولود في 1918/1/6 بوهران وأصغرهم مخاطرية محمد .
تلمسان	11	أكبرهم سنا قنافذة محمد المولود في ديسمبر 1916 بتيارت وأصغرهم سنا : مرزوق سعيد ولد محمد المولود في 1929/01/31 بتلمسان
عين تموشنت	10	أكبرهم سنا آيت زاوش معمر ابن محمد المولود في 1915/02/30 بأكليلة وأصغرهم سنا: رباحي يوسف ابن محمد المولود في 1928/03/03 بعين تموشنت .
تيارت	06	أكبرهم سنا ولد إبراهيم سعيد بن عمار وأصغرهم سنا: آيت عمار مزيان المولود في 1926/09/07 بدوار واصيف (دائرة تيزي وزو).
معسكر	05	أكبرهم سنا هو: حلو عبد القادر بن عبد الله المولود في 1919 بعين فارس (معسكر) وأصغرهم سنا: سحنوني عبد القادر المولود في 1930 بمعسكر.
مستغانم	03	والثلاثة هم: أحمد خوجة بوراس – وميس البطاش وواضح بن عطية من مواليد 1923.

أصدرت المحكمة بتاريخ 06 مارس أحكاما قاسية ضد المتهمين، تراوحت بين عشرة شهور سجن إلى 10 سنوات، إضافة إلى المنع من الإقامة و التجريد من الحقوق المدنية.[2]

وتعقيبا وتنديدا على قساوة الحكم، أصدرت فيدرالية وهران لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بيانا، جاء فيه : "إحياء لمائة وخمسة وعشرين سنة من النظام

---

[1] Tableau tracé selon données (in) :
Ibid – pp 91-105.
Et CAOM – 81F 783, GGA (cab), SLNA n°509 du 25/02/1951.

[2] ينظر إلى الملحق رقم 09: الأحكام الصادرة من قبل محكمة وهران بتاريخ 1951/03/06 : قضية المتهمين "47".

الإستعماري الفرنسي في الجزائر (1830-1951): كان الحكم بمائة وخمسة وعشرين سنة سجنا على سبعة وأربعين مناضل جزائري في وهران[1]".

دلت هذه المحاكمة على قساوة النظام الإستعماري. ورده العنيف مستخدما كل الوسائل المتاحة (الصحافة. المحاكم) ورافعا لذريعة تهديد الأمن العام.. فكانت محاكمة وهران بداية لمحاكمات أخرى كبيرة ضد قادة المنظمة الخاصة وعناصرها. مثل في عنابة والبليدة.. فبعد اكتشاف المنظمة الخاصة في 1950. هل كانت المحاكمات في 1951. نهاية فعلية للمنظمة؟ وما هي ردود الأفعال والمواقف تجاه القضية؟

[1] CAOM –81F783- SLNA- Rapport sur l'activité musulmane dans le département d'Oran Bulletin de quinzaine n°704/NA/3 du 1-15/03/1950

VIII- ردود الأفعال والمواقف من اكتشاف المنظمة الخاصة:

1- موقف الإدارة الإستعمارية :

قامت السلطة الإستعمارية بعمليات اعتقال واسعة منذ الإعترافات الأولى. وفي هذا الإطار. تم توقيف الكثير من قادة المنظمة الخاصة. وعلى رأسهم: أحمد بن بلة. عبان رمضان. يوسف زيغود. أحمد محساس. محمد يوسفي. رجيمي جيلالي. بن عودة مصطفى وبلحاج عبد القادر جيلالي. بينما تمكن آخرون من الإفلات وعلى رأسهم: محمد بوضياف. محمد العربي بن مهيدي. مصطفى بن بولعيد. ديدوش مراد. ورابح بيطاط.

تظاهرت الإدارة الإستعمارية بتصغير قيمة الإعتقالات في الشهور الأولى. واعتبرت أن القضية هي مجرد اكتشاف جماعات مسلحة تملك كميات من الأسلحة. تسعى إلى القيام

بعمليات تخريبية و حوادث ضد الأفراد. "لكن مع تزايد عمليات الإعتقال وتواصل اكتشاف المنظمة في عدة مناطق من الجزائر. جاءت ردود موقف رسمي من الوالي الحاكم العام للجزائر ناجلان (Naegelen) يوم 05 ماي 1950. حيث صرح قائلا "لقد وضعنا يدنا على تنظيم سري و نتساءل إذا كنا سنأخذ هذا بجدية أو لا نعيره إهتماما كونه عملا صبيانيا[1]".

اتهمت السلطة الإستعمارية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمسؤولية تكوين التنظيم السري. ويظهر هذا من خلال الجلسات القضائية لمعاقبة المعتقلين... وفي هذا الإطار، ورد في محضر الحكم الصادر عن محكمة البليدة 11 مارس 1952 بأن "المنظمة الخاصة منبثقة عن الحزب السياسي المطالب بالإستقلال والمسمى في إطار الشرعية بحركة الانتصار وحزب الشعب في السر"[2].

ورغم سعي الإدارة الإستعمارية إلصاق التهمة بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلا أنها في المقابل. لم تعترف بالطابع السياسي للقضية. وبأن سعي المنظمة الخاصة هو إقامة إنتفاضة ضد سلطتها والعمل على تحرير الجزائر. بل

[1] Charles Henri Favord, **La révolution algérienne**, Paris , Plon, 1959, p85.
[2] CAOM –81F783- Police judiciaire , Alger ; 14/03/1952.

حاكمت الموقوفين وفق قانون العقوبات، معتبرة القضية أمنية وهي تخص تهديد العام...وجرّت. وراءها. اليمين الفرنسي والمعمرين "الذين أيّدوا زيادة القمع والتسلط. ورأوا ضرورة اتّخاذ عقوبات صارمة حتى يعود الإستقرار. وتتحقق ثقة الفئات الشعبية في النّظام".[1]

على عكس هذا الموقف المتشدد. لقد أبدى اليسار الفرنسي موقف متحفظ. ووقف رجال الفكر والمثقفون موقفا مغايرا. فسعوا إلى معرفة تفاصيل قضية الإعتقالات والمحاكمات وسياسة القمع والإضطهاد الإستعمارية ... ووقفوا مواقفا مساندة وتضامنا مع المساجين... وحضر الكثير منهم جلسات المحاكمات... وأبدوا تأييدا علنيا، ومن هؤلاء الصحفي كلود بوردي (Claude Bourdet) الذي كتب في مجلة "L'observateur" ليوم 06 ديسمبر 1951 مقالا حول محاكمة المعتقلين الستة وخمسين (56) في البليدة، وخلص فيه إلى أن العنف لا ينفع وأن السياسة الإستعمارية لمواجهة القضية غير مجدية[2] وأحدث هذا المقال ضجة كبيرة في هرم السلطة الفرنسية. وكان محل مراسلات بين المسؤولين على أعلى مستوى. من مصالح الإستخبارات. وإلى وزير الداخلية[3]. وحسب جريدة "الجزائر حرة" التي أعادت نشر هذا المقال. فإنّ "كلود بوردي فضح الممارسات البوليسية الفرنسية".

وسارت عناوين صحفية أخرى على منهج فضح ممارسات السلطة الفرنسية. وغير بعيد عن تاريخ صدور مقال كلود بوردي، وبنفس الأسلوب. كتب في جريدة "Le libertaire"، يوم 04 جانفي 1952 مقالا بعنوان: إنجازات مصالح "الإستخبارات الفرنسية (Les exploits des SS français) وفيه الحديث. بأسلوب تهكمي وناقد للسياسة الإستعمارية في الجزائر. عن وسائل القمع والإضطهاد ضمن عمليات التفتيش والإعتقال و السجن".[4]

---

[1] M'hamed Yousfi , **Le complot , Algérie (1950-1954)**, op cit . p 209.
[2] Claude Bourdet , y'a t-il une Guestapo Algérienne , **L'observateur** , n° 82, du 06/12/1951, p 5-6.
[3] CAOM-81F/783- Fonds Ministériel , Rapp. GGA , 12/12/1951.
[4] CAOM –51115, Bulletin de Presse d'Algérie – Questions musulmanes , période (1-15/1/1952) et SLNA n° 158 n°13 janvier 1952.

2- رد الفعل الوطني:

لم يكن كشف المنظمة الخاصة متوقعا، بل كان مفاجأة سواء لدى السلطة الإستعمارية، أو لدى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و قادة المنظمة الخاصة.

خلفت هذه القضية تبعات وإنعكاسات خطيرة في مسار الحركة، خاصة وأنها جاءت بعد هزات متتالية مرت بها، وهي قضية عزل آيت أحمد ومحمد الأمين دباغين.

كان على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إثر كشف المنظمة الخيار بين موقفين لا ثالث لهما. إما الإعتراف برعايتها للمنظمة باعتبارها جناح شبه عسكري تابعه لها، ويعني هذا نهاية الحركة، وإما نكران ذلك... فتم اتخاذ الموقف الثاني في الظاهر[1]. لكن الواقع يظهر عكس ذلك. طالبت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال الشهور الأولى لبداية التفتيش والإعتقالات، المناضلين في حالة توقيفهم إلتزام الصمت وانتظار التعليمات واتخاذ كل التدابير اللازمة لأمنهم (مثل حرق الوثائق، التقليل من التجمعات...) وإفضاء العتاد وفي حالة الإعتقال. نصحت الحركة المعتقلين بعدم الإعتراف بانتمائهم للمنظمة الخاصة، بل إنتسابهم إليها .[2]

نعت الكثير من قادة المنظمة الخاصة مسؤولي حركة الانتصار بالتخلي عنهم وقت الشدة والمحنة، وفي هذا الإطار، عبر أحمد بن بلة عن هذا الإستياء، حين كان معتقلا في سجن البليدة، بقوله: "تلقيت تعليمات غامضة، إنتظر، إبق في مركزك، الموقف جاري دراسته... كما كان متوقعا، استبد الخوف بقيادة الحركة وابتعدوا عن محاورتنا، وفي الوقت قالوا لي و لرفاقي من المتهمين أنهم يريدون أن تجري القضية دون قادة الحركة الصعداء إرتياحا، لقد تخلصوا من المزعجين وأصبح في مقدورهم أخيرا أن يتفرغوا للمخططات الإنتخابية بما فيها من متع ومتاعب".[3]

وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه محمد بوضياف، إذ ألقى اللوم على حركة الانتصار ووصف تعليماتها للمناضلين عند اكتشاف المنظمة الخاصة بموقف سلبي.. وفي هذا الشأن، قال بأن: "الحركة فضلت حينئذ سلوك طريقة انهزامية، فإنها

[1] CAOM- 81F 783 – SLNA N° 783, du 11/06/1951.

[2] مومن العمري، نفس المرجع ، ص160.

[3] أحمد بن بلة ، نفس المرجع ، ص85.

أنكرت وجود منظمة مسلحة مع اعترافها بأن المناضلين المعتقلين ينتمون إلى الحركة. واتهمت البوليس بالتآمر وقد يكون هذا الموقف مقبولا.[1]"

حتى لا تظهر بمظهر المتخلي عن المعتقلين. سعت الحركة إلى بذل جهود معتبرة ومهمة دفاعا عنهم، وعبر الوسائل المتاحة لها. خاصة في المجالين: القضائي والإعلامي.

مع تواصل كشف شبكات المنظمة الخاصة، تداول استعمال مفهوم "المؤامرة Le complot". والذي كان يعني لدى الإدارة الإستعمارية بأن "إجراءات التفتيش والإعتقالات أدت إلى كشف محاولة تخريب ومؤامرة. كانت مخططة ضد النظام. وردت حركة الانتصار على هذا الإتهام بتفسير آخر مفاده بأنّ الضّغط والإضطهاد الإستعماري، بكل أشكاله، ومنها الإعتقالات هو مؤامرة مدبرة من قبل الإدارة ضد الحركة والهدف من وراءه هو عرقلة نشاطها والحد منه[2]".

وفي هذا الصدد، وزعت الحركة منشورا بتاريخ 03 جويلية 1950، عنوانه "الحقيقة حول المؤامرة"[3]، تشرح فيه سياسة التسلط والإضطهاد الممارسة ضد المناضلين والمعتقلين.

وكان من بين أساليب الدفاع عنهم، إضافة إلى ما سبق:

أ- الصحافة الوطنية:

- شنّ حملة للتنديد بالقمع المسلط على المعتقلين قبل وبعد محاكماتهم. وكانت جريدة "الجزائر الحرة" منبرا مهما، استعمله الحركة لفضح هذه السياسة الإستعمارية، رغم ما كانت تتعرض له من منع وحجز.

أثارت الجريدة قضايا تخص ظروف الإعتقالات وواجب التضامن مع المعتقلين، والدّفاع عنهم.... ومعاناتهم في السّجون.. وجاء ضمن أعدادها مقالات مثيرة منها:

"... لن نسمح لأحد أن يمس خيضر. المساس بخيضر يراد به إصابة حركة الانتصار والشعب الجزائري، والدفاع عن خيضر واجب وطني يتطلب تعبئة كل الطاقات الوطنية ...[4]".

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، ج3، نفس المصدر ، ص117.

[2] Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, Alger : OPU, 1978, p120.

[3] AWO- Préf.d'Oran , SLNA ()Juillet 1950.

[4] **L'Algérie libre**, du 24/02/1950.

وكتب أحمد كبير في عدد يوم 1952/01/05 مقالا حول طرق التعذيب الممارسة ضدّ المعتقلين. جاء فيه: "آلاف اعتقلوا عنوة وبإهانة مكبلين الأرجل والأيدي... ومارس الجلادون وسائل التعذيب. تنوّعت بين عقاب ونكال المغطس... إلى التكهرب، وإلى إدخال لوحة خشنة حادة بين ظفر ولحم أصابع الأيادي[1]... وغيرها."

ب- دور لجنة الدفاع عن ضحايا القمع (CSVR):

تأسست اللجنة رسميا منذ 1948. "كان على رأسها عناصر نشطة من المنظمات والأندية الثقافية والرياضية والمدارس والكشافة الإسلامية الجزائرية وتعاونت مع قضاة فرنسيين[2]". هدفت اللجنة إلى الدفاع عن الضحايا والمعتقلين والمساجين ومساعدتهم بطرق عديدة كتنظيم الدفاع عنهم تفعيل التضامن الشعبي معهم ومساعدة عائلات الضحايا... وشرح معاناة السجناء واعتقالهم إلى الرأي العام عبر الصحافة والبيانات...[3]

حسب إحصائيات اللجنة، "يكون عدد الموقوفين والمعتقلين بين 1936-1951 هو 30232 بسبب آرائهم الوطنية، وتم إصدار إدانة ومعاقبة ضد 14420متهم. وتوفي خمسة وثمانين معتقلا في السجون...[4]".

أمام ضخامة هذه الأرقام وغيرها كثير. والتي تعبر كلها عن ثقل السياسة الإستعمارية على الجزائريين، كان عليهم الصمود والتصدي والتضامن وعدم التخاذل وإبداء العزائم في مواجهة الوضع الإستعماري، بكل الطرق المتاحة. وكان من بينها لجنة الدفاع عن ضحايا القمع. وعبر لجانها الفرعية.

كان لعناصر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية دورا قياديا ومهما في هذه اللجان الفرعية خاصة في مدن: وهران وتلمسان.

قام كل من "سويح هواري، فرحات محمد، تركي عبد القادر، الدكتور بن سماعيل بومدين، غرناطي بن شاعة، وحاج موري، بن لحسن محمد الملقب شاشو،

---

[1] Ibid, du 05/01/1952.
[2] Jaques Simon. **Messali Hadj (1898-1974)**, op cit, p135.
[3] AWO- Préf. d'Oran, SLNA n°805- Novembre 1951.
[4] M'hamed Yousfi. **Le complot**, op cit, p 24-25.

ميمون عبد القادر. مطاهري أحمد.. بدور مميز في تفعيل[1] نشاط اللجنة في عمالة وهران. وكذلك النائب العربي حميدو في تلمسان[2].

ساهمت اللجنة في دعم و إعانة ومساعدة عائلات المعتقلين والمساجين بجمع تبرعات وتوزيع معونات غذائية. مغتنمة خاصة المناسبات الوطنية والدينية (مثل 8 ماي – شهر رمضان– المولد النبوي...[3]).

ولبلوغ أهدافها. كانت اللجنة مهيكلة بقيادتها على المستوى الوطني والمحلي وتتلقى دعما من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. بل وحتى من الجناح السري للحركة أي عناصر من حزب الشعب الجزائري الّذين لم يمسهم الإعتقال. إذ ساهموا في تنشيط هذه اللّجنة. تضامنا مع إخوانهم المساجين. "ومن هؤلاء الّذين عملوا بفرع وهران السابع للجنة: بلعباس لخضر وهو من حزب الشعب الجزائري الّذي قام بتوزيع بيانات بمدن العمالة من 1950/12/21. بلغة عشرة الآلاف نسخة طبعت في تلمسان من قبل حميدو العربي".[4]

وخلال نفس الفترة تقريبا. وبمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف. أدار فرعي وهران وتلمسان حملة جمع أموال. ساهم فيها كل من تركي عبد القادر وزبايري إبراهيم في المدينة الأولى. و قنانش محمد والحصار مصطفى في المدينة الثانية.

وفي مغنية. بتاريخ 06 جويلية 1951. نظمت اللجنة المحلية لدفاع عن ضحايا القمع. وبدعوة من المسؤولين المحليين لحركة الانتصار و الحزب الشيوعي الجزائري فيها تجمعا شعبيا. وحضر فيه حوالي ستة مائة (600) جزائري... من المدينة والمناطق المجاورة[5] ..." وهو دليل قطعي ومثال يقتدى به. يظهر قدرة الشعب على مواصلة حركة شعبية منظمة وأن يناضل من أجل حياة أحسن ".[6]

---

[1] Abdelkader Ouagouag. op cit . p34.
[2] Ibid . p33.
[3] AWO- Préf. d'Oran . SLNA N° 483 Juin 1950.
[4] CAOM- 92//575- PRG . Ditrict d'Oran. n°1078. Rapp. Mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951.

[*] بتاريخ 1950/12/21.

[5] CAOM- 92//575- PRG . Ditrict d'Oran. n°1078. Rapp. Mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951.
[6] **L'Algérie libre**. 23/07/1951.

ذكر عبدلي عيسى** رئيس لجنة الدفاع عن ضحايا القمع في اجتماع عام أمام ممثلي الفروع الإقليمية عن عمالات الجزائر، وقسنطينة ووهران يوم 1951/12/27 والمنعقد في مقر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الكائن بـ 2، ساحة شارت، مدينة الجزائر، بالوضع المالي وتفاصيل المساعدات المقدمة خاصة خلال سنة المحنة والمحاكمات (أي1951)، وخلص إلى أنه رغم التبرعات والدعم والتضامن الشعبي الواضح، فإن لا بد من بذل جهد أكثر[1]... وتنسيق الجهود بين المناطق والجهات ..

وفي هذا الإطار، اجتمع نواب اللجنة الممثلين للعمالات الثلاثة، ودائما تحت رئاسة عبدلي عيسى، بمدينة الجزائر في 17 جوان 1952، وهذا ختاما لعملية رمضان" أي جمع تبرعات خلال شهر رمضان، تمت في كل نواحي الجزائر .

"وخلال الإجتماع، تم إحصاء أول التبرعات بتسع مائة وعشرين ألف (920.000) فرنك، وتقرر توزيعها على عائلات المساجين، بمعدل خمسة الآلاف (5000) فرنك لكل مسؤول عن عائلة، وألف (1000) فرنك للأم، وألف (1000) فرنك أخرى عن كل طفل من العائلة... ويتم توزيع هذه المعونات بمناسبة ليلة 27 من رمضان".[2]

وفي عاشوراء من نفس السنة، جمعت أموال أخرى قدرت بـ: 6.800.000 فرنك من داخل الجزائر، ومن مكتب لجنة الدفاع عن ضحايا القمع بباريس . وتم إحصاء هذه الأموال وطرق توزيعها في اجتماع للمكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحت رئاسة حسين الأحول (1952/10/14) وبحضور عبدلي عيسى ممثل لجنة الدفاع عن ضحايا القمع، الذي هو ، كذلك عضو في حركة الانتصار[3]... فيها ووسيلة للدفاع عن المعتقلين.

** عبدالله عيسى بن محمد : مولود في 1902/02/18 ، نائب بلدي ممثل لحركة الانتصار من بلدية الأبيار (1947) و مرشح في إنتخابات 1948

- Voir SLNA n°27710, Alger 13/11/1953

[1] CAOM- F155, Préf. d'Alger , Police . Rapport (septembre 1951.).

[2] CAOM – 10 CAB 1 – PRG n°3696 . Alger . 19/06/1952 et PRG n°5724. Alger . 16/10/1952.

[3] CAOM – 10 CAB 1 – PRG n°3696 . Alger . 19/06/1952 et PRG n°5724. Alger . 16/10/1952.

ج- إثارة مسألة التعذيب:

أثيرت مسألة ممارسة التعذيب ضد المساجين والمعتقلين منذ مدة بعيدة عن أحداث وحيثيات اكتشاف المنظمة الخاصة. لكنها اتخذت شكلا خطيرا ومسلكا واضحا في فضح هذا الأسلوب الإستعماري الوحشي.

نعبت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عبر البيانات والمناشير والصحافة ونشاط نوابها دورا مهما في إثارة مسألة التعذيب الممارس ضد المعتقلين، فكان لتدخلات النواب البرلمانيين في المجلس الجزائري وممثلي حركة الانتصار أسبقية في إدراج مناقشة هذه القضية . إذ سعوا إلى تسجيلها ضمن أشغال المجلس وعبر نواب الحركة عن معاناة المساجين وممارسة أشكال تعذيب بشعة ووحشية من قبل الجلادين ضدهم.

وفي هذا الإطار، وضمن جلسات المجلس الجزائري، كانت تدخلات نواب كثيرين منهم "دردور، و بوقادوم، ومزغنة أحمد ممثلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حول "المداهمات البوليسية في الجزائر". وفيها قدم هؤلاء النواب اتهامات ضد الإدارة الفرنسية [1]. والتي اعتبرت حسب الحاكم العام للجزائر مجرد مخطط من قبل حركة الانتصار ضد النظام القائم"[2].

وخلال جلسة 19520/03/23 . قدم النائب فروخي مصطفى اتهامات بالغة الخطورة حول موقف وعمل الشرطة تجاه المعتقلين... ووصف في تدخله طرق تعذيب يومية تعرض لها سجين منذ 03 ماي 1949. ومنها الضرب باليد و السيط والتعليق من الرجلين وترك الرأس في الأسفل و حجز السجين المعتقل في زنزانة مبلل ودون غطاء ولا ملابس، وإدخال مرة وأخرى في فم السجين حتى يغمى عليه.[3]

لم تلق رسائل وعرائض المساجين الكثيرة التي وجهت إلى السلطات القضائية وفيها تفصيل لحالات تعذيب تعرض لها أصحابها. ومن بين هذه العرائض. تلك التي قدمت من قبل سجناء البليدة ومنهم فروخي محمد، فرحات عبد الرحمان، بوعمامة أحمد، قادة عبد القادر... و جلال أحمد [4].

---

[1] CAOM – 81F902- GGA (cab), n°2391/n°87, Alger, 27/10/1949.
[2] Ibid .
[3] CAOM – 81/902-903, Assemblée algérienne – Séance du 23/03/19520, p241.
[4] CAOM – 81F902-Lettres des prisonniers au procureur général de Blida (1951).

وفي رسالة موجهة من قبل الحاكم العام ناجلان إلى وزير الداخلية "أكد على مجرد وجود تجاوزات خاصة، وليس هناك حالات تعذيب عامة كما يدعي المشتكون، ومن وراءهم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1]".

من خلال رسائل وشكاوي المساجين، وتدخلات النواب في المجلس الجزائري وكتابات الصحافة الوطنية وكذا الفرنسية اليسارية، ومنها أسبوعية (L'observateur)[2]، ظهرت حقيقة ممارسة التعذيب ووقفت السلطة الفرنسية موقف المتعنت و الرافض والمنكر للواقع.

د- رد فعل المساجين:

أرسلت خلايا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية برقيات إلى رؤساء الحاكم تطالب بإطلاق سراح المساجين. "فمن أجل مساندة المعتقلين والتضامن، مع معتقلي بجاية، بعث نواب بلدية الصومعة مراسلة إلى رئيس محكمة مدينة الجزائر (الغرفة الخامسة) يوم 16 أفريل 1951[3]". وبالمثل، فعل نواب الحركة، وأعضاء في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (FADRL)* في سعيدة، والجلفة وتلمسان ومدينة الجزائر.. بإرسال برقيات مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين الستة وخمسين في البليدة"[4].

وأضرب السجناء عن الطعام في عدة سجون، مثل وهران وفي عدة فترات، ومنها: إضراب بن نعوم بن زرقة متورط في قضية بريد وهران عن الطعام مطلع أكتوبر 1950، وتضامنا معه أضرب سجناء آخرون أيام 10 و11 أكتوبر، ومنهم عبد الرحمان بن محمد الملقب المدني المسؤول الجهوي للمنظمة الخاصة في عمالة وهران[5] وواصل السجناء إضراب عن الطعام، ومنهم خيضر محمد في 13 فبراير 1951 وبن نعوم بن زرقة ما بين 13-19 فبراير[6] ومرة أخرى في 10 مارس ... ونقل إلى

---

[1] CAOM – 81F902- GGA (cab). n°2391/n°87. Alger. 27/10/1949.

[2] صدر بها مقال في مارس 1951 حول "القمع في الجزائر" من إمضاء : M.J.L Ferries ، وهو عدد لقي تعاليق عديدة في الأوساط الوطنية بالجزائر، ونفذ من الأكشاك (حسب تقرير الضابط Costes).
Voir : PRG , District d'Alger , n°1534 , Alger 16/03/1951.

[3] CAOM-81F920- Ville de Boufarik , Commissariat de police , Cn°1776 du 16/04/1951

* يأتي تفصيل العنوان "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" في الفصول اللاحقة.

[4] CAOM – 81F/902- Fonds ministériels- Pétition des prisonniers, Blida, 08/05/1950.

[5] CAOM – 81F 782, SLNA DU 11/10/1950.

[6] CAOM – 10 CAB 172 – Grèves des prisonniers GGA service des pénitentiaires , n°8317, Alger, 21/02/1951.

المستشفى المدني بوهران يوم 22 مارس جراء الإرهاق و التعب الذي أصابه[1]. وتكرر الإضراب مرة أخرى في 21 أوت[2] 1951. قصد ظروف الإعتقال ومن أجل اعتبار قضيتهم: قضية سياسية وليست عقابية.

شرع سجناء آخرون في نفس السجن بداية من 1951/09/07 في إضراب غير محدود. وهم متهمون في أحداث اضطرابات و مظاهرات في حمام بوحجر (مقاطعة عين تموشنت) يوم 1 جويلية 1951.. وهذا بعد رسائل فردية خطية كتبها نيابة عنهم ويس البطاش السجين رقم 2719.

كان يوم 1951/09/07 متميزا في سجن وهران. بكونه دخل الاضراب سجناء آخرون تضامنا. ومطالبة بحقوقهم السياسية علما بأنهم اتهموا بالمشاركة في مظاهرة عمومية واستعمال العنف في الطريق العمومي: هم سجناء قضية "حمام بوحجر": دروان أحمد. موفق محمد. سطرة عبد الله. طاهر محمد وبوكراع بن طيب الموجودين في المرقد الثاني (Dortoir2) بالسجن. وكذلك أضرب كل من واضح بن عطية المحكوم عليه في 24 ماي 1951 من قبل محكمة مدينة الجزائر بثلاثة سنوات سجن. وأحمد خوجة. وبن يشو بن علي. وكرجو بن سعادة وبن نعوم بن زرقة. مرزوق سعيد. ويس البطاش. المحكوم عليه بسنتين سجن. وكان هؤلاء في المرقد الثالث من السجن: وبذلك توسعت حركة الإضراب أكثر. وبعد يومين انضم سجناء آخرون إلى حركة الإحتجاج التي اتخذت مخرجا حرجا على إدارة السجن: رغم ما قامت به من إجراءات العزل والحجز الإنفرادي لبعض المساجين في قضية المنظمة الخاصة وتحويل آخرين من سجون أخرى. مثل تحويل عشرة مساجين ومنهم آيت زاوش معمر وحمو بوتليليس إلى سجن الجزائر يوم 1951/04/23. وتلت عملية تحويل أخرى يوم 08 ماي.[3]

إن حالات الإضراب في عامة السجون الجزائرية أدت إلى تخفيف ظروف التوقيف.[4]

---

[1] CAOM – 10 CAB 172 . GGA . Dir. Générale . service des pénitentiaires . n° 131 36. Alger 28/03/1951.
[2] CAOM – 10 CAB 172 . GGA . Dir. Générale . service des pénitentiaires . n° 3049. Alger 22/08/1951.
* يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.
[3] CAOM – 10CAB 172 –GGA – Service des pénitentiaire . Oran . n° 3049 du 11/09/1951.
[4] M'Hamed Yousfi. Le complot . op cit . p 72.

تقييم عام:

أدانت المحاكم العقابية جزائريين خاصة بتهم تهديد الأمن العام وحيازة أسلحة وعتاد حربي وتشكيل تنظيم سري شبه عسكري. وبلغ مجموع المحاكمات في جويلية 1951: 195 إعدام[1]. وبلغ مجموع الأحكام العقابية أكثر من 400 في 1950. وعلى 207 عقوبة وإدانة في 1952[2].

وفي حوصلة عامة. كانت الأحكام الصادرة ضد الجزائريين هي: "ستة (6) قرون وست سنوات (6) سنين سجنا. وستة (6) قرون ونصف: منع إقامة وخمسة عشر (15) قرن وأربعة و ثلاثين (34) سنة: منع حقوق مدنية وخمسين (50) مليون فرنك: غرامة مالية[3].

وكان من بين المحاكمين والسجناء: رجال الغد. وصناع الثورة وقادتها. إذ كانوا متابعين في قضية المنظمة الخاصة. ولم يكن سوى "كريم بلقاسم " (القبائل) ومصطفى بن بولعيد (الأوراس) وهم من القادة التاريخيين : غير متابعين.[4]

جرت هذه المحاكمات في أجواء متميزة بتضامن شعبي و سعي إلى توحيد جهود وطنية .. ففي سنة المحاكمات (1951). كان تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في 05 أوت. وفي 09/28 صدر بيان مشترك عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيه دعوة الشعب إلى مقاطعة إنتخابات أكتوبر [5] 1951.

حسب تقرير الحاكم العام للجزائر عن نتائج استنطاق مسؤولي قيادة أركان المنظمة الخاصة. "إنّ المنظمة تمّ حلها نهائيا وانتهت[6]". عمليا إن اكتشاف المنظمة الخاصة منذ 1950 فتح الطريق أمام أصحاب النشاط العلني. ولكن لم يكن هذا مجديا. طالما لم يكن هناك انفتاح في الساحة السياسية.[7]

---

[1] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , p44.
[2] CAOM – S1/27 , GGA (cab) , SLNA n°3079 , Etude du cot Renée Jammes , sur les partis nationalistes en Algérie, 21/01/1953, 32p .
[3] Mohamed Harbi, op cit , p44.
[4] Henri Alleg, T1, Op cit, p 333.
[5] Mohamed Harbi, op cit , p45.
[6] CAOM – 81F 786 – Fonds ministériels , GGA, SLNA, n°381/NA3, du 15/02/1951.
[7] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit, p89.

ومن جهة أخرى، دلت عدة تقارير لمصالح الإستخبارات والشرطة عن جهود تنظيم، وتجديد للتنظيم السري (أي إعادة تنشيط المنظمة الخاصة) وتجنيد في صفوفه في عدة مناطق من عمالة وهران ، وخاصة منذ أواخر 1951 ومطلع 1952.

"ففي تلمسان، أعيد تنظيم شبكة سرية لتنظيم شبه عسكري ضمت قرابة واحد وأربعين شخصا تحت رئاسة قائد فرقة "Chef de corps" ويساعده خمسة أعوان برتبة عريف، كل واحد منهم يسيِّر خلية (Cellule)[1]".

وأشار تقرير آخر بأن التنظيم السري "الجديد" يضم جماعات استعلام، وأخرى للإقتحام وعمليات تفجير، ويكون التجنيد من بين مناضلين داخل الحزب المنخرطين منذ سنتين على الأقل وغير معروفين لدى مصالح الشرطة: ويكون من بينهم عناصر من الكشافة الإسلامية[2] الجزائرية يضم كل فوج ما بين 20-30 جندي فيلق (Légionnaires) ويكون تعدادهم، حسب التقرير دائما، كما يلي:

الجدول رقم 10: عدد أفواج التنظيم السري "التجدد" حسب العمالات[3]

العمالة	عدد الأفواج
الجزائر	04
قسنطينة	03
وهران	04
المجموع	11

وتم تكوين أفواج مصغرة في عين تموشنت، ودوار سواحلية (ندرومة) وتابعة للتنظيم السري.[4]

هناك عينات كثيرة عن أفواج عادت إلى نشاطها السري في عمالة وهران في أعقاب اكتشاف المنظمة الخاصة .. فهل كانت هذه المحاولات هي فردية ومعزولة في مناطق محدودة؟ ومدروسة ومخططة ومبتغاها كان إعادة تنشيط المنظمة الخاصة؟

[1] CAOM – GGA, SLNA n°511, bulletin politique mensuel 1-29/02/1952.
[2] CAOM – GGA (cab), SLNA n°853/NA3, Rapp. mensuel polit Légionnairessique (Mars 1952).
[3] CAOM – GGA (cab), SLNA n°853/NA3, Rapp. mensuel polit Légionnairessique (Mars 1952).
[4] Ibid.

الفصل الثاني

إزدواجية طرق النّضال داخل الحزب

I- التنظيم الهيكلي الجديد للحزب في عمالة وهران

1- إعادة تنشيط الخلايا: كيف؟ لماذا؟

2- فيدرالية وهران لحركة الإنتصار : الهيكل و تطوره

أ- الهيكل المحلي لفيدرالية وهران

ب- تطوره

II- المنظمة الخاصة : تجديد العهد بعد النكسة

1- أهمية العمل السري

2- الهرم الجديد للمنظمة الخاصة في عمالة وهران.

III- الإنشغالات و الإهتمامات الكبرى داخل الحزب (1950-1952)

1- على الصعيد الوطني الداخلي

2- على الصعيد الدولي .

IV- تقييم عام حول عوامل نجاح حركة الإنتصار.

يجمع المؤرخون والدّارسون في تاريخ الجزائر للمعاصرة على الطابع الحضري للحركة الوطنية الجزائرية. إذ عرفت المدن الجزائرية حركة نشيطة لمواجهة الإدارة الإستعمارية. تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية جسدتها ح.إ.ح.د . والتي أصبحت حزب جماهير.[1]

خلفت الأزمات المتتالية التي مرت بها الحركة (اكتشاف المنظمة الخاصة "م.خ" الأزمة البربرية. قضية محمد الأمين دباغين) إنعكاسات بليغة عليها. إذ أشارت بعض التقارير على أن "الحركة خسرت منذ سنتين عددا كبيرا من أعضائها. لأنهم يئسوا وملوا من وسائل العمل المتبعة والنتائج المحققة. ونظرا للطابع الحذر للقادة والمسؤولين ... "[2]

عاشت ح.إ.ح.د منذ 1950 حالة ازمة* مفتوحة خفية أثرت فيها. وظهرت على كل مستوياتها المركزية والمحلية .. وخاصة داخل اللجنة المركزية للحركة. إذ كان الصراع بين استراتيجيتين وخطتين. وهما: "خطة مصالي الحاج المبنية على قوة التجنيد الشعبي. وخطة القيادة المركزية التي تبحث عن اتحاد على مستوى الأجهزة... وبقت اللجنة المركزية مشدودة بين هاتين الخطتين والموقوفين إلى غاية انعقاد مؤتمر أفريل 1953[3]".

إنشغلت ح.إ.ح.د بقضايا عديدة عادية كالسعي إلى توحيد الجهود مع الأحزاب الجزائرية الأخرى والدعوة إلى الوحدة في إطار الجبهة الجزائرية الأخرى والدعوة إلى الوحدة في إطار الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.. والصحافة الحزبية والإنتخابات .

إضافة إلى المهام الطارئة والمستعجلة الناجمة عن اكتشاف "المخ". والتي تخص الدفاع عن المعتقلين والتضامن معهم ومساندة عائلاتهم. وتنظيم لجنة الدفاع عن ضحايا القمع.

---

[1] Mohamed Harbi, **FLN, Mirage et réalité**, op cit , p 81.
[2] CAOM –51 1227- GGA CAB – SLNA n° 307 , Bulletin politique mensuel (1-31/01/1952).

* يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة من الباب الثاني.

[3] Mohamed Harbi , **FLN, Mirage et réalité** , op cit , p 86.

إنّ ضخامة هذه القضايا والمهام أدت إلى حدوث حالة من الإستنفار داخل هيئات الحركة. ومنها المكتب السياسي التي تعددت اجتماعاته وتنوعت القضايا المطروحة فيه من خلال جداول أعماله.[1]

في النصف الأخير من فبراير 1951. انعقد اجتماع المكتب السياسي للحركة ثلاثة مرات متتالية. كانت آخرها يوم 26 فبراير. تحت رئاسة مصطفاي شوقي من أجل تقييم الوضعية السياسية في شمال إفريقيا و"قدّم بيان إلى القنصل الأمريكي في الجزائر. يرى بأنّ "السياسة الأمريكية في المنطقة غير مستقرّة[2]".

من خلال ما سبق. يتضح لنا بأنّ الوضعية التي كانت تمر بها ح.إ.ح.د بالغة الخطورة وحرجة. والمهام صعبة التحقيق زادتها تعقيدا اكتشاف "م.خ" فكيف سايرت الحركة الوضع الجديد الناجم عن تدعيات و انعكاسات اكتشاف "م.خ"؟ ما وضعية و هيكل الحركة في عمالة وهران؟ وما هي الجهود التي بذلت من أجل إعادة تنشيط "م.خ"؟

[1] CAOM- F155 – PRG . n°1384 . Alger . 27/02/1951.
[2] CAOM- F155 – PRG . n°1384 . Alger . 27/02/1951.

I- التنظيم الهيكلي الجديد للحزب في عمالة وهران:

في أجواء الإعتقالات والمحاكمات وتعالي أصوات راديكالية يمينية فرنسية ومن المستوطنين داعية إلى تسليط أشدّ العقوبات. سارت الإدارة الفرنسية في المنحى والاتجاه وسعت إلى إيجاد الربط بين ح.إ.ح.د و "م.خ" وتوريط الحركة وإلصاق تهمة "المؤامرة" على النظام العام بها.

ومن أجل هذا المبتغى. راقبت السلطة الإستعمارية تحركات عناصر ح.إ.ح.د الّذين لم تمسهم الإعتقالات. والمساجين القلائل الّذين أفرج عنهم وأشارت عدة تقارير إستعلامية لمصالح الشرطة والعامة والإستخبارات عن حالات اجتماعات ولقاءات سرية في عدة مناطق لإعادة تنشيط خلايا وأفواج التنظيم السري .. والجناح العلني للحركة على حد سواء.[1]

وفي تقرير أمضاه المسؤول العام لمصالح الإستخبارات – مقاطعة وهران. وهو عبارة عن دراسة شاملة أنجزت من قبل ضباط شرطة ومفتشين وعناصر استخبارات وإعلام بين عدة مراكز لشرطة الإستعلامات بعدة مدن... تأكيد على الملاحظات التالية:

1- فيما يخصّ التنظيم الهيكلي لحزب الشعب الجزائري (ح.ش.ج–ح.إ.ح.د). فإنّه مبني على أربعة (4) أهرامات[2] من القمّة إلى القاعدة. وهي:

أ-هرم مغاربي: وهو عبارة عن اتحاد ح.إ.ح.د مع حزب الإستقلال المغربي. والدستوري التونسي ضمن لجنة تحرير المغرب العربي ومقرها: القاهرة. والتي لها صلة مباشرة مع الجامعة العربية وهي تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي.

ب- هرم جزائري (مركزي): ويتمثل في الهيئات المركزية لـ ح.إ.ح.د من اللجنة المركزية والمكتب السياسي... واللجان الدائمة خاصة منها: **اللجنة المركزية للنواب**. واللجنة المركزية للدعاية والإعلام. ولجنة الشؤون الإسلامية *..

ج- هرم وهراني: أي فيديرالية وهران لـ ح.إ.ح.د تحت رئاسة الأمين العام صحراوي محمد ** .. و هي مقسمة إلى ولايتين:

---

[1] CAOM- 92/106- GGA - CAB – SLNA n°204 , Bulletin politique de quinzaine (1-15/01/1951).

[2] CAOM –91//177- GGA – PRG , District d'Oran , n°10107, Oran , 06/01/1951.

* اللجان الثلاثة (3)، على التوالي ، تحت رئاسة كل من : حيضر محمد، مزغنة أحمد ، و بودة أحمد .

** صحراوي محمد : من مواليد 08 نوفمبر 1922 بوهران، متعلم و مثقف، اشتغل في مجال الصحافة، انخرط في حركة احباب البيان (AML) 1944 بوهران، وهو من العناصر الراديكالية النشيطة للحزب، تم

- ولاية رقم 08: وهران.

- ولاية رقم 09: معسكر و الجنوب الوهراني. وعلى رأس كل ولاية مراقب ونائب محلي. وكل ولاية مقسمة إلى دوائر. وكل دائرة إلى قسمات. ...

وفي عمالة وهران. لجنة فرعية للشؤون الإسلامية تحت رئاسة الشيخ زبوري مدير مدرسة الحياة (وهران) لدعم وتأطير المدارس والجمعيات الثقافية والرياضية ذات التوجه القريب من الحركة.

د- هرم محلي: أي قاعدي. على مستوى الأفواج في الأحياء بالمدن وفي البلديات. وحسب التقرير. "إن للكشافة الإسلامية الجزائرية دور كبير داخل ح.إ.ح.د. وقد يكون المفتش الجهوي للكشافة "مالمان بومدين" يقوم بمهمة الإتصال والربط بين الحركة (ح.إ.ح.د) والكشافة في عمالة وهران[1]".

2- خلص التقرير إلى "أن المنظمة أي (ح.إ.ح.د) في عمالة وهران. هي في حالة تجديد وتنشيط لهياكلها ... وهي ليست في كامل قواها... وأن هذه الوضعية جديرة بالمراقبة والحذر"[2].

1- إعادة تنشيط الخلايا: كيف؟ لماذا؟

أفادت عدة تقارير لحكام المقاطعات بعمالة وهران عن وقوع عدة اجتماعات سرية لعناصر ح.إ.ح.د معروفة لدى مصالح الشرطة العامة. وأخرى مجهولة من خارج العمالة. تكون قد تنقلت قصد تأطير اللقاءات ولإعادة تنشيط خلايا ح.إ.ح.د.[3]

ظهرت قوة ح.إ.ح.د في وهران، وتلمسان (بتعداد مائتين وخمسين مناضلا موزعين على سبعة خلايا). إضافة إلى معسكر. عين تموشنت. تيارت وغليزان... وتوسع على امتداد خط: نمور (الغزوات حاليا) ومغنية. بل حتى في القرى والدشرات في تلك المناطق الحدودية أين كانت المدارس والكتاتيب القرآنية محور الدعاية الحزبية[4]. ومن أجل تنظيم نشاط ح.إ.ح.د و ضبط المهام والأولويات. انعقد

إيقافه وسجنه في جانفي 1946 (9شهور) .. و في فبراير 1948 (6شهور) لتهم: تهديد الأمن العان و نشر بيانات ممنوعة و ملصقات حائطية، أصبح أمينا عام فيدبرالية ح.إ.ح.د لوهران منذ جوان 1947 حتى سبتمبر 1951، تمّ إيقافه في مارس 1954 بمدينة تولون (Toulon) بفرنسا.

-Voir : CAOM – 5I25 – SLNA – Dossier personnel : Sahraoui Mohamed.

[1] CAOM- 92//177, op cit .

[2] CAOM –91//177- GGA – PRG , District d'Oran , n°10107, Oran , 06/01/1951.

[3] AWO , Préf. d'Oran , SLNA n°08 (Janvier 1950).

[4] Henri Alleg. T1, op cit , P 309-310.

اجتماع جهوي بوهران يوم 11 مارس 1950. حضره مسؤولو قسمات فيدرالية وهران للحركة. وبعد نقاش. تم التوصل إلى التوصيات التالية:

أ- الرد على الصّحف الرجعية والمشفرة والمضادة لمشاعر المسلمين الجزائريين. ومنها: "L'écho d'Alger" وفي المقابل. الحث على قراءة الصحف التقدمية وإعطاء قيمة[1] خاصة لها.

ب- ترشيد الأطفال نحو التمدرس في المدارس الوطنية. مثل مدرسة الحياة، والمسجد بوهران، والتقدمية بمستغانم.

ج- الحيطة والحذر من الدعاية الحزبية التي يتبناها الحزب الشيوعي الجزائري. واعتباره حزب لا يخدم المصلحة الوطنية. بل أجنبي.

د- العمل على تطويق أو احتواء كل نشاطات الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. واعتباره حزبا برجوازيا وخادما لصلحة الإدارة الفرنسية[2].

تعارض خط و توجه ح.إ.ح.د مع عدة أحزاب جزائرية رغم سعيه إلى تحقيق الوحدة وإيجاد نقاط تلاقي و تقارب معها عبر بيانات مشتركة ومساعي الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها و كذا المجلس الوطني الجزائري*.

وفي هذا الإطار، وبلغة صريحة وبليغة. أكّد شرشالي الحاج** في تجمع شعبي بوهران، على أن "الحزب الشيوعي الجزائري أراد جرنا (أي ح.إ.ح.د) إلى سياسته. ولكن لا نرضخ سوى لهدف واحد هو الإستقلال. ليس لأمتنا أي مصلحة مع النسر الأمريكي (L'aigle U.S) ولامع الدب الرّوسي (L'ours Russe) أو الأسد الإنجليزي"[3].

انتهى التجمع بالمصادقة العلنية على توصيتين وهما:

أ- مساندة نواب ح.إ.ح.د بمجلس بلدية وهران (المدافعين عن قضايا المسلمين الجزائريين رغم تعرضهم للضغط).

---

* جاء الإجتماع بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لتأسيس حزب الشعب الجزائري (ح.ش.ج).

[1] AWO, Préf. d'Oran, SLNA n°247 (Rapport mensuel), Mars 1950.

[2] AWO, Préf. d'Oran, SLNA n°247 (Rapport mensuel), Mars 1950.

* يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.

** **شرشالي الحاج**: عضو في حزب الشعب الجزائري منذ 1937، و في لجنة الدعاية في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا منذ 1957، ومستشار في مجلس رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية (1961-1962).

- Voir : Mohamed Harbi, **Le FLN : mirage et réalité**, op cit, p 396.

[3] A.W.O. Préf. d'Oran, SLNA n° 713, Rapp. Mensuel (Sept. 1950).

ب- التأكيد على مبادئ الحركة. ورفع شعارات "كرامة الإنسان ضد العبودية من أجل الإستقلال. ضد الإدماج. ومن أجل الرفاهية . ضد البؤس [1]".

توالت الإجتماعات واللقاءات المغلقة بين مناضلي وقادة ح.إ.ح.د خلال الفترة الممتدة بين 1950-1952 ولأغراض عديدة، عادة طارئة واستثنائية ومستعجلة. مثل مساندة المعتقلين وعائلاتهم. ودعم نواب الحركة الذين تعرضوا لمضايقات الإدارة الإستعمارية...

ومن بين هذه الإجتماعات: لقاء يوم 14 جوان 1952 في منزل سويح هواري بوهران. والذي حضره قرابة ثلاثين شخصا. منهم تركي عبد القادر. زياري إبراهيم. سماش أحمد. الحبيب كحلول بومدين...وهم نواب ح.إ.ح.د بمجلس بلدية وهران.ومن كريستال (Kristel) وإيرائيل (حاسي الغلة حاليا). وكان الحديث حول تنظيم مظاهرة أمام محكمة وهران يوم 20 جوان 1952 أين ستحاكم عناصر متهمة في قضية البريد المركزي. [2] وتجمع آخر بعد قرابة شهر (18 جويلية 1952 بوهران)، حضره قرابة مائة وثلاثين شخصا كان موجها للدعاية الحزبية ولتحديد أولويات الحركة خاصة بعد ثبوت فشل تجربة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[3].

إضافة إلى نتائج وانعكاسات نكسة اكتشاف الـ"م.خ". فتميزت سنة 1951 بالنسبة لـ ح.إ.ح.د بسلسلة هزائم في المعارك الإنتخابية... ورغم هذه العقبات، وعلى عكس توقعات الإدارة الإستعمارية، زادت شعبية الحركة التي كانت تضم في صفوفها سوى المناضلين والمنخرطين النظاميين في خلاياها و أفواجها. حسب دراسة صادرة في منشور عن ح.إ.ح.د، تحت عنوان "المناضل في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية" صدرت خلال شهر أكتوبر 1952 [4] تم تصنيف المناضلين في ح.إ.ح.د إلى أربعة (4) أصناف و هي كما يلي:

أ- **أحباب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية** (Les amis du MTLD) (Les compatriotes): ولهم نفس المشاعر والأهداف مع أعضاء ح.إ.ح.د وبهم تتلقى الحركة دعما شعبيا متزايدا... وهم مساندو الحركة في القضايا الجوهرية.

[1] Ibid.
[2] CAOM – 10 CAB 110 – GGA , PRG n°7047. Oran. 17/06/1952.
[3] CAOM – 10 CAB 110 – GGA – PRG n°08120. Alger . 01/07/1952.
[4] CAOM – 81F 772- GGA – CAB – SLNA. n° 1028 NAD – 14/05/1953.

ب- المتعاطفين (Les sympathisants): دعمهم كبير للحركة، فهم يساهمون في الدعاية الحزبية لها، ودعمها ماليا.. وتعدادهم متزايد خاصة منذ مطلع 1952. ولا يمكن إحصاءه.

ج- المنخرطين (Les adhérents): ملتزمون بأهداف الحركة وبرنامجها وهم مهيكلون ضمن هيئاتها.

د- المناضلين (Les militants): وهم النخبة والصفوة داخل الحركة، فهم أكثر التزاما بمبادئها وأهدافها. وهم أكثر التزاما وبالواجبات وبروح التضحية : واحترام المسؤولين وطاعة الأوامر وتقوية التنظيم والعمل على تحقيق برنامج الحركة.[1]

قدر تقرير شهري صدر عن فيدرالية قسنطينة لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (ديسمبر 1952) التعداد العام للمنخرطين والمناضلين في الحركة في كل الجزائر ما بين اثنا عشر (12) ألف إلى خمسة عشر (15) ألف. وما بين مائتين (200) إلى ثلاث مائة إطار من إطارات الحركة في أجهزتها المركزية. وعلو مستوى العمالات [2] الثلاثة.

وأحصى التقرير نفسه الذي ضبط من قبل مصالح الإستخبارات عدد المنخرطين في فيدرالية قسنطينة لـ ح.إ.ح.د بـ7239 منخرط مهيكلين في 23 قسمة، و443 خلية و61 فوج ... خاصة في نواحي عنابة، سكيكدة وقسنطينة .. وهو تعداد كبير مقارنة بباقي عمالات [3] الجزائر.

إنَ التوسع الجغرافي لهياكل ح.إ.ح.د خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يظهر بأن عمالة قسنطينة كانت سباقة عن باقي المناطق الجزائرية، في احتضان وانتشار خلايا الحركة، فكانت أكثر جزائرية من غيرها في امتداد وتوسيع التيار الثوري الوطني.[4]

---

[1] CAOM – 81F 772- GGA – CAB – SLNA, n° 1028 NAD – 14/05/1953.
[2] CAOM- 81F-GGA –CAB n°05 /NAP – 30/01/1953.
[3] Ibid.
[4] Jean Claude Vatin. **L'Algérie politique :Histoire et société** . Paris : Ed : Armand Collin , 1974, p229.

2- فيدرالية وهران لحركة الإنتصار: الهيكل وتطوره:

حسب شهادة كيوان عبد الرحمان، يكون حسين الأحول هو الذي اقترح تصميم الهيكل التنظيمي للحزب، بجناحيه: العلني النظامي الممثل في ح.إ.ح.د والسري الممثل في الـ م.خ.[1]

تمثل الهيكل المركزي لحركة الإنتصار في قيادة وطنية تحت رئاسة مصالي الحاج إلى جانب المكتب السياسي واللجنة المركزية.

تشكلت القيادة المركزية لـ ح.إ.ح.د من الأمين العام حسين الأحول المكلف بمتابعة ومراقبة كل نشاطات الحركة، ولجنة مديرة تحت رئاسة مزغنة أحمد ونائبه سعيدي صدوق، ومشكلّة من بودة أحمد، عبد الحميد سيد علي، فروخي مصطفى، وعيسى عبدلي، ومسطول محمد و نواب آخرون ممثلون للفيدراليات، ومنهم سويح هواري عن فيدرالية وهران.

تحت إدارة اللجنة المركزية [2]، لجان مركزية متفرعة ومتخصصة وهي:

- لجنة مركزية للنواب، تحت رئاسة خيضر محمد، من أجل ضبط نشاط نواب الحركة في المجلس الجزائري، وفي المجالي البلدية وتنسيق جهودهم، وكان سويح هواري ممثلا لعمالة وهران في هذه اللجنة.

- لجنة مركزية للدعاية والإعلام، تحت رئاسة مزغنة أحمد.

- لجنة مركزية للشؤون الإسلامية، تحت رئاسة بودة أحمد، وهي من أجل رعاية نشاط المنظمات والهيئات المدعمة، مثل الكشافة الإسلامية الجزائرية والمدارس، وتنسيق الجهود بين المركز والعمالات والمناطق في هذا المجال.[3]

إضافة إلى هذا، تواردت لجان مركزية للتنظيم، وللشؤون النقابية والمالية... وتضطلع هذه اللجان بمهمة الربط بين الهيآت المركزية والفيدراليات الجهوية للحركة المتواجدة على مستوى العمالات الثلاثة.[4]

---

[1] Abderrahmane Kiouane, **Moments du mouvement national**, Alger : Ed Dahleb, 1999, p 108.

[2] ضمن اللجنة المركزية لـ ح.إ.ح.د : كان خمسة أعضاء ممثلون لفيدرالية وهران وهم: سويح هواري، حمو بوتليليس، صحراوي محمد، مطاهري أحمد و كحلول بومدين.

[3] CAOM – 81F772 , PRG , District d'Oran, n°4576, Oran, 01/03/1950.

[4] CAOM- 92//484 - GGA , PRHG , District d'Oran n° 1581 , Mars 1950.

أ-الهيكل المحلي لفيدرالية وهران:

في عمالة وهران، أدارت لجنة جهوية[1] (Comité départemental) تحت رئاسة صحراوي محمد. وضمت كل من سويح هواري (نائب عام)، وتركي عبد القادر (نائب عام مساعد) وأعضاء آخرين ممثلين للمقاطعات، وهم على التوالي:

عن مقاطعة تلمسان: قنانش محمد

عن مقاطعة سيدي بلعباس: مكي عباس

عن مقاطعة معسكر: استطمبولي مصطفى

عن مقاطعة تيارت: بختو علي

عن مقاطعة مستغانم: ولد عيسى عبد القادر

فكل مقاطعة كانت تمثل ناحية (Région). وهي تضم عدد معين من القطاعات(Sections) والخلايا .[2]

---

[1] تغيرت التسمية من "فيدرالية القطاع الوهراني لـ ح.إ.ح.د (Fédération d'Oran du MTLD) " إلى "ناحية وهران"(Région du MTLD) مع مطلع 1950.
تركي عبد القادر: مولود في 1913/03/13 بوهران، متعلم باللغة الفرنسية ، عامل يومي و خياط، انخرط في نجم شمال إفريقيا ، و حزب الشعب الجزائري بوهران منذ 1937 و مراسل جريدة "الأمة" . كان أمين خلية الحزب. سجن في أوت 1939 ، و أطلق سراحه حتى أفريل1943... نائب ح.إ.ح.د بمجلس بلدية وهران منذ أفريل 1948 و تميز بتدخلاته العنيفة ضد الإدارة الفرنسية.. و مقاطعته اشغال المجلس البلدي (1952/07/18) .. و كان كذلك أمين عام الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها فرع مكتب وهران (1951).

- Voir : CAOM –5I27 – SLNA – Dossier : Turki Abdelkader .

قنانش محمد: ولد عبد الرحمان ، من مواليد 1915/02/25 بتلمسان -- خياط -- مسؤول محلي للحزب في تلمسان ، أمين عام خلية ح.إ.ح.د بتلمسان (1951) . و مكلف بتحرير "صوت الجزائر" في ربيع 1954 ، واعتقل في 1954.

-Voir : CAOM –5I17 – SLNA – Dossier : Guenanèche Mohamed.

[2] AWO . Préf d'Oran , SLNA n°309 – Avril 1950.

والجدول التالي (رقم 11) يوضح تركيبة ح.إ.ح.د في المقاطعات الستة بعمالة وهران (مارس 1950).

البيان / المقاطعة	المندوب الجهوي	الأمين العام	تعداد الخلايا	تعداد عام[1]
وهران	سويح هواري	تركي عبد القادر	04خلايا في وهران+خلايا سيق . عين تموشنت أرزيو + باريغو (المحمدية)	250
تلمسان	قنانش محمد	فار الذهب حسان	08	200
سيدي بلعباس	مكي عباس	باديسي محمد	01	30
معسكر	استطمبولي مصطفى	حبيبي ميلود	03	70
تيارت	بختو علي	طيبي أحمد	04	200
مستغانم	ولد عيسى عبد القادر	بخلوف عبد القادر	02: في مستغانم وغليزان	200

لم يكن هذا الهيكل ثابتا. بل تطور. وتغير خاصة مع تزايد شعبية ح.إ.ح.د وتوسعها الجغرافي نحو المدن الصغرى البلديات والقرى والدشرات.

طرأ تغيير هام على الهيكل الهرمي لـ ح.إ.ح.د باستحداث "الولايات (Wilayates) وكان عددها: 10ولايات في كل الجزائر. وجاءت خلفا للناحية. فعلى مستوى ناحية وهران. تم تقسيمها إلى ولايتين:

أ- الولاية رقم 08: وهران. والولاية رقم 09. معسكر

وعلى رأس كل ولاية. المسؤول العام ومجلس الولاية المتشكل من رؤساء الدوائر.[2]

[1] Ibid .
[2] CAOM - 81F 778 –PRG , Organisation du PPA en oranie . 30/09/1950.

ب- الدائرة (Arrondissement): كل ولاية تضم مجموعة من الدوائر(3-5 دوائر) وعلى رأس كل دائرة. مسؤول - قائد عام للدائرة. ومجلس دائرة يجتمع مرة في أواخر كل شهر في مكان غير معروف.

كل دائرة موزعة إلى قسمات (2-6 قسمة حسب تعداد[1] المنخرطين).

ج- القسمات (Secteurs - Kasmas): كل واحدة مسيرة من قبل قائد القسمة بمساعدة لجنة قسمة التي تضم:

- مسؤول عن المالية
- مسؤول عن المجالس المحلية
- مسؤول الشؤون النقابية
- مسؤول الدعاية والإعلام
- مسؤول التنظيم المحلي. وهو مكلف بتسيير القسمات في المدن الكبرى والأحياء والأفواج والخلايا.
- مسؤول عن التنظيم الجهوي: وهو مكلف بتسيير الوحدات (أي الأفواج) في الأرياف والدواوير والدشرات.
- ومسؤول عن الشؤون الإسلامية. وشؤون[2] الشباب.

لعبت القسمات دورا مهما في تأطير وتوجيه نشاط الحركة في البلديات الصغرى والقرى والدشرات.... خاصة من خلال دور لجنة التنظيم الجهوي: التي تراقب وتسير عمل الفصائل والأفواج.

د- الفصائل (Sections): في أحياء المدن. إذ يمكن تقسيم الأحياء الكبرى إلى فصائل (مثل حال: تلمسان. ووهران). ويشكل رؤساء الفصائل لجنة الحي. تكون كل فصيلة تحت رئاسة رئيس فصيلة. وهي مصنفة إلى أفواج (بمعدل كل فصيلة تضم 3 أفواج)... ويشكل رؤساء الأفواج لجنة الفصائل[3] .

---

[1] Ibid.
[2] CAOM - 9H45 -GGA . Organisme clandestin du PPA en Algérie (Etude) - 1952.
[3] CAOM - 9H45 -GGA . Organisme clandestin du PPA en Algérie (Etude) - 1952.

كل فوج يضم ما بين 3-5 خلايا (Cellules). وهو مسير من قبل قائد كل خلية تضم 10 أعضاء إضافة إلى قائدها. ويشكل قادة الخلايا لجنة الفوج[1].

وفي الأرياف. وحسب توسع وانتشار ح.إ.ح.د في البلديات الصغرى والدواوير والدشرات. تم تكوين لجنة الناحية (Comité de secteur) من قبل رؤساء الدواوير والدشرات...[2]

لربط الصلة بين الأجهزة المركزية والإقليمية. كان هناك عناصر ورجال اتصال للقيام بهذه المهمة الإعلامية والدعائية والتوجيهية. كان مروك محمد الملقب سيد علي (مستشار بلدي عن ح.إ.ح.د بلدية مليانة) هو عنصر الإتصال بين اللجنة المديرة للحركة الكائن مقرها في 13 شارع مارينغو بمدينة الجزائر. وفيدرالية الجهوية بوهران الذي تحول مقرها من 9 شارع أولاد نايل إلى حي المدينة الجديدة منذ أفريل[3] 1951.

تطور الهيكل الهرمي لـ ح.إ.ح.د في عمالة وهران تطورا عدديا وجغرافيا ملموسا. بتزايد الوحدات (الدوائر والقسمات و الأفواج). ومن حيث التقسيم الجغرافي. إذ لم يكن الهيكل ثابتا ولا قارًا. بل تغير من فترة لأخرى. وحسب الظروف. وهذا ما لمسناه من خلال تصفح الوثائق الأرشيفية التي يشير البعض منها إلى أن "قسمة تيارت هي تابعة لفيدرالية عمالة الجزائر". وتصنف من جهة أخرى كدائرة ضمن فيدرالية وهران"[4].

في مطلع 1950. كانت ح.إ.ح.د مهيكلة في عمالة وهران على النحو التالي: فيدرالية وهران تضم ولايتين حسب التقطيع الجغرافي التالي :

أ- ولاية : وهران – معسكر.

ب- ولاية : مستغانم – سيدي بلعباس – تلمسان

كل ولاية مقسمة إلى دوائر وقسمات. ففي ولاية وهران: خمسة (5) دوائر. موزعة إلى أحياء المدينة. وكل دائرة تضم مجموعة قسمات. والجدول التالي يوضح ذلك.

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] AWO- SLNA - Rapp. Du 23/04/ au 23/05/1951.
[4] CAOM – 92//484 – Structure des cadres – PRG – District d'Oran . 01/03/1950.

الجدول رقم 12: قسمات (Kasmas) ح.إ.ح.د في أحياء مدينة وهران (مارس 1950).[1]

الدائرة	مسؤول الدائرة	مسؤولي القسمات				
		قسمة1	قسمة2	قسمة3	قسمة4	قسمة5
Eckmuhl حي محي الدين	غديقي بن علي	ميمون لحسن	بن لحسن محمد	بن علا الحاج	—	—
Bas quartiers حي الإمام هواري	سيد أحمد بن صالح	ديواني إبراهيم	فرحات محمد	بن حامدي علي	—	—
Gambetta حي الصديقية	سفيات عبد القادر	مصباح قاجة	سفيات هواري	مهنان علي	—	—
Lamur الحمري	بوذراع منور	حارتي ضيف الله	ميمون بن محمد	فضيل مختاري	مخلوفي عبد القادر	بوعلام محمد
Village nègre المدينة الجديدة	بن صالح محمد الملقب "عباس"	مهني بن حليمة الملقب "مصالي II"	معمر عبد الله	سليماني محمد	بن قدار عبد القادر	جبور محمد

بينما ضمت دائرة معسكر التي كانت تحت مسؤولية: اسطمبولي مصطفى : ستة (6) قسمات. كل قسمة. بدورها مقسمة إلى خلايا: و هي كما يلي:

[1] CAOM – 92//484 – Structure des cadres – PRG – District d'Oran . 01/03/1950.

*__اسطمبولي مصطفى__: من مواليد 1930/03/13 بمعسكر، من عائلة شريفة اشتغل في التجارة، عضو في حزب الشعب ، تعرض للاعتقال والسجن في 1943 لتنظيم مظاهرة، وفي 1944 لتوزيع جريدة "العمل الجزائري" .. سعى إلى السفر إلى فلسطين (إلا أنه السلطة البريطانية على الحدود منعته من بلوغ هدفه . وعند عودته إلى معسكر (فبراير1948) ، شارك في الحملة الإنتخابية مع ح.إ.ح.د ، اين كان يشتغل منصب أمين عام الخلية... وكان كثير التنقل إلى خارج الجزائر (باريس في أفريل 1954، كوبنهاغن في أوت 1954 لأسباب فغير معروفة من قبل الإدارة الإستعمارية.

-Voir : CAOM – 51 26 – SLNA – Dossier personnel : Stambouli Mustapha .

الجدول رقم 13: مسؤولو قسمات ح.إ.ح.د في معسكر (مارس 1950).

القسمة	المسؤول – قائد القسمة[1]
القسمة الأولى	بن سايح العربي
القسمة الثانية	عيشوبة الشيخ
القسمة الثالثة	لكام بن عيسى
القسمة الرابعة	مرزوق عبد القادر
القسمة الخامسة	بن شنان قادة
القسمة السادسة	صحبي بن حنيفية

كان على رأس دوائر سيدي بلعباس وتلمسان ومستغانم: حمو بوتليليس. كمنسق عام ورجل اتصال.

وضمت دائرة سيدي بلعباس (التي كانت تحت مسؤولية: معروف بومدين والأمين العام: قواسمي بغداد. والمكلف بالدعاية والإعلام: طيبي محمد خمسة (5) قسمات تحت رئاسة كل من:

[1] CAOM - 92/484. PRG . District d'Oran . 01/03/1950.

الجدول رقم 14: مسؤولو قسمات ح.إ.ح.د في مدينة سيدي بلعباس (مارس 1950)

القسمة	قائد القسمة[1]
القسمة الأولى	بلعباس بن عودة
القسمة الثانية	قواسمي بغداد
القسمة الثالثة	مرسلي عباس
القسمة الرابعة	عبد الدايم بن عودة*
القسمة الخامسة	طيبي محمد**

وكان على رأس دائرة تلمسان: قنانش محمد، وضمت ستة (6) قسمات بتعداد زاد عن 140 منخرط.

والجدول رقم 15 : يوضح قسمات ح.إ.ح.د في تلمسان (مارس 1950).

القسمة	قائد القسمة[2]
القسمة الأولى	سجلماسي مولاي
القسمة الثانية	مجاجي محمد
القسمة الثالثة	وجدي دمرجي عبد الله
القسمة الرابعة	بن منصور الأخضر
القسمة الخامسة	سنوسي أكماجي
القسمة السادسة	محمد الغوتي

---

[1] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

* عبد الدايم بن عودة : ابن محمد ، مولود في 1915/12/17 بسيدي بلعباس ، مالك فلاحي و صاحب حمام، عضو فعال في ح.إ.ح.د كثير التنقل بين مدن المنطقة و إلى المغرب. "يكون عنصر اتصال و دعاية"، وهو قائد قسمة، و أمين خزينة، إدارة مدرسة النصر (ذات توجه وطني) من أوت 1953 حتى 1954 محل حكم قضائي صادر في جوان 1955 يلزم نفيه من تراب العمالة، إثرها توجه إلى باريس.

-Voir : CAOM , 511. SLNA , Dossier personnel : Andeaïm Benaouda .

** طيبي محمد العربي ابن ويس : (1916-1997): مولود في 1916/12/17 بملغيغ (سفيزف) ، عمل فلاحا في ملكية أبيه بعقب الليل و استقر في سيدي بلعباس ، و أصبح عضوا بارزا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ 1946، و في المنظمة الخاصة منذ 1948 و مفتش جهوي للحزب منذ 1950 . وكان كثير التنقل إلى المغرب للإتصال مع أعضاء من حزب الإستقلال لتوحيد الجهود. وسعى إلى تكوين جماعات فدائية داخل م.خ تعمل و تنشط عند تعميم الإنتفاضة..

-Voir : CAOM –5127 , SLNA , Dossier personnel : Tayebi Mohamed .

و ينظر كذلك إلى : مجاود محمد ، المجاهد المرحوم طيبي العربي (1918-1997) تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الإستعمارية (1830-1962) ، ج2، منشورات مكتبة الرشاد، الجزائر، 2005، ص179-182.

[2] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

وضمت دائرة مستغانم حوالي 150 منخرطا، وكان على رأسها: القائد بخلوف عبد الله والأمين العام: بلعياشي عبد القادر، والمكلف بالدعاية والإعلام: عبد الوهاب محمد. وضمت خمسة (5) قسمات، على رأسها، وحسب الترتيب العددي كل من يحيى بلقاسم، مصطفى الشيخ، بن زعاف محمد الملقب بن قراقش مزادجة محمد وبخلوف أحمد الملقب حميدة.

إضافة إلى هذا، تواجدت خليتين: واحدة في غليزان، على رأسها شاذلي أحمد الملقب عباد، وأخرى في بليزيي (صبادة حاليا)، على رأسها: جلول ناصر.

وقسمت دائرة تيارت إلى خمسة (5) قسمات كذلك، كان على رأسها وحسب الترتيب العددي، كل من: بوعبدلي محمد، كوابة الحبيب، طيبي الطيب، خيالي علي، جيلالي الحبيب.[1]

وأشار تقرير آخر إلى اعتبار منطقة تيارت والجنوب الوهراني هي ولاية منفردة لوحدها، وهي تحت مسؤولية القائد بوعلام باقي و تضم دائرتين (2) وهي دائرة تيارت المقسمة إلى خمسة قسمات ودائرة "الجنوب الوهراني". وتضم ستة (6) قسمات.

والجدول رقم 16: يوضح قسمات ح.إ.ح.د (منطقة تيارت – مارس 1951)

القسمة	قائد القسمة[2]
جبل الناضور	بوشارب الناصر
فرندة	عجال جبار
تريزال (السوقر)	شيخاوي أحمد
عين كرمس	عزي سالم
دومنيك لوسياني (تاضمرت حاليا)	رحالي عمار
مرتين بري (عين الحديد حاليا)	أيت عمار عمار

[1] CAOM –92//484, PRG , District d'Oran , 01/03/1950.

* بوعلام باقي: من مواليد 1922 بالبيض، من عائلة ميسورة، كان نائب ح.إ.ح.د في المجلس الجزائري. حكم عليه في 1948 بتهمة تهديد الأمن الخارجي، و سجن حتى ديسمبر 1949. و اشتغل في التعليم، بالمدرسة الحرة بغليزان، ثم مديرا بمدرسة الفتح بسطيف حتى جوان 1955. و عاد ليستقر بمعسكر ... وهذا بعد أن استقال من الحزب (من فبراير 1950)، و اعتبر من جماعة "محمد الأمين دباغين" المنشق عن الحركة.
Voir : CAOM – 514- SLNA- Dossier personnel : Baki Boualem .

[2] CAOM –92//484, Organisation de PPA en Oranie - PRG , Miliana 29/03/1951.

ب- تطوره:

أصبح هيكل ح.إ.ح.د في عمالة وهران أكثر صلابة ووضوحا وتنظيما خاصة منذ أواخر 1950 ومطلع 1951. ويمكن إرجاع هذه الشعبية المتزايدة للحركة إلى الفترة والظروف المحيطة بها. وبالأخص إلى انعكاسات حملة الإعتقالات والمحاكمات التي وقفت بعد اكتشاف المنظمة الخاصة.

فالإختناق الذي تعرض له الجناح السري للحركة: كان متنفسا لجناحها العلني الذي لقي انخراط الكثير من الشباب إلى صفوفه.

ومن جهة أخرى، أدت هذه الوضعية الإستثنائية بالحركة إلى ضرورة تحقيق مهام مستعجلة، كمساندة الضحايا والمعتقلين وتفعيل الدعاية الحزبية لنصرة قضيتهم وكسب التأييد المحلي والخارجي..

إضافة إلى هذا كله، فإنّ سنة 1951 تميّزت بنوع من الإنفراج السياسي على الساحة الوطنية ونقاش سياسي مفتوح بين الأحزاب الجزائرية حول مشروع الوحدة في إطار الجبهة الجزائرية وحدوث مواعيد إنتخابية عديدة ... كانت بمثابة فرصة سانحة لـ ح.إ.ح.د من أجل طرح مبادئها و أفكارها وتوجهاتها المستقبلية، وهي التي لقيت تأييدا شعبيا متزايدا.

أمام هذه التحديات والتوجهات، كان لابد على ح.إ.ح.د أن تنظّم صفوفها وهياكلها على المستوى المحلي كي تضطلع بمهامها و بغية تحقيق أهدافها.

قسمت عمالة (ناحية) وهران إلى ولايتين:

ولاية رقم 08: وهران الموزعة إلى خمسة (5) دوائر: وهي: وهران، تلمسان، مستغانم، سيدي بلعباس، وسان لو (بطيوة حاليا). كل دائرة تضمّ مجموعة من القسمات والخلايا، وتتناسب تعدادها حسب المنخرطين.[1]

والجدول التالي يوضح هذه المعطيات المقتبسة من عدة تقارير صادرة عن مصالح إدارية (حكام المقاطعات الوالي العام لعمالة وهران، الحاكم العام للجزائر...) وعن مصالح الشرطة والإستخبارات.

[1] CAOM – 81F 776- Organisation du PPA en oranie, PRG du 30/09/1950.

الجدول رقم 17: دوائر ح.إ.ح.د بعمالة وهران (سبتمبر 1950)

البيان / الدوائر	المسؤول العام قائد الدائرة	المكلف بالدعاية والإعلام*	عدد القسمات	تعداد المنخرطين[1]
وهران	سويح هواري	تركي عبد القادر	04خلاياوهي : وهران+باريغو (المحمدية)+لورمال (العامرية)+إيرائيل (حاسي الغلة)	280
تلمسان	قنانش محمد	فار الذهب حسان	أربعة(4)وهي : تلمسان. مغنية. بني صاف. نمور (الغزوات)	520
سيدي بلعباس	معروف بومدين	قواسمي بغداد	أربعة(4)وهي : سيدي بلعباس. عين تموشنت. حمام بوحجر. لامورسيار(أولادميمون حاليا)	300
مستغانم	ولد عيسى عبد القادر	عبد الوهاب محمد	ثلاثة(3) وهي : مستغانم. غيلزان. كاساين(سيدي علي حاليا)	450
سان لو (بطيوة حاليا)	خروبي أحمد	بن ملوكة عبد الرحمان	أربعة(4) وهي : سان لو. أرزيو. كريشتال. سان كلو (قديل حاليا)	125

ضمت القسمات عددا معيّنا من الخلايا والأفواج. ويمكن الوقوف عند الاستنتاجات التالية :

» تميزت دائرة تلمسان بتعداد كبير للمنخرطين. قارب ثلث منخرطي ح.إ.ح.د في الولاية الثامنة.

* مهمة و دور المكلف بالدعاية و الإعلام على مستوى الدوائر والقسمات كانت محورية وضرورية؛ وأسندت لأصحاب الكفاءات و الخبرة داخل الحركة.

[1] CAOM – 81F 772 – PRG – District d'Oran – Rapp mensuel (Septembre 1950)

وبلغ عدد المنخرطين في مدينة تلمسان ما يقارب 160 منخرط مسجل خلال نفس الفترة موزعين على ستة خلايا بأحياء المدينة. كانت القسمة تحت مسؤولية حميدو العربي*.

إضافة إلى مدينة تلمسان. كانت ندرومة ومغنية مركزين هامين في ح.إ.ح.د فكان هذا المحور الثلاثي الشكل من المدن الثلاثة وما جاورها مناطق استقطاب وجذب ونشاط داخل الحركة.[1]

استقطبت قسمة ندرومة (تحت مسؤولية القائد خالد عبد اللاوي) مائتين (200) منخرط. وبتعداد أقل (ما يقارب مائة منخرط). كانت قسمة مغنية تحت قيادة محمد الكبير دورا مؤثرا في المنطقة. خاصة على الحدود و نحو المناطق الريفية. إذ كانت تحت إمرتها ثلاثة خلايا في قرى ودواوير: بني واسين. مسيردة التحاتة ومسيردة الفواقة. كانت تحت مسؤولية رؤساء خلايا وهم على التوالي: بوعزة العابد. بختي عبد المالك ومرغاد أحمد [2].

بينما بقيت قسمة بني صاف (تحت قيادة محمد بن مصطفى) وبتعداد قارب 30 منخرط قليلة الأهمية... وسعت قسمة تلمسان إلى تنشيط خلايا في المدن والبلديات المجاورة في مونتانياك (الرمشي حاليا). وبها تم تأسيس خلية تحت رئاسة بوسعادة قويدر. وفي سيدي عبدلي (خلية تحت رئاسة القورصو بشير) وفي سبدو (خلية تحت رئاسة زيدان محمد) وفي جسر يسر (بن سكران حاليا): خلية أخرى تحت رئاسة بن بوتيف[3] عبد القادر.

ضمت دائرة وهران أربعة قسمات: كان لمدينة وهران دورا محوريا وتقليديا في تأطير و توجيه نشاطات القسمات في المناطق المجاورة لها.

لعبت لجنة قسمة مدينة[4] وهران المشكلة من: قائد القسمة: جفال أحمد وهو أحد قادة الكشافة الإسلامية الجزائرية. وغالي جيلالي المكلف بالدعاية والإعلام وسويح هواري. وزبوري محمد. بن يوسف قويدر. وزبايري إبراهيم. سليماني

---

* **حميدو العربي**: مولود في 1905 بتلمسان. مستشار بلدي في بلدية تلمسان في 1951، تاجر، عضو نشط ضمن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها و لجنة الدفاع عن ضحايا القمع. سجن منذ أكتوبر 1955 حتى الإستقلال ، توفي في 24 نوفمبر 1980.

-Voir : Benjamin Stora, **Dictionnaire biographique**.. op cit , p 242.

[1] CAOM – 81F772

[2] Ibid .

[3] Ibid.

[4] شكلت لجنة قسمات وهران للتنسيق بين خلايا و أفواج المدينة، و نظرا للتعداد الكبير للمنخرطين (أكثر من 160 منخرط).

محمد.. والعياشي عبد المؤمن دور المؤطر لخلايا مدينة وهران وقسمات البلديات المجاورة ومنها: قسمة باريغو (المحمدية) التي كانت تحت قيادة داوي دحو. وبلغ تعداد منخرطيها أربعين. وقسمة لورمال (العامرية) التي كانت تحت رئاسة حجري عبد القادر وكان بها ستون منخرطا. والتي كانت تضم خليتين: واحدة في العامرية وأخرى في بوزجار تحت قيادة عابد أحمد[1].

أدى بارودي بن سعيد* مهمة الربط والإتصال بين هذه القسمة ومركز الدائرة بوهران.

غير بعيد عن المنطقة، كانت قسمة إيرائيل (على بعد حوالي 50 كلم من وهران) تضم فقط حوالي خمسة وعشرين منخرط. وتحت قيادة لكحل قويدر.

كان لهذه المنطقة الشبه حضرية، بل الريفية نقطة ارتكاز وقوة في هيكل الحركة. وأظهرت عبر عدة مناسبات قوة التنظيم و بطريقة علانية ومكشوفة.

إن امتداد هيكل ح.إ.ح.د في مناطق لورمال وإيرائيل، والمناطق ريفية أخرى (بني واسين، مسيردة) جدير بالدراسة والملاحظة، وهو يؤكد على دلالة تاريخية مفادها بأن النشاط السياسي في خمسينات القرن العشرين لم يبق حكرا على المدن الجزائرية: بل امتد إلى الأرياف، علما بأن هذا النضال ظلّ مزدوجا. فيه إمتزج العمل العلني المباشر والسري.

قسّمت دائرة سيدي بلعباس إلى أربعة (4) قسمات: في مدينة سيدي بلعباس بتعداد زاد عن مائة منخرط. وتحت قيادة باديسي محمد. والتي ضمت خمسة خلايا داخل المدينة.

وقسمة عين تموشنت (90 منخرط) تحت قيادة بلقدّار محمد** وقسمة حمام بوحجر (30 منخرط) تحت قيادة إروان أحمد.

---

[1] CAOM' – 81F776.

* بارودي بن سعيد: مولود في 1925/05/27 بالعامرية، (هو أخ "المدني" قائد المنظمة الخاصة في عمالة وهران). حكم عليه عدة مرات (جويلية 1951، جويلية 1952، أكتوبر 1952). كان قائد خلية ح.إ.ح..د في العامرية.

-Voir : CAOM – 514- SLNA , Dossier personnel : Ben Saïd Baroudi .

** بلقدار محمد: مولود في 02 ماي 1919 بتلمسان، مسؤول قسمة عين تموشنت "عنصر خطير، كثير التنقل بين وهران ، تلمسان و الجزائر تحت غطاء التجار"، حسب تقرير :

-Voir : PRG , District d'ORAN , 06/10/1951

وقسمة لامورسيار (أولاد ميمون) بعشرين منخرط. وتحت قيادة كباتي محمد، هذا إضافة إلى خلايا صغرى في بلديات ودواوير. مثل خلية ريوصالادو (المالح حاليا). وخلية دوار المساعدة. وعين الأربعاء. "تروا مارابو" (Trois marabouts) أي سيدي بن عدة حاليا. تيرغو (Turgot) أي تارقة حاليا. وبيدو (Bedeau) أي رأس الماء[1] حاليا.

- تفرعت دائرة مستغانم إلى ثلاثة (3) قسمات: في مستغانم تحت قيادة مصطفى الشيخ وبتعداد مهم: 25 منخرط. وقسمة كاساين تحت قيادة بلحاميتي محمد وضمت مائة منخرط. وقسمة غيلزان تحت قيادة بن سوخال الصافي وبها ستون عضوا.

إضافة إلى أربعة خلايا في تونين (Tounin) أي بلدية خير الدين حاليا وزمورة. وبليزيي (Pellissier) أي بلدة صيادة. وفي كاساين (أي سيدي علي حاليا) ... ومن هذه المنطقة. كانت العمليات الأولى لثورة فاتح نوفمبر 1954.

- كانت دائرة سان لو (بطيوة حاليا) مهيكلة، بأربعة قسمات. وهذا نظرا لموقعها القريب والمتصل بوهران، وكانت قسمة كريشتال مهمة بتعدادها (45 منخرطا) ونشاطها[2] المتميز.

ضمت الولاية التاسعة (9): معسكر والجنوب الوهراني كذلك خمسة (5)دوائر:

أ- **دائرة معسكر**: واحتوت على قسمات في مدينة معسكر، وسعيدة. وخلايا في باليكا (تغنيف حاليا)، وتيري فيل (غريس حاليا)، وعين الحجر وبوحنيفية. وبلغ مجموع المنخرطين ما يقارب 12 عضوا.

ب- **دائرة عين الصفراء**: وكان على رأسها: مكي أحمد. وضمت قسمتي: عين الصفراء وجيري فيل (البيض حاليا)، ولعب كل من شامي أحمد وبن ديدة الشيخ دورا مهما من خلال تكليفهما بمهمة الدعاية والإعلام في القسمتين. وعلى التوالي.

ج- **دائرة القنادسة**: تحت رئاسة عمارة محمد، وضمت قسمات: بشار، وبشار الجديد، وبني عباس، وبني ونيف ... وخلية في أدرار.

هـ- **دائرة المشرية**: وضمت قسمة واحدة .. وبتعداد قارب 20 منخرط وحسب التقرير. يكون مسؤول قسمة البيض، بوغاشو محمد، من خلال تنقلاته، يسعى إلى تنشيط عمل وهيكلة هذه الدائرة.[3]

---

[1] CAOM – 81F 776.
[2] CAOM – 81F 776.
[3] Ibid.

II- المنظمة الخاصة: تجديد العهد بعد النكسة:

اتضح من خلال ما سبق، بأن الجناح العلني للحزب. أي ح.إ.ح.د في عمالة وهران منذ أواخر 1950 دخل مرحلة التنظيم وتحسين الهيكلِ وتقوية الشعبية والتوجه إلى الأرياف. مقابل هذا، كيف كانت وضعية المنظمة الخاصة بعد اكتشافها؟ هل تمت جهود لإعادة تنشيطها؟ وما هي المبادرات الفردية أو الجماعية التي وقعت على صعيد العمالة من أجل هذا؟

1- اهمية العمل السري:

إتصف طابع النّضال داخل الحركة بالإزدواجية في الأسلوب والطريقة بين العمل العلني المباشر والسري الخفي. وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة سانحة لتجريب وتخطيط النضال السري. ولو لم يكن على نطاق واسع ومنظم. بل كان عبارة عن مجهودات فردية منعزلة استغلت الظرف الإستثنائي خلال الحرب.

تنظم وتهيكل هذا العمل السري تحت إطار المنظمة الخاصة، كجناح سري شبه عسكري تابع لـ ح.إ.ح.د (1947-1950).

تداخلت مهام المناضلين: من مسؤولين وقادة ورجال ميدان. بين عمل سياسي علني ونضال داخل المنظمة الخاصة وتشابكت و ازدوجت ...وفي كثير من الأحيان، كان الإنخراط في أجهزة ح.إ.ح. غطاء يتخذه البعض للتستر والإفلات من المراقبة جراء انتمائه إلى المنظمة الخاصة.

ومن أقوال وشهادات بعض أعضاء الحركة، نستشف هذه الحقيقة التاريخية التي تؤكد تداخل جناحي الحزب: العلني والسري. وفي هذا الإطار، أكد العديد من المستنطقين المعتقلين في 1950 ذلك. ومنهم: بويحياوي – قائد دائرة دلس لـ ح.إ.ح.د بقوله "إنّ قادة الحركة هم أنفسهم مسؤولو المنظمة الخاصة"[1].

وقال عسكري حسان مكلف بالتسلح – المنظمة الخاصة بمنطقة البليدة: "عدة شخصيات لها عمل شرعي علني قانوني، إلى جانب مهام أخرى، كل أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية كانوا في السرية و العلنية داخل الحركة"[2].

---

[1] CAOM – 81F781- Préf d'Alger , SLNA n°302, Bull mensuel d'information (Avril 1950).
[2] CAOM – 81F781- Préf d'Alger , SLNA n°302, Bull mensuel d'information (Avril 1950).

إنّ تعنت الإدارة الإستعمارية وعقم النشاط السياسي العلني هي عوامل أساسية دفعت المناضلين نحو التوجه إلى العمل السري.

إضافة إلى هذا، فإن توجهات قادة الحركة. ومنهم: بودة أحمد، وشرشالي الحاج، وحسين الأحول، وفيلالي مبارك (عنصر اتصال بين اللجنة المديرة المركزية وعمالة وهران) الرامية إلى توجيه العمل السري وتنشيط "م.خ" وتعبيد الطريق نحو العمل المباشر، وهذا وفق تعليمات الحركة.[1]

وتماشيا معها ومراعاة للظروف المحيطة، تركزت الدعاية الحزبية في أعقاب اكتشاف "م.خ" و منذ أواخر 1950 على "عدم تكرار حالة 1942-1943": وضرورة الحذر واليقظة في حالة التجنيد. وأن يكون إنتقائي. وأن يكون للقادة والمسؤولين في مختلف المستويات نواب يخلفونهم في حالة الإعتقال"[2].

لم تسع الحركة أن تكون قوة شعبية فقط. بل كان من الأولويات أن تكون منظمة ومتينة ومهيكلة، ومن أجل هذا، فمن الضروري: اختيار الإطارات وتحديد مهامهم، والتغلغل في الجمعيات والنوادي الثقافية والتربوية والرياضية والتحلي بروح التضحية والإنضباط واحترام المسؤولين، والحيطة و الحذر وعدم تكرار الأخطاء ، والإعتبار من التجارب الماضية الفاشلة.[3]

مرّت الحركة بمرحلة خطيرة كادت أن تعصف بها وهي فترة الإعتقالات والمحاكمات بعد إكتشاف "م.خ" ، استطاعت أن تسيّر الأزمة بردود أفعالها ومواقفها الدّفاعية في ظروف استثنائية وحرجة.

تأقلمت مع الأوضاع تدريجيا، عادت إلى أنشطتها العادية، بزوال الخطر الذي أحاط بها. وفي أجواء عودة بعض الموقوفين والمعتقلين بعد إطلاق سراحهم إلى مهامهم الحزبية، عرفت هياكل ح.إ.ح.د عودة إلى الاتزان والإستقرار والتنظيم مع مطلع 1952.

رأى مصالي الحاج بأن الوضع الدولي المتميز بصحوة الإسلام وتراجع الإستعمار أصبح ملائما لتقديم وتوحيد المطالب الوطنية لدول المغرب العربي... وأضاف قائلا أمام ممثلي إطارات العمالات الثلاثة وفيدرالية فرنسا – بندوة باريس بتاريخ 16

[1] CAOM –F//215, RG , Alger 06/05/1949 – Orientation nouvelle du MTLD.
[2] CAOM – 9Cab 81 - Préf d'Alger , SLNA n°1014, 12/12/1950.
[3] CAOM – 9CAB 81 – SLNA n°3206, Alger 09/12/1950.

و17 فبراير 1952 بأنه "أضحى من الضروري أن يكون للحزب تنظيم جديد. وعلى الإطارات تقديم تضحية مثالية لتحقيق الإستقلال و إنهاء الإستعمار"[1].

وخلال نفس الإجتماع. صرّح حسين الأحول بما يلي: "على المناضلين. الإدراك بأنّ وقت المعركة إقترب ... علينا التضحية بالدم. وعلينا تحضير المناضلين للتضحية التي تنتظرهم..."[2].

وفي نفس المنحى والمعنى. قال سويح هواري من وهران في جويلية 1952 بأنّ "وقت الحزم قد حان. انتهى زمن العمل السياسي. علينا بتدبير عمليات تدمير وتفجيرات وضرب المسلمين[3] الخونة...".

2- الهرم الجديد للمنظمة الخاصة في عمالة وهران:

بدت لغة التصعيد واضحة في تدخلات القادة والمسؤولين العلنية خلال المناسبات الرسمية. لم تكن مجرد كلام وفارغة من المحتوى. بل تعبير عن نفاذ صبر وتحول في أسلوب العمل والنضال وعن إحباط ويأس مسّ العديد من مناضلي الحركة أمام تعنت الإدارة الإستعمارية وفشل المساعي والتجارب السياسية. خاصة التي خاضتها ح.إ.ح.د في 1951 تحديدا وهي تجربة المعركة الإنتخابية والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

من هذا المنطلق. فقد حملت سنة 1952 منذ مطلعها التغيير: فبعد النكسة والنكبة. بدأ الإنفراج. وبعد تجريب العمل السياسي العلني "الشرعي". ظهر الميل والتوجه نحو "العودة المتجددة والجديدة" إلى العمل السري والتفكير في إعادة تنشيط هيكل شبه عسكري كفيل لقيادة الثورة المسلحة.

استكملت ح.إ.ح.د وضع هياكلها الإقليمية وتوسعت نحو المدن الصغرى والأرياف وأضحى الحزب الأكثر شعبية في الجزائر: واتزانا واستقرارا رغم الأزمات والهزّات الخفية التي كانت تعترضه.

إنّ عودة مصالي الحاج إلى الجزائر يوم 16 فبراير 1952 بعد غياب دام سبعة شهور وحفاوة الإستقبال الذي حظي به من قبل حوالي ثلاث مائة (300) شخص في

---

[1] CAOM – 10CAB 110 – PRG n°2968. Alger 15/05/1952.
[2] Ibid.
[3] CAOM – 10CAB 110 – PRG n°08118. Oran 21/07/1952.

المطار وفي إقامته ببوزريعة (كان منهم حوالي خمسين مناضلا أتوا من عمالة ـ وهران[1]).

دلّ هذا الإستقبال على تقدير المناضلين لمصالي الحاج والشعبية المتزايدة للحركة. واتّضح هذا من خلال تنقلات وجولات هذا الأخير عبر مدن من الجزائر. أين وقف على حقيقة إلتفاف القاعدة الشعبية حول قادة الحركة وتبني برنامجها... وهذا بداية من 15 أفريل 1952 بمدن من الشرق الجزائري وفي 14 ماي بأروليان فيل (الشلف حاليا) أين انتهت هذه الزيارة بتدخل الشرطة الفرنسية التي أطلقت النار على المتجمعين. وقتلت إثنين. إضافة على العديد من الجرحى والمعتقلين.[2]

اتسمت الساحة السياسية الوطنية خلال هذه الفترة بالإثارة والإضطراب والغليان في أوساط ح.إ.ح.د التي عبرت عن فضها الواقع الإستعماري ورغبتها في إزالته بعدة وسائل، كالمظاهرة والإضراب وإبداء روح التضامن الشعبي. خاصة خلال المناسبات. ومنها مظاهرة بباريس يوم 01 فبراير 1952 بمناسبة يوم "التّضامن مع تونس"[3]. ومظاهرات 8 ماي التّي أصبحت مناسبة وطنية كبرى لدى الحركة[4]. وفي 23 ماي 1952، كان يوما للتنديد. بفعل تعليمات من الحركة. شُلّت المصانع والموانئ بإضراب عام وأغلقت المحلات التجارية وتظاهر الكثير.. فمست حركة الإضراب عدة مصانع والميناء في وهران، بينما كان الإضراب كلي وشامل في متاجر وميناء نمور (الغزوات حاليا) وتغيّب التلاميذ عن الدراسة وفي تلمسان. أغلقت الدكاكين واعتقلت الشرطة شخصين. وفي باريغو (المحمدية حاليا). نظمت مظاهرة[5]... وبلغت هذه الإثارة درجة العصيان بإمتناع الشباب عن التجنيد وأداء الخدمة العسكرية وهذا بإيعاز وتوجيه من الحركة وبأوامر شفوية ودعاية تجاه الشباب لحثهم على عدم تلبية دعوة دخول الجيش الفرنسي.[6]

إنّ رغبة وحماسة المناضلين في الميدان لم ينتابها الشك والتردد ولم تتأثر بعد صدمة اكتشاف "م.خ" والإعتقالات والمحاكمات الإستعمارية. بل زاد هؤلاء إيمانا وتمسّكا بالعمل المباشر والمسلح خاصة بعد فشل تجارب العمل السياسي خلال عام 1951.

---

[1] CAOM – 5H27- SLNA n°511, Bull. mensuel 1-29/02/1952.
[2] Jaques SIMON, Messali Hadj (1898-1974), op cit , p140.
[3] CAOM – 92//106- GGA , SLNA , Bull. de quinzaine (1-16/02/1952).
[4] يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.
[5] CAOM – 92//106 , GGA , SLNA, Bull de quinzaine (16-30/05/1952).
[6] CAOM – 92//106, SLNA, Bull. politique mensuel (Novembre 1952).

في مقابل هذا. وبحنكة سياسية ومستفيدة من الأخطاء السابقة. نظرت قيادة الحركة إلى الوضع المحيط: الدولي. الإقليمي والوطني بأنه أضحى مناسبا وملائما لإعادة تنشيط المنظمة شبه عسكرية للشروع في الثورة.

وفي هذا الإطار. كلّف مصالي الحاج رئيس الحركة حسين آيت أحمد أثناء لقاء جمعهما في شانتيي (Chantilly) بفرنسا في جانفي 1952 بإعداد تقرير شامل لإعادة تنشيط المنظمة الخاصة.[1]

في أعقاب عمليات التفتيش والإعتقالات التي مست عناصر "م.خ". كشفت تقارير عن وجود "تنظيم سري جديد يكون على رأسه: لجنة وطنية تحت رئاسة مزغنة أحمد ولجان فيدرالية على مستوى العمالات الثلاثة[2]". دون معرفة تفاصيل وتدقيق في القضية.

وأطلقت تسميات "الفيالق" (Légionnaires) عن جماعات من الشّباب تتجمع للتدريب العسكري وتلتقي في أماكن مختلفة وفي أوقات متفرقة وتتدارس مواضيع حول الإستراتيجية العسكرية وحرب العصابات. تكون قوية في عدة مناطق مثل سكيكدة. المدية وتلمسان.[3]

وأشار منشور سري ضبط من قبل مصالح الإستخبارات الإستعمارية إلى وجود تنظيم سري في منطقة عنابة تحت اسم: "المصلحة السرية العملية"(Service Secret Actif=S.S.A) وهو عبارة عن شبكة سرية تحت تصرف الحزب. ومن أجل التحرير. وهو مسيَّر من قبل لجنة مديرة مشكلة من أربعة (04) أشخاص. كل فوج يضمّ ضابط قائد ونائبه وأعضاء يتراوح عددهم بين 4-24 فردا. والكل ملتزم بالتضحية والتدريب النفسي والعسكري والبدني.[4]

إنّ المنظمة الجديدة هي سليلة التي سبقتها. هيكلها ثلاثي في مختلف المستويات وعمادها: فيلق رئيسي المتفرع إلى فيالق ثانوية تابعة وعددها ثلاثة (3) وهي:

فيلق الدعاية – فيلق الإتصالات – فيلق التنفيذ .

---

[1] Jaques SIMON, Messali Hadj (1898-1974), op cit , p138.
[2] CAOM – 9CAB81- PRG , District d'Oran , 31/03/1950.
[3] CAOM – 92//106 , GGA- CAB – SLNA , Bull. Mensuel de quinzaine (16-30/04/1951).
[4] CAOM – 81F783 – GGA – CAB – SLNA n°904-16-31/03/1950.

وكل فيلق مقسم إلى ثلاثة أقسام (Sections)، أما قاعدة التنظيم كله فهو الفوج المصغر الذي يحتوي على ثلاثة (3) أعضاء.[1]

قام التنظيم الجديد للمنظمة الخاصة[2] (نظام الفيالق الثلاثية) من القمة إلى القاعدة. على تنظيم مركزي ممثل في لجنة مديرة. وعلى وجود فيدرالية ثلاثة (3) على مستوى العمالات: الجزائر، قسنطينة، وهران. كان على رأس هذه الأخيرة: الوالي زيتوني مسعودي الملقب عبد السلام.

سبقت تلمسان غيرها في تأسيس الفيالق التي بدأت تتكون في عدة مناطق من العمالة. في مستغانم، عين تموشنت، ندرو، سيدي بلعباس، تيارت والعامرية.[3]

سُيِّرت المنظمة الجديدة بنظام داخلي يختلف في شكله عن سابقه. لكنه شبيه به من حيث المحتوى والمضمون.

احتوى نص هذا النظام العام على ستة (6) عناوين كبرى هي: تعريف المناضل وواجباته، حقوق المناضل، الممنوعات، وضع المناضل، العقوبات، أحكام عامة عقابية.

وتم تداول نص "هذا النظام العام" سرّيا بين المناضلين وكان وسيلة لتجنيد الشباب في المنظمة تجنيدا إنتقائيا ... هذا وبعد إخضاعهم إلى المراقبة والتجربة.[4]

ومن بين ما جاء فيه على سبيل المثال في ذكره للممنوعات: البوح بالأسرار وتعاطي الخمور، والميسر وكل عمل مخالف للإسلام.

وفي باب الحقوق: حق الكلام في الإجتماعات، حق الإنتقاد من أجل مصلحة الحزب، وباتباع واحترام السلم في المنصب.[5]

---

[1] AWO-Préf d'Oran –SLNA n°08 – Rapp sur l'activité » musulmane dans le dpt. D'Oran (Décembre 1950).

[2] ينظر إلى الملحق رقم 17 : هيكل المنظمة الخاصة الجديدة (مطلع 1951).

* **زيتوني مسعودي ابن عمار** : مولود في 07 مارس 1922 في دوار عزيز (بوغاري) ، شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا في تونس حتى ماي 1943، رئيس خلية الحزب في بوغاري (1948)...

- Voir CAOM – 5I23 –SLNA – Dossier personnel : Messaoudi Zitouni .

[3] CAOM- 92//106 - GGA, CAB, SLNA, Bull . Période du 1-15/01/1951.

[4] CAOM- 92//106 – SLNA n°204, 30/01/1951.

[5] Ibid.

نصب التنظيم الجديد في تلمسان إلى فتحي محمد الهادي. وفي عين تموشنت إلى بلقدار محمد. وفي سيدي بلعباس إلى عبد الدايم[1] بن عودة. وكذلك إلى طيبي محمد الذي لعب دورا مهما في تكوين الخلايا والأفواج... وإلى إمدادها بالأسلحة التي كان يحضرها من المغرب.[2]

تواصل تأسيس جماعات عمل وفرق ثورية (Commando) بأعداد متفاوتة. وفي كثير من الأحيان. بتأطير من عناصر من ح.إ.ح.د مثل فوج دوار ترنانة (ندرومة) الذي ضمّ قرابة إثني عشر (12)[3] فردا شهدت الفترة الممتدة ما بين مطلع 1951 إلى أواخر 1952 تكوين هذه الأفواج الثورية في عدة مناطق من العمالة. وعودة إلى التدريب العسكري والإجتماعات الليلية السرية قصد التحضير النفسي والمعنوي ليوم الحزم. اتّسم نشاط هذه الأفواج المصغرة بالكتمان والسرية والحذر ولهذا. فإن المعلومات المتعلقة بموضوع نشاطها لا تكون إلاّ بسيطة وقليلة.

عموما. إنّ المنظمة الجديدة هي إحياء وتجديد للأولى. ولهدف واحد وثابت هو السعي إلى الحصر العملي للثورة التحريرية لإزالة الإستعمار و تحقيق الإستقلال.

---

[1] CAOM- 92//177 – Organisation du mouvement nationaliste (Tableau synoptique). janvier 1951.
[2] AWO. Préf. d'Oran . SLNA n°371 (mai 1950).
Et. selon . SLNA n° 312 (Avril 19510). Mr Taibi Mohamed avait un compte bancaire à Casablanca sous le nom de : Benkabrit Mohamed.
[3] CAOM- 92//106 – SLNA n°2831. Novembre 1952.

III- الإنشغالات والإهتمامات الكبرى داخل الحزب (1950-1952):

من خلال ما سبق، ظهر واضحا بأنَ طرق ووسائل النضال داخل ح.إ.ح.د تنوعت وتأرجحت بين استمرار العمل المباشر العلني السياسي من جهة، ومساعي العودة على تنشيط الجناح السري من جهة أخرى، وذلك عن طريق الجهود الحثيثة المبذولة من أجل إعادة تأسيس أفواج فدائية وفرقة اقتحام وتهيئتها للإنتفاضة والثورة.

طغت هذه الإزدواجية في الأسلوب داخل ح.إ.ح.د منذ أواخر 1950... وهي التي سوف تميز الوضع داخل الحركة، حتى إنطلاقة الثورة التحريرية في نوفمبر 1954.

وضعت قيادة الحزب لجنة خماسية مشكلة من مصالي الحاج، بن يوسف بن خدة، حسين الأحول، دخلي ومصطفى بن بولعيد قصد إعادة تنشيط المنظمة الخاصة، إلا أن هذه الأخيرة لم تجتمع إطلاقا، وبقت حبيسة الخلافات الداخلية، إذ أن خلافا لتحمس القاعدة الشعبية من مناضلي الحزب، لم تكن القيادة حاسمة في القضية، وكانت ترى في التنظيم السري (أي المنظمة الخاصة) مجرد قادة عسكريين يطيعون أوامرها[1].

إنَ الظروف المحيطة بالحزب والأزمات المتتالية الخفية والغير معلنة[2] التي مر بها وسيَرها أدت في آخر المطاف إلى فشل أعمال اللجنة الخماسية في ح.إ.ح.د التي ظلت مقتنعة بمبادئها الثابتة وأساسها: "إنَ القضية الوطنية تحررية وعمادها ثوابت الأمة الجزائرية من اللغة العربية والدين الإسلامي، وتلتزم باحترامها للأقليات الأوربية وتسعى إلى التحرر الكلي وتحقيق مبدأ الديمقراطية الذي يعني لديها حكم الشعب ومن أجل الشعب".[3]

تقارب وتلاقي الجناحان: العلني والسري (أي ح.إ.ح.د — م-ش-خ) وتداخلت مهام الكثير من المناضلين ونشاطاتهم. كانت اللجنة المديرة أو المكتب السياسي هي مركز القرار، ثم اللجنة المركزية ولجانها المختصة وهي لجنة الدعاية والإعلام.

---

[1] Gilbert Meynier , **Histoire intérieure du FLN (1954-1962)**, Alger : Ed- Casbah , 202, p112.
[2] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** , op cit , p66-67.
[3] Claude Collot , op cit , p300-304, et MTLD , **Réalités algériennes** , Paris , IMP, SEDIC , 1951, p133-136.

النواب. الشؤون النقابية. الشؤون الإسلامية. إضافة إلى لجنة المنظمات الوطنية منذ 1953 [1].

كان الحزب موجه للمعركة والميدان. نصف سري. لم يكن عمله مكشوف. وذا تنظيم ديمقراطي و نظرا لأهدافه التحررية ومواقفه الثابتة. كان في الواجهة أمام الإدارة الإستعمارية معرضا للقمع و الإضطهاد. [2] "وتحت غطاء ح.إ.ح.د". نشط الجناح السري (ح.ش.ج) ودخل المعركة بقوة وعزم" [3]. وزادت شعبيته بفضل المنظمات المدعمة والموازية الكثيرة التي أعطت دعما قويا للحزب. ومنها:

- جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (تحت توجه الحزب منذ 1946). والتي كانت تحت رئاسة بلعيد عبد السلام منذ 1951. وكان من بين أعضائها الفاعلين: محمد الصديق بن يحيى. وأمين خان...و تحولت هذه المنظمة إلى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في 1955.

- جمعية النساء المسلمات التي تأسست منذ 1947. تحت رئاسة شنتوف سامية زوجة المحامي شنتوف عبد الرازق — من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري — بتلمسان. ومن بين أعضاء الجمعية النسوية. كذلك: نفيسة حمود صاحبة مصنع مشروبات غازية وهي أول طبيبة في الجزائر [4]. وسليمة بن جفاق*. مليكة بن عصمان. باية نوار. باية عراب. والسيدة شرشالي والسيدة بومعزة علاوة.... والكثير من أعضاء الجمعية هن زوجات قادة ومناضلين في الحزب ذوي ميول وتوجهات إصلاحية.

إضافة على ما سبق. فقد نشط الحزب بفعل جمعيات ثقافية ونوادي رياضية [5] كانت تحت توجيهه. وبفعل الدعاية الحزبية بطرق كثيرة (الصحافة والمناشير. الحملات الإنتخابية...).

تطور التنظيم الهيكلي للحزب بشكل فعلي وملموس منذ 1947 وركز جهوده على تجنيد عناصر جديدة خاصة ضمن الطبقة المتوسطة: وزادت شعبيته رغم المضايقات الإستعمارية. وأصبحت ح.إ.ح.د القوة السياسية الأولى في الجزائر. مهيكلة على

---

[1] Gilbert Meynier. op cit . p 105.
[2] Ben Youcef Ben Khedda . Les origines du 1er Novembre 1954. Alger. Ed . Casbah , 1989. p 257.
[3] El Hachemi trodi. op cit. p 66.
[4] Gilbert Meynier. op cit . p 108.
[5] CAOM 92 484 Dossier : association sportives (1949-1954).

مستوى العمالات على النحو التالي: عشرة (10) ولايات وهي: قسنطينة، عنابة، وسطيف من عمالة قسنطينة

والجزائر، البليدة، المدية، القبائل الكبرى والقبائل الصغرى من عمالة الجزائر ووهران ومعسكر من عمالة وهران.

وتضم كل ولاية دوائر (بلغ مجموعها الكلي: أربعة وثلاثين). وكل دائرة مقسمة إلى مجموع قسمات و أفواج وخلايا في تنظيم محكم.

لم يكن المناضلون في الهيئات القاعدية على علم بأزمة الحزب والخلافات الداخلية بين أعضائه في الأجهزة المركزية إلا في أواخر 1953[1]. إذ تعتذر عل مناضل بسيط أن يعرف أمور داخلية كانت تجري في حزب تسيير اجتماعات دون محاضر مدونة. وهو تقليد كان معمول به في الإجتماعات الرسمية داخل ح.إ.ح.د حتى الخمسينات بغية الحيطة والحذر.[2]

إنصبت الخلافات الداخلية حول طرق ووسائل العمل والنضال الواجب اتخاذها. وظهر هذا واضحا خلال اجتماع اللجنة المركزية في أواخر ديسمبر 1950. فبعد نقاش معمق وطويل. تنوعت آراء المجتمعين حول أسلوب العمل والطريق الواجب اتخاذه بعد أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة.

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات و اقتراحات وهي:

أ- العودة إلى السرية، ودافع عن هذا المقترح كل من بودة أحمد، مبارك فيلالي* ودخلي و مصطفى بن بولعيد**.

ب- اتباع أسلوب العمل العلني الرسمي، ومن دعاته: شوقي مصطفاي، سعيد عمراني، عبد الرحمان كيوان، ومحمد يزيد.

---

[1] Gilbert Meynier, op cit , p 103.
[2] Ibid.

* **مبارك فيلالي**: هو عبد الله فيلالي الملقب مبارك ، من منطقة القل، من قدماء نجم شمال إفريقيا ، اعتقل في 1937،و في 1941، دخل السرية تحت اسم "منصور" ، عضو في اللجنة المركزية لحركة الإنتصار، ومسوول في فيدرالية فرنسا للحركة. و هو من مناصري مصالي الحاج

- Voir : Mohamed Harbi, Aux origines du FLN . op cit , p311.

** **مصطفى بن بولعيد**: (1917-1956)،- مولود في 5 فبراير باريس (الأوراس) ، عضو في حزب الشعب و المنظمة الخاصة، و من موسسي اللجنة الثورية للوحدة و العمل، سعى إلى الصلح بين المصاليين والمركزيين ، قائد ولاية الأوراس النمامشة منذ بداية الثورة حتى استشهاده في 27 مارس 1956 إثر انفجار جهاز إرسال ألغمه رجال المخابرات الفرنسية .

- Voir : Ibid, p42

ج- المزج بين أسلوبين: السري والعلني. ودافع عن هذا المقترح كل من مصالي الحاج، حسين الأحول[1]، بن خدة يوسف، وأحمد مزغنة.[2]

فظلت هذه الخلافات الداخلية الخفية وتعاقبت الأزمات داخل الحزب، كان من الصعب بلوغ الإنشغالات والإهتمامات الكبرى وتحقيق الأهداف المسطرة.

أ- على الصعيد الوطني الداخلي:

اتسمت الساحة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى أواخر 1952 بنشاط متميز وفعال لـ ح.إ.ح.د التي ركزت دعايتها الحزبية على أولويات اقتضتها المرحلة الحاسمة والحرجة وأهمها ما يلي:

- الدفاع عن المعتقلين السياسيين المنتمين إلى المنظمة الخاصة، وذلك بواسطة التنديد بالمؤامرة الإستعمارية الموجهة ضد الحركة وتنوير الرأي العام المحلي والدولي بخطورة السياسة الإستعمارية عن طريق المذكرات والبرقيات والمناشير الداخلية والصحافة الحزبية وتنشيط لجان الدفاع عن ضحايا القمع وتفعيل دواليب التضامن الوطني الشعبي مع المعتقلين وذويهم والسعي إلى كسب تأييد الطبقة المثقفة الفرنسية في القضية.

- تفعيل الدعاية الحزبية بالدعوة إلى مبادئ وأهداف ح.إ.ح.د[3]. وباستغلال المناسبات الرسمية الوطنية والدينية، علما بأنّ المرحلة أفرزت قضايا مستجدة على الحركة وسعت إلى تحقيقها، مثل إعادة تشكيل الشبكات الدعائية ودعم عناصر الإتصال وتحضير الحملات الإنتخابية المتعددة سواء التي شاركت فيها أو التي قاطعتها، وكانت هذه الأهداف ضمن جداول أعمال عدة اجتماعات خلايا ح.إ.ح.د في عمالة وهران، ومنها خلية سيدي بلعباس التي اجتمعت يوم 17 ديسمبر 1951 تحت رئاسة عبد الدايم بن عودة، وشارك في الإجتماع محمد طيبي الذي سهر على تأسيس الشبكة الدعائية للحركة في الناحية.[4]

- دعوة ح.إ.ح.د إلى توحيد الجهود الوطنية في مواجهة السلطة الإستعمارية، علما بأن مساعي الحركة إلى التضامن الوطني قديمة، ولعل آخرها

---

[1] خلال الاجتماع ، قدم حسين الأحول استقالته من منصب امين عام للحزب لكن مصالي الحاج و اللجنة المركزية رفضها، و كرر طلبه في مارس 1951 دون جدوى ... وبعد شهر ، استقال كل من شوقي مصطفاي ، حاج شرشالي ، سعيد عمراني و هم من العناصر المثقفة من ح.إ.ح.د.

[2] Ibid , p42.

[3] Voir : statut du MTLD (in) : Ben youcef Ben Khedda, op cit , p 352-357.

[4] AWO. Préf. d'Oran , SLNA n°158 , Rapp . mensuel (Février 1952).

تجربة حركة أحباب البيان خلال الحرب العالمية الثانية التي أجهضت بعد 8 ماي[1] 1945. وتكررت مجددا في إطار رسمي وأثمرت عن ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في 5 أوت 1951[2]. "رغم تحفظات مصالي الحاج الذي رأى فيها بأنها تجربة غير مجدية وشبيهة لمشروع المؤتمر الإسلامي لعام 1936"[3].

رأى قادة ح.إ.ح.د بان الاتحاد مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين قضية وطنية وضرورة ملحة تقتضيها الظروف الوطنية والدولية التي اتسمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتراجع الإستعمار وتزايد موجة التحرر والحرب الباردة بين المعسكرين: الرأسمالي والشيوعي ووجود منظمات دولية، مثل هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وانتشار مبادئ تحقيق مصير الشعوب وإزالة الإستعمار. فهذه العوامل أدت إلى تقارب وجهات نظر الأحزاب الوطنية وتعدد الإجتماعات التنسيقية بينها قصد الخروج بوثيقة عمل مشتركة موحدة حملت خطوطا عريضة منها: أن تحافظ كل تشكيلة حزبية على برنامجها، وأن يكون الهدف من وراء هذا الاتحاد هو تحرير الجزائر، وأن يعمل على تأسيس لجان تصالح في كل النواحي و المناطق و يكون هذا الاتحاد بين التشكيلات تحت رئاسة مصالي الحاج رئيسا، وفرحات عباس أمينا عاما.[4]

إنّ الأمل الذي صنعته هذه الإجتماعات التنسيقية في أواخر 1950 تكسر عند قرب المواعيد الإنتخابية لفبراير 1951، نظرا لاختلاف مواقف الأحزاب حولها. إذ شارك الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وامتنعت ح.إ.ح.د عنها وبذلك أصبح الإتفاق بينهما غير ممكن.[5]

اختلفت الآراء والمواقف حول مشروع الوحدة الحزبية، وتبادلت الأحزاب التهم. "فرأى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأنّ مشروع الوحدة المقترح من ح.إ.ح.د هو برنامج حزب ولم يعط نصيبا للإتحاد الديمقراطي فيه[6]"، بينما رأى حسين الأحول أمين عام ح.إ.ح.د بأن"مقترح الإتحاد الديمقراطي هو دليل على عدم رغبة فرحات عباس و جماعته في الوحدة"[7]. وفي تقسيمه لأسباب فشل تجربة الوحدة

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 129-131.
[2] يأتي تفصيل موضوع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في فصل لاحق.
[3] Jaques Simon, op cit, p 136-137.
[4] CAOM –93//4158, sous préf. de Guelma, PRG, n° 1285, Rapp. Du 13/12/1950.
[5] CAOM –F155, PRG, n° 329, Alger 05/02/1951.
[6] CAOM –F155, PRG, n° 1296, Alger 24/02/1951.
[7] CAOM –F155, PRG, n° 1348, Alger 26/02/1951.

الحزبية. أضاف هذا الأخير بأن على الاتحاد المبتغى والمرجو أن يهدف إلى وضع جو جديد وظروف ملائمة ومرجوة من قبل الجماهير. وأن تكون قضية الإتحاد ذات أبعاد وطنية".[1]

تنوعت وسائل العمل و النضال المتبعة من قبل أجهزة ح.إ.ح.د. وكان من أهمها خلال المرحلة: المناشير الداخلية والصحافة الحزبية التي لعبت دورا مهما في التعريف بأهداف الحركة وكشف السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر وتنوير الرأي العام الوطني. خاصة المناضلين والمنخرطين والمساندين بالوضع الوطني الداخلي والدولي.

اغتنمت ح.إ.ح.د مناسبات الاجتماعات واللقاءات الشعبية لإيصال وتوزيع هذه المناشير ولعب رجال الإتصال والمكلفون بالدعاية والإعلام على مستوى الهياكل القاعدية للحركة دورا مهما في تبليغ هذه الوثائق الداخلية المحضورة، والتي كانت توزع مجانا أو بأسعار رمزية تدفع قصد المساهمة في الطبع والنسخ.[2]

ضبطت مصالح الإستخبارات الفرنسية العديد من هذه النشريات. حملت مواضيع متنوعة تتعلق بالقضايا المطروحة من قبل الحركة. وهي عبارة عن أخبار عامة لا تتعدى أربعة إلى ستة صفحات مكتوبة على الواجهتين. مطبوعة في الجزائر. والبعض منها في باريس وباللغتين العربية والفرنسية.[3]

تناسب صدور هذه المناشير المهمة من قبل ح.إ.ح.د مع انشغالاتها. فكانت عبارة عن مواصلة نشاط وعرض حال وتبيان مواقف ودعوة الجماهير إلى تجمعات ومقاطعة الإدارة الإستعمارية وفضح سياستها. وكان من بين أهم المذكرات والمناشير: ما كتبه مصالي الحاج رئيس الحزب في إقامته الإجبارية في سان-مارني (Seine et Marne) تحت عنوان "المشكل الجزائري –تذكير إلى الدول العضوة بهيئة الأمم المتحدة" في سبتمبر[4] 1950. وزع في الجزائر. وضبط في عدة مناطق من عمالة وهران[5]. إضافة إلى مناشير دعت إلى جعل تاريخ 23 ماي 1952 يوم وطني لمواجهة

---

[1] CAOM – 15H29. Questions musulmanes. Période du 16-31/12/1953.
[2] CAOM – 9H 76. Circ. d'information. MTLD. n°07. Novembre 1950.
[3] CAOM –9CAB81. PRG n° 5104. Alger 11/09/1950.
[4] Messali Hadj. **Le problème algérien. Appel aux nations unies**. imp. Du château d'eau. Paris (10e) SD. P.48.
[5] CAOM – 5H55. Préf. d'Oran. SLNA n°652 (Juillet 1952).

القمع وضد ترحيل مصالي الحاج، وأخرى للتنديد ضد الإعتقالات الواسعة الّتي مست حتى باعة جرائد الجزائر الحرة.[1]

صدر أول عدد للجريدة بتاريخ 18 أوت 1949 بباريس (25 ألف نسمة)، من مقرها العام الكائن بـ 22 شارع زافيي بريفا (Xavier Privas)، وكان مقر التحرير والإدارة بمدينة الجزائر بـ 15 شارع مارنغو.

الجريدة نصف الشهرية باللغة الفرنسية، هي لسان رسمي لـ ح.إ.ح.د. شعارها هو: "بالشعب و للشعب". وكان مديرها العام: أحمد مزغنة. تعرضت في كثير من الأحيان للحجز والمنع، فمن بين خمسة وسبعين (75) عدد صادر، تم حجز ثلاثة وخمسين (53). وبمناسبة الذكرى الرابعة للجريدة، كتب الصحفي سليماني محمد مقالا مطولا عن الصعوبات المالية والتقنية التي اعترضت الجريدة والمضايقات والمتابعات القضائية التي أطالت مسؤوليتها. ومنهم المدير العام الذي حكم عليه بغرامة مالية وصلت إلى ثلاثة ملايين فرنك و أربعة (4) شهور سجن.[2]

تواصل صدور هذه الجريدة الأسبوعية رغم تعرضها للحجز والمنع، من جهة، وتكلفتها الباهضة، إذ بلغ معدلا خمسين ألف فرنك للعد الواحد[3]، من جهة ثانية.

تجلت قيمة الجريدة في نوعية المواضيع المطروحة فيها، من مقالات تحليلية عن الوضع في الجزائر والعالم عامة وأخبار متفرقة عن نشاط ح.إ.ح.د وأحداث وقضايا متنوعة في الجهات المختلفة من الجزائر، والقصد من هذا هو فضح السياسة الإستعمارية وأساليبها القمعية والردعية في مواجهة الجزائريين، والأمثلة عديدة والأعداد كثيرة التي صورت الوضع الإستعماري وأثارت قضايا أحداث محلية، نورد بعض منها: أحداث نمور (الغزوات حاليا) وعن عمل لجان للدفاع عن ضحايا القمع الإستعماري (نوفمبر 1952)[4] وعرض حال عن مراقبة الإدارة الإستعمارية للمدارس الحرة التابعة لـ ح.إ.ح.د.[5]

استطاعت الجريدة كسب قراء من جهات مختلفة من الجزائر، وبعد وقت وجيز من صدور، والدليل على ذلك هو قائمة الموقعين ضد حجز الجريدة في جويلية 1950، من مستشارين، ونواب بلديات وجماعات وعامة الناس في المدن، وحتى في

---

[1] Ibid.
[2] L'Algerie libre, n°76, (08/1953).
[3] Ibid.
[4] L'Algerie libre, n°56, 02/11/1952.
[5] Ibid, n°57, 15/11/1952.

القرى والدائرات، ومن كل العمالات[1]، ومنها في عمالة وهران كان عدد الموقعين ضد الحجز، كما يلي:

الجدول 18: عدد الموقعين على بيان ضد حجز "الجزائر الحرة" في عمالة وهران – جويلية 1952

المدينة	عدد الموقعين[2]
وهران	08
تلمسان	07
عين تموشنت	11
سعيدة	04
مغنية	13
مستغانم	14

إضافة إلى هذه الجريدة، سعت ح.إ.ح.د منذ فبراير 1951 إلى إصدار جريدة "الشعب" باللغة العربية، موجهة للشباب، وبأموال مقتطعة من خزينة الخلايا قدرت بمائة ألف فرنك.[3]

وجريدة "صوت الجزائر"، نصف شهرية، باللغة العربية، صدرت بعض الأعداد منها منذ 1952، ثم توقفت، رغم أن ح.إ.ح.د بنت آمال كبيرة في أن تكون هذه الجريدة قدوة قادرة تساهم في المعركة التي يخوضها الجزائريون من أجل التحرر حسب شهادة فروخي مصطفى.[4]

لقد أطال الحجز والمنع حتى الجرائد الأجنبية، ومنها أعداد من يومية "المصري" وأسبوعيات "الدعوة" و"منبر الشرق" الصادرة في القاهرة بواسطة قرار الحاكم العام للجزائر، وكذلك الحال لدى جريدة "الشبيبة المناضلة (La jeunesse qui lutte) الصادرة من باريس، عن طريق قرار وزاري[5]"، وجرائد أخرى من بولندة وهي:

---

[1] CAOM –9CAB 51 – Pétition commune contre « la censure de «l'Algérie libre » adressé au ministère de l'intérieur » , paris , le 24/07/1950.
[2] Ibid.
[3] CAOM – F155 –PRG , District d'Alger , du 15/03/1951.
[4] CAOM –F155 – Bull , Question musulmanes , 16 au 31/1953.
[5] CAOM – 15H29, GGA , Direction générale , n+47294, n°47294, du 28/01/1952.

"Gazeta Polska" وجريدة "Polska I Sawaït" بواسطة مرسوم وزاري صادر عن وزير الداخلية[1].

تداول المناضلون بالدراسة والنقد كتبا في تاريخ الجزائر. وذلك خلال اجتماعات ضمن خلايا وأفواج الحركة: وبتعليمات من القيادة التي أشارت على ضرورة الإطلاع على كتب تساير إيديولوجيتها وأهدافها، ومنها كتاب محمد الشريف ساحلي[2] الذي منع من البيع في عدة مدن، مثل بجاية. برج بوعريريج. قالمة. مستغانم وندرومة[3]، وكذلك الحال لدى كتاب غابريال إيسكي (Gabriel Esquer) حول "تاريخ الجزائر (1830-1950)". والذي اعتبرته الحركة "كتاب وصف الظروف الحقيقية التي تمت فيها انتخابات 1948. واتسم صاحبه بالنزاهة. ونصح المناضلين بقراءته".[4]

كانت الزيارات الرسمية لقادة ومسؤولي الحركة مناسبة لجس نبض الجماهير ودرجة التجند والتضحية من أجل المبادئ والأهداف المسطرة، ومدى قوة الصلة والتلاحم بين القمة والقاعدة الشعبية.

لقد حظي مصالي الحاج باستقبال شعبي متميز عند عودته إلى بوزريعة (الجزائر) في المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية يوم 24 مارس 1948 بعد سنين الإعتقال والمنفى. فوجد في استقباله مناضلين ومناصرين من كل أنحاء الجزائر. وبأعداد هائلة. رغم حواجز الشرطة التي نصبت عند مداخل المدينة لمنع وصول سيارات المستقبلين[5] إلى أهدافها... وفي المرة الثانية. وبعد فترة قاربت عام من المنفى كذلك. حلّ مصالي ببوزريعة في يوم 16 فبراير 1952. وشرع بعد ذلك في جولة زيارات رسمية عبر مدن من الشرق الجزائري بداية من 16 أفريل 1952. رغم تحفظ الكثير من قادة الحركة. بل "أنهم أشاروا إلى خطورة توريط الجماهير في التجمعات العفوية خلال تنقلات مصالي[6]، ... وطالب البعض بتوقيعها[7]. زار مصالي برفقة مبارك فيلالي مدن الخروب. وادي الزناتي. قالمة. سوق أهراس. الحروش وسكيكدة.

---

[1] Ibid.

[2] Sahli Mohamed Cherif , **Décoloniser l'histoire , l'Algérie accuse le complot contre les peuples africains** , Préface de Mostesfa La cheraf réédite par . ENAD . Alger , 1986, 220p.

[3] CAOM – 15H29, Dossier : Saisie de presse , Brochures et manifestations diverses.

[4] CAOM-9CAB 81, PRG , n°5104, Alger 11/09/1950.

[5] CAOM –F217, Préf. d'Alger , Dossier : Messali Hadj .

[6] Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , 43.

[7] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** op cit , p87.

وتعرض الوفد عند تنقلات إلى ضغوطات الشرطة. وحظي باستقبال شعبي بلغ درجة الظاهرة الشعبية العفوية في سوق أهراس[1]. انتهت الزيارة يوم 24 افريل بإصدار حاكم عمالة قسنطينة قرار نفي مصالي من أراضي العمالة. فعاد مصالي إلى بوزريعة. وبدأ بعد ذلك منذ 4 ماي جولة ثانية من التنقلات. قادته على التوالي إلى قصر البخاري. الشلالة. البليدة. مليانة. خميس مليانة. ثم الأصنام (الشلف حاليا) في يوم 14 ماي.

رافق مصالي الحاج في زيارته النائبين فروخي مصطفى ومبارك فيلالي الذي أصيب بجروح في البليدة إثر تدخل الشرطة لمنع تجمع المناصرين.

خلفت هذه الزيارة الميدانية اعتقالات وجرحى: في البليدة (جريحين وسبعة معتقلين)، وفي مليانة (ثلاثة معتقلين). وفي الأصنام. انتهت الزيارة بتسجيل قتيلين وأربعة جرحى وستة معتقلين[2]. وكان أول القتلى شاب يبلغ من العمر: أربعة وعشرين سنة. اسمه نقاب جيلالي[3].... وأبلغ قائد الشرطة "توزاروني (Tozza René) مصالي الحاج قرارا النفي اليوم ذاته على الساعة السادسة مساء واقتيد إلى مطار بوفاريك العسكري لترحيله إلى نيور (Niort) بفرنسا[4]. وتنديدا بقرار الإبعاد والنفي. قررت ح.إ.ح.د شن إضراب عام شامل يوم 23 ماي 1952.

وقفت الصحافة بتعاليقها المختلفة موقف المندد والرفض لما جرى يوم 14 ماي في الأصنام، ووضعت في مقالاتها ما جرى من تدخل الشرطة وتعاملها الخشن ضد مناصرين مسالمين.

وفي هذا الصدد. كتبت الجزائر الجمهورية (Alger républicain) بأن "هذه الإجراءات مصدرها الخوف من اللاحق. إن استعمال الشرطة للقنابل المسيلة للدموع وإقدامها على الملاحقات والنفي لا يحل المشكل.[5]

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص351.

[2] **فروخي مصطفى**: من مليانة ، عضو في ح.ش.ج منذ 1942، و في اللجنة المركزية للحزب، مندوب في المجلس الجزائري (1948) ، اعتقل في نوفمبر 1954 حتى افريل 1955، سفير الحكومة المؤقتة الجزائرية في الصحف في 1960. توفي في حادث طائرة قرب مدينة كييف في أوت 1960.

- Voir : Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN** , op cit , 307.

[2] Ibid , p 47.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص353.

[4] نفسه.

[5] Alger – Républicain, du 19/05/1952.

ولدى جريدة لحرية (Liberté)، فإنّ الإستعمار قد خسر كل شيء. فبسعيه إلى تخويف الشعب في الأصنام. قد أدى إلى إثارة الحماسة وزيادة روح التضامن والوحدة بين الجزائريين".[1]

وكتب أحمد توفيق المدني في البصائر، متسائلا عن الإستراتيجية والكيفية المتبعة من قبل السلطة الإستعمارية لإخماد مطالب الشعب الجزائري، وقائلا: "هل هي المؤامرة المزعومة ومصادرة الصحافة الملتزمة والمتابعات وإصدار الأحكام الغير إنسانية، مثل النفي...[2]".

وفي مقال مليئ بالتساؤلات ومثير، ودون الخروج عن خط حزبه: **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**: أكد **فرحات عباس في جريدة "الجمهورية الجزائرية"** بأن "الشرطة كانت تبحث عن إثارة الحدث، وربما تكرار ما وقع في ماي 1945.. هل سياسية ح.إ.ح.د شرعية أم لا؟ إذ كانت قانونية. فبأي قانون ننتزع حق الإقامة والتنقل لمصالي الحاج؟ إن الحرية في إطار القوانين الجمهورية هي واحدة، ولا تكون في اتجاه واحد. إنّ **الموقف المتعنت ليس في صالح فرنسا، ولا في صالح الجزائر**[3]".

إنّ نجاح الإضراب العام ليوم 23 ماي كان دليلا على درجة الوعي الشعبي للتضامن الواسع ضد نفي مصالي الحاج، كما أدى إلى "فتح الطريق وتضييق الصعاب وسر الحواجز من أجل تحرير الجزائر"[4].

كشفت هذه الأحداث، مرة أخرى، **على تعنت الإستعمار الفرنسي** وسياسته القمعية في مواجهة الشعب الجزائري، **إذ ظل متمسكا بإلحاق الجزائر** وتمرير إصلاحات سطحية تماشيا ودستور سبتمبر 1947.. **لم يأخذ بعين الإعتبار والجد في المطالب الوطنية الجزائرية، بل صغرها في مجرد حقوق طفيفة لا تتعدى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية**[5]. **ومن هذا المنطلق والمنطق الإستعماري،** نادى بعض رجال السياسة الفرنسيين بوضع برنامج إصلاحي شبيه بمشروع

---

[1] **Liberté** , du 22/05/1952.

[2] **البصائر**، 1952/05/26.

فرحات عباس (1989-1985) : من سطيف ، صيدلي ، مبادر إلى تحرير البيان الجزائري (10افريل 1941)، موسس الاتحد الديمقراطي للبيان الجزائري توجه ادماجي / لدى الصحف بالثورة الجزائرية و جبهة التحرير الوطني منذ جانفي 1956.

- ينظر الى : عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر: دار المعرفة، 2001- ص234-245.

[3] République Algérienne , 23/05/1952.

[4] Selon Henri Alleg. (in) **Alger –Républicain** , 26/05/1952.

[5] Jean Paillard : **Faut-il faire de l'Algérie un dominion** , Paris : Ed Sorlot. (SD). p100.

مارشال[1] الأمريكي، باعتماد أموال ضخمة قصد تحصين الزراعة والصناعة والعناية بالريف الجزائري[2]. وعمليا، ظل هذا المشروع ضمن المقترحات والتخمينات، ولم يكن ليحل المشكل الجزائري الذي هو قضية تحرير.

2- على الصعيد الدولي:

إتجهت اهتمامات وانشغالات ح.إ.ح.د في هذه المرحلة على الصعيد الدولي إلى ضرورة التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والمؤتمرات الدولية، على أنّها قضية تصفية استعمار وتقرير مصير، وإلى كسب دعم الدول المستقلة خاصة منها العربية، وتفعيل التضامن في إطاره الشمال الإفريقي و المغاربي.

كانت الظروف الدولية ملائمة للمبادرة والعمل، ومنها: تصاعد موجة التحرر وتراجع الإستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. انتشار مبادئ تقرير مصير الشعوب ووجود هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية: ونشاط عناصر من ح.إ.ح.د في الخارج، خاصة في باريس والقاهرة: عبر اتصالاتهم فقد ساهموا في التعريف بحقيقة القضية الجزائرية وأهداف الحركة التحررية.

لقد لعب مناضلون في ح.إ.ح.د. مكلفون بالإتصالات دورا مهما في كسب سند معنوي ثمّ مادي للقضية الجزائرية، ومن هؤلاء الطلبة الجزائريين في جامع الزيتونة بتونس ، والكثير منهم كان تحت المراقبة عند تنقلاته.[3]

ونشطت لجنة التنسيق للحركات الوطنية في شمال إفريقيا في باريس بعد مبادرات عديدة وللتوفيق و التنسيق بين الجزائريين والمغاربة والتونسيين[4].

إنّ مساعي ح.إ.ح.د من أجل توحيد جهود مع المغاربة والتونسيين في مواجهة الإستعمار الفرنسي قديمة. وأثمرت بإمضاء "بيان عبد الكريم" وميلاد لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة يوم 5 جانفي 1948 من قبل حزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد. وحزب الوحدة المغربية (النهضة) وحزب الإصلاح الوطني. والحزب الديمقراطي المغربي وحزب الإستقلال... وجاء في البيان الموقع بأن "المغرب العربي وحدة يجمعها الإسلام

---

[1] نسبة الى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية : الجنرال مارشال، و يتلخص المشروع المعتمد في 05 جوان 1947 في وجوب تقديم مساعدات لاوروبا الغربية قبل انهيار اقتصادها، و ربط اقتصادها بالولايات المتحدة ، و حمايتها من التسرب الشيوعي ... فهو وسيلة من وسائل الحرب الباردة بين المعسكرين .

[2] CAOM- 10Cab 96. Plan Marshall pour l'Algérie – 1952.

[3] CAOM –F155. PRG . n°5657. Alger . 14/09/1951.

[4] Ibid.

وعاشت في كنفه ومن أجله. وبأن آمال هذه اللجنة مبنية على تلقي مساعدة جامعة الدول العربية...ولا تفاوض حتى التحرر[1]" . وأكد ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الذي احتوى على ثلاثة و عشرين (23) مادة موزعة إلى ستة (6) عناوين. على أنّ الهدف المبتغى هو تحقيق تحرير واستقلال الدول المغاربية. وعلى ضرورة التنسيق بين ممثلي الحركات التحررية في الدول الغاربية في عدة مناسبات. أكدت على تلاحم وتظاهر الجهود بينها وأدت إلى تضييق الخناق دبلوماسيا وسياسيا على الإستعمار الفرنسي.

وفي هذا الإطار. حضّر مصالي الحاج ملفا ومشتركا مع قادة الحزب الدستوي الجديد التونسي (مصمودي وباهي لغلام) يكشف فيه عن أساليب السياسة الإستعمارية في شمال إفريقيا على مقربة من إنعقاد الدورة السادسة لهيئة الأمم المتحدة في باريس في فبراير[2] 1952.

وأمضى. كذلك تقريرا مشتركا مع قادة حزب الإستقلال المغربي هو عبارة عن عريضة ضد السياسة الإستعمارية الفرنسية بالمغرب.[3]

*ترأس مصالي الحاج في منفاه بشانتيي (Chantilly) اجتماع قادة الأحزاب الوطنية المغاربية لدراسة المشكل التونسي والوضع العام في شمال إفريقيا، خاصة بعد التطورات الخطيرة التي لحقت بتونس وهي توقيف و اعتقال القادة التونسيين ومنهم الحبيب بروقيبة وتنظيم الإتحاد العام للشغل التونسي إضرابا عاما. وإعلان السلطة الإستعمارية حالة الطوارئ والأحكام الإستثنائية...ورأى مصالي في هذا "ظرفا مناسبا لتعميم الإنتفاضة في كل شمال إفريقيا"[4].

أكدت عدة تقارير إستخبارية بأن "الوطنيين الجزائريين يراقبون الوضع الدولي. وهم على أمل وقوع حالة فوضى وتعفن وإضراب عام. حتى يتسنى لهم القيام بالإنتفاضة وتحقيق التحرير".[5]

كلفت ح.إ.ح.د رئيسها مصالي الحاج بمهمة خاصة. عليه بتحقيقها بعد أداءه مناسك الحج في سبتمبر 1951. وهي أن يمكث في المشرق العربي. بعيدا عن النفوذ الإستعماري الفرنسي. ومن أجل تحقيق ثلاثة (3) أهداف وهي:

---

[1] Mohamed Harbi. **Aux origines du FLN**. op cit . p33.
[2] Jaques Simon. op cit . p137.
[3] Ibid.
[4] Ibid .
[5] CAOM-9CAB 81. Rapp . commissariat de police . Cherchell . 20/12/1950.

1- جلب مساعدة الدول العربية (من أموال و أسلحة...)

2- حث الدول العربية المستقلة على تقديم قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة بمجرد إعلان الثورة التحريرية.

3- تحريض الجامعة العربية ودولها للضغط على المغاربة والتونسيين لتكوين جبهة واحدة لتنسيق كفاح التحرير في الدول الثلاثة المغاربية (علما بأن المغاربة والتونسيين كانوا يرون بأنَ قضيتهم تختلف عن قضي الجزائر التي هي مشكلة استعمار وإستيطان. بينما قضيتهم فهي حماية[1] فقط). اكتفى مصالي الحاج بمقابلة بعض القادة والأشخاص. إذ استقبله وزير الخارجية السعودي . بعد أن حل بمكة. برفقة المكي شاذلي يوم 08 سبتمبر[2] 1951. وفي القاهرة. التقى بعض أعضاء الحكومة المصرية ووفود عن جامعة الدول العربية ومن مكتب تحرير المغرب العربي. ثمّ عاد إلى فرنسا في نوفمبر[3] 1951.

وحسب بن يوسف بن جدة. "فإن مصالي لم يحقق شيئا من المهمة التي كلف بها[4]". وحسب بن يامين سطورا. "فإنّ مصالي قد خرج عن النظام الحزبي ولم يصغ للتعليمات الموكلة له وعليه بتنفيذها. وأنهى سفريته . بل آثر الإتصال المباشر بالشّعب في الجزائر عبر جولته في المدن بداية من فبراير 1952"[5].

كللت جهود قادة الأحزاب الوطنية المغاربية بتوقيع بيان مشترك ضد القمع ومن أجل استقلال الشعب التونسي في 1 فبراير 1952 بباريس. جاء فيه الدعوة إلى توقيف فوري لكل أشكال القمع المسلط على الشعب التونسي ولإطلاق سراح بورقيبة والمساجين التونسيين والإعتراف باستقلال تونس وفق مبادئ هيئة الأمم المتحدة[6]. ووقع البيان من قبل الأحزاب الجزائرية: ح.إ.ح.ج (مصالي الحاج) والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس) وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البشير الإبراهيمي).

وكان هذا الأخير صاحب مبادرة توقيع "الميثاق الشمال الإفريقي" الذي وقّعته الأحزاب المغاربية الكبرى في اليوم الموالي و في نفس المدينة.

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون. نفس المصدر السابق، ص290.
[2] CAOM-F155- Rapp. Préf. d'Alger . 19.09.1951.
[3] المنار، ع:10، ليوم 1951/10/22.
[4] Ben Youcef Ben Khedda. op cit. p 197.
[5] Benjamin Stora. Messali Hadj (1898-1974) : Pionnier du nationalisme algérien , Alger : Ed . Rahma . 1991, p210.
[6] L'Algérie libre. n° 42. du 01/02/1952.

ونص هذا الميثاق على:

- التعهد بمواصلة محاربة الإستعمار بكل الأشكال والطرق.

- ضرورة تنسيق الجهود والعمل بين الحركات التحررية في الدول المغاربية.

- دراسة الوضعية الداخلية والإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا دوريا.

- تأسيس لجنة اتحاد وعمل الشمال الافريقي. وإنشاء هيآت أخرى لازمة وضرورية لتنفيذ بنود الميثاق.[1]

ووقعت الأحزاب المغاربية التالية على الميثاق. وهي:

•من المغرب:

- حزب الإستقلال — ممثلا في أحمد علاوي.
- الحزب الديمقراطي — ممثلا في حسان الوزاني.
- حزب الوحدة (منطقة الحماية الإسبانية) — ممثلا في مكي ناصري.
- حزب الإصلاح (منطقة الحماية الإسبانية) — ممثلا في عبد الحق طوراز.

•من الجزائر:

- ح.إ.ح.د —ممثلة في أحمد مزغنة.
- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري — ممثلا في فرحات عباس.
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين — ممثلة في البشير الابراهيمي.

•من تونس:

- الحزب الدستوري الجديد — ممثلا في مصمودي
- الحزب الدستوري — ممثلا في صالح فرحات[2].

عموما تميزت الفترة الممتدة من 1950-1952 بمساعي حثيثة لـ ح.إ.ح.د على الصعيد الخارجي قصد التعريف بالقضية الجزائرية وتوحيد سبل الكفاح والتحرير مع الحركات التحريرية في المغرب العربي.

---

[1] CAOM - F155, PRG, n°297, Alger du 14/03/1952.
[2] Ibid.

IV- تقييم عام حول عوامل نجاح حركة الإنتصار:

تميز الوضع في الجزائر بداية من منتصف 1950 بتزايد القمع المسلط على مناضلي ومناصري ح.إ.ح.د وبداية تنظيم رد الفعل الشعبي تجاه السياسة الإستعمارية.[1]

وثبت. تاريخيا. بأن الحركة التي لا تتعرض للإضطهاد على أنها لا تشكل الخطر الحقيقي على الإستعمار الفرنسي. بل على العكس من هذا إن الحركة المضطهدة تسير في مسار صحيح.[2]

أُرجع صمود ح.إ.ح.د لقوة التنظيم والإتصالات الداخلية المتواصلة بين القمة والقاعدة. وبين قادة النواحي والقيادة المركزية التي كانت بمعدّل لقاء واحد كل شهر ونظرا لتعداد المنخرطين المتزايد. والمقدر بحوالي 12 ألف عضو، من الطبقة العاملة والمثقفة والطلابية.[3]

أدى اكتشاف المنظمة الخاصة في 1950 إلى دخول الكثير من المناضلين السرية. وسافر البعض إلى فرنسا وإلى القاهرة. إن حصيلة المنظمة الخاصة رغم القمع والإضطهاد الإستعماري "كانت إيجابية لأنه تم تحويل الكفاح والنضال في الجزائر إلى عمل ميداني لتحضير الثورة. حيث حافظ المناضلون الذين نجوا من القتل والسجون على أمل العمل المسلح. وبادروا في أجواء أزمة الحزب إلى إشعال فتيل الثورة"[4].

إنّ سير الحزب بازدواجية ثنائية: واجهة علنية هي: ح.إ.ح.د. غير محدودة في المناضلين. بل تمتد إلى المنظمات المدعمة له. والمجالس المنتخبة. وأخرى: سرية هي شبكة الدعم التّي نشطت بعد اكتشاف المنظمة الخاصة. جعل من الصعب مراقبة نشاطه. بل استطاع تدريجيا تجاوز الأزمة و تخطي الحواجز والصعاب.[5]

---

[1] CAOM - 92//177. GGA . PRG. District d'Oran n° 11271.

[2] عبد الله شريط، مع الفكر السياسي و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص125.

[3] Azziz Philippe . Regards sur l'Algérie – L'aventure nationaliste (1954-1962) Etude historique. Courtabœuf (France) : Ed.DIDRO. 2002. p37-38.

[4] Mahfoud Kaddache. **Action armée et nationalistes algériens** . (in) colloque : les prodromes de la décolonisation de l'empire français (1936-1956). institut d'histoire du temps présent . paris. 4-5/10/1984. travaux publiés . CNRS. 1985. (in) CAOM . BIBSOM. 12022.

[5] CAOM- 10Cab 110. PRG . n°2968. Alger. 15/05/1952.

وبتخطيط محكم ومدروس، أوصت لجنة الإطارات لـ ح.إ.ح.د المجتمعة في فبراير 1952 على تكييف الحزب وتأقلمه مع المستجدات، وأن يصبح شبيها بجبهة وطنية موسعة، إشارة إلى توسع نشاطاته وإزدواجية بين العمل العلني والسري... واختلاف التيارات الممثلة فيه من راديكاليين هم من عناصر وأنصار العمل المسلح وإصلاحيين مسايرين للعمل السياسي العلني، والتي مالت إليهم الكفة في الأجهزة المركزية منذ اكتشاف المنظمة الخاصة.[1]

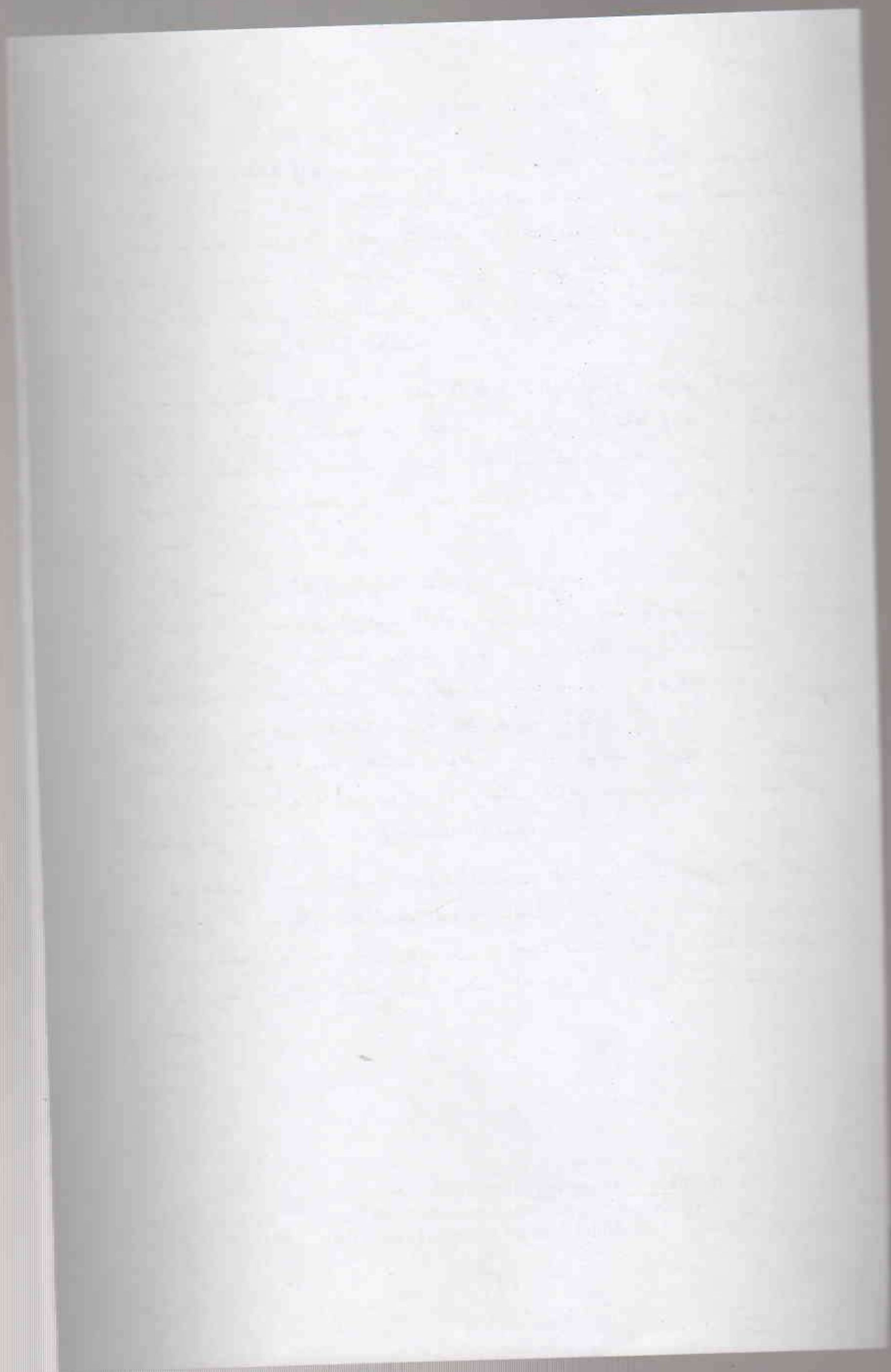
حللت دراسة فرنسية عوامل نجاح "الوطنية الراديكالية في الجزائر" تحليلا معمقا مركزة على العوامل النفسية من إحساس الجزائري بالضغط والقهر الإستعماري ومركب النقص تجاه المستعمر؛ وعلى همّة المناضلين في الحزب بضرورة التغيير وعزمهم على تخطي الصعاب؛ وإثارتهم حالات الخيانة عند الطبقة الموالية للسلطة الفرنسية.[2]

واقترحت، في المقابل، حلولا لتضييق الخناق على هذه "العناصر الراديكالية" والخطيرة على مستقبل الوجود الفرنسي؛ ومنها: مراقبة التوظيف بانتقاء عمال موالين، وتعجيل الإصلاح الإجتماعي ودعم الطبقة المثقفة الموالية، وتنظيم الدعاية البناءة والفعالة ضد ح.إ.ح.د، دعم التمدرس الفرنسي الرسمي ومراقبة التعليم العربي الإسلامي... وتوجيه العناصر المثقفة ثقافة غربية ولائكية ضد المثقفين ثقافة عربية إسلامية، وتلميع صورة العناصر الموالية وضمان مراتب شهرية مهمة للقيادة (Caïds) ودعم النخبة البورجوازية ؛ وحلول أخرى عددتها لجنة الدراسة التي قدمتها على شكل مقترحات إلى السلطة الفرنسية.

من خلال ما سبق، اتضح أنه، رغم اكتشاف المنظمة الخاصة، بقي تأثير الجناح السري في ح.إ.ح.د وأن الأزمات الدورية والخفية التي مرت بالحركة لم يؤثر في نشاط وتوسيع أساليب العمل فيها، بل إلى تجدد مساعي إعادة تنشيط شبكة سرية جديدة (نظام الفيالق) ولنفلس مهام المنظمة الخاصة، ألا وهي تحضير إندلاع الثورة التحريرية.

---

[1] Mohamed Harbi. **FLN : Mirage et réalité** . op cit. p89.
[2] CAOM – 10CAB 246. Le nationalisme extrémiste en Algérie : ses formes, ses faiblesses, comment le combattre ? par un africain (Etude). Paris . 1 05/10/1952. p46.



الفصل الثالث
نشاط الحزب في عمالة وهران بين العلنية والسرية

I- عينات من نشاط الحزب في مناطق من العمالة.

1- وهران

2- تلمسان

3- المدن المجاورة لتلمسان

أ- مغنية

ب- ندرومة

ج- نمور (الغزوات)

4- سيدي بلعباس

5- معسكر.

II- حالات الإثارة و التمرد

1- المناطق الحساسة

2- المراقبة الفردية

3- قضايا و محاكمات استعمارية

أ- قضية مغنية (ماي 1952)

ب- قضية لورمال (العامرية) : سبتمبر 1952

ج- قضية نمور (الغزوات): أكتوبر 1952

د- قضية عين تموشنت (ديسمبر 1952).

III- مظاهرات ماي و مغازي الإحتفال بالذكرى

1- مظاهرات ماي 1951.

2- مظاهرات ماي 1952.

أكّدنا من خلال ما سبق من سير المراحل السابقة في البحث والدراسة. وعبر أمثلة تاريخية، بأنّ ح.إ.ح.د استطاعت مسايرة الأزمات المتتالية التي لحقت بها: من الأزمة البربرية ومخلفات إكتشاف المنظمة الخاصة والخلافات الداخلية ضمن الأجهزة القيادية للحركة حول أولويات وأساليب النضال الواجب إتباعها خلال المرحلة الممتدة من منتصف 1950 حتى نهاية 1952.

ونسعى الآن. إلى إظهار ح.إ.ح.د في عمالة وهران عبر دراسة سياسية مونوغرافية مفصلة لعدة نواحي ومناطق والحالة العامة التي سادت و ما ميزها من تقلبات وتغيرات مثيرة، وكذا الإنشغالات والإهتمامات الكبرى التي طرحت ضمن الحركة. ووسائل النضال فيها من طرق علنية مباشرة وسرية.

أ - عينات من نشاط الحزب في مناطق من العمالة:

توسع نشاط ح.إ.ح.د في العمالة من مراكز تقليدية قديمة. كان له دورا مهما منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: أي خلال فترة تأسيس حزب الشعب الجزائري وتوسعه. وهي وهران وتلمسان عل الخصوص. ثم كل من معسكر وعين تموشنت وإلى نقاط ومراكز أخرى. مثل سيدي بلعباس. مغنية. ندرومة. ندور. وفي مناطق ريفية عديدة. توسع اتجاه الحركة تدريجيا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

1- وهران:

شكلت مدينة وهران مركز انطلاق وتوسع وانتشار حزب الشعب الجزائري[1] منذ 1937. وظلت تضطلع بهذه المهمة خلال فترة الحرب العالمية الثانية رغم حالة الطوارئ والأحكام الإستثنائية المعلنة منذ مدة. إذ تحوّل نشاط الحزب إلى السّرية[2].

حافظت وهران على مركزها ودورها في فترة ما بعد الحرب. وضمن ح.إ.ح.د. ونظرا لعدة اعتبارات أساسها في كونها عاصمة العمالة. ولثقلها الديمغرافي[3]. وأسبقية وأقدمية تواجد الحزب بها. وبها المقر الجهوي لفيدرالية الحركة. إضافة إلى الموقع المتميز للمدينة والموصل إلى المدن الكبرى المجاورة مثل سيدي بلعباس. عين تموشنت. وتلمسان. ومستغانم ومعسكر.

أفرزت الإنتخابات البلدية في أكتوبر1947 عن نتائج إيجابية وباهرة لـ ح.إ.ح.د في عدة بلديات. منها وهران أين حصلت قائمة الحركة على 1858 صوتا مقابل 1080 صوتا للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و659 صوتا لقائمة الحزب الشيوعي الجزائري[4] ضمن انتخابات المجلس البلدي (الفئة الثانية). سعت الإدارة الإستعمارية أمام الإنتصارات الكبيرة التي حققتها الحركة في المدن الكبرى. بل حتى في المناطق الريفية[5]. إلى كسر اندفاع وحماس مناضلي ومناصري الحركة وإيقاف نشوة الإنتصار لديها. وقد تأتى لها. هذا عن طريق تزوير إنتخابات المجلس الجزائري (أفريل 1948) وتضييق الخناق على مترشحي الحركة وتفضيل المترشحين الأحرار الموالين لها. وبذلك أكدت نتائج الإنتخابات في الدورين الأول والثاني على

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر ، نفس المرجع ، ص11.
[2] نفسه، ص35.
[3] ضمت مقاطعة وهران : 48 بلدية (أكبر تعداد للبلديات في الجزائر).
[4] L'écho d'Oran, du 26-27/10/1947.
[5] Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, T2, op cit , p788.

تراجع الأحزاب الوطنية ونجاح المترشحين الموالين للإدارة الإستعمارية في جل المقاطعات الإنتخابية الأربعة عشر (14) بعمالة وهران.[1]

زاد الضغط الإستعماري على نواب ح.إ.ح.د بالمجالس البلدية. حيث ندد نواب الحركة بالسياسة الإستعمارية. وبطبيعة هذه المجالس التي رأوا فيها بأنها عنصرية وموجهة لخدمة مصالح الإستعمار. وبذلوا جهدا في التعريف بمواقفهم عبر البيانات وتدخلاتهم في الجلسات العلنية لأشغال المجالس ورفضهم التصويت على القوانين. مثل ما قام به نواب الحركة في مجلس بلدية وهران عند التصويت على ميزانية 1950. وبلغ الأمر إلى تعليق أعمال جلسات وطرد نواب الحركة منها[2]...وإلى تقديم استقالات جماعية من المجلس. مثل ما حدث في عين تموشنت. أين قدم نواب وممثلو الحركة استقالة جماعية أمام تعنت المجلس البلدي في عدم إعطائه أي اعتبار لآرائهم ومقترحاتهم[3]... وبعد مساعي خلية الحركة في توضيح هذه القضية للرأي العام عبر بيانات. وخلال تجمع حضره حوالي مائتي (200) شخص أي في مطلع 1950[4].

تنوعت الوسائل الدعائية المستعملة من قبل ح.إ.ح.د خلال فترة (1950-1952) بين طرق علنية. وأخرى سرية. وذلك عبر الصحافة الحزبية والمناشير و البيانات والكتابات الحائطية. والمحاضرات ... والتجمعات الشعبية التي كانت محكا ومناسبة مهمة لإختبار شعبية الحركة وثباتها على مبادئها وأهدافها رغم المحن والصعاب والأزمات التي مرت بها.

فبعد يوم من قضية تبسة واكتشاف المنظمة الخاصة (18 مارس 1950) خطب خيضر محمد في وهران في تجمع شعبي. قائلا: "على فرنسا أن تفهم حقيقة واحدة. وهي أن ليس لها وجود ولا بقاء على أرض الجزائر"[5].

وتكررت الزيارات الرسمية لنواب الحركة في أجهزتها المركزية وفي المجلس الجزائري إلى مدينة وهران ومنها زيارة شرشالي الحاج وأحمد بودة في22 سبتمبر 1950: وبالمناسبة. أقيم تجمعا شعبيا حضره قرابة ثمان مائة (800) شخص. وكان خلاله تدخل أحمد بودة عنيفا ضد السلطة الإستعمارية[6].

---

[1] AWO. Préf. d'Oran. SLNA n°135. Rapp mensuel (10 avril –10 mai 1948).
[2] CAOM – 81F776. PRG . Oran . 23/02/1950.
[3] AWO- Préf. d'Oran . SLNA n°781. Rapp mensuel -Octobre 1950.
[4] AWO- Préf. d'Oran . SLNA n°713. (01/1950).
[5] AWO- Préf. d'Oran . SLNA n°135. Rapp mensuel .
[6] AWO- Préf. d'Oran . SLNA n°713- Sept 1950.

وعرفت وهران قدوم عدة شخصيات من الهيئات المركزية لـ ح.إ.ح.د على فترات متقطعة ولمهام محددة، ومر الكثير منها في سرية تامة ولم تستطع مصالح الإستخبارات من كشف خيوط هذه التحركات والتنقلات وأشارت في عدة تقارير اجتماعات تنسيقية بين عناصر من الحركة لم تحدد هويتها، ولا الهدف من ذلك[1]... وإلى زيارات لأعضاء من حزب الإستقلال المغربي إلى وهران من أجل توحيد الجهود بين ح.إ.ح.د و الحزب المغربي...[2]

واجهت الحركة الإدارة الإستعمارية مواجهة مستمرة، وحسب الظروف المتاحة، في المناسبات الرسمية الوطنية والدينية، والإحتفالات الخاصة مستعملة منظمات ونوادي وجمعيات مدعمة لها، ومنها: نادي السعادة، أين كان يحاضر تركي عبد القادر حول "مغازي و أهداف الحزب الثوري أسبوعيا، في مطلع سنة 1950 .[3]

وعبر مناضلو ح.إ.ح.د عن آرائهم بواسطة كتابات حائطية تناسبت والإنشغالات والقضايا المطروحة . وكانت تكتب ليلا على واجهات المقرات والإدارات العمومية، وأدت هدفها المتمثل في تبليغ مواقف الحركة للرأي العام والسلطة الإستعمارية ... وعمت المدن وكانت كثيرة في وهران، في فترة مطلع سنة 1952، كعيّنة ونماذج نورد البعض منها:

1- في ليلة 19-20 جانفي 1952، في ساحة غامبيطا (Gambetta)، حي الصديقية، وبمادة الجير، كتبت شعارات مناوئة و مطالبة برحيل البحرية الأمريكية من السواحل الجزائرية، ومنها: " US . Navy go home".[4]

2- وفي ليلة 14-15 مارس 1952، وعلى واجهة عدة عمارات بنفس المكان السابق، كتبت عدة شعارات؛ منها: تضامن مع الشعب التونسي، السلم في الفيتنام، كفاح الشعب التونسي هو الطريق إلى استقلاله...[5]

وحملت كتابات أخرى قضايا واهتمامات وطنية لـ ح.إ.ح.د؛ كالدعوة إلى التضامن الوطني ووحدة الأحزاب الجزائرية وتحقيق مهمة الإستقلال؛ وحث الجزائريين على التحرك والعمل من أجله؛ والوقوف ضد السياسة الإستعمارية الفرنسية وأساليبها المختلفة. وفي هذا الإطار، دعت الكتابات الحائطية المدونة ليلة

---

[1] AWO- Préf. d'Oran . SLNA n°247- Mars 1950.
[2] Ibid.
[3] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص216.
[4] CAOM- 92//43 , Circ. De police d'Oran, 21/01/1952.
[5] CAOM- 92//43 , Circ. De police d'Oran, 15/03/1952.

5-4 مارس إلى التحرك من أجل استقلال الجزائر"و رفض أداء الخدمة العسكرية والنضال من أجل الحرية.[1]

ودعت، أخرى كتبت في ليلة 11-12 مارس الجزائريين إلى العمل من أجل تكوين جبهة موحدة[2]. وأرتقب إحداها. دونت على جدار ملعب التنس لفريق "الغالية" (Gallia club oranais) ليلة 17-18 مارس بأن "الحرب (أي الثورة الجزائرية) ستكون في سنتين"[3] (Dans deux ans . c`est la guerre).

وفي كتابات أخرى على جانبي خط السكة الحديدية الرابط بين وهران والجزائر. نعت الحاكم العام ليونار بالبشع والدنيء. ودعا أصحابها إلى رحيل الإستعمار الفرنسي.[4]

نسبت مصالح الإستخبارات الإستعمارية هذه الأعمال إلى عناصر من ح.إ.ح.د وإلى دعوة نشاط خلاياها. ودعت إلى ضرورة الحذر الشديد والمراقبة في أوساط المسلمين، خاصة على مقربة من شهر ماي 1952، و"حتى لا تتكرر مظاهرات ومسيرات السنوات الماضية ومنها سنة 1951. جاء شحن قوات للشرطة والأمن نحو مدينة وهران منذ أول ماي 1952، لترهيب وتخويف الجزائريين والتأثير النفسي عليهم..."[5].

أظهرت ح.إ.ح.د في وهران تنسيقا في العمل وتداخلا بين الجناحين العلني والسري[6]، رغم المشاكل التي كانت تعاني منها بعض خلاياها. ومنها المشكل المالي. إذ لم تقو عدة خلايا على توفير كراء مَقراتها. مثل حالة خلية الحمري الّي لم تقدر على تسديد كراء مقرها والمقدر بـ657 فرنك شهريا.[7]

عموما. ظلت وهران مركزا مهما ضمن ح.إ.ح.د ولعبت دورا أساسيا في تنشيط المدن المجاورة والبلديات القريبة منها، والتنسيق معها.

---

[1] CAOM- 92//43 . Circ. De police n°649, Oran . 11/03/1952.
[2] CAOM- 92//43 . Circ. De police n°649, Oran . 11/03/1952.
[3] CAOM- 92//43 . Circ. De police n°729/C, Oran . 19/03/1952.
[4] CAOM- 92//43 . Circ. De police n°880/C, Oran . 03/04/1952.
[5] CAOM - 92//43 – Circ. de police n°1222/C , du 12/05/1952.
[6] AWO. Préf d'Oran , SLNA n° 170 (Février 1950).
[7] AWO. Préf d'Oran . SLNA n°247 (Mars 1950).

2- تلمسان :

تلمسان هي مركز قديم للنشاط الوطني منذ فترة نجم شمال إفريقيا. وحزب الشعب الجزائري بخلايا قوية وتعداد معتبر للمناضلين وتنظيم محكم، قاربت وشابهت وهران في ذلك. بل أضحت أقوى منها خلال وبعد الحرب العالمية الثانية[1]. هذه الحرب التي انتهت بارتكاب السلطة الإستعمارية مجازر في ماي 1945 بعد مظاهرات سلمية شارك فيها الجزائريون للتعبير عن فرحتهم و آمالهم وتمنيهم من سقوط المحور والنازية. وعمت عدة مدن جزائرية. وكان منها تلمسان بين تظاهر ما يقارب ألفين شخص نشدوا النشيد الوطني ورفعوا شعارات منها: الجزائر حرة. حرروا مصالي.[2]

كانت بلدية تلمسان المشكلة من مراكز: المنصورة. البرية (Bréa) الصفصاف (Saf saf). نيغريي (Négrier حاليا شتوان) وعين الحوت (Aïn El-Houtz) وبتعداد سكاني قارب: 57750 نسمة. ومنهم: 38900 من الجزائريين. بنسبة 67.35% من مجموع السكان فكان الإستيطان الأجنبي والأوروبي عامة والفرنسي خاصة بها عكس ما كان في وهران .

وفي المقابل. تشابهت المدينتان في عدة صفات تخص نشاطها ودورهما في إطار ح.إ.ح.د بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بينهما تنسيقا عمليا وساهمتا في تنشيط خلايا الحركة في المدن والقرى المجاورة، خاصة بعد نجاح ح.إ.ح.د في الإنتخابات البلدية (أكتوبر 1947) في وهران و تلمسان على حد سواء. حيث أصبح المجلس البلدي في المدينة الأخيرة يتشكل في أغلبيته من عناصر الحركة (أربعة نائب بلدي من الفئة الثانية من ح.إ.ح.د) بعدما كانت هذه الأغلبية بيد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وأعطى هذا الإنتصار سندا قويا للدعاية الحزبية العلنية لصالح الحركة في تلمسان. بل في المدن و البلديات والقرى المجاورة [3].

بلغ تأثير وإشعاع هذه الدعاية الحزبية لصالح مبادئ وأهداف الحركة من تلمسان التي كانت مقر مقاطعة إدارية ضمت ثلاثة عشر بلدية إلى المناطق المجاورة لها ومنها بالخصوص وحسب درجة قوة التنظيم في الفترة ونشاط الخلايا وتعدادها: مغنية.

---

[1] Omar Carlier . **Espace politique et sociabilité juvénile : la parole Etorliste en ses quartiers** (in) coll. lettres . intellectuels . et militants en Algérie (1880-1950) Oran . URASC. 1988, p 137.

[2] AWO. CIE n°190. Mai 1945.

[3] CAOM - 51160. police d'état . Tlemcen. Rapp 235/03/1948.

نمور، ندرومة، وإلى المناطق الريفية المجاورة لها... وفي بلديات صغرى، أين شكلت خلايا عديدة مع مطلع 1950، كما هو الحال في صبيردة، وتونان ومونتانياك (Montagnac): الرمشي حاليا. وفي بلدية أوجين إيتيان حناية (Eugène Etienne Hennaya) الحناية حاليا أين تواجدت خلية بتعداد ثلاثين مناضلا عند تأسيسها.[1]

واستمر تأثير إشعاع مركز ومكانة ح.إ.ح.د في تلمسان إلى مناطق بعيدة، خارج المقاطعة، وذلك عن طريق رجال الإتصال وعناصر الدعاية و الإعلام، وباستمرار وخاصة خلال المناسبات الوطنية (مثل ذكرى 11 مارس لتأسيس حزب الشعب الجزائري، 8 ماي...) والدينية (شهر رمضان، المولد النبوي الشريف ...)، رغم المضايقات والضغط المستمر من قبل السلطة الإستعمارية على الحركة، بداية من الإعتقالات التي مست مناضليها منذ ماي 1950 وبعد غلق مقرها العام الكائن بـ الشارع الوطني (Boulevard national) بتلمسان[2]. وتنديدا بهذا، أصدرت ح.إ.ح.د بيانين: واحد في 16 ماي تحت عنوان أمام القمع الإستعماري، وآخر بتاريخ 19 ماي تحت عنوان "نداء لجنة دعم ضحايا القمع الإستعماري".[3]

ونظرا لهذا الطارئ، تحولت منازل المناضلين إلى أماكن لعقد الجلسات، ففي 11 مارس بمنزل قنانش محمد الكائن: شارع باريس – "شارع معركة فلاوسن حاليا"، حضر ما يقارب مائة وخمسين[4] (150 مناضل)، وخلال الإجتماع، دار نقاش عم وفيه تم تقييم نشاط الحركة وخلاياها بالمدينة، وبحضور نواب من خارج المدينة مثل كبير محمد من مغنية.[5]

لم تنقطع خلايا ح.إ.ح.د في مدينة تلمسان بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وموجة الإعتقالات، عن نشاطها لمدة طويلة، إذ عادت إلى عقد اجتماعاتها في ديسمبر 1950.[6]

وفي الإطار، وجدت الحركة في المنظمات المدعمة لها متنفسا ميدانيا لتحقيق أهدافها، وفي التعريف بإنشغالاتها، وكان ذلك عبر لجان دعم ضحايا القمع

[1] CAOM-5I155. Monographie politique : Arrondissement de Tlemcen. Eugène Etienne Hennaya.
[2] CAOM - 10CAB 110. Circ de police . Tlemcen . 22/05/1950.
[3] CAOM - 10CAB 110- Renseignements généraux . Mai 1950.
[4] CAOM - 10CAB 110- SLNA n°203. Oran . 18/03/1950.
[5] CAOM - 10CAB 110. Circ de police . Tlemcen . 22/03/1950.
[6] CAOM - 10CAB 110. Circ de police . Tlemcen . 02/01/1951.

والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها. وجمعية النساء المسلمات – فرع تلمسان– التي كانت تحت رئاسة السيدة بن عصمان. وهي زوجة بن عصمان عبد الكريم– نائب بلدي ممثلا لحركة الانتصار. وسعت هذه الجمعية إلى تقوية التنظيم النسوي لصالح الحركة والدعوة إلى أهدافها. وفي إحدى جلساتها بتاريخ 29 أفريل 1951. طالبت بجعل 8 ماي يوم الحزن.[1]

وبغية إعادة هيكلة ح.إ.ح.د في مدينة تلمسان وتنشيط خلاياها. ثم عقد اجتماع يوم 27 جانفي 1951 بمنزل حميدو العربي. حضره العديد من المناضلين من الحركة ومن جناحها السري والذين لم يعتقلوا. وخلال الإجتماع جرى نقاشا مفتوحا. وتوج في الأخير. بتعيين لجنة لإدارة الحركة في تلمسان متكونة من حميدو العربي رئيسا. وممشاوي* محمد نائبا. وقنانش محمد – أمينا . وبن عصمان عبد الكريم. أمينا عاما مساعدا[2].

وعقد اجتماع آخر في مخبزة أحد المناضلين بتلمسان في 19 مارس 1951. حضره العديد من المناضلين. ومنهم بختي محمد الملقب مولاي الهادي وهو قائد جهوي مكلف بالنظام. والحصار مصطفى نائبه. وممشاوي محمد ومجادي محمد. وفار الذهب محمد. بابا أحمد مختار وبابا أحمد عبد العزيز ... وفيه تمت مناقشة لوائح حول الوضع الدولي وفي تونس خاصة و كيفية استغلال هذه الأوضاع واتخاذ مبادرات عملية لمواجهة السلطة الإستعمارية في الجزائر.[3]

انصب اهتمام المناضلين في تلمسان. إضافة إلى هيكلة خلايا الحركة. إلى إعادة تشكيل أفواج التنظيم السري (تنظيم الأفواج الفدائية – الفيالق). ونوقشت هذه المسألة في الاجتماعين المذكورين سابقا. وهذا يوضح تداخل الجناحين: العلني والسري في الحركة وازدواج مهام عدة مناضلين فيها. وفي هذا الصدد. فقد صرح حميدو العربي في اجتماع 27 جانفي 1951 بأن: "ح.إ.ح.د توجد نظريا. حتى يستمر عملنا ونضالنا المباشر والعلني من أجل تحرير الجزائر. ولكن في الواقع نعتمد فقط على التنظيم السري..."[4].

---

[1] CAOM , 10CAB 110, Commissariat centrale . n° 5608 : Tlemcen . Mai 1951.

* ممشاوي محمد: مولود في تلمسان ، من قدماء المناضلين في نجم شمال افريقيا و مسؤول في ح.ش.ج – ح.إ.ح.د و من المصاليين ، اعتقل في ديسمبر 1954.

-Voir : Mohamed Harbi . **FLN : Mirage et réalité** . op cit . p 394.

[2] CAOM. 92//675 . PRG n°2249. Tlemcen . 30/01/1951.

[3] CAOM – 10CAB 110. PRG . Tlemcen . 21/03/1951.

[4] CAOM - 92//675 - PRG. Tlemcen . 30/01/1951.

لقد كانت مساعي المناضلين في تلمسان من أجل إعادة تشكيل الأفواج الفدائية مجدية وناجحة. إذ تطور تعداد العناصر المجندة (بعد إخضاعها للتجربة ووفق النظام الداخلي للتنظيم السري) من 18 إلى 41 عنصر في مطلع 1951[1]. وهو تعداد مرتفع عن ما كان في نواحي أخرى من العمالة.

3- المدن المجاورة لتلمسان:

كان نجاح ح.إ.ح.د في تلمسان على المدن والبلديات المجاورة، خاصة في مغنية، ندرومة ونمور، حيث شكل هذا المثلث مركز جذب وقوة لدى الحركة، التي امتد تأثيرها كذلك إلى المناطق الجبلية الريفية القريبة لهذه المدن، ومنها الواقعة على الحدود مع المغرب.

أ- مغنية:

جعلت السلطة الإستعمارية بعد الإحتلال من مغنية مركزا إداريا منذ 1844، ومقرا لبلدية مختلطة منذ 1922. وأولت لها أهمية استراتيجية نظرا لموقعها الحدودي مع المغرب. ... وتخوفت من سهولة الإتصالات بين الوطنيين الجزائريين والمغاربة ومن نقل وتهريب الأسلحة[2]. وبغية تشديد المراقبة على الوطنيين الجزائريين، سعت الإدارة الإستعمارية إلى إحكام سيطرتها على المنطقة الحدودية. وفي هذا الإطار، توالت زيارات المسؤولين الفرنسيين، ومنهم الحاكم العام للعمالة إلى مغنية، الذي زارها عدة مرات للوقوف على المشاريع الإنمائية حسب الخطاب الرسمي، لكن في الواقع، هدفت إلى طمأنة الأوروبيين خاصة والعامة من السكان عموما، وعلى تهدئة الوضع، لأنها كانت تأتي بعد أحداث وإضطرابات وقعت بالمدينة [3] الذي بلغ تعداد سكانها في نهاية 1952 / 52675 نسمة.

أصبح نشاط ح.إ.ح.د في مغنية قويا تدريجيا، بعد الحرب العالمية الثانية، ولعب محمد كبير دورا مهما في تأسيس وتنشيط خلية مغنية خاصة بعد نجاح الحركة في الإنتخابات البلدية لأكتوبر 1947. وأعطى هذا دفعا قويا لها، ولتنظيم عملها وتقوية نفوذها في المدينة و ما جاورها.

---

[1] Ibid .
[2] CAOM- 51160, monographie politique de Marnia (1950-1954).
[3] CAOM- 51160.

تكونت خلية ح.إ.ح.د لمغنية من كبير محمد – أمينا عاما. وسي مرسلي محمد. مساعدا له. وصديقي الشيخ بوعزة: أمينا للخزينة. إضافة إلى: الأعضاء: بن داود عبد الكريم. بوجلطية حسين. ناصر حسين الملقب بن عودة ودلهوم محمد.

كان كل أعضاء الخلية: نواب الحركة في مجلس بلدية مغنية ما عدا سي مرسلي محمد[1]. وعن طريق مؤسسات رسمية. نشط التيار الوطني في مغنية. حيث جسدت مدرسة التقدم المؤسسة في أفريل 1950. والمدشنة رسميا في 1951/09/27. وبموجب قانون جويلية 1901. التوجه الوطني من خلال برنامجها الدراسي وطبيعة أنشطتها وقبضة وتحكم عناصر الحركة على مجلس إدارتها. ولذا لقيت مضايقات من الإدارة الإستعمارية ... وبتهمة فتح مدارس وكتاتيب قرآنية دون ترخيص. حكم على مدير مدرسة التقدم "درار محمد" من قبل محكمة تلمسان يوم 1952/12/17 بغرامة مالية قدرت بثلاثين ألف فرنك.

ورغم المراقبة الإدارية. تواصل تأسيس المدارس الحرة والكتاتيب القرآنية. تحت غطاء الحركة. وحتى في القرى والدشرات. مثل مدرسة في دوار "بوحلو" في جويلية[2] 1951.

لقيت ح.إ.ح.د سندا معنويا أكثر منه ماديا. من خلال تأسيس لجنة الدفاع ضد القمع–فرع مغنية– في 16 ماي 1950. ونشط فيها كل من نواب الحركة: مستاري محمد (أمينا عاما مساعدا للفرع) وفتوكه حميده (عضو في اللجنة) وساهما في تنظيم جمع الأموال والدعوة إلى التضامن مع ضحايا المعتقلين والمساجين وعائلاتهم وذويهم.[3]

وفي هذا الإطار. تم جمع الأموال في عدة مناسبات لصالح لجنة الدفاع عن ضحايا القمع.[4]

على عكس ضعف تأثير عناصر ح.إ.ح.د في هذه اللجنة بمغنية. فإن تحكمهم كان واضحا في فرع الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها. وذلك من خلال تسيير نشاطها وجعلها منبرا سياسيا لتمرير إهتمامات وإنشغالات الحركة. اتخاذها غطاءا لطرح قضاياهم وفي هذا الصدد. تحول التجمع الشعبي المنظم تحت غطاء

---

[1] CAOM- 51160.
[2] CAOM - 10CAB 65, PRG n°07906, Oran . 23/07/1951.
[3] CAOM - 10CAB 65, PRG n°04304, Oran . 23/06/1950.
[4] CAOM - 10CAB 65, Gendarmerie nationale, compagnie d'Oran . secteur de Tlemcen . Tlemcen . 01/09/1951.

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بمغنية يوم 04 أكتوبر 1952 إلى فرصة للتنديد بالسياسة الإستعمارية ... وبالقمع البوليسي. وانتهى التجمع بإحالة أحد المتدخلين وهو مستاري محمد – نائب من ح.إ.ح.د على محكمة تلمسان في اليوم الموالي. وحكم عليه بالسجن مدة شهرين. وتنديدا بهذا. قدم نواب الحركة في مجلس بلدية مغنية استقالتهم جماعيا.[1]

أثرت هذه الضغوطات الإستعمارية على مناضلي ح.إ.ح.د. فضيّقت الخناق على النشطاء السياسيين إلى درجة أنّهم أحسوا بيأس وعقم النضال السياسي. وفي المقابل. رجحت كفة الداعين إلى العمل السري وإعادة تنشيط الأفواج والخلايا الفدائية.

أشارت التقارير الإستخباراتية الفرنسية إلى وجود عناصر ضمن التنظيم السري في منطقة مغنية بلغ عددهم: تسعة عشر (19). ويكون هؤلاء هم المنظمون الفعليون لظاهرة فاتح ماي 1951 التي كادت أن تتحول إلى مشادات بين المتظاهرين وقوات الشرطة.[2]

حدثت حالات اضطراب وفوضى في عدة مناطق ريفية مجاورة. خاصة في دواوير. كان بها التنظيم السري قويا ومنظما. مثل دوار مسيردة الفواقة – جزء عنابرة Fraction Anabra. وفي دوار بني واسين – جزء مصامدة Fraction M'samda. على بعد حوالي 5 كيلومتر[3] من مغنية وحافظ هذا التنظيم السري على هيكله. وزاد من قوته على مقربة من إندلاع الثورة التحريرية.

ب– ندرومة:

ندرومة مدينة قديمة. بعد استكمال احتلالها من قبل الإستعمار الفرنسي في 1842. جعلها مركزا لبلدية مختلطة منذ 1880. تبعد على تلمسان بـ 60 كيلمترا. وعن مغنية بثمانية وعشرين كيلومترا. وبحوالي ستة عشر كيلومترا عن نمور. وقد عدد سكانها بـ: 7855 نسمة في 1950.[4]

---

[1] CAOM - 10CAB 65. Gendarmerie nationale, compagnie d'Oran . secteur de Tlemcen . Tlemcen . 01/09/1951.
[2] CAOM - 10CAB65. GGA, PRG . District d'Oran. Oran . 23/07/1951.
[3] CAOM - 10CAB 65. Rapp. Administrateur - communal . Marnia . 31/01/1953.
[4] CAOM - 51 160. Monographie politique de l'arrondissement de Tlemcen (Nedroma).

عرفت ح.إ.ح.د توسعا ملحوظا في ندرومة بعد الحرب العالمية الثانية. فبعدما كانت الأسبقية في هذه المدينة للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]. أصبحت لحركة الإنتصار شعبية متزايدة خاصة منذ الحملة الإنتخابية للإنتخابات التشريعية – جوان 1951 والتي جرت في جو إثارة. فقبل موعد الإنتخابات. تجمع حوالي مائة جزائري أمام مقر بلدية ندرومة. لطلب بطاقة الناخب. وهذا بتوصية من ح.إ.ح.د. وتخوفا من إقدام الإدارة الإستعمارية على التزوير الإنتخابي واستعمال أصواتهم لصالح المترشحين الموالين لها[2].

وتم توقيف ثلاثة إخوة وهم: دراري محمد والطيب وجريدي يوم إجراء الإقتراع(17) جوان في مركز جبالة بتهمة التحريض على عدم التصويت. وحكم عليهما بالسجن مدة شهر كامل.[3]

إنّ فشل النضال العلني السياسي خاصة بعد انتخابات 1951 وتكرر المحاولات الغير جادة أدى إلى ميل المناضلين نحو العمل السري والتحضير العملي للثورة التحريرية. وذلك بإعادة تشكيل الأفواج الفدائية.وفي هذا الصدد. أشارت بعض التقارير إلى إقدام حوالي ثلاثمائة (300) شاب على التدريب العسكري ليلا. قرب وادي تايمة. بمحاذاة محطة القطار بندرومة[4]: وحدد عدد الشباب المنخرطين في الشبكة السرية بسبعين شابا. بدوار السواحلية الذي اعتبر مركز الخطر في المستقبل على الإستعمار الفرنسي بالجزائر نظرا لقوة التنظيم السري فيه.[5] وتلقى هؤلاء الشباب تدريبا عسكريا ليليا بمعدل مرة إلى مرتين في الأسبوع. وكان للبعض منهم بنادق صيد.

وإلى جانب هذا. كان الإمام حمناش محمد الملقب بن قادة يحاضر فيهم حول القيم الروحية والمعنوية للشعب الجزائري وثوابته. وحقوق وواجبات المناضل ومواصفاته ... والتحلي بالصبر على الشدائد و التخطيط لرحيل الإستعمار وتكررت

---

[1] CAOM - 5I 160. Monographie politique de l'arrondissement de Tlemcen (Nedroma).
[2] CAOM- 10CAB 65. Préf. d'oran . Rapp. Chef District . PRG . Marnia : 14/06/1951.
[3] CAOM- 10CAB 65. Rapp. Administrateur de la commune de Nedroma . 17/06/1951.
[4] CAOM- 10CAB 65. SLNA . n° 433. 12/07/1951.
[5] CAOM - 10CAB 65. Rapp Gendarmerie . n 26/4. Nedroma . 155 02/1952.

هذه الحصص الليلية خاصة في قسمي بوياردان وعين زمور (Fraction : Bouyardenne et Ain Zemour) من دوار السواحلية[1].

تفطن حزب الشعب الجزائري –حركة الانتصار لأهمية تفعيل المدارس الحرة، خاصة في منطقة لها وزنها وإرثها الحضاري والثقافي. فأولت الحركة عناية خاصة للتمدرس والمدرسين. لم تكن مهمة الحركة سهلة في منطقة محافظة وظل فيها التعليم العربي الإسلامي محصورا. وكانت أسبقية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إحكام نفوذها على المدارس الحرة واضحة. ورغم ذلك سعت ح.إ.ح.د إلى فتح مدارس قرآنية و تأطيرها في عدة مناطق ريفية. لكن الكثير منها. كان يتعرض لغلق بأمر قضائي تحت حجة عدم وجود ترخيص إداري لفتحها[2].. رغم أنّ تعداد هذه المدارس القرآنية ضخم في المنطقة. بحيث وصل عددها في سبتمبر 1951 إلى 98 مدرسة قرآنية. وبها 199 مدرس والكثير منهم ذوي ميول وطنية ومتعاطفين ومناصرين لـ ح.إ.ح.د. ووصل عدد الطلبة إلى 2656 طالب. منهم 22 فتاة. وتوزعت هذه المدارس وحسب تعدادها وترتيبا في السواحلية. زاوية الميرة. بني منير. جبالة وبني مسهل[3]. بالمناطق الريفية القريبة من ندرومة. بينما في المدينة. تواجدت مدرسة نظامية حرة "هي مدرسة عبد المؤمن" ذات توجه إصلاحي. مسيرة من قبل عبد الوهاب بن منصور الذي أظهر في عدة مناسبات تقربه من ح.إ.ح.د وحمله أفكارها. إضافة إلى المدرسين الثلاثة بالمدرسة والمؤطرين للطلبة الذي بلغ عددهم خلال الموسم الدراسي (1952-1953): 280 طالبا منهم 150 من الذكور[4].

ج- نمور (الغزوات):

تطور نفوذ حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار للحريات الديمقراطية في نمور بفعل مجهودات شخصيات عديدة خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية: ومن هؤلاء: كرور مصطفى. بناي بشير. طالب عبد الوهاب. سونة مصطفى. شيبان عمار. مسعود أحمد و بعوش محمد وحمدون محمد المكلف بالتنظيم والإعلام بالخلية. انتمى جل هؤلاء إلى الطبقة العاملة والحرفيين والتجار الصغار[5]... وكانت اللقاءات والاجتماعات تنعقد في مقر الجمعية الموسيقية "الحياة" التي توقف نشاطها

---

[1] CAOM - 10CAB 65. Rapp. Commissaire principal. Nemours. 29/07/1952.
[2] CAOM . 5I160 Monographie politique de Nedroma . Etude sur le écoles coraniques (1952-1953).
[3] CAOM . 5I160. SLNA n°108. Octobre 1953.
[4] Ibid.
[5] CAOM . 5I160. Rapp sous préfet de Tlemcen . 10/02/1953.

هذه الحصص الليلية خاصة في قسمي بوياردان وعين زمور (Fraction : Bouyardenne et Ain Zemour) من دوار السواحلية[1].

تفطن حزب الشعب الجزائري –حركة الانتصار لأهمية تفعيل المدارس الحرة. خاصة في منطقة لها وزنها وإرثها الحضاري والثقافي. فأولت الحركة عناية خاصة للتمدرس والمدرسين. لم تكن مهمة الحركة سهلة في منطقة محافظة وظل فيها التعليم العربي الإسلامي محصورا. وكانت أسبقية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إحكام نفوذها على المدارس الحرة واضحة. ورغم ذلك سعت ح.إ.ح.د إلى فتح مدارس قرآنية و تأطيرها في عدة مناطق ريفية. لكن الكثير منها. كان يتعرض لغلق بأمر قضائي تحت حجة عدم وجود ترخيص إداري لفتحها [2].. رغم أنّ تعداد هذه المدارس القرآنية ضخم في المنطقة. بحيث وصل عددها في سبتمبر 1951 إلى 98 مدرسة قرآنية. وبها 199 مدرس والكثير منهم ذوي ميول وطنية ومتعاطفين ومناصرين لـ ح.إ.ح.د. ووصل عدد الطلبة إلى 2656 طالب. منهم 22 فتاة. وتوزعت هذه المدارس وحسب تعدادها وترتيبا في السواحلية. زاوية الميرة. بني منير. جبالة وبني مسهل [3] . بالمناطق الريفية القريبة من ندرومة. بينما في المدينة. تواجدت مدرسة نظامية حرة "هي مدرسة عبد المؤمن" ذات توجه إصلاحي. مسيرة من قبل عبد الوهاب بن منصور الذي أظهر في عدة مناسبات تقربه من ح.إ.ح.د وحمله أفكارها. إضافة إلى المدرسين الثلاثة بالمدرسة والمؤطرين للطلبة الذي بلغ عددهم خلال الموسم الدراسي (1952-1953): 280 طالبا منهم 150 من الذكور[4].

ج– نمور (الغزوات):

تطور نفوذ حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار للحريات الديمقراطية في نمور بفعل مجهودات شخصيات عديدة خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية: ومن هؤلاء: كرور مصطفى. بناي بشير. طالب عبد الوهاب. سونة مصطفى. شيبان عمار. مسعود أحمد و بعوش محمد وحمدون محمد المكلف بالتنظيم والإعلام بالخلية. انتمى جل هؤلاء إلى الطبقة العاملة والحرفيين والتجار الصغار[5]... وكانت اللقاءات والاجتماعات تنعقد في مقر الجمعية الموسيقية "الحياة" التي توقف نشاطها

---

[1] CAOM - 10CAB 65. Rapp. Commissaire principal , Nemours . 29/07/1952.
[2] CAOM . 5I160 Monographie politique de Nedroma . Etude sur le écoles coraniques (1952-1953).
[3] CAOM . 5I160. SLNA n°108. Octobre 1953.
[4] Ibid.
[5] CAOM . 5I160. Rapp sous préfet de Tlemcen . 10/02/1953.

في 1950. وتحول مقرها إلى فوج كمحلي للكشافة الإسلامية الجزائرية والذي كان تحت قبضة وتحكم عناصر من ح.إ.ح.د .[1]

اتجهت الدعاية الحزبية للحركة في نمور منذ 1951. وخاصة منذ فترة ما بعدت الإنتخابات التشريعية. نحو الدواوير والدشرات، وكان دوار السواحلية مركزا مهما ضمن الحركة وتنظيمها السري وحدد عدد المناضلين به على ما يقارب مائتين (200) من الشباب.[2]

اعتمد النشاط الوطني في المنطقة أسلوب الحيطة والحذر والسرية خاصة بعد المضايقات المتتالية التي تعرض لها المناضلون، مثل اعتقال مسؤول الدعاية: شيبان عمار. حيث حكم عليه بالسجن مدة شهرين. في سبتمبر 1950 بتهمة نشر بيانات ممنوعة.[3]

ولهذا. عقدت الإجتماعات ليلا. وفي سرية تامة وبمناطق ريفية خارج نمور مثل الإجتماع الذي وقع بدوار جماعة أولاد زيري – Fraction Ouled Ziri ليلة الأحد 11 مارس 1951. حضره حوالي مائة (100) مناضل ودار النقاش حول كيفية تنظيم عمليات تخريبية ضد مزارع المعمرين[4]. ووقع اجتماع مماثل بعد أربعة أيام "وفيه تم وضع قائمة اسمية لشخصيات موالية للإدارة الفرنسية لا بد أن تقتل[5]..." وأدى هذا إلى حالة إثارة واضطراب وقلق عمت المنطقة، وتقوّت خلالها مكانة ح.إ.ح.د. فزادت دعايتها بتحريض التجار وعمال الميناء على الإضراب مثل دعوتها إلى إضراب في يوم 02 جانفي 1952.[6]

في هذه الأجواء المشحونة بالإضراب وقلق الإدارة الإستعمارية على مصالحها، أشار استخباراتي إلى "وجود مشروع مخطط سري عسكري لتحطيم ميناء نمور، يكون من تدبير عناصر من التنظيم السري لـ ح.إ.ح.د المقدر عددهم بحوالي 60 شخصا، للبعض منهم قطع أسلحة خاصة، وهم مؤطرون ضمن أفواج فدائية منتشرة خاصة في الدواوير، مثل دوار أولاد زيري و دوار كوالة (Koulâa). أين تكون الأسلحة مخبأة

---

[1] CAOM . 51118 . C de police . n°38/S. Nemours . 27/02/1952.
[2] CAOM . 10CAB65. PRG n°9551. Oran . 08/09/1952.
[3] CAOM . 51160. Rapp sous préfet de Tlemcen . 10/02/1953.
[4] CAOM – 51160- Police judiciaire de Tlemcen . n°664 : Tlemcen . 19/03/1951.
[5] Ibid.
[6] CAOM – 51127- Préf. d'Oran. SLNA n° 125. janvier 1952.

في مطامير. بعدما تم الحصول عليها. عن طريق البحر. مهربة من قبل الصيادين الإسبان"[1].

وأدى هذا الأمر إلى تكثيف المراقبة في الأوساط الوطنية ومتابعة العناصر المشبوهة من قبل الأجهزة الأمنية للإدارة الإستعمارية للتدخل قصد كسر تزايد نفوذ ح.إ.ح.د في المدينة والمنطقة المجاورة لها. فكانت أحداث 21 أكتوبر 1952 [2] مناسبة كبرى لها.

على عكس الإنتشار الواقع والنشط المتميز لـ ح.إ.ح.د في المدن المذكورة سابقا وبدرجات متفاوتة. ولكن متزايدة منذ 1951. لم يكن تمركز الحركة قويا في مراكز أخرى: مثل جسر يسر (بن سكران حاليا) أي حدد عدد المنخرطين بـ ثلاثين عضوا ضمن خلية كانت تحت رئاسة بن بوطريق عبد القادر [3].

وفي سبدو: البلدية المختلطة المشكلة من ستة دواوير و ثلاثة مراكز إستيطانية. كان السيد حساين محمد: عون طبي عامل بـ"لامورسيار" (أولاد ميمون حاليا) والمتمتع بشعبية كبيرة. هو عنصر الطليعة والمبادر لتأسيس خلية للحركة. في سبدو ومنذ[4] 1950. وبعد فترة طويلة. تكونت خلايا في المناطق الريفية المجاورة. وتحديدا في دوار عزايل[5] وفي أولاد بني هلال (Fraction Beni Hellal). أين تحولت خلية من الحزب الشيوعي الجزائري كلها إلى ح.إ.ح.د في أكتوبر 1952. [6]

وفي شرق مدينة تلمسان. كان نشاط ح.ش.ج — ح.إ.ح.د متميزا. من حيث بدايته القديمة وتوسع شعبيته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك عن طريق نادي "الشبيبة الأدبية الإسلامية" الذي هدف إلى محاربة الآفات الاجتماعية والبدع. وكان واجهة ومركزا لنشر إيديولوجية ومبادئ ح.إ.ح.د وكان النادي تحت تسيير لجنة من الحركة. وأعضاءها هم:

– حميدو مصطفى — رئيسا — وهو عضو بلدي ، ممثلا لـ ح.إ.ح.د.

– حجاج جلول – نائب الرئيس – وهو عضو بلدي . ممثلا لـ ح.إ.ح.د.

---

[1] CAOM-92//113, Troupes du Maroc, compagnie des forces de gendarmerie , renseignements n°58 , Rabat , le 23/04/1952.

[2] يأتي تفصيل هذه النقطة في عناوين لاحقة.

[3] CAOM - 5I160, Monographie politique de l'arrondissement de Tlemcen .

[4] CAOM- 5I155, Rapp. Administrateur de CM .Sebdou , 11/02/1952.

[5] Ibid

[6] CAOM- 5I155, Rapp mensuel , CM , Sebdou, octobre 1952.

- بربار أحمد- الأمين العام – وهو عضو بلدي ، ممثلا لـ ح.إ.ح.د.

- بلعباس أحمد – الأمين العام المساعد – عضو في ح.إ.ح.د.

- مهدي الحاج العربي – أمين الخزينة – متعاطف مع ح.إ.ح.د.

- بن سنوسي أحمد – مساعد أمين الخزينة – عضو في ح.إ.ح.د [1].

وتواجدت خلية للحركة، في "لامورسيار" منظمة وقوية منذ 1950، تحت رئاسة حميدو مصطفى، وضمت كل من بن سنوسي أحمد، نائبا وبربار عبد القادر كأمين عام، وبلعياشي أحمد: أمينا للخزينة، وبن زينب سي الحاج، ومرسلي عز الدين، تركي محمد، سليماني الجيلالي، كأعضاء، إضافة إلى ولد محند إدريس الذي كان كذلك عضوا في مجلس البلدية [2].

4- سيدي بلعباس:

قامت خلية مدينة سيدي بلعباس لـ ح.إ.ح. د بدور مهم في التعريف بمبادئها وأهدافها الوطنية بطرق علنية وسرية. ضمت الخلية قرابة مائة مناضل، وكان على رأسها عبد الدايم بن عودة، وطيبي محمد أمينا عام و مكلف بالإتصال، وعمير بلقاسم: أمين عام مساعد وأعضاء آخرون ضمن مكتب الخلية، وجلهم من التجار الصغار والعمال والحرفيين، منهم: باديسي محمد، قواسمي عبد القادر، مكي مختار بلعباس ومعروف بومدين [3] وكان هذا الأخير نائب لـ ح.إ.ح.د في مجلس البلدية وساهم مساهمة كبيرة إلى جانب آخرين في تأسيس مدرسة النصر في 1950، والتي خلفت جمعية التربية والتعليم المؤسسة في 1944 [4].

تشكلت اللجنة المديرة لمدرسة النصر من أعضاء هم عناصر في ح.إ.ح.د إذ كانت تحت رئاسة: سقال بومدين، وعمير بلقاسم: نائبا له، وكان هذا الأخير: عنصر اتصال في الحزب، وبن غازي الشيخ –أمينا عاما، ومكي مختار – أمينا للخزينة، ولطرش محمد – مساعد أمين الخزينة ومدرس اللغة العربية، ومكدول بشير وبكار

---

[1] CAOM- 51160. Sous préfet de Tlemcen . 10/02/1953.

[2] CAOM- 51155. Sous préfet de Tlemcen , 11/02/1953.

[3] لم يعلن رسميا عن تأسيس المدرسة الا في 1953/02/13 في حفل مراسيم تدشين .

-Voir 51155, Monographie politique de Sidi Bel Abbès (1953) .

[4] Redouane Ainad Tabet, op cit, p145.

جلول وقادي سعيد: وهو أعضاء في اللجنة الديرة، وكان للأخير مهمة صيانة وحفظ الوثائق وأرشيف المدرسة.[1]

شكلت مدرسة النصر واجهة علنية رسمية لنشاط الحركة إلى جانب فوج الكشافة الإسلامية الجزائرية. إلا أن هذا الأخير لم يقو على الخروج من دائرة الخلافات الداخلية بين أعضائه رغم محاولات الصلح و نوايا التقارب[2].

بمقابل النشاط العلني وموازاة له. اعتمدت الحركة أسلوب العمل السري. بل كان الميل له متزايدا وبصفة تدريجية منذ ربيع 1950. أي بعد اكتشاف المنظمة الخاصة.

والدليل على ذلك هو تعدد الاجتماعات السرية لعناصر الحركة في سيدي بلعباس وتكرر زيارات المسؤولين وشخصيات من الأجهزة المركزية للحركة وتنقلات مشبوهة لأعضاء من الخلية خارج المدينة. كانت مرصدة من قبل مصالح الإستخبارات الإستعمارية. لكن غير معروفة الأهداف.

والعينات كثيرة: وهي تثبت هذه الحقيقة التاريخية، ومنها ما يلي:

- تنقل سويح هواري – عضو في اللجنة المركزية لـ ح.إ.ح.د . وبصفته مفتش جهوي للحركة مرتين إلى سيدي بلعباس. يومي 19 فبراير 1950 و19 أفريل 1950، واجتماعه مع أعضاء من الخلية المحلية[3].

- تكرار الاجتماعات سرية ليلية في منازل المناضلين في فترة اكتشاف المنظمة الخاصة. ومن هذه اللقاءات الكثيرة : لقاء تم يوم 18 أفريل 1950 في منزل معروف بومدين. وفي 13 ماي في منزل عطار محمد. وفي 29 جويلية بمنزل محمدي[4] ... وعقدت اجتماعات سرية أخرى في المناطق المجاورة للمدينة منها: في لطار (Lamtar) وطاسان (Tassin): حاسي زهانة حاليا. أين كان بوجد تنظيم سري شكل من فوجين. وكان يتم الإجتماع في مرفأ تابع لرفاس محمد[5].

---

[1] CAOM- 92//142 - cpie d'Oran . Sect. De Sidi Bel-Abbès , n°246/4, du 17/12/1952.
[2] CAOM- 51119. Police d'état , Circ. De Sidi Bel-Abbès , commissariat central , n°2754, 21/02/1950.
[3] CAOM- 51119. Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°972, du 24/04/1950.
[4] CAOM – 92//675. GGA . PRG . District d'Oran Rapp. mensuel (23/04 – 23/05/1950).
[5] CAOM- 51119. Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°1921, du 24/05/1950.

لعب طيبي محمد دورا مهما في الدعاية الحزبية، بتكليف من اللجنة المديرة في فيدرالية وهران لـ ح.إ.ح.د . وتعدى نشاطه مقاطعة سيدي بلعباس وبلدياتها: الثلاثة وعشرين إلى المقاطعة المجاورة، مثل معسكر، أين جرى التنسيق عمليا في الدعاية والإعلام وفي سرية تامة[1]. وكلف طيبي محمد بمراقبة نشاط الأحزاب الأخرى ... وكان له تنقلات عديدة إلى المغرب والتنسيق وتوحيد الجهود مع حزب الإستقلال المغربي، وفي هذا الإطار جرى استقبال ووفد عن هذا الحزب في سيدي بلعباس عدة مرات، منها:

- يوم 11نوفمبر 1951: زيارة فاسي محمد بن طاهر إلى سيدي بلعباس
- يوم 21 نوفمبر 1951: وصول بن غبريط بن عيسى إلى سيدي بلعباس وتحادثه مع طيبي محمد.[2]

تميز النشاط الوطني بالمنطقة بطابعه السري، خاصة منذ أواخر 1950، إذ تمسك المناضلون بتعليمات ح.إ.ح.د الداعية إلى ضرورة الإحتياط والحذر في فترة تزايد القمع الإستعماري.

عبّر المناضلون عن آرائهم بواسطة كتابات حائطية مرورا عبرها بخطب سياسية؛ كالتي كتبت على جدران محلات عمومية ليلة 21 أكتوبر 1950 في مارسيي لاكومب (Mercier Lacombe): سفيزف حاليا، وعلى إثرها، تم اعتقال كل من عمير بلقاسم، مجاني محمد، قروتي بلحاج، وحكم عليهم بثلاثة شهور سجنا غير نافذة.[3]

إضافة إلى هذا، ساهم أعضاء آخرون في توزيع بيانات ونشريات داخلية للحركة، وفي جمع أموال ضمن عمليات منظمة لتموين الخزينة المركزية ولدعم عائلات المعتقلين والمساجين[4]، ولصالح المدارس، وجرى جمع هذه الأموال خلال المناسبات الرسمية المنظمة من قبل الحركة، والمناسبات الخاصة كالأعراس.[5]

لم تكن ح.إ.ح.د ممثلا تمثيلا قويا في المجلس البلدي- الفئة II- بسيدي بلعباس على عكس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي حقق 80% من تركيبة

---

[1] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°13/S/RG, du 21/10/1951.
[2] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°38/S, du 21/11/1951.
[3] CAOM- 9CAB 51, GGA , PRG , District d'Oran , n°8593, 23/10/1951.
[4] CAOM- 5I119, Police d'état – Sidi Bel-Abbès , n°13/S/RG, du 21/10/1951.
[5] CAOM –5I119, SLNA n°2719, Rapp. mensuel , 21/07/1952.

المجلس في الإنتخابات البلدية لأكتوبر 1947. حيث حقق 1380 صوت إلا أنه تراجع تراجعا كبيرا في انتخابات 1953. وهذا مقابل التقدم الذي حققته ح.إ.ح.د (من 414 صوت في انتخابات 1947 إلى 500 صوت في انتخابات 1953). حيث وصل عدد نواب الحركة في المجلس البلدي—الفئة II: ستة نواب.[1]

يمكن إرجاع هذا التطور الإيجابي والتزايد النوعي في شعبية ح.إ.ح.د بمدينة سيدي بلعباس. إذا أخذنا الإنتخابات البلدية (1947 و1953) كمؤشر لذلك إلى:

1- نجاعة وفعالية الدعاية لصالح الحركة وبطرقها ووسائلها المختلفة السرية والعلنية.

2- تزايد شعبية ح.إ.ح.د خاصة في فترة القمع والإضطهاد ضد العناصر الوطنية. فلم تتوقف الإعتقالات ضد هؤلاء، ولأسباب وتهم عديدة. ومنها توزيع كتيبات (Opuscules) دعائية. تم اعتقال ثلاثة شبان وهم: عبد الغاني بن علي. بسطاوي سيد أحمد. ومحمد بن ميلود يوم 1952/07/10.[2]

3- كان للمنظمات والجمعيات والنوادي المدعمة للحركة سندا شعبيا مهما ومنها مدرسة النصر. وفريق "الإتحاد الرياضي الإسلامي لسيدي بلعباس" (USMBA) الذي أصبح جل أعضاء لجنته المديرة من عناصر ح.إ.ح.د عقب إجراء انتخابات لتجديد إدارته.[3]

4- طرح ح.إ.ح.د مشاريع وحدة وتقارب مع الأحزاب الوطنية، وفي الإطار 20 جانفي 1952 في نادي السعادة بسيدي بلعباس بين ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و ح.إ.ح.د والذي مثلها في اللقاء كل من قواسمي عبد القادر. عمير بلقاسم ودريسي بغداد. وخلاله تمت مناقشة قضايا عديدة، كالمسألة التونسية وكيفية توحيد الجهود ضد القمع الإستعماري...[4]

أتت هذه العوامل بأكلها في محافظة ح.إ.ح.د على مكانتها في سيدي بلعباس خلال الفترة، بل إلى تزايد نشاط ح.إ.ح.د السري في المنطقة.

---

[1] CAOM –51I19. Monographie politique de l'arrondissement de Sidi Bel-Abbès (1953).
[2] CAOM –51I19. SLNA n°2719. Rapp. mensuel , 21/07/1952.
[3] CAOM – 51I19. Police d'état , Sidi Bel-Abbès , n° 11923/RG, du 21/07/1951.
[4] CAOM – 92//142. Rapp. Cpie d'Oran .Sec. de Sidi Bel-Abbès . n°246/4 du 17/12/1952.

وفي هذا الصدد، أشار تقرير عن حاكم المقاطعة إلى أنه من الصّعوبة مراقبة نشاط خلية ح.إ.ح.د في سيدي بلعباس. وبأن مركز القلق على الإدارة الإستعمارية. والإثارة هو في هذه المدينة . في بودو (Bedeau) أي رأس الماء حاليا[1] ".

5- معسكر:

احتل الجيش الفرنسي مدينة معسكر يوم 30ماي 1841 بعد مقاومة شعبية منظمة. وأقام الإستعمار مراكز استيطانية عديدة في المنطقة بغية الإستغلال والإستيطان. ومنها: باريغو (المحمدية) في 1858 وباليكا (تغنيف) في 1870. وادي الطاغية وعين فكان في 1872 وكاشرو (سيدى قادة) وفروحة في 1874...[2]

وأنشأت البلدية المختلطة لمعسكر في 1877/07/22 الّتي كانت تتألف من ثمانية مراكز إستيطانية وعشرين دوار (Douars –Communes)[3] في مواجهة الإستيطان والإستغلال. تنوعت وسائل الرفض عند الجزائريين وتطورت تطورا تدريجيا وتماشيا والظروف المحيطة. لتعرف فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بداية تمركز وتوسع خلايا حزب الشعب الجزائري... وتطور النشاط الوطني خلال الحرب إلى عمل سري مهيكل ومنظم. عبّر من خلالها الجزائريون عن رفضهم للواقع الإستعماري.

وفي هذا الإطار، كانت مظاهرات فاتح أكتوبر 1943 بمعسكر. والمصادف ليوم عيد الفطر فرصة ومناسبة مهمة للتعبير عن انشغالات و اهتمامات الجزائريين للإدارة الإستعمارية بصفة علنية. شارك في المسيرة السلمية التي انطلقت على الساعة التاسعة صباحا من شارع بابا علي حوالي 150 شابا. أغلبهم من عناصر حزب الشعب الجزائري وفوج "الإقدام" للكشافة الإسلامية الجزائرية[4]. نادوا بإطلاق سراح المعتقلين والمساجين السياسيين واستنكروا توقيف فرحات عباس و سايح عبد القادر. وحل اللجان المالية المحلية[5]...

وانتهت المظاهرة باعتقال عناصر ومحاكمتهم في محكمة وهران. وهم: بلحفاوي محمد. اسطمبولي مصطفى. قايد حسين ولد طاهر. قايد ميلود ولد محمد ومادون بن عومر بالسجن مدة خمسة وأربعين يوم و غرامة مالية تراوحت ما بين 800-

---

[1] CAOM – 51119, Rapp. sous préf. Sidi Bel-Abbès ,01/12/1952.

[2] عدة بن داهة، إسهامات منطقة معسكر في المجهود الثورى (1954-1958)، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة وهران، 2001،ص15.

[3] نفسه، ص16.

[4] AWO. Préf. d'oran , CIE n°696- Octobre 1943.

[5] AWO. Cart.4477. Préf d' Oran. Affaires musulmanes . Oran . 22/10/1943.

12000 فرنك[1]. وبعد ما أثبتت تحقيقات الشرطة الإستعمارية بأن المظاهرة لم تكن ارتجالية وعفوية. بل تمت بعد تنسيق وتخطيط مسبق[2]...

وفي نهاية الحرب. كانت مظاهرات 8 ماي 1945. مناسبة أخرى إثبات المطالب الوطنية الثابتة والتفاف الشعب حولها رغم إقدام السلطة الإستعمارية على قمع المتظاهرين واعتقال الكثير في عامة الجزائر. ومنها في معسكر وبداية من شهر ماي[3]... و في جوان. أين بلغ عدد المعتقلين: ثمانية وثلاثين معتقلا.[4]

نشطت الساحة السياسية في معسكر بعد الحرب. بفعل الأحزاب السياسية وهي ح.إ.ح.د والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفوج الشهاب للكشافة الإسلامية المؤسس منذ 1943[5]. إضافة إلى مكتب الشبيبة الأدبية المسلمة المؤسس في أكتوبر 1947 الذي ضم بعض عناصر من ح.إ.ح.د.

وشكل هؤلاء كذلك فرعا نقابيا تابعا للكونفدرالية للشغل (CGT) في 1949 للدفاع عن مصالح العمال...[6]

وبموازاة النشاط العلني. تأسس فرع المنظمة الخاصة في معسكر. بمبادرة من حمو بوتليليس. وكان على رأسه: حلو عبد القادر.

وفي أجواء الإعتقالات الأولى التي مست عناصر المنظمة الخاصة. جاءت زيارة مصالي إلى معسكر وتغنيف (17-21 مارس 1950) والتي اكتست طابع حملة انتخابية دعائية للحركة. وفي معسكر يوم 19 مارس. صرح بأن "حرية التعبير انتزعت مني. ولكني سأظل متمسكا بالهدف. ألا وهو الاستقلال الجزائر وسأسعى إلى هذا من خلال عملي ونضالي باستمرار"[7].

---

[1] AWO. Cart.4063. CIE n°696 (Octobre 1943).
[2] AWO. Cart.4477, op cit.
[3] AWO. Préf. d'oran . CIE n°190- Mai 1945.
[4] AWO. Préf. d'oran . CIE n°125 – Juin 1945.

[5] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص85.
[6] عدة بن داهة، نفس المرجع، ص40-41.
* حلو عبد القادر: من مواليد 1919 بعين فارس (معسكر)، اعتقل في 1950، حكم عليه في 06ماي 1951، سجن في سجون وهران، ثم الجزائر، وسجن Ensisheim بفرنسا حتى نوفمبر 1953، أين أطلق سراحه، بعدها أصبح تحت الإقامة الجبرية حتى أكتوبر 1958.
ينظر إلى: نفسه، ص48.
[7] AWO. Préf. d'Oran . SLNA n°135- Rapp. Mensuel dur l'activité musulmane dans le Dpt d'Oran (10Avril – 10mai 1950).

مش اعتقال الكثير من المناضلين في المنظمة الخاصة. وأخضع آخرون إلى الإقامة الجبرية والمراقبة المستمرة، خاصة منهم مسؤولو الخلايا المحلية لـ ح.إ.ح.د ونوابها: بلقصير عبد القادر. عيسى عبدلي. عبيدي ميلود. طهراوي عبد القادر، رابح مولاي أوكيل... واسطمبولي[1] مصطفى ورغم ذلك. لم ينقطع نشاط هؤلاء. بل تحركوا من أجل مواصلة عمل الحركة. ولعب في هذا الإطار اسطمبولي رجل الإتصال والدعاية عبر تنقلاته الكثيرة[2] في ناحية معسكر وخارجها.

لم تستطع مصالح الإستخبارات الإستعمارية معرفة مقاصد هذه التنقلات والتحركات المشبوهة. ولا وصول مسؤولين مركزيين من ح.إ.ح.د إلى معسكر، كهدف زيارة خيضر محمد إلى المدينة يوم 1950/09/22.

وفي هذا الإطار. أشار تقرير إلى أن "الأرجح. أن تكون هذه الزيارة من أجل إعادة تنشيط المنظمة السرية".[3]

من خلال ما سبق من وصف لواقع نشاط ح.إ.ح.د بجناحيها العلني والسري في عدة مدن من عمالة وهران. يمكن الوقوف عند استخلاص عدة حقائق تاريخية وهي:

1- توسع وامتداد هياكل ح.إ.ح.د نحو مدن صغرى وبلديات ودشرات على فترات زمنية.

2- وفي هذا الإطار. يمكن اعتبار نجاح ح.إ.ح.د في الإنتخابات البلدية في أكتوبر 1947 بداية عملية لهذا التوسع. ومن جهة أخرى. فإن تدعيات اكتشاف المنظمة الخاصة منذ 1950، وإقدام السلطة الإستعمارية على تزوير الإنتخابات التشريعية في جوان 1951 عوامل أدت إلى ميل المناضلين نحو النشاط السري، وتفضيله والعمل من تحضير الثورة التحريرية.

3- أصبحت عدة مناطق ريفية من العمالة: مراكز إثارة وحساسة وخطيرة لدى السلطة الإستعمارية. وهذا بفعل نشاط الأفواج الفدائية التي تأسست تدريجيا منذ أواخر 1951... وأضحت مصدر الخطر على الإستعمار...وهذا بفعل الدعاية الحزبية لـ ح.إ.ح.د التي تحولت من المدينة نحو الأرياف.

---

[1] CAOM -9CAB 51. Rapp.Sous Préf. de Mascara . 25/03/1950.
[2] CAOM - 9CAB 51. Rapp.Sous Préf. de Mascara . 21/08/1950.
[3] AWO. Préf. d'Oran . SLNA n°713. Septembre 1950.

II- حالات الإثارة والتمرد:

كتب فرحات عباس مقالا واصفا قيمة سنة 1951 في الجزائر. وجاء فيه: "أكدت سنة 1950 بأنَ الجزائر لم تعد مستعمرة 1930 المعزولة والواقعة تحت رحمة الإستعمار وعلى أبواب سنة 1951. سنعمل بقوة على إنهاء النظام الإستعماري".[1]

سعت فرنسا عبر تنظيم احتفالات كبرى بعد مرور قرن عن احتلال الجزائر إلى تلميع صورتها بالمقاطعة الجزائرية... وأن لها رسالة حضارية فيها، لكن الواقع المعيش للجزائريين فنّد وكذّب ذلك، فلا الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المعيشية تحسنت، ولا المطالب السياسية تحققت. وأضحت المشاريع والإصلاحات الإستعمارية المتعددة والمتكررة سطحية ودون آمال الجزائريين الذين أصبحوا أكثر تنظيما ووعيا...ولا يكتفون بالطلب. بل تعدوا إلى الإلحاح والمغالبة والمطالبة... خاصة منذ فترة ما بعدت الحرب العالمية الثانية. علما بأن قضيتهم تتعدى الإطار الاقتصادي و الاجتماعي. كما سعت السلطة الإستعمارية تصويره.

ومن هنا. فإن ظروف و أحوال الجزائر تغيرت في 1950 على ما كانت عليه في 1930 وطرأ عليها تغيرات عديدة، خاصة قوة ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها ...وبأساليب مختلفة من تشكيلة حزبية لأخرى.

اختلفت الطرق والوسائل... وفيها اعتمدت ح.إ.ح.د على إزدواجية مزجت بين النضال العلني السياسي إلى العمل السري المعتمد على تأسيس أفواج فدائية منذ أواخر 1951 في عدة مناطق تحضيرا للثورة التحريرية.

تمَ تأسيس هذه الجماعات الفدائية وتنظيمها وتحضيرها وتكوينها في سرية تامة وفي جو حماسي، قابله مراقبة الإدارة الإستعمارية.

صنع هذا الفعل الوطني ورد الفعل الإستعماري حالات إثارة وتمرد علني على السلطة القمعية، ومظاهرات سلمية وإضطرابات معلنة في مناطق كثيرة. وصف الكثير منها بأنها مناطق حساسة في مرحلة شبيهة بما حصل قبل الإنتفاضة والثورة.

[1] Ferhat Abbas, Année 1951, (in) Nouvelle république, n°250, du 05/01/1951.

1- المناطق الحساسة:

أشار تقرير المفتش العام للإستخبارات بوهران موجه إلى حاكم العمالة إلى مناطق الإثارة والحساسة في عمالة وهران. والقصد هنا: مراكز الخطر على الإدارة الإستعمارية والمتميزة بإضطرابات وبوجود تنظيم سري لـ ح.إ.ح.د ورصدها حسب المقاطعات[1]. كما يلي:

– في مقاطعة وهران: مدينة وهران. كريشتال. عين تموشنت. عين الأربعاء. حمام بوحجر. لورمال (العامرية). إيرائيل (حاسي الغلة). وباريغو (المحمدية).

– في مقاطعة تلمسان: مدينة تلمسان. مغنية. نمور (الغزوات) وندرومة.

– في مقاطعة سيدي بلعباس: مدينة سيدي بلعباس.

– في مقاطعة مستغانم: مدينة مستغانم. بيليزي (صيادة) وعين تادلس وكاساين (سيدي علي). بوسكي (مرسى الحجاج).

– في مقاطعة معسكر: مدينتي معسكر وسعيدة.[2]

وفي نفس الشهر (أكتوبر 1952). وبتفصيل أدق، نعت تقرير آخر منطقة "دوار سواحلية" ضمن البلدية المختلطة. ندرومة بالأكثر جاذبية للتنظيم السري للحركة وبالأخص في المنطقة. نظرا لقوة الشبكة السرية فيها و تعداد أعضائها[3]. واعتمد هذا التنظيم على هرم دقيق ثلاثي (شخصين في الفوج إضافة إلى قائده[4]). وعلى مبدأ الإستخلاف أي تعويض أي فرد عند اعتقاله وإقصائه.

ووفق نظام داخلي محكم. تأسست عدة أفواج فدائية بعد إخضاع الأفراد إلى المراقبة والتجربة. ففي عدة مناطق ريفية. كان يتواجد إلى جانب "التنظيم السري". حلق نظامية لـ ح.إ.ح.د . مثل التي تأسست في سيدي مجاهد (دوار الكاف و دوار بني وسين) ضمن البلدية المختلطة – مغنية. وكان على رأس الخليتين. و كل من:

[1] CAOM – 92//177 . GGA . PRG . District d'Oran . n°5348, du 20/10/1952
[2] وجب ترتيب المدن و البلديات ، كما جاء في النص الأصلي (التقرير).
[3] CAOM – 92//177 . GGA . SLNA n°2620, Bull politique mensuel (Octobre 1952).
[4] CAOM – 92//177 . GGA . SLNA n°76/NA/3, Bull politique mensuel (Décembre 1952).

بلحرازم توهامي ابن محمد و عيساوي محمد بن علي[1]. وكانت هذه الخلية واجهة لتغطية النشاط السري والتهرب من المراقبة في المنطقة الحدودية.

اعتبرت هذه المنطقة منطقة إضطراب في التقارير الإستخباراتية والإدارية سواء من حيث تعداد المنخرطين والمناصرين لـ ح.إ.ح.د؛ و اعتبرت منطقة السواحلية بتعداد مقدر بحوالي ستة مائة منخرط.. في منتصف[2] 1951 وهو رقم ضخم جدا: الأكثر خطورة، أين تمركزت فيها الحركة بقوة. وزادت حيازة الكثير على الأسلحة غير مسرح بها الطين بلة[3].

إضافة إلى هذه المناطق الحدودية والواقعة ضمن مقاطعة تلمسان، وفي نفس الفترة. شهدت بلديات صغرى وقرى حالات إثارة واضطرابات. والأمثلة التاريخية عديدة والتي توضح تحول وتوجه نشاط ح.إ.ح.د في عمالة وهران خاصة منذ 1951 نحوها. وعدم اعتمادها فقط على المدن الكبرى. وهذا على عكس ما كان في عمالة قسنطينة. أين بقي تنظيم الحركة قويا. وحسب درجة الإنتشار والتمركز في سوق أهراس بنسبة 80%، ثمّ في سكيكدة، وعنابة ، الحروش، القل، قسنطينة، باتنة، بسكرة، تبسة والأوراس."[4]

ويمكن إرجاع هذا الاختلاف النوعي في توجه النشاط الثوري الوطني والممثل في ح.إ.ح.د بصفة مركزة نحو المدن الصغرى و البلديات والدواوير والدشرات في عمالة وهران لاستحالة تحقيق نتائج أكبر في المدن الكبرى. وإلى الضغط الإستعماري. فوجدت الحركة متنفسا نوعيا ومجالا حيويا بالتوجه نحو الأرياف و تبنت الأسلوب السري في ذلك.. وكانت من بين "المناطق الجذابة:

– في مقاطعة وهران: كريشتال. لورمال. حمام بوحجر. وتعددت بها الإجتماعات السرية لأعضاء الأفواج والخلايا النشطة[5].

وعبّر المناضلون فيها عن موافقتهم بتبني أساليب عديدة: كالمظاهرة والتهديد باغتيال أشخاص موالين للإدارة الفرنسية والتحريض على المقاطعة الإقتصادية". [6]

[1] CAOM – 92//177 , Rapp. Administrateur .CM Marnia . n°7211 S. (Avril 1951).
[2] CAOM – 92//177 , PRG. Oran . SLNA n°13137. Oran. 17/11/1951.
[3] Ibid.
[4] CAOM – 93//4154. Préf. de Constantine . SLNA n°!/NA. 11/11/1952.
[5] AWO. Préf. d'Oran . SLNA n°600. Rapp mensuel . Août 1951.
[6] CAOM . 92//675. PRG. District d'Oran . Rapp. mensuel (Juin 1951) .

ومن ردود أفعال الإدارة الإستعمارية أمام تزايد نشاط ح.إ.ح.د رغم الصعاب والأزمات التي كانت تمر بها: مساعي التفرقة بين عناصرها عن طريق الدعاية. مثل إشاعة خبر: استقالة جماعية لنواب الحركة في مجلس بلدية عين تموشنت. وهم: سوداني قويدر. بلخير موسى. بوذياب أحمد. معمر محمد. وفيلالي بومدين[1]... وأذيع هذا الخبر في فترة صراعه كان يخوضه هؤلاء النواب ضد المجلس البلدي منذ أكتوبر 1947 وأمام استحالة تحقيق أي نتائج ملموسة. قرر النواب تقديم استقالة جماعية من المجلس. وليس من عضويتهم في ح.إ.ح.د... وبعد شرح هذه القضية عن طريق بيان[2] .

وتكررت المغالطة مرة أخرى بإشاعة خبر مماثل. خص الإستقالة كل من صحراوي محمد. بوذراع منور. مطاهري أحمد. كرفالة حسان. حاج موري من خلية وهران لـ ح.إ.ح.د لأسباب شخصية: حيث اتهم هؤلاء المستقلون سويح هواري بسوء تسيير أموال الخزينة.[3]

ولكن في الواقع، لم يكن هناك أي استقالة جماعية... ولكن فقط قدم صحراوي محمد استقالته من منصبه (المسؤول الجهوي للحركة) لأسباب صحية وبقي متمسكا بمبادئ الحركة رغم إغراءات الحزب الشيوعي الجزائري – فرع وهران له. ولم ينج من المتابعة الإستعمارية حتى بعد سفره إلى فرنسا أين اعتقل هناك في تولون (Toulon) في بداية مارس 1954[4].

2- المراقبة الفردية:

سعت الإدارة الإستعمارية إلى إحكام مراقبة نشاط العناصر الوطنية المنتمية لـ ح.إ.ح.د والمساندة لها، ولهذا الغرض. تعاونت الأجهزة الإدارية والأمنية وتبادلت المعلومات المتعلقة بتنقل المسؤولين وإنعقاد الإجتماعات ومعرفة أهدافها ومغازيها ورصد الحالة العامة في الأوساط الجزائرية... ومدى تطور شعبية الحركة وتوغل إيديولوجيتها فيها. والأساليب الدعائية المستعملة من قبل وأولوياتها حسب المراحل... وخاصة في المناطق المتميزة بتمركز نوعي قوي لـ ح.إ.ح.د.

تعاونت هذه الأجهزة الموجودة في مختلف المستويات (إداريي البلديات. حكام المقاطعات. حاكم العمالة. الحاكم العام للجزائر. إلى وزارة الداخلية ومجلس

[1] CAOM . 92/36. GGA . District d'Oran . Rapp. mensuel (Decembre 1950)
[2] CAOM : Fonds : Ain Temouchent. CM . Rapp.mensuel . Juin 1952
[3] AWO . Préf. d'Oran . SLNA n 600. Août 1951.
[4] SLNA n 63. du 27/03/1954.

الحكومة الفرنسية بباريس) وكذا الأجهزة الأمنية والإستخباراتية. ونسّقت العمل فيما بينها... إلا أنه في كثير من الحالات. لم تكن تحرياتها مجدية واكتفت عدة تقارير إلى الإشارة إلى "ضرورة المراقبة وصعوبة تحقيق نتائج أكبر نظرا للطابع السري للتنظيم. في إشارة إلى إعادة تشكيل الشبكة السرية للمنظمة الخاصة.

أخضع للمراقبة من قبل هذه الأجهزة سواء الأمنية أو الإدارية العديد من الجزائريين الذين نعتوا بالعناصر الخطيرة. تم جرد العديد من الأسماء ضمن قوائم اسمية وحسب البلديات والمقاطعات ضمن كنانيش (Carnets -B-). وهو أسلوب استعملته الإدارة الإستعمارية منذ فترة الحرب العالمية الثانية.[1]

ومع تزايد نشاط الأحزاب الوطنية. ومنها: ح.إ.ح.د التي اعتمدت على أسلوبين متوازيين. أحدهما: علني سياسي. وآخر: سري قوامه تأسيس شبكة سرية في نظام شبه عسكري تحضيرا للثورة. صعب على المراقبة الإستعمارية اكتشافه وتقصّي حقائقه.

وطبيعيا. أدى نمو و تطور مطالب الجزائريين وتنوع أساليبهم إلى رد فعل الإدارة الإستعمارية في البحث عن مصدر الخطر عليها، وتحديده ومراقبته لاتخاذه تدابير أخرى بشأنه. تصل إلى الإيقاف والإعتقال والمحاكمة.

ومن أجل إحكام هذه المراقبة التي تزايدت في أجواء اكتشاف المنظمة الخاصة. تبادلت المصالح المعنية التقارير والمراسلات والبرقيات بينها قصد تقصي الحقائق... واعتمدت في عدة حالات على رسائل شخصية لمخبرين Indicateurs– تطعن في "أشخاص مناضلين في ح.إ.ح.د. مثل الرسالة الطاعنة في شخص "محمد بلكبير بن علي– من زاوية كرزاز". وجهت إلى الحاكم العام للجزائر. ويقول فيها صاحبها بأنّ "هذا الشخص هو عضو في ح.ش.ج و يسعى إلى تنظيم ثورة ضد فرنسا".[2]

ورصدت تقارير أخرى قوائم اسمية مطولة لعناصر خطيرة على الأمن العام (بالمفهوم الإستعماري)، وصنّفت حسب المقاطعات. وذكر فيها انتماءاتها السياسية، ومنها تقرير أحصى أشخاص وصفهم بمصدر الخطر في مقاطعة مستغانم. وهم كما يلي:

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص24-29.

CAOM. 5H60. Lettre au GGA . Tlemcen. 24/06/1950.

- دماغ العتروس محمد مولود في 1894 بزمورة. ميول سياسية: الإتحد الديمقراطي للبيان الجزائري و ح.إ.ح.د. منصب: قائد (Cadi).

- بن عدة أحمد. مولود في 1904 بزمورة، عامل في النقل. عنصر الإتصال في خلية ح.إ.ح.د.

- بن عيسى محمد: مولود في 1907. تاجر. له ميول وطنية نحو ح.إ.ح.د.

- قارة مصطفى أحمد. مولود في 1908 بمستغانم. وكيل قضائي. عضو في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- واضح ميسوم. مولود في 1897 بزمورة. فلاح. مورد بالزاوية الرحمانية.[1]

لم تستثن المراقبة الإستعمارية أحدا من عناصر ح.إ.ح.د سواء منهم في الأجهزة المركزية فرصدت تحركاتهم ونشاطاتهم عبر تقارير ومراسلات عديدة بين مصالح الشرطة والإستخبارات. وعينات الأشخاص المراقبين في عمالة وهران كثيرة، ومنهم: الطلبة الدارسين في الخارج (مثل: الزيتونة) عند عودتهم إلى منازلهم أثناء العطل. يخضعون للمراقبة والمساجين عند إطلاق سراحهم. حيث يتم ترصد تنقلاتهم واتصالاتهم لمعرفة مواقفهم. مثل حال باقي بوعلام عند إطلاق سراحه في 1949/12/03 وإقامته في معسكر. وتنقله إلى عدة مدن: البيض. ندرومة. تيارت. مستغانم واشتغاله في ميدان التعليم... فكان المعني محل عدة تقارير استخباراتية[2]... وكذلك الحال يخص طيبي محمد ولد ويس- المكلف بالتنظيم. وعنصر دعاية واتصال في ح.إ.ح.د. بسيدي بلعباس. والذي تميز بكثرة تنقلاته. وصفته عدة تقارير بالخطير على الأمن العام: وضبطت مصالح الإستخبارات مراسلاته الشخصية مع "المدرسة الدولية للمحققين" (L'école internationale des détectives experts) الكائن مقرها بمدينة لياج (Liège) ببلجيكا. والمؤسسة منذ 1930 لها ملحقة بباريس (المقاطعة الثالثة). حيث كان يزاول دروسا عن طريق المراسلة. كان مسجلا بها بانتظام منذ أوت[3] 1948.

---

[1] CAOM . 9 CAB81. GGA . PRG . district d'Oran n °8485. du 07/12 1950
[2] Voir : -PRG. District d'Oran . n°7509. du 09/12/1949.
-Rapp. CM Nedroma. Rapp. Mensuel . n°846/S. oct 1950.
-CAOM. 5I118. SLNA . Dossier personnel : Baki Boualem.
[3] CAOM. 81F772. SLNA n°122. oct 1950.

أطالت المراقبة عناصر أخرى، كانت لها مهام سرية للدعاية والإتصال على الحدود الغربية للجزائر، من أجل تمرير الأسلحة وتنسيق الجهود مع حزب الإستقلال المغربي كانت هذه المنطقة الحدودية مصدر خطر على الإدارة الإستعمارية. وتعاونت المصالح الأمنية الفرنسية في الجزائر والمغرب قصد مراقبة الجزائريين ورصد تنقلاتهم... وأوقف بعضهم بتهم و حجج واهية، وهي الهجرة الغير شرعية كحال توقيف بن خديم عبد الرحمان بن محمد من دوار بني واسين – في مدينة وجدة.[1]

رغم هذه المراقبة، إلاّ أن دواليب التنسيق والدعم المتبادل بين الحركتين الوطنيتين في الجزائر والمغرب ظلت قائمة ومستمرة. وعبر عدة وسائل كتأسيس لجان دعم حزب الإستقلال من قبل ح.إ.ح.د وفي عدة مدن بالعمالة مثل تلمسان، والتي كانت تضمّ كل من حميدو العربي، بابا أحمد عبد العزيز، دالي يحي رضوان ومشاوي محمد.. وقدمت دعما ماليا للحزب المغربي.[2]

لم تكن المراقبة في كل الأحوال مجدية لدى السلطة الإستعمارية، خاصة وأنّ نشاط ح.إ.ح.د اتسم بالحذر والحيطة والسرية في فترة متميزة بشدة الإضطهاد الإستعماري، فلم تكتف الإدارة الإستعمارية بالمراقبة، بل إلى استعمال وسيلة قمعية أخرى ألا وهي المحاكم.

3- قضايا ومحاكمات إستعمارية:

رصدت جريدة "الجزائر حرة" في عددين قائمة القضايا والحكام الصادرة من قبل المحاكم ضد الجزائريين بداية من ماي 1951، وحسب تسلسل[3] تاريخي، وكان ضمنها قضايا المحكوم عليهم من شبكة المنظمة الخاصة (مثل محاكمة "47" متهما بوهران – ماي 1951)، وهي نفسها، سبق وأن تعرضنا لها.

سوف نقوم هنا بجرد محاكمات وقعت في محاكم عمالات وهران (1950-1952) وتقصي قضاياها وطبيعتها.

وقعت عدة جلسات محاكمة الجزائريين خلال الفترة في محاكم عديدة: وهران، تلمسان، معسكر، مستغانم، لورمال... لتهم عديدة تراوحت بين بيع جرائد

[1] CAOM, Série continue 124, Rapp mensuel, CM, Marnia, Décembre 1951.
[2] CAOM, Série continue 124, PRG d'Oran, 31/03/1954.
[3] L'Algérie libre, du 10/10/1953, et 31/10/1953

ممنوعة. وتخريب أماكن عمومية. توزيع مناشير محضورة وكتابات حائطية. والسير في مظاهرة غير مرخص لها... وإلى تهديد الأمن العام و التحريض على العصيان.

ومن بين الأمثلة عن هذه المحاكمات ما يلي:

- حكم صادر من قبل محكمة معسكر بتاريخ 23 نوفمبر 1950 ضد كل من:

ماملي محمد بالسجن مدة أربعة شهور وغرامة مالية قدرها 12000 فرنك.

حمادو محمد بالسجن مدة ثلاثة شهور ونفس الغرامة المالية.

وبن نعوم بشير و مجاهد عبد القادر بالسجن مدة شهر واحد وبنفس الغرامة المالية، وذلك بتهمة تخريب أملاك عمومية وكتابات حائطية مناوئة ... في باليكاو[1] (تغنيف).

- حكمت محكمة نورمال على لكحل قويدر مسؤول خلية إيرائل لـ ح.إ.ح.د يوم 12 أفريل 1951 بغرامة مالية (300 فرنك) بتهمة تحريض الناس على العصيان، وذلك بدعوتهم إلى التظاهر ضد عودة الحاكم العام ناجلان إلى الجزائر.[2]

- وفي 5جوان 1951. حكمت محكمة وهران على تسعة شباب من كريشتال (Kristel) بتهمة تنظيم مظاهرة غير مسموح بها، وهؤلاء هم: دادي محمد. دريدار محمد. خروبي محمد. حاج علي علي. بوسعيد أحمد. بوسعيد محمد. مصطفى ميلود. عثمان عصمان وميمون حميد الذي كان موجودا في فرنسا منذ خمسة شهور مضت. وتتراوح الحكم من شهر إلى شهرين — سجنا — غير نافذة وغرامة مالية قدرها: 12 ألف فرنك.[3]

على عكس من القضايا السابقة. لقد كانت قضية المتهمين العشرة من مستغانم والموقوفين في 1951/07/21 صعبة، حيث وجهت لهم تهمة تهديد الأمن الخارجي. وبناء على هذا. حكم على إثنين منهم بالسجن لمدة ثلاثة (3) سنوات. وعلى خمسة آخرين بالسجن لمدة سنتين.

وفي 15 نوفمبر 1951. أصدرت محكمة وهران أحكاما قاسية في حق متهمين بتنظيم مظاهرة غير مسموع بها في حمام بوحجر. يوم 20 ماي وامتلاك قطع أسلحة

---

[1] CAOM. 92/461. Dpt d'Oran . Arrondissement de Mascara . Circonscription de police n 145. Palika . 24/11/1950.
[2] CAOM. 10CAB 110. GGA. District d'Oran . Rapp mensuel (Avril 1951).
[3] CAOM. 10CAB 110. GGA. District d'Oran . (Avril 1951).

غير مرخص بها. كان عدد المتهمين: أربعة وعشرين؛ حكم على ستة عشر (16) منهم، وبالأحكام التالية:

– خمسة متهمين بالسجن مدة ستة شهور. وهم: إروان احمد موفق محمد. سطوة عبد الله. طاهر محمد. بوكراع بن طيب.

– ستة. بالسجن ثلاثة شهور – مع وقف التنفيذ.

في حين استفاد الآخرون بحرية مشروطة وإفراج[1]. وبعد رفع الجلسة. خرج المحكوم عليهم وهم يرددون النشيد الوطني.

ودافع المعتقلون الخمسة. وهم في المرقد الثاني (Dortoir n°2) من سجن وهران منذ 10 جويلية 1951 على حقوقهم، إذ طالبوا اعتبارهم معتقلون سياسيون. وليس مجرد مساجين نظام أدينوا بتهم "استعمال العنف في الطريق العمومي وتنظيم مظاهرة... وشرعوا في إضراب عن الطعام لفترة غير محددة، وذلك يوم الجمعة 1951/09/07. وذلك لهدف الحصول على الحقوق السياسية لجميع المتهمين. بغض النظر عن التهمة الموجهة لهم... وجرت هذه الحركة الاحتجاجية التمردية للمساجين في جو مشحون بالتضامن والتآخي اللامحدود بين الجميع[2]... بل أن هذه الحركة عمت غالبية السجون في الجزائر[3]".

مقارنة مع سابقتها، اتصفت جلسات المحاكم العقابية في 1952، خاصة المنعقدة خلال الشهور الأخيرة من السنة بكثرتها، وجاءت في ظروف متسمة بالتوتر والإضطراب، إلى درجة العصيان، وكانت تنعقد لمعاقبة عناصر متورطين في أحداث شغب. وأحيطت هذه القضايا بمتابعة خاصة من قبل الأوساط الشعبية ومن الصحافة.

لم تكن أجواء بداية 1952 أحسن عمن سبقتها، فلم تتوقف ممارسات الإستعمار التعسفية ضد الجزائريين. ولذا دعى مصالي الحاج، في برقية مفتوحة نشرت في "الجزائر الحرة" – بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس ح.ش.ج إلى "الوحدة ضد فرنسا... التي لا زالت تقوم باعتقالات واسعة، وبتعذيب وبعقوبات

---

[1] Ibid.

[2] CAOM, 10CAB 172, GGA, Service pénitentiaire, Oran, n°3049/Pol/P, du 11/09/1951.

[3] CAOM, 10CAB 172, Dir. Générale, Service pénitentiaire, Alger, n°13136/Pol/P, du 22/08/1951.

عشوائية... وهذا تحت مظلة الديمقراطية والحضارة الغربية والمبادئ العليا للأمم المتحدة".[1]

وفي نفس العدد. كتب أحمد بودة مقالا أشار فيه إلى بداية نضالنا. القليل. كان يؤمن بهدف تحقيق الإستقلال. والآن. إن 10/9 من الجزائريين يعتقدون ويجزمون بالنصر وتحقيق الحرية. إن حركتنا حققت هدفها الأول. وهو الوحدة والإجماع حول المطالب الوطنية. رغم قمع الإستعمار بكل الوسائل..."[2].

استغلت ح.إ.ح.د المناسبات الرسمية. مثل 11 مارس و8 ماي لإقامة أنشطة هادفة تعبر عن أهدافها. وكذلك زيارات المسؤولين الفرنسيين للمنطقة. وفي هذا الإطار. وبمناسبة زيارة الحاكم العام ليونار إلى مغنية يوم 1952/04/01 تحركت عناصر ح.إ.ح.د لتكسير تحضير مظاهرات الولاء المعلن[3]. وللتنديد ضد "زيارة الشرطي ليونان". كما جاء في تعليمه موزعة إلى مسؤولي خلايا الحركة، والتي دعت كذلك المواطنين على عدم الظهور يوم الزيارة والتجار إلى الإضراب .[4]

وفي هذه الأجواء المضطربة.تم اعتقال أشخاص وإحالتهم على المحكمة بتلمسان.

أ- **قضية مغنية (ماي 1952)**:

أشارت التقارير الإستخباراتية الفرنسية إلى تزايد الدعاية المضادة لصالحها في منطقة مغنية. خاصة منذ فترة ما بعد جوان 1951[5]. ومن المستعجل. تشديد المراقبة على العناصر المناوئة ومنهم: بوعزة ميمون ابن الحاج. من دوار بني واسين. المولود في 1908. وهو مدرس في مدرسة قرآنية و قائد خلية ح.إ.ح.د في مغنية. قد سبق وأن درس في المغرب. وله صلات مع الوطنيين المغاربة[6]... وصدر حكم ضده بسبب تلفظه كلام مناوئ. يوم 07 أوت[7].

تحت طائلة تهديد الأمن الخارجي للدولة الفرنسية. أحيل مرة أخرى على محكمة تلمسان يوم 29 فبراير 1952، ومعه ثلاثة أشخاص آخرين وهم:

---

[1] CAOM . 5I127. Bull. de presse d'Algérie. l'Algérie libre . du 11/03/1952.
[2] Ibid.
[3] CAOM . 10CAB110. CM Marnia. Rapp. Mensuel . Février 1952.
[4] CAOM . 10CAB110. SLNA n°289. Rapp. Mensuel . Mars 1952.
[5] CAOM . 10CAB110. CM Marnia. Rapp. Mensuel . Février 1952
[6] CAOM . 10CAB65.PRG. poste Marnia. (Janvier 1951).
[7] CAOM . 10CAB65.PRG. poste Marnia n°608/1. (Août 1951).

- غاديري حسين، بن عيسى لحسن، وشلاوي عبد القادر، والأربعة هم أعضاء في ح.إ.ح.د بمغنية، تشكلت هيئة الدفاع في الغرفة الخامسة للمحكمة من المحامين: بن تومي، ديشيزال (Dechezelles) وتيفوني[1] (Thuveney).

ولدى رئيس المحكمة: السيد جورنو – :Mr journeau ، فلقد مارس هؤلاء الموقوفون دعاية مفادها قرب رحيل فرنسا من على أرض الجزائر... وأنه سيتم بعد التحرير، توزيع أراضي المستوطنين على الفلاحين.[2]

وبعد مرافعات وجلسات مشحونة، أصدرت المحكمة أحكام قاسية يوم 14 ماي 1952، وكانت كما يلي:

- بوعزة ميمون: 5 سنوات سجنا، و500 ألف فرنك: غرامة مالية.

- غاديري حسين: 4 سنوات سجنا، و400 ألف فرنك: غرامة مالية.

- بن عيسى لحسن وشلاوي عبد القادر: 3 سنوات سجنا، و300 ألف فرنك: غرامة مالية.

إضافة إلى منع الكل الأربعة من الإقامة والحقوق المدنية مدة عشرة سنوات[3]. إنّ قساوة الأحكام لم توقف من عزم المناضلين، خاصة في ميلهم إلى إنشاء فرق شبه عسكرية... والإستعداد للعمل الثوري المباشر في عدة مناطق، مثل بورساي، نمور، ندرومة ومغنية[4]، وفي مواصلة نشاطاتهم العلنية.

ب- قضية لورمال (العامرية): سبتمبر 1952:

في منطقة لورمال (العامرية) المتميزة باستيطان قوي وبمزارع الكروم وإنتاج الخمور، استغلت الخلية المحلية لـ ح.إ.ح.د بداية حملة جني العنب لتحريض الفلاحين العاملين بحقول ومزارع المستوطنين على الإضراب الذي شرع فيه منذ بداية جوان 1952 في منطقة عين تموشنت بمشاركة حوالي 3500 مزارع، واستغرق حوالي أسبوعين.[5]

---

[1] CAOM . 10CAB110,PRG, n°20345, Tlemcen 17/05/1952.
[2] SLNA . Février 1952.
[3] PRG. Tlemcen , du 17/05/1952, et l'Algérie libre , du 31/10/1953.
[4] CAOM. SLNA n°2141, Bull. politique mensuel (Août 1952).
[5] Le travailleur algérien . 12/06/1952.

وفي 19 أوت، أضرب حوالي ألفين من المزارعين بمزارع منطقة إيرائيل (حاسي الغلة)... ونسب الإضراب إلى خلية ح.إ.ح.د واتهم عناصر بالتحريض على الإضراب[1]. وأصدرت محكمة وهران يوم 1952/10/22 ضد كل من:

- إبراهيم بن محمد: السجن مدة أربعة شهور
- محمد بن قدور: السجن مدة شهرين
- سيكيو بغدادي: السجن مدة خمسة و أربعين يوما.[2]

ولم تتوقف حالة الإضطرابات الفلاحية المتقطعة إلا في 26 أوت. وبعد يومين، أحيل ثمانية عشر عشر شخصا وهم عناصر من ح.إ.ح.د. على محكمة العامرية، بتهم تخريب أملاك عمومية، حتى لا يعطى للقضية صبغة سياسية. إلا أنَ التهم الفعلية، كانت هي إقدام الكثير على تحريض الفلاحين العمال بمزارع المعمرين على الإضراب وكتابة شعارات مناوئة للسلطة الفرنسية، ومنها: تحرير مصالي الحاج.[3]

وتراوحت الأحكام الصادرة يوم 03 سبتمبر بين السجن (15 يوم إلى أربعة شهور) وغرامات مالية متفاوتة ضد ثلاثة عشر متهما و استفاد خمسة آخرون بالإفراج [4].

ج- <u>قضية نمور (الغزوات) أكتوبر 1952</u>:

عرفت مدينة نمور مظاهرة عامة يوم 21 أكتوبر 1952. أرجع أسبابها حسب اختلاف المصادر إلى "توقيف تاجر رفض طاعة أوامر المراقبة من قبل عون المصالح الاقتصادية والتجارية للمدينة"[5]. إثرها حاول متظاهرون إقتحام مركز الشرطة. أو على اعتقال شاب ضبط بحوزته منشور سري لـ ح.إ.ح.د تحت عنوان "المشكل الجزائري". ليلة 21 أكتوبر.. وبعد التحري، تم حجز محل خاص طبع به المنشور...وفي صباح اليوم الذي صادف السوق الأسبوعي، وفيه يقدم الناس من المناطق الريفية المجاورة... وقعت المظاهرة التي شارك فيها حوالي أربعة مائة

---

[1] AWO. SLNA . Août 1952.
[2] CAOM. 92//142. Gendarmerie . Copie d'Oran . Sec. De Temouchent du 31/11/1952.
[3] Alger – Républicain , 4 et 8/09/1952.
[4] CAOM- 81F 782. PRG. Oran. Rapp. Se :pt 1952.
[5] CAOM- 10CAB65. C. de police . Nemours , 21/10/1952.

شخص. أو ما يقارب ستة مائة شخص[1]. حاولوا اقتحام مركز الشرطة. انتهت المظاهرة باعتقال اثني عشر متظاهرا.[2]

في اليوم الموالي. رفض الكثير في "السواحلية" تسديد الضرائب بل واجهوا أعوان مصالح الضرائب بشعارات وطنية. وواصل آخرون حركة إضراب في ميناء نمور، المنظمة من قبل الكونفدرالية العامة للشغل (GTC) وكان البعض من المضربين. كذلك من ح.إ.ح.د ومنهم: مستغانمي حاج محمد عبد الرحمان عكاشة. حمدون محمد. بكوش محمد وسونة مصطفى...

وفي ظهر يوم 23 أكتوبر. وصل وفد من ح.إ.ح.د إلى نمور. مشكل من فروخي مصطفى. سويح هواري، محمد كبير. وحميدو العربي، لمعرفة الواقع عن قرب...[3]

لم تكن هذه المظاهرة منفردة ومعزولة، بل جاءت متوجة لسلسلة من مظاهرات. وقعت في عديد من المدن الجزائرية، ففي فيليب فيل (سكيكدة) يوم 25 أكتوبر. إنتهت المظاهرة بمقتل شاب جزائري من قبل الشرطة.[4]

وفي قسنطينة يوم 27 أكتوبر. أسفرت المسيرة إلى اعتقال الكثير من المتظاهرين (بوخنونة خالة بن حسان. بن كنيدة عبد القادر. شوشان[5] عبد الباقي) وفي بني زيدان (جيجل) يوم 31 أكتوبر. تفرق المتظاهرون بعد إطلاق النار عليهم من قبل الدرك. وأدى هذا إلى سقوط قتيل.[6]

وردا على هذه الحالة العامة من التسلط والقمع، أوضحت ح.إ.ح.د في بيان مفتوح باللغتين: العربية والفرنسية. بأن تظاهر الشعب في نمور. وفي سكيكدة وغيرهما جاء جراء اعتقالات تعرض نواب له، و أن السلطة الإستعمارية ردت عليهم بعنف و أدى هذا إلى جلاح عشرة أشخاص في نمور. وإلى مقتل شاب يبلغ من العمر: خمسة وعشرين هو: سعد جاب الله العربي. وفي قسنطينة. أودت المظاهرة إلى جرح حالي ثمانية عشر شخصا... وكان الحال مشابها في مدن أخرى.[7]

---

[1] CAOM - 65I160 Rapp. Sous préfet – Tlemcen , du 10/02/1953.
[2] Ibid.
[3] CAOM – 10CAB 111, Télégramme , Chef PRG, Oran , Alger , 23/10/1952.
[4] CAOM – 15H298, Bull. des questions musulmanes , 1-15 Nov 1952.
[5] CAOM, 10Cab 111, Police d'état , Constantine , 27/10/1952.
[6] CAOM , 15H29, ibid .
[7] MTLD . Sanglantes provocantes policières à travers l'Algérie, un jeune algérien est assassiné à Philippeville . Alger : imp Koechlin , 1952.

تعرض المعتقلون بعد المظاهرات إلى التعذيب[1]. وفي مطلع سنة 1953. حكم على مساجين قضية نمور سجن مدة سنة وغرامات متفاوتة.[2]

وجدت الصحافة المكتوبة في هذه الأحداث مادة خصبة للكتابة والتعليق وفي هذا الصدد. علق هنري علاق (Henri Alleg) متسائلا: "هل من الجريمة أن نريد قيادة سياسية أخرى للجزائر. غير البشاوات ومصالح الإستعلامات والإستخبارات (PRG)"[3].

وربط بيار لافون (Pierre Laffont) بين أحداث نمور وسكيكدة في مقال جاء فيه: "في ظرف أربعة أيام. ضربت مصالح الشرطة مرتين بقوة الشعب. ولم ينته تدخلها إلا بجرحى وقتلى..."[4].

د- <u>قضية عين تموشنت (ديسمبر 1952)</u>:

تشابهت الظروف العامة المحيطة في مدينة عين تموشنت مع نمور من حيث تمركز ح.إ.ح.د ونشاط الخلية المحلية ودعايتها المستمرة. وعرفت حدوث مظاهرة في 7 ديسمبر 1952 في أجواء متشابهة متوترة، ففي سرية تامة. نشط عناصر ح.إ.ح.د بطرق عديدة، كتوزيع نشريات داخلية للحركة (مثل النشرية الثانية والثالثة الصادرة بتاريخ 22 جويلية)، وبتنظيم عمليات جمع الأموال لصالح لجنة الدفاع عن ضحايا القمع[5]. وتوسع نشاط الحركة نحو الدواوير الكبرى التابعة للبلدية المختلطة (عين تموشنت) منذ منتصف 1951. وذلك عن طريق عناصر الإتصال، إذ وصلت دعايتهم إلى وادي الصباح. عقب الليل. غاسطون دوميرغ (وادي برقش)[6]. شكل الحي الأهلي (Village nègre) في مولاي مصطفى في عين تموشنت مركز ومصدر الدعاية الحزبية لصالح ح.إ.ح.د و انشغل المناضلون فيها خلال الفترة بقضايا المغرب وتونس ومتابعة مستجداتها[7]. واستغل البعض تجمع الناس في السوق الأسبوعي لتمرير خطبهم السياسية، ومن أجل ذلك تم تلصيق مناشير على الجدران ليلة الخميس 10 أفريل. أي قبيل يوم السوق الأسبوعي. وفي صباحه: مرّ بعضهم في

---

[1] CAOM . 15H29, Bull. Questions musulmanes (1-15/11/1952).
[2] CAOM . 5I119, CM Nedroma n°19/S, Rapp – Février 1953.
[3] **<u>Alger –Républicain</u>**, du 23/10/1952.
[4] Ibid, du 27/10/1952.
[5] GGA . Dpt d'Oran . Police d'états . Ain Temouchent, Rapp. Mensuel (20 juillet - 20 Aout 1952).
[6] CAOM . Fonds . Ain Temouchent . I//11 . Rapp.mensuel . CM . Ain Temouchent, Mai 1951.
[7] Ibid. Rapp. Mensuel . Avril 1951.

المقاهي. ونشروا شائعات بأن الثورة إندلعت في تونس. ودعوا الناس إلى الدعوة خلال صلاة الجمعة لنصرة الشعب التونسي.. وأن الوقت قد حان لشن الثورة في الجزائر ... وفي نفس اليوم. تم توقيف كل من عبدان الطاهر وبوذياب بوراس بتهمة كتابة مناوئة.[1]

لقيت هذه الدعاية الحزبية استجابة نوعية و إيجابية. وذلك بعدم تلبية ثمانية عشر (18) شابا نداء التجنيد للخدمة العسكرية يوم 17 أفريل وزاد شروع الفلاحين العاملين بمزارع المستوطنين في 24 افريل في إضراب الطين البلة والوضعية تعقيدا على السلطة الإستعمارية. والتي أحست بالتفاف الشعب حول أهداف ح.إ.ح.د[2].. وهو ما ألح عليه تقرير و أكد باستغراب "تزايد نشاط سري يصعب مراقبته. مقابل بقاء لجنة الدفاع عن الحرية واحترامها بعين تموشنت. والتي كان ضمن أعضائها البارزين. غاندان ألبير (Gandana Albert) من الحزب الشيوعي الجزائري ومحروز بن ساحة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. مجرد هيئة ...ودون أي تأثير"[3].

عقب توقيف شباب صغار (10-15سنة) صباح يوم الأحد 07 ديسمبر 1952 من قبل الشرطة بتهمة كتابة شعارات مناوئة. شاع الخبر في المدينة تجمع حوالي أربعة مائة (400) شخص أمام مقر الشرطة. نادى البعض بشعارات الجهاد. ووقع إصطدام و مشادات أدت إلى جرحى ... وتمّ اعتقال تسعة عشر شخصا[4].

وفي اليوم الموالي. حاول مناضلون بلغ عدهم حوالي ثلاث مائة في لورمال الواقعة شمالا من عين تموشنت على بعد 30 كلم التجمع وتنظيم حركة مشابهة[5] أصدرت محكمة وهران يوم 10 ديسمبر ضد سبعة عشر مناضل من ح.إ.ح.د. متورطين في أحداث شجار واصطدام مع الشرطة في عين تموشنت يوم 07 ديسمبر. وذلك حسب الرواية الرسمية.[6]

تراوحت الأحكام بين 3 شهور إلى سنة سجنا، ومن 15 ألف إلى 30 ألف فرنك غرامة مالية.[7]

---

[1] Ibid. Rapp. Mensuel , Avril 1952.
[2] Ibid.
[3] CAOM . Fonds . Ain Temouchent . I/11 . Rapp.mensuel . Avril 1952.
[4] CAOM. 92//573. 10e légion de gendarmerie . cpie d'ORAN. Sec. Ain Temouchent. 9/12/1952.
[5] Ibid.
[6] ينظر إلى الملحق رقم: 18.
[7] CAOM. 92//44. Préf. d'ORAN . Rapp. Mensuel , Décembre 1952.

خلاصة. تؤكد هذه الأمثلة عن القضايا والمحاكمات حقائق تاريخية ثابتة وهي:

1- تصاعد وتزايد الإضطهاد الإستعماري في الفترة أي المرحلة ما بعد اكتشاف المنظمة الخاصة... وهي حقيقة تكذب الرواية الرسمية الفرنسية في هذا المجال. والتي مفادها بأنّ الأساليب الراديكالية والردعية كانت ظرفية وانتهت بتفكيك المنظمة الخاصة وإزالة "المؤامرة ضد النظام الفرنسي..." ولكن هذه الأمثلة والنماذج. وغيرها كثير[1] تفند الإدعاءات الفرنسية.

2- لم يثن هذا القمع الإستعماري من عزيمة المناضلين. بل أدى هذا إلى زيادة همتهم وتحول نشاطهم تدريجيا نحو "التفكير في العمل الثوري المباشر" الذي أصبح أكثر من أي وقت مضى قناعة جماعية... ولذا وقع الإصطدام بين الراغب في التحرر والمتحمس له وسلطة الإستعمار القمعية... وكانت المظاهرات المتكررة فرصة لاختبار شعبية وقوة التيار الوطني المجسد في ح.إ.ح.د. ومنها مظاهرات ماي المخلدة لذكرى نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط آلاف الضحايا من الجزائريين.

---

[1] مثل محاكمة بوهران 1952/11/25 ضد أربعة أشخاص من ح.إ.ح.د و بتهمة تحريض على العصيان. وفي مستغانم ، يوم 1952/01/23 ضد تسعة أشخاص، تراوح الحكم بين 2-3 سنوات ضد ستة منهم، و أفرج عن الثلاثة ..

Voir : -CAOM, 10CAB 110, PRG, District d'Oran , 25/11/1951.
- CAOM, 81F782, Tribunal Mostaganem ; 09/01/1952.

III- مظاهرات ماي ومغازي الإحتفال بالذكرى:

أصبح تنظيم الإحتفال بحوادث و مجازر ماي يكتسي طابعا خاصا. وذا أولوية لدى الحركة، وذلك من أجل استغلال المناسبة لإبراز أهداف وطنية كالمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والمساجين.

1- مظاهرات ماي 1951:

اكتست مظاهرات ماي 1951 لدى ح.إ.ح.د طابعا خاصا. إذ جاءت في فترة صعبة كانت تمر بها الحركة بعد نكبة اعتقال و محاكمة عناصر المنظمة الخاصة وبداية إنفراج سياسي في الساحة الوطنية. وذلك من خلال قرب موعد إجراء الإنتخابات التشريعية (17 جوان 1951. وفي أجواء اتسمت بتطور الدعاية الحزبية وتوجهها نحو الأرياف.[1]

اختلفت مظاهرات ماي 1951 عن سابقتها بخاصية منفردة. ألا و هي وقوعها في عدة مدن وبلديات. بل وقرى صغرى مناطق مختلفة من عمالة وهران. وبتنوع طرق ووسائل الإحتفال والتعبير المستغلة خلالها. وذلك تنفيذا لتعليمات وتوصيات ح.إ.ح.د . وفي هذا الإطار. أوصت الحركة المناضلين إحياءا لذكرى 8 ماي "اليوم الوطني للحزن" بغلق المحلات والمقاهي الشعبية. وبالترحم على الموتى وبالصوم. وبالإمتناع عن السهر ليلا.[2]

وفي فاتح ماي. تحولت مظاهرات إحياء عيد العمال إلى منبر سياسي. من خلال تسلسل ومشاركة عناصر من ح.إ.ح.د فيها وحملهم شعارات ومطالب سياسية جاء منها "كلنا موحدين. نطالب بعودة أبناءنا من الفيتنام. لتسقط المؤامرة الإستعمارية ضد الشعب الجزائري. مدارس لا قنابل. أوقفوا المتابعة ضد خيضر..."[3] وعرفت عدة مدن تنظيم مسيرات. مثل مغنية. أين سار أكثر من مائتين من الشباب مرددين شعارات وطنية.

وفي سبدو. تظاهر حوالي مائة شخص بتحريض من ح.إ.ح.د[4]. عمت مظاهرات 8 ماي 1950 مدن صغرى وكبرى في العمالة. وبمشاركة ضخمة. ساهم فيها الوطنيون برفعهم شعارات تركزت خاصة حول المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين.

---

1 جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع ، ص216.
2 AWO. Préf. d'Oran . SLNA n 380. Mai 1951.
3 AWO. Préf. d'Oran . SLNA n 380. Mai 1951.
4 CAOM- 92/ 675. CM . Sebdou. Rapport mensuel Mai 1951.

الجدول رقم19: عدد المتظاهرين في مظاهرات 8 ماي 1951 بمدن عمالة وهران[1]

المدينة	عدد المتظاهرين	ملاحظة
وهران	3500	
سيدي بلعباس	2500	- منهم 3/2 جزائريين
عين تموشنت	800	- منهم 40 أوروبي
تلمسان	820	
ندورز	1500	- منهم أربعة (4) أوروبيين فقط.
مغنية	2500	
بني صاف	700	
مستغانم	700	

إضافة إلى التظاهر، احتفل المناضلون في تلمسان بالمناسبة، بالتوجه إلى مقبرة "المرابط سيدي الطاهر"، في جماعات و خطب فيهم بابا أحمد عبد العزيز وهو عضو سابق في المنظمة الخاصة، قائلا: "سوف ننظم جزائرنا، كما نريد، ليس لنا أي صلة مع فرنسا ولابد أن لا ننسى أبدا مجازر 8 ماي 1945"[2].

وفي جو حماسي، سار المتظاهرون بجماعات صغرى في بلديات لورمال، إيرائيل، كريشتال، سان لو (بطيوة)، وهتفوا بإطلاق سراح المعتقلين، ونددوا برفع الحصانة الدبلوماسية على خيضر محمد[3] ...

كانت مظاهرات فاتح و8 ماي 1951 مناسبة لتمرير خطاب سياسي من قبل ح.إ.ح.ج عبر الشعارات المرفوعة من قبل المتظاهرين .

إنّ توسع دائرة المدن و البلديات التي شهدت هذه المظاهرات دليلا آخرا على تزايد شعبية ح.إ.ح.د. و خاصة في الأرياف، ورغم رمزية التظاهر إلاّ أنه كان مجديا من أجل محاسبة و مراجعة وتصويب في المسيرة، وفي هذا رأى الكثير من المناضلين داخل الحركة من الضروري الحذر والحيطة والسرية، وأن التظاهر مآله زيادة التسلط والقمع الإستعماري.[4]

---

[1] SENA n°380, Mai 1951.
[2] Ibid.
[3] CAOM , 92/675 , PRG d'Oran , Rapp. Mensuel Juin 11951.
[4] CAOM , 15H29, Bull. des questions musulmanes , 15-31 mai 1951.

إنّ هذا الموقف منطقي وحكيم ومدروس. خاصّة في تناسبه والظروف المتصفة اضطهاد كل ماله صلة بالحركة. إذ زاد الضغط عليها بحجز صحافتها ومراقبة عناصرها واعتقال الكثير منهم. وهذا منذ اكتشاف المنظمة الخاصة. وظلت الحركة في الواجهة الأولى أمام الإدارة الإستعمارية و الإصطدام وارد: والتظاهر هو إعطاء فرصة للإدارة الإستعمارية لضرب تنظيم وقوة و شعبية الحركة.

2- فاتح ماي 1952:

أصدر الوالي العام لعمالة وهران منشورا أعلن فيه منع أي تظاهرة عامة. وذلك تحسبا لحدوث مسيرات خلال شهر ماي 1952. ورغم ذلك. وقعت تجمعات ومظاهرات في مدن عديدة مثل مستغانم وسيدي بلعباس. أين شارك ستة مائة شخص في كلتا المدينتين. وفي بني صاف (مائة و خمسين مشارك). وفي تلمسان (مائة متظاهر) وجد فيها المناضلون الوطنيون فرصة للإثارة والتعبير عن آرائهم السياسية وفي وهران. تشكل تجمع غالبيته من عناصر من الحزب الشيوعي الجزائري. وح.إ.ح.د: إنتهت المظاهرة بجرحى واعتقال ومحاكمة العديد[1] من المتظاهرين.

إنّ الأجواء العامة والظروف المحيطة التي سبقت ماي 1952 في عمالة وهران. كانت متميزة بالتوتر: ونورد عدة حقائق تاريخية لإظهار وتبيان الجو العام قبيل ماي 1952. ومنها:

- كثرة الإضطرابات العمالية في عمالة وهران. وتزايدها خاصة منذ سنة 1952. وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 20: تطور الإضطرابات العمالية في عمالة وهران (1947-1951)[2]

السنة	عدد الإضرابات	عدد المضربين (ألف نسمة)	عدد المؤسسات المعنية بالإضرابات	عدد أيام الإضراب
1947	33	57	200	65
1948	24	48	44	247
1949	29	47	43	126
1950	80	39	106	361
1951	64	100	148	212

[1] CAOM, 10CAB 10, PRG, Oran, 03/05/1952.
[2] Ahmed Abid, **Mouvement syndical et luttes sociales en oranie , (1942-1951)**. Thèse .Doct. 3e cycle , T2, Oran , 1985, p227.

لقد انشغل ح.ش.ج بأحوال العمال وضرورة تنظيم صفوفهم وتكوين منظمة نقابية تابعة لهم.. وتأسست النقابات الأولى للتجار المسلمين بين سنوات 1943 و1945. و في 1947. تكونت الفيدراليات الأولى للخبازين وأصحاب المطاعم والدكاكين[1]. وأمر الحزب مناضليه للإنخراط في الكونفدرالية العامة للشغل، وأكسبهم هذا خبرة في القضايا العمالية.. وعرفت سنة 1951 تحركات حثيثة داخل ح.إ.ح.د من تأسيس مركزية نقابية جزائرية ذات توجه وطني[2]... وبقت الفكرة قائمة وتوجت بميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956.

كان لـ ح.إ.ح.د ضلع و مسؤولية في وقوع الإضرابات العمالية لعمالة وهران. وذلك بفعل انخراط عناصر منها في الكونفدرالية العامة للشغل (مثل حالة عمال موانئ وهران. بني صاف. نمور) والتحريض على الإضراب والتوقف عن العمل. مثل إضراب عمال مناجم مقطع الحديد والصيادين في بني صاف يوم 1952/04/22 الذي كان لمطالب اجتماعية و عمالية بحتة. لكن عند تجدد الإضراب بعد ثلاثة أيام (25 أفريل). أضيفت ضمن اللائحة المقدمة إلى السلطات المحلية: مطالب سياسية، ومنها التأكيد على روح التضامن مع كفاح الشعب التونسي[3].. وهو ما يؤكد تأثير عناصر ح.إ.ح.د المنخرطة في الفرع النقابي التابع للكونفدرالية العامة للشغل والمؤطر لحركة الإضراب.

- إلى جانب الإضرابات العمالية. شهدت مزارع المستوطنين في عدة مناطق من العمالة حالات اضطرابات وتوقف عن العمل و إضرابات متكررة. بداية موسم جني العنب. عين تموشنت. ديكارت[4] (ابن باديس حاليا). كانت الحركة الاحتجاجية مؤطرة من قبل نقابات. وساهم عناصر من ح.إ.ح.د فيها عن طريق الدعاية والتحريض. ولذا توسع الإضراب في أجواء شبيهة بالعصيان والتمرد.[5]

تواصلت الدعاية الحزبية السرية في المدينة والريف على حد سواء. تجاه فئات اجتماعية مختلفة من العمال والفلاحين. والشباب خاصة منهم المقبلين على التجند في الجيش الفرنسي. ولأداء الخدمة العسكرية. وأثمرت بغياب الكثير منهم عن

---

[1] Mahfoud Kaddache. **Histoire du nationalisme algérien** . T2. op cit . p806-807.
[2] Ibid. . p807.
[3] CAOM . 10CAB 10. Gendarmerie . Cpie d'Oran Sec. De Tlemcen . 25/04/1952.
[4] Ahmed Abid. op cit . p353.
[5] Taleb Bendiab. **Tlemcen dans les années cinquante** . RASJEP. V :15. n°04. Décembre 1978. p 72-75.

التجند ضمن دفعة 1952 في وهران. إذ لم تبلغ نسبة الإستجابة لأداء الخدمة العسكرية سوى 33% من مجموع الشباب المؤهلين لها بعد الفحص الطبي.[1]

على مشارف ماي 1952. بلغت الإثارة ذروتها في مظاهرة مدينة الجزائر يوم 28 أفريل، والتي رفعه فيها المتظاهرون شعارات سياسية. مركز حول إطلاق سراح المعتقلين. أطلقت النار عليهم. وانتهت باعتقالات[2] وشهدت البليدة تجمع حوالي مائتي شخص حول قصر العدالة. تعبيرا منهم على دعم المعتقلين والمساجين في سجن المدينة. وهذا أثناء إنعقاد جلسات محاكمتهم.[3]

شهدت مدن عديدة تنظيم تجمعات ومسيرات عمالية يوم 01 ماي 1952. من تأطير الكونفدرالية العامة للشغل. في قسنطينة. وجيجل. وسكيكدة. وباتنة. تراوح فيها عدد المشاركين بين مائتين إلى أربعة مائة وخمسين[4]..

في عمالة وهران. أياما قبل فاتح ماي. تداول المناضلون بيانا صادرا عن فيدرالية ح.إ.ح.ج بباريس يدعوهم إلى المشاركة في مظاهرات فاتح ماي.[5]

ولعل هذا البيان والإصرار على تطبيقه هو مناضلي ح.إ.ح.د إلى المساهمة في تجمعات ومسيرات فاتح ماي 1951. متحدين بذلك منشور الوالي العام لعمالة وهران المانع لأي تظاهرة علنية.

وقع الإصطدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة والدرك وهران وانتهت المسيرة بجرح عشرين متظاهرا واعتقال الكثير[6] منهم. بتهمة المشاركة في مظاهرة غير مرخص لها.

وفي اليوم الموالي. أحيل المعتقلين البالغ عددهم: 52 جزائريا و10 أوروبيين على المحكمة العقابية بوهران.

انتمى هؤلاء إلى الطبقة المتوسطة من العمال. والحرفيين والتجار الصغار وعمال الميناء وأصحاب المهن الحرة. ومنهم المقيم والساكن خارج وهران. تراوحت أعمارهم ما بين 18 سنة إلى 59 سنة. كان أصغرهم سنا هو خروبي بغداد مزداد في 1934/03/13 في كريشتال- تاجر. حكم عليه بثلاثة سنوات سجنا.

[1] CAOM . 10CAB 10. PRG. Oran . Rapp. Avril 1952.
[2] Republique Algerienne. 2.5.1952 et Liberté , 8/5/1952.
[3] CAOM. 81F902. Correspondance . Ministre de la justice au ministre de l'intérieur. Paris . 10.06.1952.
[4] CAOM. 10CAB10. Police d'etat . Constantine. 02.05.1952.
[5] CAOM . 10CAB. PRG. Poste Marnia n 890. du 28.04.1952.
[6] CAOM . 10CAB. PRG. Oran . 03.05.1952.

وأكبرهم سنا هو بوذراع لخضر المولود في سنة 1891 بمعسكر مقيم بوهران، سبق وأن حكم عليه. وأصدرت المحكمة بشأنه حكما بالسجن مدة ثلاثة شهور غير نافذة.

نطقت المحكمة في نفس اليوم بأحكام عقابية بالسجن لمدة ما بين ثلاثة شهور إلى سنة كاملة ضد 47 معتقل. في حين أفرج عن خمسة عشر آخر.[1]

ووقعت إضرابات عمّالية أيام 2 و3 ماي في وهران و مستغانم وتيارت وشارك فيها العمال في عدة مؤسسات اقتصادية واختلفت فيها نسب الإستجابة بين إضراب كلي إلى توقفات متقطعة و محدودة.[2]

وفي 14 ماي. أطلقت الشرطة النار على مستقبلي مصالي الحاج في أروليان فيل (الشلف). وأدى هذا إلى قتيلين وجرحى واعتقال الكثير[3]... وتحويل مصالي إلى فرنسا. وكرد فعل. دعت إلى جعل يوم الجمعة 23 ماي 1952 يوم وطني للتضامن من أجل تحرير المساجين وعودة مصالي. ومن أجل حرية الصحافة واحترام الحريات الإنسانية[4]... ووقع الإضراب في عدة مدن.. ففي عين تموشنت. وبتحريض من عناصر من الحركة. غلق التجار محلاتهم وتوقف الطلاب عن الدراسة. وتوقف الفلاحون عن العمل في بلديات وقرى. مثل قرية قاسطون دوميرغ (Gaston Domergue) وادي برقش.[5]

عموما. إنّ مظاهرات ماي في 1952 جرت في أجواء متميزة ومشحونة أكثر من سابقتها، وأنّ هذه الحالة ستتكرر في السنوات اللاحقة.

---

[1] CAOM . 10CAB. Circ. De police . Oran. 05/05/1952.
[2] CAOM . 10CAB. PRG. Oran . 06/05/1952.
[3] Jaques Simon. op cit . p140.
[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ص338.
[5] CAOM . Fonds : Ain Temouchent 1/11. CM . Ain Temouchent. Rapp. Mouvements politiques (Mai 1952).

الفصل الرابع

لجان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في عمالة وهران ودور ح.إ.ح.د فيها

I- ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحركة و احترامها
1- كيفية التأسيس
2- في عمالة وهران
II- لجان المكاتب المحلية بالعمالة
1- تيارت
2- غليزان
3- وهران
4- سيق
5- معسكر
6- بني صاف
7- عين تموشنت
8- المرسى الكبير
9- مستغانم
10- تلمسان
11- سيدي بلعباس
III- مواقف الصحافة من تأسيس الجبهة الجزائرية
IV- نشاط الجبهة الجزائرية في عمالة وهران
1- نشاطها
2- أهدافها
V- تقييم عمل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها
1- الصعوبات التي اعترضتها
2- الجبهة أمام الأمر الواقع

I- ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

1- كيفية التاسيس:

تأسست الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في 5 أوت 1951 بعد عقد جمعية تأسيسية لهذا الغرض بقاعة السينما "دنيازاد" بالجزائر العاصمة بحضور ما بين 700[1] و800[2] مندوب يشكلون مختلف التيارات السياسية. ضمن جهازها ممثلين وشخصيات سياسية هامة، ونوابا عن:

- حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) وهي سليل حزب الشعب الجزائري (مارس 1937) بزعامة مصالي الحاج.

- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) منذ 1946 ممثلا لجماعة النواب وبزعامة فرحات عباس.

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثلة للحركة الإصلاحية تحت قيادة الشيخ البشير الإبراهيمي.

- الحزب الشيوعي الجزائري المؤسس منذ 1935 ممثلا للتيار الاجتماعي. ومن قادته الحاج علي عبد القادر، وعمر أوزغان.[3]

وقد انطلقت مبادرة التأسيس من اجتمع 25 جويلية 1951 والذي حضره كل من:

- أحمد مزغنة ومصطفى فروخي: ممثلين لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

- أحمد فرنسيس وقدور ساطور: ممثلين عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- العربي التبسي والشيخ خير الدين. عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- بول كاباليرو وأحمد محمودي: عن الحزب الشيوعي الجزائري.[4]

---

[1] Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme algérien**, T2, op cit, p872
[2] Vatin Jean Claude, op cit, p296.
[3] Stora Benjamin, **Dictionnaire biographique**, op cit, p104.
[4] Kiouane Abderrahmane, **Moments du mouvement national**,, op cit, p 197.

فرجع بعض الباحثين إلى أنّ تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها كانت بمبادرة انفرادية من طرف حزب حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية (MTLD) والحزب الشيوعي الجزائري وذلك بعد الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951[1]. غير أن جريدة صدى الجزائر (Echo d`Alger) الصادرة بتاريخ 04 أوت 1951 ترى أن انطلاق مبادرة التأسيس كانت من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

انتهى الاجتماع إلى صياغة بيان موقع من قبل كل الحاضرين أكدوا فيه على الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر من تعسف الإدارة الإستعمارية. وأن الشيء الذي دفعهم إلى تأسيس هذه الجبهة هو التزوير الإنتخابي المتجدد لسنة 1948. واكتشاف أمر المنظمة الخاصة في مارس 1950. بالإضافة إلى سياسة القمع والتنكيل المسلطة على رقاب الجزائريين. ثم الإعتقالات الواسعة للعناصر الوطنية المساندة والمتعاطفة والمنخرطة في المنظمة. هذا دون أن ننسى المذكرة التي بعثتها كلا من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في ديسمبر 1950 لسلطات الاحتلال يطالبان فيها بحرية الممارسة الدينية للمسلمين[2]. لقد توالت المبادرات الجزائرية قصد التعبير عن الرفض للواقع الإستعماري المعيشي والسعي إلى تحسينه ومنها. تأسيس لجنة الدفاع عن حرية التعبير. سبتمبر 1950 والتي ضمت مدراء ثماني جرائد. منها جريدة "الجزائر حرة" لسان حال حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. ثم صدور بيانات ولوائح سياسية لخلايا حركة الإنتصار تندد بالتزوير. ومطالبة بالعفو الشامل على المعتقلين وقد عبر مصالي الحاج[3] عن هذا الجو المضطرب والمشحونة داخل الجزائر في استجواب صحفي جاء فيه: لقد جرت الإنتخابات في جو قلق واضطراب متواصل. وتحولت الجزائر إلى معتقلات ولم يقض هذا على آمال و عزم الشعب الجزائري في العيش الحر. وتكونت لجان للدفاع

---

[1] Collot C. Le FADRL . RASJEP n°02 volume IV, Juin 1977. p359.

[2] جيلالي بلوفة عبد القادر، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها 1951 . محاولة وحدوية مجهضة، المجلة التاريخية المغاربية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 121، مارس 2006، تونس، ص81.

[3] **مصالي الحاج (1898-1974)** : من مواليد مدينة تلمسان، مؤسس نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري و حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وهو أب للحكة الوطنية الجزائرية حسب وصف الحبيب بورقيبة في رسالة وجهها إلى مصالي بتاريخه 22 جانفي 1959، أنظر نص الرسالة في :

-Collectif reflétions. **Messali Hadj (1898-1974) parcours et témoignages** , Alger, Ed Casbah 1998. p p 237-239.

عن الحرية. وأرغب أن يتطور هذا الشعور من أجل هدف واحد وهو الحرية والاستقلال.[1]

يذهب المؤرخ محمد حربي إلى تأسيس الحبهة جاء في ظروف تمثلت في بداية الخلاف داخل حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د) معلّلا ذلك أنه مع قرب انتخابات جوان 1951. وهو في وسط دعوات الوحدة واللقاءات بين ممثلي الأحزاب بداية من جانفي 1951. والممثلة بكل من المحامي أحمد بومنجل والدكتور فرانسيس أحمد عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA). الشيخ العربي التبسي عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ومصالي الحاج عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية والذي بعث برسالة إلى الحاضرين في هذا اللقاء[2]. قدّم المشاركون مقترحات إلى مصالي جاء من بينها "التنديد بكل العمليات الثورية والعنف سابقا ولاحقا وعدم العمل به. وأي عمل دبلوماسي تجاه منظمة الأمم المتحدة (ONU). والجامعة العربية (Ligue arabe). والعمل مع الدستور والاستقلال.

رغم ما جاء في هذه المقترحات عن توجهات حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لقيت هذه المقترحات قبولا حسنا من قبل بعض عناصره مثل مصطفاي شوقي وشنتوف. وعمراني سعيد. وشرشالي الحاج. غير أن مصالي الحاج أكد أن هذه المقترحات لا تتماشى وقرارات مؤتمر فبراير 1947 الداعية إلى الإستقلال. فظهر الخلاف داخل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. فخرج سعيد عمران من المكتب السياسي (BP) وشرشالي الحاج طلب إعفاءه[3]. فحلت اللجنة المركزية (CC). وتم بواسطة اللجنة الحزبية التحضير لانتخابات جوان 1951. وتكوين لجنة مركزية في مارس 1951. وأكدت في أولى لوائحها على "ضرورة العمل من أجل وحدة الحزب".[4]

تكونت اللجنة المديرة الوطنية عقب الاجتماع التأسيسي من الشخصيات الممثلة للأحزاب. وعلى الشكل التالي:

---

[1] Alger républicain du 26/07/1951.
[2] Mohamed Harbi , FLN : Mirage et réalité , op cit, p84.
[3] Ibid., p85.
[4] Ibid., 86

الجدول رقم : 21

حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(UDMA)	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (ULAMA)	الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)	الأحرار
مزغنة أحمد عبد الرحمان كيوان معيزة صالح سويح هواري المستيري المحبوب عمر (بسكرة)	بومنجل أحمد ساطور بومدين بن صالح حميد مزيان محمد (تلمسان)	العربي التبسي خير الدين بوشمال سفينجة (الجزائر) سياح محمد وحدود الطاهر	كابانيرو Caballero خلاف أحمد كوش يونس (الجزائر) محمودي	أ دومارق Domerg مندوز Mendouze دولة العربي لبنق العربي

2- في عمالة وهران:

تأسست الجبهة في الغرب عبر مراحل متعاقبة كانت بدايتها من 15 أوت 1951 إلى غاية 4 سبتمبر من نفس العام و ضمت سبعة عشر لجنة محلية. ثم دار اجتماع ثان من منتصف أتوبر إلى نهاية ديسمبر 1951. ومن 10 ديسمبر إلى 02 جانفي 1951 ضمت اللجنة أربع لجان محلية منها لجنة عين تموشنت التي تأسست بتاريخ 1952.[1]

حضر المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في 5 أوت 1951 ممثلا لناحية سيدو وكل من السيد قرموش محمد من حركة إنتصار الحريات الديمقراطية. وكذلك بوبكر الطاهر. أما إينال محمد فكان يمثل الحزب الشيوعي[2]. وقد مثل مدينة تلمسان في هذا المؤتمر "غوتي شريف" وقد طلب هذا الأخير تكوين لجنة للجبهة في تلمسان[3]. وقد حضر عن ممثلي مغنية المؤتمر التأسيسي كل من غاديري حسين وبن داود محمد ممثلان عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD). ورحال عبد اللطيف وسلطانة موسى اللذان مثلا حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA). أما بسعود محمد وبن خلاف فكانا يمثلان الحزب الشيوعي الجزائري.[4]

---

[1] Collot.C. Le front Azlgérijen.. RASJEP. n°2 juin 1977. p 396.
[2] PRG d'Oran . 9209. 24/08/1951.
[3] PRG . Tlemcen 07/08/1951.
[4] Rapp. PE. Marnia . n°110S 06/08/1951.

وتجدر الإشارة إلى أن خلية الجبهة في تلمسان أعلن عن تأسيسها عشية الإعلان عن تكوين الجبهة. حيث أصبح لها دورا كبيرا في العمل السياسي.

II- لجان المكاتب المحلية بالعمالة:

1- مقاطعة تيارت:

تكونت لجنة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في مقاطعة تيارت بعد لقاءات تشاورية[1]. ففي يوم 08 ديسمبر 1951 وفي الساعة السادسة مساءا. وفي قاعة البلدية جرى اجتماع لتأسيس لجنة الجبهة الجزائرية بحضور 1200 شخص. منهم حوالي 60 امرأة و10 أوروبيين. وقد مثلت عدة شخصيات الأحزاب التي كانت تنتمي لها. كان يمثل حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كل من بن ختو علي وهو حلاق. وبارودي محمد وهو تاجر. وبعد عدة تدخلات من قبل الحاضرين أعلن رئيس اللقاء وهو بوتارن قادة الذي كان يشغل معلما. ثم مستشارا بلديا عن تشكيلة لجنة المكتب في مقاطعة تيارت والتي كانت تتكون من:

- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) ويمثله كل من مكي بن عودة. وبلحاج مصطفى. وقايد أحمد. وبوتارن قادة.
- حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) ويمثله كل من بن ختو علي بارودي محمد. وبن عطية. وحضري.
- الحزب الشيوعي (PCA). ويمثله كل من نميش بومدين. وجوزيف باييرز (Paez Joseph). ولخضر تومي. و بورزق عبد القادر.

وبعد الإعلان عن تشكيلة لجنة المكتب. حدد الحاضرون اجتماع آخر يكون تنظيميا. وبالفعل انعقد هذا الاجتماع يوم 3 ماي 1952 في تيارت من تنظيم الخلية المحلية للجبهة[2]. على كل ساهمت لجنة المكتب بتيارت مساهمة فعلية في الجبهة الجزائرية كغيرها من اللجان التي كانت موجودة في عمالة وهران.

---

[1] Voir **Alger républicain** . du 22 11 1951.
[2] CAOM . police d'état . Tiaret . 3830 du 4 Mai 1952.

2- غليزان:

تمّ كذلك في غليزان تكوين لجنة الدفاع عن الحرية واحترامها وكان على رأسها كل من: فرانسيس عبد القادر– الأمين العام.

مكي بشير – الأمين المساعد.

أما الأعضاء . فهم: قمنيز جوزيف (Gamnez Joseph)

شاذلي منور (Chadli Menouer)

فرنسيس عبد القادر (Francis Abdelkader)[1]

3-وهران:

تمّ تكوين اللجنة الملية للجبهة بوهران بمقر نادي السعادة[2]. وكانت تتكون من:

– الشيخ الزموشي سعيد رئيسا وكان ينتمي إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

– زناطسي نيكولا. ممثلا عن الحزب الشيوعي. حيرش محمد بن دراعتو ميلود. شغل محمد وكانوا يمثلون حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. زبايري إبراهيم. الحبيب كحلول وكانوا يمثلون حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. أما العلماء فكانوا يمثلهم جماني موسى. راشد عبد الله. وقد كان هؤلاء أعضاء بالجبهة[3]. وقد كان حماني موسى يمثل أمين خزينة الجبهة بوهران. قام هؤلاء الأعضاء بدور هام. في دفع نشاط الجبهة بوهران. حيث قاموا مثلا بجمع الأموال اللازمة لعمل الجبهة بتاريخ 25 أوت 1951 بحي المدينة الجديدة [4].

---

[1] SLNA n°211 du Bull. Février 1952.
[2] GGA , PRG, District d'Oran , n°9187 du 24/08/1951.
[3] PRG. District d'Oran , n009552 du 03/09/1952.
[4] GGA , District d'Oran , n°9258 PRG du 27/08/1951.

4- سبق:

تكوّن مكتب للجنة الجبهة يوم 11ديسمبر 1951 وكان يضم:

- زيان الشريف محمد. وبوجدرة محمد ممثلين عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- الشيخ سعيد. وحضري مصطفى وكانا يمثلان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- جبور علي شريف وميضة لخضر وكانا يمثلان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

- كاميل (Camille Lari) وقدور برنار (Kaddour Bernard) وكانا يمثلان الحزب الشيوعي الجزائري.[1]

5- معسكر:

كانت لجنة الجبهة المحلية بمعسكر تتكون من الأعضاء:

- خضريوي بوزيان. ومصطفى اسطنبولي ويمثلان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

- شرقي محي الدين. وبوزيدي محمد. وجاكر علي ويمثلون الحزب الشيوعي الجزائري.

- بن طاهر مختار. ومهور علي ويمثلان الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- عبد المؤمن حاج الطاهر. مليانى محمد الملقب بحمو ويمثلان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2] أما المكتب فكان يضم:

- الرئيس الشرفي ويضم المعتقلين السياسيين.

- الرئيس: عبد المؤمن حاج الطاهر.

- النائبان: شرقي محي الدين. ومهور علي.

- الأمين العام: أسطمبولي مصطفى.

---

[1] CAOM. 5I115, police d'état , sig n°398/S du 12/03/1952.
[2] PRG CC Mascara n°62574 du 11/09/1951.

- المساعدان للأمين العام بوزيري محمود ويمثل الحزب الشيوعي الجزائري. ونجادي محمد ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- أمين الخزينة: قدريوي بوزيان ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

- مساعد الخزينة: بن زعتر مختار ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- الأعضاء هم سي بغداد ممثل حركة الانتصار. وجدي عبد القادر ممثل الإتحاد الديمقراطي. جاكر علي ممثل الحزب الشيوعي.[1]

6- بني صاف:

كان مكتب اللجنة في بني صاف يتكون من:

- بن الشيخ محمد رضا إثنان وثلاثون سنة رئيسا وكان معلما بإحدى المدارس الإصلاحية.

- بن سليمان إبراهيم ولد مصطفى سنة وثلاثون سنة أمينا عام. عامل كهرباء.

- عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. كان يمثله كل من بني صافي جيلالي ولد ميلود (44 سنة) فلاح بسيدي صافي وسرغيتي بوسيف ولد سعيد (25 سنة) إسكافي بشارع بودهار في بني صاف.

- عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. كان يمثله عمور بن علي ولد جلول (37 سنة) كان يمارس مهنة الحلاقة. ومازوزي عبد القادر ولد بشير (43 سنة) ممارس لمهنة الصيد. وعلي بلحاج حسين ولد علي (25 سنة) تاجر بشارع الجمهورية.

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان يمثلها بن عدة ميلود ولد عبد القادر الملقب بودالي (41 سنة) فلاح في بني صاف.

- الحزب الشيوعي الجزائري وكان يمثله بن شعيب الهاشمي (32 سنة) كهربائي بحي سيدي بوسيف.[2]

---

[1] [illegible] 1951.
[2] [illegible]

7- عين تموشنت:

كان مكتب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بعين تموشنت يتكون من:

- عبد اللطيف طاهر. وحملات سيدي علي ويمثلان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- محروز بن ساحة. ومعروف بومدين ويمثلان الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- بن صالح محمد وشويرف صالح ويمثلان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

- حري محمد. وفوندانة ألبرت (Fondana Albert) ويمثلان الحزب الشيوعي الجزائري.

- ميمودي محمد. ولوبيز ألبرت (Lopez Albert) ويمثلان الأحرار.[1]

8-المرسى الكبير:

تأسس مكتب لجنة الجبهة بمرسى الكبير في مقر الحزب الشيوعي الجزائري وذلك في 19 سبتمبر 1951 في الساعة السادسة والنصف مساء. وكان المكتب يتكون من خمسة أعضاء:

- الحزب الشيوعي الجزائري وكان يمثله كلا من عيساني عدة عامل بالسكة الحديدية. وجوليان (Lataya Julien).

- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكان يمثلها بن عودة محمد (صناعي). وبن عربية بوسيف (حداد).

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان يمثلها مبارك محمد.

أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم يكن له عضو يمثله.[2]

---

[1] Alger républicain du 10.12.1951.

[2] PRG. District d'Oran, 10564 du 25/09/1951.

9- مستغانم:

كانت خلية الجبهة في مستغانم تتكون من:

- بن عياد بن دهينة ممثلا عن حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
- بلحساين الغالي ممثلا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- بلحميسي أحمد ممثلا عن الحزب الشيوعي الجزائري.
- بن عولة عز الدين ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[1]

هذا واستطاعت خلية الجبهة في مستغانم أن تعقد تجمعا شعبيا في 1951/11/18 بقاعة السينما "لوكس" (Lux) بتاجديت (Tajditt) انتهى بتقديم لائحة سياسية. وتبرع مالي وقد ترأس هذا التجمع جلول ناصر ممثلا عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.[2]

10- تلمسان:

تمّ عقد تجمع بتاريخ 16 سبتمبر 1951 بمغنية في الساعة الحادية عشر بقاعة الحفلات للبلدية. حضر هذا التجمع حوالي 790 شخص. وحضر متدخلون من العاصمة يمثلهم أحمد بومنجل عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وكذلك من وهران ويمثلهم فروخي مصطفى وزموشي سعيد بالإضافة إلى ممشاوي محمد من تلمسان.

إنتهى التجمع في حدود الثانية عشر وخمسة وخمسون دقيقة (12H55mn).

ومن بين المتدخلين في هذا التجمع بسعود محمد ممثلا عن الحزب الشيوعي الجزائري. والكبير محمد ممثلا عن حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نائب رئيس البلدية الشيخ الزموشي ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. إضافة إلى بومنجل أحمد وفروخي مصطفى هذا الأخير أدلى بعبارة قال فيها: "نحن هنا من أجل....

وفي الأخير. تم الإعلان عن اللجنة المحلية للجبهة والّتي كانت تتكون من:

الرئيس: بن سلطان أحمد وهو تاجر ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

---

[1] PRG . Mostaganem n°948 du 3/09/1951.
[2] PRG : Mostaganem n°1267 du 19/11/1951.

نائب الرئيس: الكبير محمد ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

الأمين العام: رحال عبد اللطيف. ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو معلم.

نائب الأمين المساعد: بسعود محمود ممثل الحزب الشيوعي الجزائري

الخزينة: وكان يسيرها بن داود عبد الكريم من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (بدون عمل).

الأعضاء: وهم- بردا لوسيان (Brada Lucien) ممثل الحزب الشيوعي الجزائري (عامل في شركة السكك الحديدية).

- مستاري محمد من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (عامل في المستشفى).

- غزالي هاشمي من حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو تاجر.

- الشيخ بلقاسم ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو معلم بالمدرسة[1].

11- سيدي بلعباس:

تم تنصيب مكتب للجنة سيدي بلعباس في 1952/01/07 في الساعة السادسة مساءا في منزل عبد الدايم بن عودة الكائن شارع بواتو (poitou) رقم 11. وتشكلت هذه اللجنة من الرئيس: عبد الدايم بن عودة.

الأمين العام: طيبي محمد.

الأمين العام المساعد: عمير بقاسم.

أمين المال: عطار بلعباس و هو خياط.

أمين المال المساعد: دريبي بغداد.

المساعدون: بوعايت علي وباديسي محمد وقواسمي عبد القادر الملقب ببغداد.[2]

ويظهر من تشكيلة المكتب أن اللجنة كانت تحكم و تسيير لجنة ح.إ.ح.د.

[1] C de police n0147/S du 16/09/1951.
[2] Oran Sec. De Sidi Belabbès n°7/4 du 24/01/1952.

III- مواقف الصحافة من تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

اختلفت آراء الصحافة حول أسباب نشأة الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها. فحسب جريدة صدى الجزائر "L'écho d'Alger" ليوم 1954/8/4 على لسان ريمون لقرير (Raymand Lagerière) رأى بأن ميلاد هذه الجبهة ما هو في الواقع إلا مؤامرة ستالينية. و محاولة العودة إلى أوضاع 1945. ثم يضيف أن أغلبية المسلمين هم مع مبادرة تأسيس هذه الجبهة[1]. أما جريدة (La dépêche quotidienne) فرأت أنّ السبب وراء ميلاد الجبهة الجزائرية هو موسكو إضافة إلى عواصم عربية مشرقية. وأن مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه الجبهة أمر لا يستغرب[2]. بينما ذهبت الجزائر الجمهورية (Alger républicain) على لسان هنري علاق (Henri Alleg) أن تأسيس الجبهة هو في حد ذاته انتصار للقضية الجزائرية. وقد علقت جريدة "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين على ميلاد الجبهة الجزائرية. "أنه انتصار رباني أمام الشيطان الإستعماري"[3] وتقصد به الإستعمار الفرنسي. أما محمد بوزورد فقد علق في المنار أنه متفائل. أملا بوضع برنامج سياسي موحد يعبر عن آمال و طموحات الشعب الجزائر الذي يرزح تحت نير السيطرة الإستعمارية[4]. وفي نفس الجريدة نجده يعلق على هذا الحدث بأنه يرحب بهذه الجبهة لأنها ضمت كل التيارات الحزبية الناشطة والفاعلة في الساحة الوطنية دون إقصاء أو تمييز[5]. وفي افتتاحية النشرية الخاصة بالجبهة الجزائرية من أجل الحرية (Front Algérien de la liberté). فقد علقت على ميلاد الجبهة بأنها حركة نشيطة. وأنّ للمناضل فيها دور كبير داخل الخلايا القاعدية من أجل دعم الإتحاد المحقق. فالمناضل فيها دور كبير داخل الخلايا القاعدية من أجل تحقيق البرنامج المسطر للجبهة[6].

وفي جريدة "الجزائر الحرة" (L'Algérie libre) لسان حال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فقد نصت على أن ميلاد الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحرية واحترامها جاء بعد اتفاق جميع الأطراف الموقعة على ميلادها. وقد

---

[1] SLNA n 1969 NA S . Bull de presse indigène musulmans 21-15 08 1951.
[2] La depèche quotidienne 7 8 1951.
[3] جريدة البصائر الصادرة بتاريخ 06 08 1951.
[4] جريدة المنار الصادرة بتاريخ 30 08 1951.
[5] جريدة المنار الصادرة بتاريخ 15 08 1951.
[6] Bull. intérieur du MTLD n 14 . Août 1951.

صرح فروخي مصطفى بأن ميلاد الجبهة كوان يوم الجمعة 26 جويلية 1951. وقد ربط أحمد مزغنة بين ميلاد هذه الجبهة ومطالب حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومساعيها من أجل الوحدة[1]. وقد هاجمت ليوم 1/08/ ميلاد الجبهة واعتبرها خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر ودعت سلطات الإحتلال إلى حلها.[2]

VI- نشاط الجبهة في العمالة و أهدافها:

1- نشاطها:

بعد تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في 5 أوت 1951. شرعت هذه الأخيرة بتكثيف نشاطاتها على مستوى لجانها السبع الموجودة في عمالة وهران[3]. وكان أنشطها فرع مدينة وهران. لقد تجلى نشاط الجبهة على مستوى قطاع العمالة في التجمعات الكبرى التي كانت تعقدها لتشرح فيه أهدافها وبرامجها من جهة. ثم إبداء الكثير من مواقفها إزاء الأحداث السياسية في تلك الفترة. ففي تجمعت وهران بتاريخ 21 أوت 1951 الذي دام من الساعة السادسة والنصف واستمر إلى غاية الثامنة و أربعون دقيقة مساء بحضور كل من الشيخ سعيد الزموشي رئيسا ممثلا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين زبايري إبراهيم. حيرش محمد ممثلين عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية سويح هواري ممثلا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. مالكي الطيب عن الحزب الشيوعي الجزائري. وقد حضر من الأحرار السيد "توفيني بول" (Tuveny paul) ثم التأكيد في هذا التجمع على ضرورة مطالبة سلطات الإحتلال توقيف قمعها المسلط على الجزائريين. كما طلب الحاضرون بإلغاء نتائج إنتخابات 17 جوان 1951. واحترام الحريات الأساسية. ومنها حرية الصحافة والمعتقد[4]. كما تم في هذا التجمع الإعلان عن اللجنة المحلية للجبهة في وهران والمشكلة منذ 12 أوت 1951 بنادي السعادة. آخذة فيه مبدأ التساوي في التمثيل بين التشكيلات السياسية الأربع المنتمية إليها على النحو التالي:

---

[1] Bull. de presse musulmane 15-31/07/1951.
[2] GGA . CAB. SLNA n 1920/NAS
[3] Collot c . Le front Algérien pour la défense et le respect des libertés. **RASJEP**. n 02. juin 1977 . Alger . p381.
[4] CAOM. Circ de police d'Oran . CC n°2748/6 du 22/08/1951.

– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ويمثلها كل من الشيخ سعيد الزموشي. وبريكسي جيلالي. وحماني سي موسى. وقايد بلمفتاح.

– الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. ويمثله كل من حيرش محمد. ورشيد عبد الله وبلزرق. و شنغال محمد.

– الحزب الشيوعي الجزائري و يمثله فضل مصطفى. حيدر عبد القادر. وحمدان علي.

– حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ويمثلها كل من زبايري إبراهيم. سويح هواري. كحلول الحبيب. بلعباس محمد.

– الأحرار. ويمثلهم تجمعات أخرى بوهران كانت تدل على نشاط الجبهة الجزائرية بها. منها تجمع 28 جانفي 1952 الذي بدأ في الساعة الخامسة والنصف مساء. ومن المتدخلين فيه كل من فضيل مصطفى. دماغ العتروس العربي نائب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالعاصمة. ورشيد عبد الله ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والشيخ سعيد الزموشي ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ثم شنغال محمد. إنتهى هذا التجمع في الساعة السابعة وأربعون دقيقة مساء. وخلاله خرج الحاضرون ببيان ختامي الذي هو عبارة عن لائحة من التوصيات منها:

اللائحة الأولى: التنديد بالإعتقالات التي قامت بها سلطة الإحتلال في تونس ضد القادرة الوطنيين هناك وتأكيد على تضامن الشعب الجزائري مع الشعب التونسي.

اللائحة الثانية: التنديد بإعتقال بلوفة مسدور (Belloufa Mesdour) وعروس أحمد (Arrous Ahmed) عن بشار. وضد الإعتقالات الواسعة لسلطة الإحتلال التي قامت في كل من مستغانم و البليدة ضدّ الجزائريين. والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين.[1]

وخلال هذا الاجتماع. تمّ تكوين مكتب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بوهران[2] على النحو التالي:

---

[1] CAOM . SI115 circ. de police d'Oran . cc . n°261/C. 29/01/1952.
[2] CAOM . SI115. Rapport CP Claude jean 29/11/1952.

الجدول رقم 22:

حركة انتصار الحريات الديمقراطية	الحزب الشيوعي الجزائري	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	الأحرار
سويح هواري زبايري إبراهيم كحلول الحبيب	فصل مصطفى مالكي الطيب حمدان علي	شنغال محمد حيرش عبد القادر راشد عبد الله حماني موسى	سعيد الزموشي بن دلال غوتي	بيرو (Perrot)

كما جرى تجمع آخر في 8 أبريل 1952 في الساعة السادسة والنصف مساء. تناول الكلمة على التوالي كل من بودة أحمد عن حركة الإنتصار. والعربي بومالي أمين العام الحزب الشيوعي الجزائري. وأحمد بومنجل ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والشيخ سعيد الزموشي ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

طالب المجتمعون فيها بالوحدة الوطنية. والصمود والتضامن في وجه سياسة الإحتلال[1] كما عقدت الجبهة في 1 نوفمبر 1951 أكدت فيه على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ثم نددت بالقمع المسلط على العناصر الوطنية[2]. بالإضافة إلى ذلك قامت الجبهة بعقد اجتماعات مغلقة بنادي السعادة من يوم الأحد 20 جانفي 1952 بدأت في الساعة السادسة مساء و استمرت إلى غاية السابعة[3].

هذه التجمعات التي عقدت في مدينة وهران تظهر لنا النشاط المكثف للجبهة. التي حاولت من خلال ذلك أن تظهر وجودها على الساحة السياسية كقوة فاعلة في تلك الفترة خاصة وأنها كانت تضم مختلف التيارات السياسية الأربع القوية.

أمّا تلمسان فقد عرفت هي الأخرى كباقي مدن العمالة نشاطا حثيثا للجبهة من أجل شرح أهداف الجبهة وبرنامجها. تجلى ذلك من خلال التجمعات التي انعقدت كان أولها تجمع في دار الحديث يوم الأربعاء 25 جويلية 1951 في الساعة السابعة والنصف ألقى فيه الشيخ البشير الإبراهيمي خطابا بحضور حوالي 1000 شخص قال فيه "إنّ النبي محمد صلى الله عليه وسلم. باستعماله الكلمة الحقة والبينة توصل إلى تحقيق وحدة الشعوب والأقوام. إنّ اتحادنا المرغوب يكون بين

[1] CAOM . 10CAB 154. Circ de police . CC n°190/C . 10/04/1952.
[2] Collot C. op cit . in RASJEP. n°2 Juin 1977 Alger . pp355.
[3] CAOM. 10CAB 154. cuc de police cc n°190/C 22/01/1952.

عناصر من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والإصلاحيين و الشيوعيين. كجبهة موحدة سيتم تأسيسه قريبا[1]. ثم تجمع بتاريخ 16 سبتمبر 1951 حضره كل سكان نواحي تلمسان بالإضافة إلى ممثلي التشكيلات السياسية من بينهم الشيخ العربي التبسي. وفرانسيس أحمد. وخلاف أمحمد. وقنانش محمد[2]. والشيخ سعيد الزموشي. وأحمد بومنجل وفروخ محمد. أكد المجتمعون على ضرورة رفع القمع المسلط على العناصر الوطنية. أما الإجتماع الثاني فقد انعقد بتاريخ 8 نوفمبر 1951 في الساعة السادسة مساء. أما الإجتماع الثاني فقد تم بتاريخ 8 نوفمبر 1951 في الساعة السادسة مساء. حضره كل من بودة أحمد. ومزيان (تاجر) وثابت أول. ورحال عبد العزيز (معلم من مغنية) ومحروز بن عمار. وباليسو روجير (Bellisout Roger) عن الحزب الشيوعي[3]. وطالبوا فيه بإلغاء نتائج انتخابات جوان 1951.

وقد عرفت مغنية كذلك نشاط هذه اللجنة. فقد ترأس بن سلطان موسى ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وأعضاء نشطون من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. وهم: كبير. سليمان. بوجلطية. اجتماعا في مدينة مغنية مع بداية جانفي 1952. ثم قاموا بزيارة إلى أحمد بن بلة بتاريخ 1952/01/30 بوهران. وفي الاجتماعين لـ 4 و5 فبراير 1952 من أجل تنظيم عمل الجبهة في مغنية والتنديد بممارسات الإحتلال في المنطقة. كما قاموا بإرسال لجنة إلى رئيس البلدية لهذا الغرض[4]. كما عقدت الجبهة فرع مغنية اجتماعا لها يوم 4 نوفمبر من نفس السنة في منزل "بوبكر مختار بورساسي "بحضور أشخاص من "سيردة الفواقة" ومن مغنية. وكان الهدف من هذا الاجتماع ربط الصلة بين حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و المواطنين المغاربة[5].

وقد عرف فرع بني صاف كذلك عقد تجمعات لتحريك عمل الجبهة في المنطقة ومن هذه التجمعات تجمع 19 ابريل 1952 الذي حضره 400 شخص. ترأس التجمع بن الشيخ محمد رضا ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وهو مدرس. إلى جانب أعضاء الفرع ويمثلهم كل من علي بلحاج حسين ممثلا عن حزب

---

[1] CAOM. SII15. poste de Tlemcen n 701 Tlemcen 31 07 1951.
[2] **Alger républicain**, du 20 09 1951.
[3] CAOM . 10CAB 154. circ de police d'état cuc. de Tlemcen . CC n 1028 le 29 09 1951.
[4] CAOM . 10CAB 154. circ de police n 30 S . Rapp. Mensuel . Février 1952.
[5] CAOM . 92 36. Gendarmerie nationale . Groupement d'Oran . Section de Tlemcen 12 11 1951. n 155 4.

حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. يعمل تاجرا في بني صاف. وكذلك بودة أحمد قد طالب المجتمعون سلطات الإحتلال الكف عن ممارستها القمعية تجاه الشعب الجزائري[1]. أمّا في مدينة سيدي بلعباس فقد عرفت الجبهة نشاطا كبيرا تجلى ذلك في التقارب الذي حصل بين التشكيلات السياسية للأحزاب المثلة عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. والحزب الشيوعي الجزائري. والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبغية تنشيط عمل الجبهة في المنطقة و تحريكها. تم الاجتماع بتاريخ 28 مارس 1952 بين عضوين من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وهم سويح هواري. وهران. وبودة أحمد الجزائر. ومناضلين عن الحزب الشيوعي الجزائري[2]. ثم تجمع يوم 20 أبريل 1952 الذي حضره حوالي 600 شخص. بدأ هذا التجمع في الساعة الحادية عشر صباحا. حضر عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية مكي مختار. وعن الحزب الشيوعي باديسي أحمد ركز المتدخلون في هذا التجمع على التنديد بمطامع الإستعمار الفرنسي في الجزائر كما طالبوا بضرورة الوحدة بين المسلمين[3]. في اليوم الموالي عقد كذلك تجمع ضخم بقاعة المسرح البلدي بحضور ما بين 1000 إلى 1200 شخص. منهم 800 شخص كانوا داخل القاعة كما حضره 300 أوروبي. بدأ التجمع في الساعة السادسة مساءا واستمر إلى غاية الثامنة. ترأس هذا التجمع عزة عبد القادر مستشار بلدي. من المتدخلين في هذا التجمع حسب الترتيب:

- ريني غوستاردو (René Justardo): رئيس البلدية.
- الشيخ التيجني عبد القادر. ممثل عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (من الجزائر)
- باشا حاج علي. أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري.
- بودة أحمد: ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.
- كواكي رابح من الشلف. ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

دارت نقاشات هؤلاء المتدخلين حول الوضعية التي يعيشها الشعب الجزائري في ظل السياسة القمعية الفرنسية وقد شرح بودة أحمد للحضور تاريخ الإستعمار

[1] CAOM. 10CAB 154. Arr. Tlemcen. police d'état. Beni Saf n° 49 S du 20/04/1952.
[2] CAOM. 5I115. 10 région de gendarmerie. Sec de Sidi Bel Abbès n° 70/4 du 24/04/1952.
[3] CAOM. 5I115. PRG. Sidi Bel Abbès. n°481 du 30/04/1952.

الفرنسي في الجزائر. وكيفية مواجهته. بينما نجد أن أعضاء حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية قد أكدوا على دعمهم الكامل لهذا الجبهة. ونددوا في نفس الوقت بموقف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اعتبر أن "لاغار عبد القادر" ينتمي إلى حزب الإتحاد الديمقراطي وليس إلى جمعية العلماء [1]. على كلٍّ فإنّ التشكلات السياسية لهذه الجبهة بمدينة سيدي بلعباس كانت تضم ممثلي الأحزاب وهم:

– باديسي أحمد (خياط) و"ڤيلار روبار" (Vilard Robert) ممثلين عن الحزب الشيوعي الجزائري.

– بوحجار حنيفي (بائع سمك) ومكي مختار بلعباس (عامل بالبلدية) ممثلين عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

– فرحون محمد الملقب بخالد (تاجر). وحفيف ميلود الملقب بتيفوس (بائع متجول) ممثلين عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

– لاغار عبد القادر. ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ولكن لقي معارضة من أنصار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث اعتبروه عضوا في الإتحاد وليس عضوا من العلماء. [2] وبالتالي نلاحظ أن فرع الجبهة بمدينة سيدي بلعباس رغم التجمعات التي عقدها من أجل تفعيل نشاطاتها. فإن الفرع بقي جبيس ميلاده. ولم يحقق نجاحا كبيرا في سيدي بلعباس بسبب هذه الخلافات. شأنه شأن فرع مدينة نمور (Nemours) (الغزوات حاليا) الذي فشل بسبب خلافات داخلية وقعت فيه في سبتمبر 1951. [3]

وعرفت خلية معسكر للجبهة الجزائرية كذلك اجتماعا في 11 أبريل 1951 دام من الساعة السابعة مساءا إلى التاسعة والنصف ليلا تحت رئاسة الشيخ سعيد الزموشي كما حضره ممثلين عن الأحزاب التي كانت منضوية في الجبهة وهم:

– سعيدي محمد "مجاجي". عبد المؤمن حاج اللطاهر. زموشي سعيد ويمثلون جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

– شرقي محي الدين. بوزيري محمود. شابر سرحان و يمثلون الحزب الشيوعي الجزائري.

---

[1] CAOM. 51I15. PRG. poste Sidi Bel Abbès. n°608du 05/06/1952.
[2] CAOM . 51I15. Police d'état . CC Sidi Bel Abbès n°95/3 du 4/5/1952.
[3] CAOM . 51I15. n°1621. Oran . 24/04/1952. SLNA n°673 Septembre 1951.

- طاهر أحمد. بن زعتر مختار. حاج محمد ويمثلون الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- اسطمبولي مصطفى. طفراوي عبد القادر. عالقي محمد ويمثلون حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

خرج الحاضرون في هذا التجمع الذي خاطبهم فيه سعيد الزموشي بما يلي:

- التضامن مع الشعب التونسي.

- حرية الصحافة.

- إطلاق سراح المساجين السياسيين.[1]

كما أصدرت لجنة معسكر للجبهة بيانا في 1952/11/14[2] نددت فيه بالقمع المسلّط على الجزائريين. كما طالبت بالحرية الشخصية وبعودة مصالي الحاج وإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين. وحذّر هذا البيان من الإنقسام والتشتت وقد أمضى في هذا البيان كل من:

- سطمبولي مصطفى. حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

- مجاجي محمد. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- شرقي محي الدين. الحزب الشيوعي الجزائري.

- محمود بوزيري. ممثل الكنفدرالية العامة للشغل.

- مهور علي. الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

وفي سعيدة كثّف فرع الجبهة نشاطاتها بالمنطقة. حيث عقد تجمعا في 1951/12/30 في الساعة العاشرة صباحا حضره عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بلقصير عبد القادر وعن جمعية العلماء المسلمين محمد سي أحمد. وعن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بن عيشة مصطفى. وبلبوري عبد القادر. وكان من المتدخلين:

- طاهر أحمد من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- بودة أحمد من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وحضر من الجزائر.

- طنجاوي عبد الرحمن معلم من سعيدة.

---

[1] CAOM . 51115. CCA Police d'état cuc Mascara CC n°2985/Mascara 14/4/1952.
[2] Alger Républicain 14/11/1952.

وقّع المتدخلون في هذا التجمع على لائحة تنديد تضمنت المطالبة بإلغاء نتائج إنتخابات جوان 1951. توقيف القمع الإستعمار المسلط على الجزائريين وحرية الصحافة. كما اجتمع فرع الجبهة بسعيدة يوم 13 أبريل 1952 بمقر الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) تحت رئاسة مدغري علال الملقب علال من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو مسؤول الخلية. وحضور كذلك طنجاوي عبد الرحمن ممثلا عن الحزب الشيوعي الجزائري. وبلقصير عبد القادر ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ومحمد سي أحمد عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. كما حضر كل من بودة أحمد وخلاف محمد. والزموشي سعيد.[1]

وفي معسكر نظم الفرع في 8 فيفري 1952 بقاعة السينما أولمبيا (Olympia) تجمعا شعبيا في الساعة العاشرة صباحا. برئاسة الشيخ سعيدي الملقب بمجاجي محمد مدرس بمعسكر. من كان عدد المتدخلين ثمانية أعضاء مع حضور دماغ العتروس عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. ورفع المتدخلون لائحة سياسية مماثلة للائحة التي رفعها فرع الجبهة بسعيدة. كإلغاء نتائج إنتخابات جوان 1951 وتوقيف القمع الإستعماري. وحرية الصحافة.[2]

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ذكرى تأسيس فرع الجبهة الجزائرية بمعسكر مرت دون نشاط يذكر. مع مرور تلمساني بوزيان ولد سان من (نمور) الغزوات وهو طالب بجامع القيروان يوم 30 جويلية 1952 واتصاله بأعضاء من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[3]. وفي مستغانم عقدت خلية اللجنة كذلك تجمعا خطب فيه أحمد مزغنة. أكد فيه على ضرورة مقاومة الإستعمار الفرنسي حتى يتحقق الإستقلال للجزائر. فخطب قائلا: "نطلب منكم نشر ما نقوله. اليوم. يخص الحال في تونس. وغدا الدور في الجزائر... التاريخ هو حلقة مستمرة. فالجزائر وتونس والمغرب مهما كان الحال سيحققون الإستقلال"[4].

ونشير كذلك حول نشاط الجبهة في عمالة وهران. إلى ذلك التجمع الذي جرى أيام 7 و8 و 10 فبراير 1952 وضم خلية باريقو (المحمدية حاليا) ومعسكر. ومستغانم. حضره دماغ العتروس عن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. وزواوي رابح عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والشيخ مصباح قويدر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وحضر هذا التجمع ما بين 500 و800 شخص.

---

[1] CAOM. Rapport mensuel – Mai -Avril 1952 21/3-20/4/1952 n°75/S.
[2] CAOM. 51115.PRG CC. Mascara n°6274 du 11/09/1951.
[3] CAOM . 51115. Rapport n°6713 du 21/07 au 21/08/1952.
[4] SLNA. n°398. Avril 1952.

أكد المتدخلون في هذا التجمع على سياسة أحزابهم حول الكثير من الأحداث السياسية.[1]

2- أهدافــها:

هدفت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها من خلال بيانها الموقع في 5 أوت 1951 من قبل كل الحاضرين على:

- إلغاء الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951. وإجراء انتخابات عادلة.
- إحترام مبدأ حرية الإنتخابات في الفئة الثانية (أي الخاصة بالجزائريين).
- محاربة كل أشكال التسلط والقمع الإستعماري.[2]
- إبطال التدابير الإستثنائية المفروضة على مصالي الحاج.
- احترام الحريات الأساسية مثل حرية التعبير و الفكر والتجمع والصحافة وإنهاء تدخل الإدارة الإستعمارية في شؤون الدين الإسلامي.[3]

لقد توالت خطب وتدخلات ممثلي الوفود والتنظيمات الأربعة في الاجتماع التأسيسي ليوم 5 أوت 1951 في وصف الجبهة وشرح أهدافها. وتعاقب على المنصة كل من أحمد بومنجل ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والعربي بومالي أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري. وأحمد مزغنة أمين عام حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الذي قرأ رسالة مصالي الحاج على الحاضرين. ووصف العربي التبسي ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رئيس الجلسة أهداف الجبهة في قوله: "إن هذه الجبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا. أو يهوديا وإنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق. مكافح في سبيل الحرية. فغايتنا أن نشيد جزائر حرة. يتمتع بخيراتها سائر أبنائها سواسية لا فرق بين جنسهم ومعتقدهم".[4]

وقد شرعت الجبهة الجزائرية في العمل بتنصيب هيكل إداري راعت فليه مبدأ التساوي في التمثيل بين التشكيلات السياسية الأربع المنتمية إليها. وكذا

[1] SLNA, n°211, Février1952.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق ، ص ص 164-165.

[3] Mohamed Teguia. **l'Algérie en guerre** . Alger . OPU (SD), p123.

[4] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص172.

الشخصيات الوطنية المستقلة. فوضعت هيكلا إدارياً من القمة إلى القاعدة. على النحو التالي:

- لجنة مديرة (المجلس الإداري) وبه ثلاثة عشر. ستة أعضاء عن كل تنظيم. وستة أعضاء من شخصيات حرة مستقلة.

- الأمانة الدائم[1]. وبها عشرة. بمعدل عضوين عن كل تنظيم إضافة إلى ممثلين إثنين من الشخصيات المستقلة[2].

- لجان إقليمية. وعددها ثلاث في الجزائر ووهران وقسنطينة. وهي التي تقوم بتأسيس لجان محلية وفروع في أحياء المدن. بعد مصادقة المكتب الدائم عليها.

علّق الحاج علي أحمد على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بقوله "إنّها سلاح صالح لمواجهة الإستعمار". ويضيف قائلا: "إن معركة الجبهة عادلة وتهم كل الجزائريين. وتسعى إلى جمع كل الديمقراطيين"[3]. بينما رأى جاك شوفالييه (J.Chevalier) أنّ هدف الجبهة هو "لا يحمل شيئا آخر إلا اتحاد حقيقي ديمقراطي"[4].

وكتب أحمد نقّاش عن أهمية الجبهة في جريدة الحرية (Liberté) بتاريخ 9 جانفي 1952. أنه يفضل هذه الجبهة. تم تخفيض العقوبات المسلطة على المساجين الجزائريين ومنها مساجين عنابة (115 شخص) من 363 سنة سجن. و23 مليون فرنك إلى 115 سنة سجن. ونصف مليون غرامة. كما أنه بفضلها. تم تخفيض الأحكام المسلطة ضدّ مضربي ابن باديس (Descart) حاليا. كما تم تحقيق مطالب مضربي الأصنام (الشلف حاليا) ووهران.

وكتبت جريدة "الجزائر الحرة ليوم 5 جانفي 1952 في افتتاحيتها: "كانت سنة 1951 مهمة لدى العرب والمسلمين. حيث تمكن الوطنيون تحت الضغط وبفضل تضحياتهم من السير قدما نحو الإستقلال التام. لقد ساهم الشعب بخطوات جبارة نحو تحقيق الوحدة..."[5].

---

[1] المنار، العد 7 ليوم 1951/08/15.

[2] الشخصيات المستقلة الممثلة في المكتب الدائم للجبهة الجزائرية هم: أحمد توفيق المدني، وأندري مندور،
-Voir archives de la wilaya d'Oran (AWO) (SLNA) n°600 Août 1951.

[3] **République Algérienne** n°289 du 18/01/1952.

[4] Amar Ouzene . **le meilleur combat** . Paris. ED Julliard . 1962. p307.

[5] CAOM. 51115. SLNA n°158 NA/3. Bulletin de presse d'Algérie. QM 1-15/01/1952.

واعتبر لويس شوفالييه (L.Chevalier) أنّ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها حققت "سياسة التقارب بين النخبة المثقفة". ثم يضيف قائلا: "أنها حققت سياسة اتصال بين المسلمين والإدارة الإستعمارية".[1]

على كل فإن الجبهة كانت تسعى عن طريق لجانها إلى تنظيم لعادات وندوات ثم وضع برنامج استعجالي والتعريف به. وتقديمه إلى الهيئات الدولية للتعريف بالقضية الوطنية. ثم أنها كانت تعمل على محاربة السياسة القمعية التسلطية الإستعمارية الفرنسية. واحترام الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع والصحافة.

[1] Louis Chevalier, op cit, p 187.

V- تقييم عمل الجبهة الجزائرية:

1- الصعوبات التي اعترضتها:

استطاعت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها عبر فروعها وخلاياها التي انتشرت في المدن الجزائرية الإتصال بالفئات العريضة من الشعب الجزائري. وفي كثير من الأحيان. كانت غطاءا لنشاط الأحزاب الجزائرية ومحاولة لتوحيد الإتفاق حول الأهداف. إن قرب موعد الإنتخابات العامة (أكتوبر1951) واختلاف الأحزاب المشكلة للجبهة الجزائرية حول الموقف منها. أدى إلى الإسراع في إفشال هذه التجربة. فكان الفرق واضحا بين موقف الامتناع والمقاطعة [1]. المتخذ من قبل الحزب الشيوعي الجزائري. كما أن الخلافات الداخلية كان لها دور كبير في كسر هذه الجبهة. يظهر ذلك جليا في تصويت الشيخ البشير الإبراهيمي ضدّ دخول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هذه الجبهة في إحدى المؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة. بحجّة عدم إقحام الجمعية في الشؤون السياسية. لأنّ الجمعية كان هدفها إصلاحي. كما أن إحدى التقارير تكشف عمق الأزمة التي كانت تعيشها هذه الجبهة. لاحظ هذا التقرير رفض مناضلون بعض العناصر من حزب حركة الانتصار ضمن هذه الجبهة لتعاونها مع الحزب الشيوعي الذي قبل المشاركة في الإنتخابات كما ذكرنا آنفا. أضف إلى ذلك فإنّ عدم قدرة الجبهة في وضع فرع لها في مدينة نمور (الغزوات حاليا) بسبب خلافات داخلية بين عناصر من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبين حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وذلك في سبتمبر 1951. وقد أدى ذلك إلى إقصاء الإمام بن قادة من المدرسة الإصلاحية المحلية. وقد تطور هذا الأمر إلى خلاف حاد يوم 17 سبتمبر 1951 بعد فشل الفرع. وهذا ينطبق كذلك على فرع مدينة سيدي بلعباس. [2]

وإضافة إلى ما سبق. ساهمت عوامل عدة في إفشال عمل الجبهة الجزائرية. نوردها فيما يلي:

– وصول الجبهة الجزائرية إلى حالة فراغ. فلم يحدد الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان ممثلا في الجبهة مثلا هل أن الإستقلال كان غاية لديه. أم

---

[1] ينظر الى: بيان دعوة الناخبين الجزائريين لمقاطعة انتخابات 7-14أكتوبر 1951 الموقع من قبل شخصيات جزائرية . حسين لحول، مولاي مرباح من حركة الإنتصار، بومنجل احمد، وأحمد فرانسيس من الاتحاد الديمقراطي، و العربي التبسي و الشيخ خير الدين عن جمعية العلماء ، وأحمد توفيق المدني من المستقلين، __جريدة المنار__ . العدد 9، اكتوبر 1951.

[2] AWO, Préf. d'Oran, CAB. SLNA n°873. OR Rapport mensuel Septembre 1951 - Préf. D'Oran SLNA n° 803.

مساعيه كلها من أجل تقريب الجزائر إلى الإتحاد السوفياتي[1] حسب عبد الرحمان كيوان.

– عدم رد حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على الدعوة التي وجهها إليه الحزب الشيوعي الجزائري لحضور الذكرى الأولى لميلاد هذا الأخير.[2]

– تحفظ عدة عناصر من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على المساهمة الفعلية في الجبهة الجزائرية. وينطبق هذا كذلك على أعضاء من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ومن الكشافة الإسلامية الجزائرية التي لم ترغب في الإنضمام إلى الجبهة الجزائرية.[3]

– وجود هياكل وتنظيمات ذات أهداف قوية ومشابهة مع تلك التي دعت إليها الجبهة الجزائرية. مثل لجنة دعم ضحايا الإضطهاد الإستعماري (C.S.V.R) المؤسسة منذ 1948. ولجنة الدفاع عن حرية التعبير منذ 1950.[4]

– موقف الإستعمار المتصلب أمام المطالب الجزائرية التي رفعتها الجبهة الجزائرية و التي كان مصيرها شبيه بمصير حركة أحباب البيان والحرية.

– اختلاف أطروحات ووجهات نظر الأحزاب المنتمية للجبهة الجزائرية فسعة حركة الانتصار أن تخرج من العزلة وتساهم في العمل السياسي دون أن تنحرف عن خطها الإستقلالي. وسعى الحزب الشيوعي الجزائري أن يكون ضمن الوحدة. وفي آن واحد خادما لبرنامج وخط الحزب الشيوعي الفرنسي. وكان العلماء أكثر ميلا وتقربا من الاتحاد الديمقراطي.[5]

إن الوحدة المنشودة ضمن الجبهة الجزائرية كانت محدودة وهشة ولم تكن تستجيب لطموحات الشعب الجزائري في المرحلة ولا لرغبات التيار الثوري. فلم تكن الهيكل الفعّال المنظم لمقاومة الإستعمار، ولم تكن في مستوى التطلعات والمتغيرات التي كان يعرفها المغرب العربي[6]. وقد اختلفت الآراء والوجهات في تقدير أسباب اختفاء الجبهة الجزائرية وعوامله. فاعتبرها البعض بأنها "جبهة

---

[2] Algérie libre du 1.11.1952.
[3] Liberté 17.7.1952.
[4] Collot, op cit, p.381.

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، المقال السابق، ص84.

[5] Kaddache (M) et Sari (D), op cit, p113.
[6] Mahsas (A), Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954, op cit, p 283.

دفاعية. لا هجومية فمطالبها كانت سلبية[1]. وبالتالي فاشلة. ووصفها آخرون بأنها من "صنع ستاليني فهي من مبادرة وتنشيط الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان المستفيد الوحيد من العملية [2] وهو الحزب الذي سعى منذ 1946 إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية دون إستشارة مصالي الحاج[3] الذي كان موجودا تحت الإقامة الإجبارية بشانتيي واز (Chantilly oise) بفرنسا. ومن مكان أسره. بعث مصالي إلى الجبهة الجزائرية نشرت بجريدة الجزائر الحرة (1951/08/25) عبّر فيها عن فرحته "بميلاد الجبهة. وطالب بتوجه نحو المطالبة بتحقيق الإستقلال الوطني ومواجهة أكثر فعالية ضد النظام الإستعماري.[4]

ورأى مصالي الحاج بأن أهداف الجبهة الجزائرية غير كافية[5] ومحدودة وكان هذا تأكيدا على الأحزاب الوطنية التقية فقدت روح المبادرة. وقلّت فعاليتها. وفي المقابل أصبحت الإدارة الإستعمارية تتحكم في زمام الأمور و تراقب الوضعية [6]. وقد نظر المعرون المستوطنون إلى الجبهة الجزائرية بأنها جبهة المعاداة لفرنسا[7]. ويُرجع بعض المؤرخين فشل الجبهة الجزائرية كمحاولة ثالثة من أجل الوحدة بعد المؤتمر الإسلامي العام 1936 وحركة أحباب البيان والحرية (1944) إلى "الأزمة التي كانت تمر بها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و التي كان من المفروض أن تلعب دورا قويا داخل الجبهة[8].

2- الجبهة الجزائرية أمام الأمر الواقع:

حملت الجبهة الجزائرية أهدافا عامة وخلفت نوعا من الإجماع. والتفت حولها عريضة من الشعب الجزائري خاصة داخل المدن. وقد عرفت أولى التصدعات خلال الإنتخابات القطاعية (أكتوبر 1951) التي كرست نجاح الإدارة الإستعمارية [9]. وقد انحصر عمل الجبهة الجزائرية في الدفاع عن حرية الصحافة ومساعدة المعتقلين والمساجين وذويهم. وأصبحت أبعد عن ما كانت تطالب به حركة الإنتصار للحريات

---

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص168.

[2] Jeanson (F et C). op cit . p97.
[3] Simon (J). op cit p136.
[4] **Algérie libre** n°31. du 25/08/1951.
[5] Teguia (M). op cit p 123.
[6] Mahsas (A). op cit . p282.

[7] جوليان شارل أندري. أفريقيا الشمالية تسير. القوميات و السادة الفرنسية، ترجمة جماعية . الجزائر. الموسسة الوطنية للنشر و التوزيع، تونس الدار التونسية للنشر ، تونس 19763، ص367.

[8] Teguia (M). op cit p 124..
[9] Courrière Yves. op cit . p68.

الديمقراطية. وبعيدة عن آمال و طموحات الشعب الجزائري نحو تحقيق الإستقلال[1]. كما خلقت الجبهة الجزائرية ديناميكية وحيوية عند الشباب الجزائري. فمن نتائج وتداعيات هذا التأسيس أنه في غمرة الأجواء المريحة والإيجابية التي أحاطته. كان إعلان هن ميلاد الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري والتي تكونت من طلبة شمال إفريقيا. والكشافة الإسلامية الجزائرية. وشباب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. وشباب أحباب البيان. وشباب اتحاد النقابات. وشباب الموحدين. واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية [2] نص قانونها الأساسي على توحيد جهود الشباب في مختلف الميادين. وتنسيق العمل والنضال من أجل إنهاء النظام الإستعماري. والسعي إلى إيجاد تقارب محقق منسجم في ميدان العمل العام. والغاية المشتركة بين سائر الشباب الجزائري [3] وساهمت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في تقريب المواقف رغم عمرها القصير (حتى أواخر 1952). هذا وانسحب أعضاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الجبهة الجزائرية في ماي 1952. واعتبر هذا نهاية لعملها[4] رغم سعي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. والحزب الشيوعي الجزائري. كل حسب مساعيه. إلى إعادة إحياء الجبهة. لكن دون جدوى[5]. إن محدودية مطالب الجبهة الجزائرية دفعت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية للبحث عن عمل موحد في نطاق المغرب العربي (المغرب الأقصى وتونس) وهي الدول التي بدأ فيها الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني. [6] وقد أثمرت المجهودات و عمليات التنسيق بين الأحزاب الوطنية المغاربة إلى تأسيس جبهة اتحاد وعمل من الأحزاب الوطنية المغاربية[7] يوم 2 أكتوبر 1952 بباريس بتوقيع "ميثاق اتحاد بين أحزاب الشمال الإفريقي. وفيه تعهدت الأحزاب على مواصلة وتوسيع الكفاح من أجل تحريم شمال إفريقيا من نير

---

[1] Kaddache (M) et Sari (D). op cit. p113.

[2] جريدة المنار العدد 7 (يوم 1951/08/15).

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص180.

[4] Teguia (M). op cit . p124.

[5] Kaddache (M) et Sari (D) op cit . p114.

[6] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص181.

[7] حضر الاجتماع عن تونس . مصمودي (الحزب الدستوري الجديد)، وصالح فرحات (الحزب الدستوري) وعن الجزائر فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، وأحمد مزغنة (حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية) وعن المغرب أحمد علال (حزب الإستقلال)، ومحمد المكي الناصري (حزب الوحدة والاستقلال، و محمد الوزاني (الحزب الديمقراطي المغربي للاستقلال).

-Voir Collot (C). et Henny J.R . op cit . p293.

الإستعمار الفرنسي. وتنسيق العمل بينها. وإبقاء الحوار قائما لتحقيق الحرية والاستقلال.

إن سعي الجزائريين إلى تحقيق الوحدة النضالية ضد الإستعمار قديم وتجسّد في عدة مجالات ومحطات تاريخية. وتمثل تجربة الجبهة الجزائرية القصيرة نموذجا حيا مهما. جسد العمل والنضال ضد الإستعمار. عبر عن سعي مستمر لدى الجزائريين من أجل تحقيق الوحدة. رغم صعوبة الظروف الداخلية التي كانت تمر بها الجزائر. إذ كانت الأحوال غير ملائمة لتحقيق هذا المبتغى القديم والمتجذر إن ميلاد جبهة واتحاد و عمل بين الأحزاب الوطنية المغاربية يوم 2 فبراير 1952. يعتبر متنفسا مخرجا و بديلا عن المأزق الذي آلت إليه الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في الجزائر.

الفصل الخامس

المنظمات المدعمة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية

I- الكشافة الإسلامية الجزائرية

- الحالة العامة عن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل الخمسينات.

1- انتشار و تطور خلايا الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ 1950.

2- أهمية وفعالية الكشافة الإسلامية الجزائرية.

3- المشاكل.

II- المدارس الوطنية .

1- الهيكل المنظم للمدارس.

2- نماذج من هذه المدارس.

استطاعت ح.إ.ح.د أن تكون قوة سياسية وشعبية ذات مكانة رغم المضايقات الإستعمارية. ويرجع ذلك إلى أسلوب نشاطها السياسي إذ جعلت من عدة منظمات وجمعيات ونوادي ومدارس إطارا لدعوتها الحزبية وغطاءا لها... ولذا دعت الحركة في عدة مناسبات مناضليها إلى الإنخراط في عدة منظمات... والعمل على نشر مبادئها وأهدافها داخل هياكل هذه المنظمات.

I- الكشافة الإسلامية الجزائرية:

* الحالة العامة عن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل 1950:

يعود أصل الكشافة إلى الجنرال بادن باول (Baden Powell)(1857-1941) الذي وضع تصورا لنظام الأفواج الكشفية. إنطلاقا من تجاربه ومعايشته الميدانية في إفريقيا والهند. أوردها في كتابه "الكشافون" الصادر سنة 1908[1]. أما في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة فقد انتعش النشاط الكشفي في جو إثارة سياسية حول خرافة الجزائر الفرنسية. وبعد الإحتفال المئوي الإستعماري. بدأت تظهر الأفواج الكشفية الأولى[2]. وحملت لذلك ردا و موقفا. كان لها طابعا حزبيا[3] لعب محمد بوراس (1908-1941) دورا أساسيا في بعث الحركة الكشفية في الجزائر من خلال تحضيره القانون الأساسي والنظام الداخلي للكشافة منذ 1935. وترأسه المكتب الإداري الأول لاتحادية الكشافة الإسلامية الجزائرية في جويلية 1939 حتى وفاته معدما في 27 ماي 1941 بتهمة تسريب وثائق سرية للنازية.

تأسست اتحادية الكشافة الإسلامية الجزائرية رسميا عقب مؤتمر الحراش من 20 إلى 23 جويلية 1939. حيث تم من خلاله وضع القانون الأساسي والنظام الداخلي وتحديد الهياكل والمسؤوليات من القاعدة إلى القمة[4]. ولكن هذا لا يمنع من القول أن بعض الفروع الكشفية كانت موجودة قبل جويلية 1939 على مستوى عمالة وهران. مثل فوج الفلاح بمستغانم الذي تأسس في أكتوبر 1937. وفوج النجاح بوهران نوفمبر سنة 1937. وفوج المنصورة لتلمسان. فبراير 1939. وفوج الهلال سعيدة مارس 1939. [5]

---

[1] الشيخ ابو عمران و محمد جيجلي، **الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)**، الجزائر، دار الأمة، ط1، 1999، ص11.
[2] تأسيس أول فوج كشفي هو فوج الفلاح سنة 1935.
[3] Voir Cart 4063 op cit d'Oran . PS n° 4839 du 16/10/1943.
[4] Voir AW. Ap 139 Bull SMA n°021 (1948-1949).
[5] Pref. d'Oran . CII. n°559. Août 1943.

توقعت سلطات الإحتلال بأنّ الحرب العالمية الثانية ستوقف وتيرة ونشاط هذه الأفواج الكشفية الموجودة على مستوى مدن العمالة. لكن ذلك لم يحدث حيث تواصل تأسس و ميلاد فروع جديدة في مدن عمالة وهران. ولعبت تلمسان دور المركز والقطب. لقد قام شريف بن غوتي المولود بتلمسان بدور المحرك للمهمة الكشفية بالمنطقة وهو الدور الذي تحمله من خلال صلته بدار الحديث و نادي السعادة حتى بلوغه أمين عام جهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية منذ 1942[1]. ورغم مضايقة سلطات الإحتلال كان ميلاد أفواج عديدة في مدن عمالة وهران مع مطلع سنة 1940. حملت ميولا وطنية. وانخرطت فيها عناصر من حزب الشعب الجزائري. والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم 23: ميلاد الأفواج الكشفية في عمالة وهران مطلع 1940

الفوج	المدينة	تاريخ التأسيس	قيادة الفوج
الصلاح	غليزان	1940	شاذلي المنور
الإقدام	معسكر	1940	صالح بوزيان
المحبوبة	مغنية	ماي 1941	مصاويت دوار
الآمال	سيدي بلعباس	جوان 194	بن ديمراد جمال
الموحدين	ندرومة	ديسمبر 1941	إبراهيم الطاهر
السلام	عين تموشنت	ماي 1942	بن ديمراد مصطفى
الشهاب	معسكر	1943	سفير عبد القادر
المنار	تيارت	1943	بوعبدلي محمد
الوداد	بوحنيفية	1943	بودربالة جيلالي
الرشاد	تغنيف	1943	دلاي محمد
النجمة	سيدي بلعباس	1943	منور محمد ولد مولاي

برز نشاط ودور الكشافة بالعمالة بكل وضوح في التجمع الجهوي (عين فزة- تلمسان) من 31 ديسمبر 1941 إلى 3 جانفي 1942 تحت رئاسة الشريف غوتي. بحضور ممثلين عن أفواج وهران و مستغانم. وتلمسان. وغليزان. ومعسكر وسيدي بلعباس. ومغنية. ونمور (الغزوات) فكان أول لقاء جمع عددا كبيرا من الممثلين عن الأفواج الكشفية بالعمالة. ويعتبر هذا التجمع الجهوي منعطفا مهما في الحركة الكشفية. وهو ما يظهر من خلال توصياته المتمثلة في تأسيس صندوق مالي مخصص

[1] Préf. d'Oran CIE n°194 Avril 1942.

للحالات الخاصة والمستعجلة والطارئة. إلى جانب التوصية بتعليم الشباب الكشفي بتاريخ الجزائر خاصة تاريخ الحقبة الإستعمارية الفرنسية.[1]

وجاء اللقاء الثاني في 23 ماي 1942 بوهران من أجل تحديد العلاقة بين الأفواج والمركز (الفيدرالية) وتنظيم الحملات الخيرية والإغاثية. والمخيمات الشبانية. والصداقة مع الكشافة الأوروبية[2]. وقد ظهرت قوة الكشافة على مستوى العمالة بكل وضوح بالمكان المسمى "الحجل الصغير". تميز هذا المخيم بحضور 450 شاب من الكشّافة من كل جهات الجزائر. تمّ تحت إشراف الضابط الوطني للكشافة الطاهر التجيني، وبحضور شخصيات وطنية كفرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي إلى جانب ممثل عن السلطة الإستعمارية وهو الضابط روني كابيتان (René Capitant) المكلف بالتربية وعامل عمالة وهران. ونائبه أوراليك (Uralik) تأكدت قيمة المخيم في دفع الحركة الكشفية إلى الأمام و خلاله تم تنظيم عملية باسم "المليار" لجمع تبرعات دعما لنشاط الأفواج. وقد أدى هذا النظام الكشفي إلى تكوين حركة حرة ضرورية لدى الشباب فتحت وسقت لهم الطريق نحو آفاق سياسية لاحقة ومستقبلية.

منذ 1943 بدأت تطرأ نقاشات سياسية داخل عدة أفواج كشفية خاصة أنها استدعت تنبيها من القيادة بضرورة الإبتعاد عن ذلك. والإلتزام بالمادة الثالثة التي تمنع أي مناقشة سياسية شكلت الأفواج الكشفية "جبهة شبانية متماسكة. حافظت على حرية واستقلالية التصرف في شؤونها فلم يستطع حزب الشعب الجزائري تحويلها إلى حليف حتى سنة 1948". فبدأت تطرح منذ هذا التاريخ بالحاح مسألة الإنتماء السياسي للأفواج وتواجدها. ظهر ذلك واضحا خلال المؤتمر الوطني للكشافة المنعقد في سيدي فرج (27-29 مارس 1948). حيث ظهر اتجاهان تعاكسيان ضمن الجهاز القيادي وهما:

الأول: رأى أصحابه أنه لا دخل للكشافة في القضايا السياسية. ومثّله الطاهر التجيني.

الثاني: رأى أصحابه ومنهم محمد بوزوزو أن للكشافة الحق في المساهمة في النضال السياسي ضد الإستعمار. بل نجد من حملوا أفكارا تحررية اتضحت ميدانيا من خلال ممارسة نشاطاتهم. فمن خلال زيارة القائد الكشفي محمد بوزوزو (جانفي

[1] Préf. d'Oran CIE ,N°34 , Janvier 1942.
[2] Préf. d'Oran, CIE n°271, Mai 1942.

1949) إلى عدة مدن من عمالة وهران وتصريحاته. يظهر الطابع السياسي لنشاطه رغم تحفظه واحتياطه وحذره تجنبا للمراقبة الإستعمارية إلا أنه أفصح عن مواقف وطنية شجاعة. يظهر ذلك من خلال خطابه بمدينة معسكر في 10 فبراير 1949 حيث قال: "علينا بالإقتداء بالأمير عبد القادر. ولنجعل من تضحياته نموذجا لنا من أجل مواجهة الإستعمار وتحرير بلدنا الجزائر". ويضيف قائلا كذلك: "الكشافة هم جنود الغد إذا أردتم أن تكونوا أحرارا. عليكم بالثقة في الكشافة الإسلامية.

لقد كثف محمد بوزوزو من نشاطاته في مدن عمالة وهران خلال سنة 1949. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 24:

المدينة	التاريخ	ملاحظة
سعيدة	الإثنين 14 فبراير 1949	قال في هذا التجمع بأنه في دورة في كل أنحاء الجزائر منذ 1 نوفمبر 1948. كما أشار إلى ضرورة توحيد صفوف الكشافة الإسلامية – زار مقر حزب حركة الانتصار للحريات الديقراطية بسعيدة و التقى بشخصية عبد القادر.[1]
المشرية	16فبراير 1949	استقبله هناك عون الصحة راشيدي دون تجمع شعبي.
بشار والقنادسة	17 فبراير1949	خطب في مسجد المدينة بعد صلاة الجمعة.[2]
عين الصفراء	18 فبراير1949	استقبله الباشا خالدي. كما ألقى محاضرة في المسجد.
سيدي بلعباس	23 ماي 1949	نزل ضيفا عند بن رازي الشيخ وهو عضو في حزب حركة الانتصار. ثم أقام في نزل "الفندق الجديد"Nouvel Hôtel(Rue prudon)[3]
مغنية	15 جانفي 1949	حضر إلى مغنية قادما من تلمسان و ذلك من أجل إعادة تنشيط الفوج الكشفي المحلي[4]
تلمسان	14 جانفي 1949	أقام محاضرة بقاعة الحفلات بالبلدية بحضور150 مسلم وكثير من نواب من حزب حركة الانتصار.

[1] Rapport C de Circ de police de Saïda le18/02/1949.
[2] Rapport de Circ de Macheria CC n°1608/21 le 03/03/1949.
[3] Rapport de Circ de Sidi Bel Abbès n°7748/RG le 24/05/1949.
[4] Rapport de Circ de police de Maghnia n°16/S le 15/01/1949.

1- إنتشار وتطور خلايا الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ عام 1950.

بعد تأسيس الأفواج الكشفية منذ فترة ما قبل وخلال الحرب العالمية الثانية تعمم إنتشارها في عدة مدن من عمالة وهران. وازداد نشاطها رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعتها سلطات الإحتلال في وجهها. كمضايقة عمل الأفواج بتعمدها رفض منح رخص إقامة الأنشطة. فحتى المخيمات الجماعية للأفواج وقعت تحت المراقبة كمخيم تسالة (Tessala). سيدي بلعباس في 8 أبريل 1950[1] الذي حضره عدة أفواج من تلمسان. وسيدي بلعباس. وسيق. وغليزان. وباريقو. ومخيم بوحنيفية من 9-15 أبريل 1950 الذي حضرته أفواج الفلاح من مستغانم. وفوج الهلال من سعيدة. لم تكن هذه الوفود الكشفية آمنة خلال تحركاتها وزيارتها داخل مدن العمالة. بل خضعت لمراقبة ومتابعة الأجهزة الإستعمارية "الأمنية". وهو ما تعرض له وفد ممثل المكتب الدولي للكشافة من لندن خلال زيارته لفوج كشفي بغليزان يوم 1 سبتمبر 1950[2].

عرفت سنة 1950 عودة نشاط فوج "نمور" تحت رئاسة بعوش محمد ولد عبد القادر ففي التقرير الذي أورده المفتش دوي جون (Doye Jean) صرح قائلا: "إن نشاط الكشافة الإسلامية الجزائرية يتطور إلى درجة الخطورة في ناحية نمور وخلال كل المناسبات..."[3]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن فوج الضحى "بنمور" قد تأسس خلال سنة 1945 من مسؤولين معروفين. كصالح أحمد الكبير من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وقد كان هذا الفوج ذو توجه إصلاحي. ثم بدأ يميل نحو التوجه الوطني. حيث أنه في جانفي 1949 خلال الزيارة التي قام بها "بوزوزو محمود" المفتش العام للفوج. ألح على أن تبقى الكشافة الإسلامية الجزائرية غير سياسية. وقد دفع هذا الطرح بالقائد المحلي للفوج حمدون بتقديم استقالته علنا لأنه كان يرى مساهمة الكشافة في النضال السياسي واجبة.[4]

وفي تلمسان تمّ تجديد مكتب الكشافة الإسلامية الجزائرية ومنذ انتخابات 23 فبراير 1950 حيث أصبح المكتب يتكون من: حاج مصطفى بن يلس رئيسا و هو ينتمي إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وبن يلس مختار. كان الأمين العام

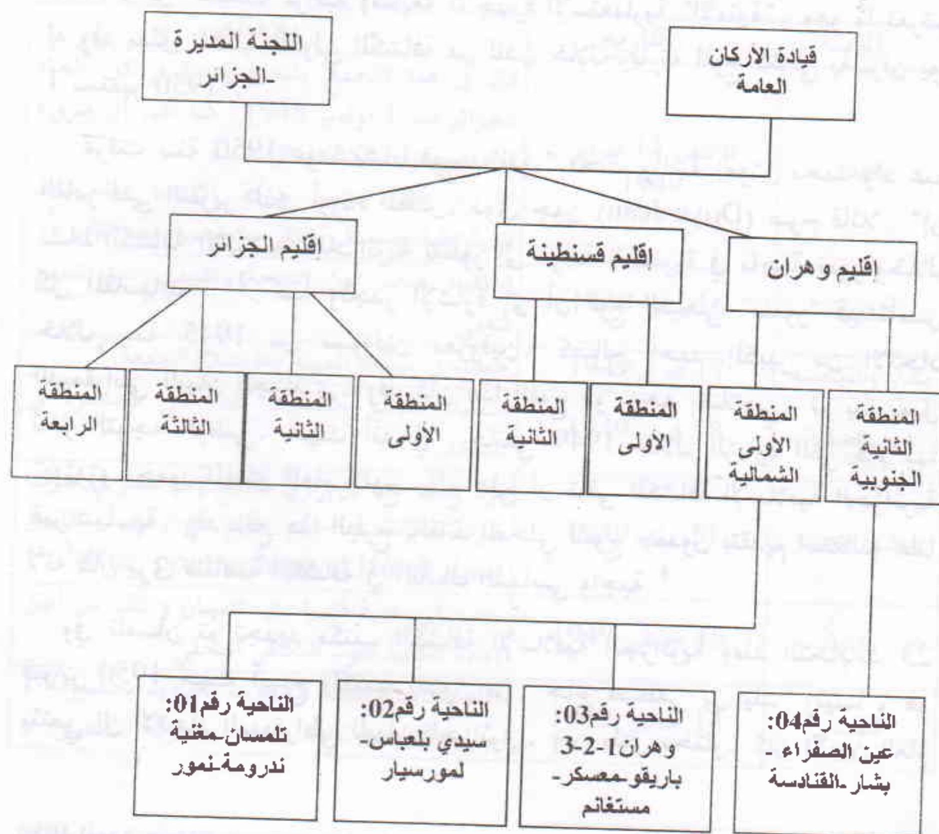
---

[1] **Rapport** mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran Avril 1950 **préf.** d'Oran . SLNA n°309 Avril 1950.
[2] **Mohamed** Tiab, **La chronologie Algérienne (1830-1962)**, T21, Alger 1999, p 267.
[3] **CAOM** 92 573, PRG Poste DE Nemours n°142 le 15/10/1951.
[4] **C de police** Nemours n°274 S le 4/1/1952.

للمكتب. أما الخزينة فكان يسيّر أمورها حميدو العربي ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وقد كان المكتب يتكون من عدة أعضاء. منهم: الوجدي دمرجي. وسقال غوتي. وبابا أحمد عبد العزيز. وماسي مولاي. والحصار مصطفى[1].

أصبحت الكشافة الإسلامية مع مطلع 1950 تضم هيكلة جديدة. برئاسة محمود بوزوزو. ونائبه لاغا عمر. ومحفوظ قداش أمينا عاما. و لوانشي مسؤول الخزينة. والجدول يوضّح هذه الهيكلة الجديدة للكشافة الإسلامية.

جدول رقم 25: التنظيم الهيكلي الجديد للكشافة الإسلامية الجزائرية (مطلع1950)



[1] SLNA, Rapport mensuel du 23/02/1950 au 23/03/1950.

وقد تكاثرت أفواج الكشافة الإسلامية بعمالة وهران مع مطلع 1950 وهذا ما نلمسه جليا من الجدول التالي:

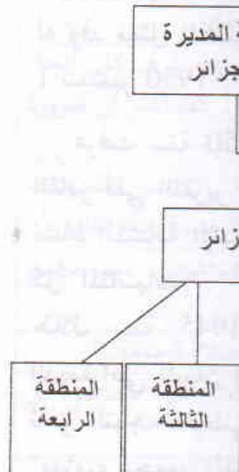
الجدول رقم 26: تعداد بعض افواج الكشافة الإسلامية بمدن عمالة وهران (1950)

الأفواج	المدن	التعداد	المقر-المسؤول
النجاح	وهران	50	طهراوي عبد القادر. 9 شارع أولاد نايل
الكرام	العامرية	33	رويدي بومدين . عامل بالبلدية
الناصر	عين تموشنت	28	قلوش بومدين. تاجر
الخيرية	تليلات	21	غربي عمر. عامل بالعدالة
الاتحاد	باريقو	18	بن برينسية علي. عامل في محطة القطار
الفجر	سيق	21	بن خدة العربي
المنصورة	تلمسان	61	خواجي يوب. محضر أعشاب . صيدلي
الجمعية	الحناية	40	عيساوي عبد القادر. تاجر
الهدى	ندرومة	47	بكوش. عامل
الضحى	نمورز(الغزوات حاليا)	40	حمدون محمد. تاجر
المحبوبة	مغنية	30	دياو عبد القادر. تاجر
الشهاب	معسكر	57	عدة قدور. عين السلطان. معسكر
الآمال	سيدي بلعباس	67	عمير بن عيسى. طالب. 13 شارع السودان
الفلاح	مستغانم	52	بخلوف بلقاسم. محضر أعشاب . صيدلي
الفتح	بشار	49	جيمري محمد. قابض بلدي
الهداية	مشرية	33	بن راشدي مسعود. عون طبي
الاتحاد	عين الصفراء	8	عبد الجبار محمد
السلام	القنادسة	8	بوزادة ميسوم

حسب التقسيم الهيكلي الجديد للكشافة الإسلامية الجزائرية. أصبح إقليم وهران يضم منطقتين:

أ- المنطقة الشمالية الأولى وهي موزعة إلى ثلاثة نواحي.

ب- المنطقة الثانية الجنوبية وهي عبارة عن ناحية واحدة: عين الصفراء. بشار والقنادسة. وكانت تضم ثلاثة أفواج تحت قيادة المسؤول الجهوي براشد بوعزة. وكانت على النحو التالي:



الجدول رقم 27: أفواج المنطقة الثانية الجنوبية في الكشافة الإسلامية الجزائرية – إقليم وهران 1950

عين الصفراء	بشار	القنادسة
سحنون الطاهر	جبار عبد القادر	كرموت محمد
فوج الاتحاد	فوج الفتح	السلام
21عضو	51	40

تعكس هذه الجداول التطور المحكم الّذي وصلت إليه الكشافة الإسلامية الجزائرية في عمالة وهران من خلال تقسيم الأفواج الكشفية بطريقة محكمة وذلك حتى يتمكن للمشرفين على هذه الأفواج التحكم في نشاطها و تفعيلها وفق ما يخدم القضية الوطنية خاصة. وأن الكشافة الإسلامية أظهرت منذ مطلع 1950 على تطلعها للمارسة العمل السياسي. تجلى ذلك من خلال زيارة القائد الكشفي محمد بوزوزو إلى عدة مدن من عمالة وهران. رغم منحه قرار الأمين العام للعمالة بمنعه من التنقل والإقامة فيها لخطورته.[1]

زاد نشاط بوزوزو في عمالة وهران بداية من 1950. ففي الزيارة التي قادته إلى وهران بتاريخ 4 سبتمبر 1951 والتي غادرها في 5 سبتمبر من نفس العام التقى بعبد الحميد مهري. أكّد في هذه الزيارة على ضرورة الوحدة الوطنية وتوحيد الصفوف[2]. ثمّ زار وهران كذلك للمرة الثانية بعد عامين في أكتوبر 1953. أظهر في هذه الزيارة رغبته في التعامل مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت تفضل العمل التربوي الإصلاحي على ممارسة العمل السياسي. وهو ما أدى إلى بروز خلاف بينه وبين عناصر من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[3]. وفي 25 أكتوبر 1953 نزل محمد بوزوزو ضيفا على تلمسان واستقر بنزل الماجستك (Majestic). واتصل ب "قهواجي يوب" المفتش الجهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية في تلمسان لدراسة واقع الحركة الكشفية ونشاطها بهذه المدينة.[4]

---

[1] M.Maraut (Décret du secrétaire général) du 09/08/1955.
[2] CAOM , SI13, PRG, District d'Oran, n°09657 du 06/09/1951.
[3] Préf. d'Oran , SLNA n°958 du 09/10/1953.
[4] Voir CC, Tlemcen n°405/S , du 26/10/1953.

إنّ هذه التحركات الميدانية التي قام بها محمد بوزوزو تعكس في حقيقة الأمر مساهمة الكشافة الإسلامية في النضال السياسي الذي كان يخوضه الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي. فرغم منعه من التنقل في مدن العمالة كما ذكرنا سابقا إلا أنه واصل زيارته المختلفة مظهرا بذلك مواقف وطنية شجاعة.

2- أهمية وفعالية الكشافة الإسلامية الجزائرية:

اعتبرت الإدارة الإستعمارية الفرنسية الأفواج الكشفية المكونة بعمالة وهران أنّها أصبحت تشكل خطرا عليها. ولذا رأت ضرورة مراقبتها. ظهرت فعالية الكشافة الإسلامية وأهميتها بعمالة وهران في عدة مواقف منها:

- التنقلات المستمرة للأفواج الكشفية إلى مختلف أرجاء مدن عمالة وهران وترديدهم للأناشيد الوطنية "من جبالنا. فداء الجزائر" أمام قلق وصمت السلطات الإستعمارية. وهو ما اعتبر هاما وحاسما في تاريخ الحركة الكشفية بالعمالة. خاصّة وأنّ الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية كانت ترى في هذه أفواجها الموجودة بالعمالة بأنها مستقبل جيش التحرير الوطني.[1]

- وصول الأمين العام للكشافة الإسلامية "لوانشيه" إلى مغنية في 8 فبراير 1950 حيث حضر لاجتماع الكشافة هناك تم فيه إقصاء "كساسي محمد" وتعويضه بـ "صحبي تجيني" الذي أوقف سنة 1945 من قبل السلطات الإستعمارية لانتمائه إلى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[2]. أضف إلى ذلك فإنّ فعالية الكشافة الإسلامية الجزائري خلال هذه الفترة تجلت كذلك في قيام "فوج المنصورة" التابع لتلمسان بتجديد مكتبه بمكتب جديد أغلبيته أعضائه من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و ذلك بتاريخ 23 فبراير 1950.[3]

- قيام مالمان بومدين. ناشط في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المولود بتاريخ 8 أكتوبر 1917 في تلمسان. ابن محمد بن غوتي. وشيالي حسنية بنت محمد. بجمع الأموال اللازمة للفوج الكشفي بتلمسان.[4]

---

[1] El Hachemi Trodi, op cit p 44.
[2] Préf. d'Oran SLNA n°170 le 08/02/1950.
[3] Rapport mensuel sur l'activité musulmane dans le département d'Oran, Février 1950.
[4] PRG CA . Marnia n 353, le 09/08/51.

إضافة إلى ذلك ناقش أعضاء المجلس الجهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية في 14 أكتوبر 1951 تحت رئاسة محمد بوزوزو، ومحفوظ قداش ومالمان، وكروشيه، ولوانشي ضرورة تنشيط القاعدة للأفواج الكشفية بالعمالة وتفعيلها بما يخدم القضية الوطنية.[1]

3- المشاكل:

عاشت الكشافة الإسلامية الجزائرية عدة مشاكل وأزمات، وقد لعبت الإدارة الإستعمارية بكل الوسائل القمعية للوصول إلى هذا النور المولود الذي تم إشعاله في وسط الشباب الجزائري وتوجيهه بجدّ نحو الدفاع عن القضية الوطنية.

لعل المشاكل التي كانت تعيشها الكشافة تمثلت أساسا في الإنقسام الّذي كان بداخلها حيث كانت منقسمة إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA)، واتحادية الفتيان الكشافة المسلمين الجزائريين (FMA).

هذا الوضع جعل الخلاف واضحا بين هذه التنظيمات الكشفية، وقد أثر هذا الوضع على مسار هذه الحركة في توحيد جهودها بما يخدم القضية الوطنية.[2]

كانت للكشافة الإسلامية الجزائرية كذلك مشكل نقص وسائل العمل من أموال ومقرات ووسائل اتصال، ففي الوقت الّذي دعمت فيه السلطات الإستعمارية كل التنظيمات الكشفية الفرنسية ماديا ومعنويا بالجزائر، نجدها بالمقابل أنها لم تقم بذلك مع الكشافة الإسلامية الجزائرية التي كان يسيّرها الجزائريون، بل عمدت سلطة الإحتلال إلى توحيد المنظمات الكشفية الفرنسية في حين بقيت الكشافة الإسلامية الجزائرية مهمّشة.[3]

وبالإضافة إلى هذه المشاكل، عانت الكشافة الإسلامية الجزائرية من نقص التأطير البشري الخاص بتوجيه وإرشاد الفتيان والشبان وكذلك صعوبة الرّبط والتنسيق بين الأفواج الكشفية والفيدرالية بمقرها بالجزائر العاصمة، ثمّ إنّ مراقبة ومضايقة السلطة والإدارة الإستعمارية لها حال دون تحقيق لبعض أهدافها، ففي الكثير من الأحيان كانت الكشافة الإسلامية تواجه عراقيل الإدارة الإستعمارية المتمثلة أساسا في رفض هذه الإدارة الترخيص لها بإقامة نشاطات أو سهرات.[4]

---

[1] Préf. d'Oran, SLNA, n°732 le 14/10/1951.

[2] LNA n°3193/NA3 Alger le 19/12/1950.

[3] محمد صالح رمضان، تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 70، الجزائر ، جوان 1982، ص63.

[4] Rapport CR, 4063, Tlemcen le 20/12/1949.

II- المدارس الوطنية:

1- الهياكل المنظمة للمدارس:

ساهمت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفعالية في المجال الثقافي والتربوي أظهرت عناصر في الحزب اهتماما حقيقيا ومتزايدا بالدين الإسلامي واللغة العربية.[1]

فخلال مؤتمر 1947 لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية تقرر تأسيس مدارس حرة وعينت لجنة عليا من أجل الإشراف على هذه المهمة وتنسيق الجهود بين النواحي والمناطق. وتذليل المصاعب. وترأس أحمد بودة اللجنة التي ضمت كل من: امحمد فرحات ومحمد مزغنة. وبلقاسم بدوي. وعبد الحميد مهري. وحسين بلميلي. ومحمد الدحاوي وعبد الرحمان العقون وغيرهم...[2] ليتم في 1951 التأسيس الرسمي للجنة الشؤون الإسلامية (CAI) التابعة مباشرة للجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية برئاسة أحمد بودة[3]. ويبدو أنّ الوضعية الثقافية الصعبة التي كان يعيشها الشعب الجزائري من جراء السياسة الإستعمارية الفرنسية المبنية على التجهيل والفرنسة والإدماج هي التي دفعت بحزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية التفكير في إيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها بطريقة فعالة. والأرقام والإحصائيات لما بعد الحرب العالمية الثانية تؤكد صعوبة تمدرس الجزائريين "بفعل تأخر المشاريع الإستعمارية المبرمجة لإنجاز أقسام دراسة لسنة 1945. فلم تنطلق حتى سنة 1947. ولم ينجز منها سوى 681 قسم سنة 1948. وبلغ عدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الإبتدائية من التعليم الفرنسي العام سوى 198678 تلميذا"[4]. لقد كانت وتيرة التمدرس ضعيفة. وبقي تعداد الجزائريين الذين حصلوا على مؤهلات علمية قليل جدا.

لقد أدركت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية صعوبة الوضعية الثقافية وضرورة تأسيس مدارس للتثقيف والتكوين وتوعية الشباب للدفاع عن ثوابت الأمة ومقوّماتها وذلك بتدريس اللغة العربية. وتربية الشباب على مبادئ الدين الإسلامي. وتدريسهم التاريخ.

[1] Mohamed El Korso, <u>Structures islahistes et dynamique culturelle dans le mouvement national Algérien (1931-1954)</u> (in) lettres : intellectuels et militants en Algérie (1880-1950) (Collectif) Oran URASC. Alger. ed OPU 1989. p69.

[2] Chafik Mesbah. op cit. p197.

[3] Mohamed El Korso. op cit . p75.

[4] AEK Mimouni. Petite histoire de scolarisation . en Algérie. simples chiffres (in) <u>consciences algériennes</u> Avril . Juin 1951. pp 57-58.

إنّ المدارس كانت ضرورة لتحقيق هذت الغاية. وتأسيسها ليس هدفا بل وسيلة لدى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي رأت أنّ "لا حلَ لهذه المشاكل الثقافية والتربوية إلا في ظلّ جزائر حرة مستقلة"[1]. وعلى هذا الأساس كانت مجهودات الحزب في تأسيس المدارس مهمة. حيث بلغ تعداها في كلّ الجزائر 70 مدرسة تعاقب على التدريس فيها 750 أستاذ[2]. حسب توزيعها الجغرافي "يظهر تمركزها الواضح والكبير والملم في الغرب عن وسط وشرق الجزائر"[3]. وقد عرفت تنظيما فعّالا مبني أساسا على المراقبة المستمرة. فتم تعيين مفتشين جهويين للمدارس. منهم الشيخ ربوري محمد كمفتش ومراقب عام لعمالة وهران. لعبت المدارس المؤسسة دورا أساسيا ومن بينها:

في وهران. جمعيات الحياة. والآمال. والمسجد حيث كان لكل واحدة مدرسة. إضافة على نشاطات أخرى كالمسرحيات. وكانت على صلة وثيقة بحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي سيّر ووجّه أنشطتها.[4]

في مستغانم المدرسة التربوية (Educatrice) التابعة للاتحاد الأدبي الإسلامي. تحت إدارة بن اسماعيل بومدين. وكان لها عدة فروع بالمنطقة. كانت هذه المدرسة لها دور كبير في التعريف بأهداف وتوجهات حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومواجهة المشاريع الإستعمارية والموالين لها[5]. من مدرسي هذه المدرسة نذكر على سبيل المثال لا الحصر زروقي الشيخ ولد جيلالي الذي أوقف في 27 سبتمبر 1952 بتهمة فتح مدرسة دون ترخيص من قبل سلطات الإحتلال. كما فرضت عليه غرامة مالية وحوكم بأربع سنوات سجنا.[6]

وفي مدن أخرى. مثل سيدي بلعباس. قامت مدرسة النصر المؤسسة سنة 1950 بمبادرة من معروف بومدين. والطيبي العربي. وبن عودة عبد الدايم وعلي بوعايت بدور هام في التعريف لتوجهات ومبادئ حزب حركة الانتصار. وقد ساهم هؤلاء الأعضاء في ميلادها وتنشيطها بوسائل بسيطة. فتحت قسمين لها للتدريس مستفيدة

---

[1] Mohamed El Korso. op cit. p76.

[2] Abdelkader Ouagouag. **Les grands procès , organisation secrète**. Alger. Dahleb 1992 p32 et Chafik Mesbah. op cit . p197 (selon le témoignage de Ahmed Bouda le 8/11/1980) .

[3] Mohamed El Korso. op cit. p70.

[4] كان محمد صحراوي مدير المدرسة دار الحياة، وعلى رأس إدارة جمعية المسجد، و مدرسة المجد (سيدي الهواري ، وهران)، الأستاذ محمد الصغير بلبقرة مستشار حركة الانتصار بفيدرالية القطاع الوهراني.

[5] Préf. d'Oran. SLNA n°635.

[6] Mohamed El Korso. op cit. p175.

من دعم مدرسة التربية والتعليم المؤسسة سنة 1944 بمساهمة جماعية خاصة من قبل عناصر الكشافة الإسلامية الجزائرية.[1]

وقد وجدت كذلك مدرسة التقدم بمغنية المؤسسة في 27 سبتمبر 1951 بحضور زبوري محمد المفتش العام للمدارس الحرة. فخلال الحفل تم جمع تبرعات بقيمة 450000 فرنك[2] رغم نقص الوسائل المادية والحاجة الماسة إلى الأموال ومراقبة الإدارة الإستعمارية لأنشطة المدارس ومحلاتها ومقراتها باستمرار[3]. حيث منعت المدرسون من أداء مهامهم بحجة عدم إعطائها ومنحها رخصا. ولم تسلم من هذه المتابعة حتى مدارس صغرى في الدواوير والدشرات. مثل مدرسة دوار "المساعدة" قرب المالح (بعين تموشنت) سنة 1951. إذ كانت مركز إشعاع وطني. وحملت مشروعا وطنيا لمواجهة النظام المدرسي الفرنسي الرسمي. وكوّنت جيلا جديدا من الطبلة. حملوا لواء مواجهة الإستعمار الفرنسي.[4]

كانت هذه المدارس ذات توجه وطني. تسيّر من قبل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. إذ كانت تابعة له. فهي مراكز تعلم مبادئ الوطنية ومعاداة فرنسا. كان أعضاؤها كذلك من الوطنيين حكم على البعض منهم مثل "بحري ميسوم" في قضية المنظمة السرية 19520. كما تأسست هذه المدارس من أموال حزب حركة الانتصار. إذ قام أعضاء اللجان المديرة لهذه المدارس بجمع الأموال لها لتسييرها وفق ما يخدم القضية الوطنية. ففي 28 ابريل 1952 تمكن مناضلو حزب حركة الانتصار وهم "زناتي عبد القادر". و"شرفي محمد". و"حداد محمد". في بني صاف ونمور (الغزوات) وتلمسان ومغنية من جمع 90.000 فرنك لصالح مدرسة المجد وبالمثل في سيدي بلعباس ولصالح نفس المدرسة يوم 13 و14 سبتمبر 1952 إضافة إلى ذلك عملت اللجنة المركزية للشؤون الإسلامية التابعة لحزب حركة الانتصار بقيادة "بودة أحمد" على تعيين المفتشين العامين والمدرسين لدى عمالة وهران يتشكلون من:

- "سويح هواري" مسؤولا.
- "الشيخ زبوري محمد". مفتش عام.
- "سليمان بن محمد". نائبا.[5]

---

[1] Redouane Ainad Tabet, op cit. p145.
[2] AWO, Bp 196, Bull. des questions islamiques n°2422 septembre 1951.
[3] Pref. D'Oran SLNA n°732 Octobre 1951.
[4] Mohamed El Korso, op cit. p72.
[5] PRG. Oran n°11200 . Oran le29 11/1954.

عكفت المدارس على تلقين الشباب تاريخ الجزائر مركَزة على الحقبة الإستعماري من خلال التحليل أو الصور. ثم تعليم اللغة العربية لمواجهة سياسة التجهيل التي كانت تمارسها سلطة الإحتلال ضد الشعب الجزائري. بالإضافة إلى ذلك حاولت هذه المدارس غرس مبادئ الوطنية لدى الشباب من خلال تسطير برنامج وطني. كرفع العلم الوطني وترديد النشيد الوطني. وإقامة المسرحيات التي كان الهدف منها تعرية الواقع الجزائري في ظل الهيمنة والسيطرة الفرنسية. فكان تلاميذ مدرسة "دار الحياة" قد أدّوا يوم 8 جوان 1954 مسرحية بعنوان "الحق يعلو" مشكلة من أربع مقاطع مبرزين فيها همجية الإستعمار الفرنسي في الجزائر. كما قام تلاميذ نفس المدرسة بتأدية مسرحية يوم 11 جويلية 1953 في الساعة التاسعة صباحا بدار الشعب حول نفس المضمون. إضافة إلى جمع أموال قدرت بـ28000 فرنك[1].

2- نماذج من هذه المدارس:

لعبت المدارس المؤسسة في عمالة وهران والتابعة لحزب حركة الانتصار دورا هاما في توعية الشباب. والحفاظ على المقومات الحضارية والثقافية للشعب الجزائري. من اللغة العربية. والدين الإسلامي. والتاريخ المشترك. ومن بين أهم هذه المدارس نذكر:

مدرسة الحياة:

تعتبر مدرسة الحياة من المدارس التي كانت تابعة لحزب حركة الانتصار. يتعلم فيها النشء مبادئ الوطنية. كانت تحت إدارة الشيخ "زبوري" مفتش جهوي لمدارس حزب حركة الانتصار على مستوى عمالة وهران. من ضمن المدرسات اللواتي درسن فيها "محمان سعدية". عقدت المدرسة جمعيتها العامة في 30 جويلية 1950 بمقر الجمعية الكائن في شارع "سانتونج كاترو" (Saint-Ange catreaux) بوهران في الساعة السابعة والنصف مساءا لتجديد المكتب القديم. أسفرت نتائج هذه الجمعية عن تعيين:

- "خلفاوي علي" ولد محمد المولود في 1907/3/12 بعين فكان بمعسكر رئيسا.
- "حضري علي" المولود في 9 جانفي 1913 وهو تاجر خضر نائبا للرئيس.
- "عبد السلام بن محمد" المولود سنة 1895 ببركان المغرب وهو تاجر خضر أمينا عاما.

[1] PRG. Oran n°11200 , 29/11/1954.

-"جديد عبد القادر" ولد عبد السلام المولود في 19نوفمبر 1905 ببوتليليس. تاجر خضر أمينا عاما مساعدا.

-"بليغي صادق" ولد "محمد" المولود في 12 فبراير 1904 ببوحنيفية معسكر أمينا للخزينة.

-"حضري بركان" ولد "محمد" المولود في 18 أبريل 1903 بسيدي موسى معسكر أمينا مساعدا للخزينة.[1]

وفي إطار برنامجها العادي نظمت هذه المدرسة عدة مسرحيات. لفضح الواقع الإستعماري في الجزائر من بينها مسرحية "الحق يقال" في أربعة فصول. كشفت هذه المسرحية الواقع الذي كان يعيشه الشعب الجزائري تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية. هذا الواقع الذي تمثل في الفقر. والجهل.

مدرسة المجد:

تم تدشين هذه المدرسة في 22 مارس 1952 بشارع بودانس (Baudens) بوهران وذلك أيام 20-21 سبتمبر 1952 بحضور 1500 شخص[2]. وبعد مراسيم التدشين اجتمع "بودة أحمد" بمناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سويح هواري . والشيخ "زبوري محمد" بتاريخ 22 أبريل 1952 في الساعة 12 و45د. وذلك لتجديد الخطوط العريضة لهده المدرسة والمتمثلة أساسا في القضاء على سياسة التجهيل الممارسة من قبل فرنسا في وهران. عن طريق تعليم الشباب الجزائري اللغة العربية. ومبادئ الدين الإسلامي. وتاريخهم. هذا ونشير الى أن المدرسة قبل تأسيسها كانت عبارة عن جمعية خيرية مقرها شارع فيليب وهران تابعة "لنادي السعادة".[3] وكانت تتكون من عدة أعضاء منهم:

-"بلبغرة محمد". المولود في 11ديسمبر 1918 بسيق وهو محامي كان رئيسا.

-"إبراهيم محمد" المولود في 15 نوفمبر 1913 بوهران محامي وكان نائبا للرئيس.

-"بغدادي محمد" المولود في 5 ديسمبر 1916 في مستغانم عامل يومي نائبا للرئيس كذلك.

-"غالي جيلالي" المولود في 1925 بمستغانم. حلاق. كان أمينا عاما للجمعية.

-"بن عبو محمد" المولود في 13 أوت 1919 بسيق. تاجر كان نائبا للأمن العام للجمعية.

---

[1] PRG. District d'Oran 14/10/1950.
[2] Circ. de police d'Oran . CCN 178/S . du 20/10/1952.
[3] SLNA n°135. Oran 19/5/1949.

-"مخريش حاج" احمد المولود بـ1913/3/22 بغليزان أمين مال.

-"شرفي محمد" المولود في 5 ديسمبر 1917 أمين مال مساعد.

-"بن خيرة مصطفى" المولود في 21 مارس 1923 بوهران عامل يومي وكان عضوا بالمكتب.

-"مكي العيد" المولود في 13 مارس 1920 بوهران عامل يومي وكان عضوا بالمكتب.

-"بن جيت" مقران المولود في 1911 بتيارت. عامل يومي وكان عضوا بالمكتب.

-"بيبوش عبد الله" بـ5 أبريل 1917 في مستغانم وكان عضوا بالمكتب.

مدرسة الفلاح

تمّ تدشين مدرسة الفلاح في 30 ديسمبر 1950 بحضور حوالي 500 شخص وعناصر من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من بينهم صحراوي محمد. وتركي عبد القادر وبمناسبة هذا التدشين تم جمع حوالي 85000 فرنك. منها 500 فرنك باسم الجمعية الرياضية الإسلامية (ASM) لصالح مدرسة الفلاح [1]. من مدرسي هذه المدرسة نذكر عزاوي عبد الرحمن من تلمسان كان مدرسا للغة العربية.

مدرسة التربية و التعليم "الحمري":

كان مقرها بشارع "تيارس" (Place thiers). عقدت اجتماعا بتاريخ 15 ديسمبر 1950 لتجديد المكتب. ولكنها وجدت صعوبة. نظرا لمحاولة عناصر من حزب حركة الانتصار السيطرة عليه. وهو ما دفع بالأمين العام "بن مسطورة عمار" للإستقالة [2]. كانت اللجنة المركزية للمكتب كالتالي:

-"ختير عبد القادر" رئيسا.

-"بن حدة محمد" نائبا للرئيس.

-"بن مسطورة عمار" أمينا عاما.

-"عزوز علي" . نائبا للأمين العام.

-"بن عمارة غالم" أمينا عاما.

-"بوجمعة بومدين" أمينا عاما مساعدا.

-"غربي عبد القادر" مراقبا عاما.

[1] PRG. District d'Oran n°1078. Rapport mensuel du 23/12/1950 au 23/01/1951
[2] PRG. District d'Oran n°8273. Rapport mensuel du 18/6/1951 au 25/06/1951

-"زماني صحبي" الأمين العام المساعد.

تمكنت هذه المدرسة من إقامة عدة نشاطات في قاعة السينما "لوكس" (Lux) ففي 22 ديسمبر 1950 أحيت ذكرى المولد النبوي الشريف. وأقامت مسرحيات. كما استطاعت جمع أموال قدرت بـ 16000 فرنك. وقد حضر في هذا النشاط عناصر من مدرسة الفلاح.

المدرسة التربوية "النصر":

أسست هذه المدرسة في 3 و4 أكتوبر 1950[1] بحي شعبي بسيدي بلعباس يسمى "فيلاج الريح" ومن المساهمين في تأسيسها نذكر: "سي الطيبي العربي". و"معروف بومدين". و"بن عودة عبد الدايم". و"علي بوعايت". ومن مدرسيها نذكر "سي الحبيب بن ناسي" و" سي الحاج" معلم في اللغة العربية. وقد حملت مدرسة النصر فيما بعد اسم "سقال بلعباس" بعد الاستقلال وبالضبط سنة 1963 لأنه كان كذلك من بين المساهمين في تأسيسها و تأسيس النادي الأدبي الإسلامي سنة 1935. وكذلك تأسيس فريق اتحاد بلعباس.

المدرسة التربوية (L'éducatrice):

تأسست هذه المدرسة في مدينة مستغانم. من بين مدرسيها "زروقي الشيخ". و"مصطفى الشيخ". و"بن شلاغم شارف" الملقب بـ"الكدروسي" (Belkedrouci) وهو الذي كان مديرا لها فتحت هذه المدرسة بدون ترخيص. مما جعل مديرها "بن شلاغم شراف" يقف أمام المحكمة الإستعمارية يوم 21 أكتوبر 1952[2] بتهمة فتح مدرسة بدون ترخيص.

مدرسة التقدم:

تم تدشينها في 27 سبتمبر 1951 بمدينة مغنية بحضور 100شخص. وكثير من أنصار حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وقلة من رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. تمّ تجديد مكتب مدرسة التّقدم يوم 5 نوفمبر 1951 بحضور الشيخ "زدري محمد"[3]. قامت هذه المدرسة بدور هام في مواجهة السياسة الإستعمارية. فقد كشفت تحريات السلطة الإستعمارية أنّ طلبة مدرسة التقدم كانوا

---

[1] PRG. District SBA. du 30/09/1953.
[2] PRG. District Mostaghanem. n°1194 du 27/10/1952.
[3] Préf. d'Oran SLNA n°732. rapport octobre 1951.

وراء تعليق ملصقات "مفرنسة" بعنوان "أطلقوا سراح مصالي الحاج" وقد أعطيت لهم هذه الملصقات من قبل مدير المدرسة "دراعو محمد" الذي ينتمي إلى حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[1].

بالإضافة إلى هذه المدارس التي ذكرناها آنفا وجدت هناك مدارس أخرى كان لها دور طلائعي في مواجهة سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر القائمة أساسا على تجهيل المجتمع الجزائري. ومن بينها مدرسة "السعادة" التي تأسست في 11 جويلية 1953 بوهران وكانت تابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. استطاعت تنظيم مسرحية وطنية. جمعت خلالها 28000 فرنك[2]. كذلك مدرسة الخيالة. وهي مدرسة إصلاحية أسست في 11 جوان 1950 بوهران بحضور حركة الانتصار الذي كان الحزب الوحيد خلال هذه الفترة الذي يطالب باستقلال الجزائر عن فرنسا.

هذا وقد ساهمت الفرق الرياضية التابعة للنوادي والجمعيات أو الحرة التي أسسها الجزائريون مساهمة فعّالة في التعبير عن مواقفهم. فكان ميلادها في الأحياء الشعبية. ولقيت حماسا وإقبالا شعبيا منقطع النظير. جاء بعضها كرد فعلت لمواجهة الفرق الرياضية الأوروبية. وأضحت من خلالها الممارسة الرياضية فرصة لإظهار الإنتماء السياسي. وحبّ الوطن وكراهية الأجانب. ومن الفرق الرياضية التي ساهمت في بلورة الوعي الوطني نذكر على سبيل المثال: غالي معسكر (CG Mascara) المؤسسة في 1912 الذي يعتبر أول فريق كرة قدم ذو طابع وطني. جمع عدد أكبر من الوطنيين خاصة منهم عناصر من حزب الشعب الجزائري الذين كان لهم شأنا كبيرا في تسييرد. وينطبق هذا على الجمعية الرياضية الإسلامية لوهران التي تأسست سنة 1932 بمبادرة وتخطيط سويح هواريْ. وذلك لمواجهة فريق الكولون الفرنسي. وكذلك الحال بالنسبة للجمعية الرياضية الإسلامية التلمسانية التي تأسست سنة 1936 وضمت حوالي مائة منخرط سنة 1938. ونفس الوضع كان عليه الفريق الأولبي الإسلامي لأرزيو المؤسس في سبتمبر 1943 بإمكانيات منعدمة لكن بعزيمة قوية وأكيدة.

---

[1] SLNA n 587 du 5/11/1952.
[2] PRG. District Oran. n°11200 du 29/11/1954.

الباب الثاني

من أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني وبداية الثورة التحريرية

(1954-1953)

الفصل الأول

الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر: نظرة وحجة السلطة الاستعمارية للتهرب من الواقع

I- فرنسا في مستعمراتها: من السقوط الحر إلى الأزمة

II- مؤشرات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

1- النمو الديمغرافي

2- الهجـرة

3- التمدرس

4- الريف الجزائري

III-الإصلاحات الاستعمارية: بين المشاريع والحلول والتساؤلات

ذهب المؤرخون في تحليلهم أسباب سقوط فرنسا السريع في الحرب العالمية الثانية وتوقيعها الهدنة مع النازية يوم 22 جوان 1940 إلى عوامل كثيرة منها: قوة ألمانيا الحربية. الروح القتالية لدى العساكر الألمان والتركيبة الشابة للجيش الألماني وصعوبة الاتصالات السلكية وتأخر وصول المساعدات[1]...

ومن جهة أخرى كان لاحتلال الأراضي الفرنسية انعكاسا إيجابيا على شعوب المستعمرات. إذ تحمّست وتقوت ورفعت مطالبها التحررية. والتي لقيت سندا مباشرا أو غير مباشرا من الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة الأمريكية[2].

I- فرنسا في مستعمراتها، من السقوط الحر إلى الأزمة:

فتح خطاب الجنرال "ديغول" في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 مسعى السلطة الاستعمارية في وضع مشاريع إصلاحية لصالح الجزائريين. إذ أشار "ديغول" إلى إمكانية رفع نسب تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية وحصولهم على حقوق المواطنة الكاملة وعلى مناصب ووظائف[3]...فكان هذا التصريح السياسي منطلقا لمشروع إصلاحي وهو أمر 7 مارس 1944.[4]

وفي نفس الاتجاه الداعي إلى التجديد والتغيير. بإقامة إصلاحات تحقق إبقاء قبضة فرنسا على مستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية: نظمت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) ندوة برازافيل من 30 جانفي إلى 8 فبراير 1944.[5] "وذلك من أجل ترقية الأفارقة نحو المناصب والوظائف والمسؤوليات بواسطة مؤسساتهم الخاصة. ودون المساس بثوابتهم وتقاليدهم وبيئتهم."[6]

لقد أوضح "ديغول" في خطابه الافتتاحي للندوة إلى تصوره للعلاقة المستقبلية بين فرنسا ومستعمراتها بقوله: " لقد أسرعت الحرب وتيرة التطور والنمو. لكل إنسان الحق في تقرير مصيره. إن الخدمات الحضارية لفرنسا في مستعمراتها تلغي أي

---

[1] Charles Robert Agéron (Sous dire), <u>Histoire de la France coloniale (1914-1990)</u>, T_2 Coll. Paris : Armand collin, 1990. p. 317-318.

[2] Benjamin Stora. <u>Algérie 1954</u>. Paris : De l'aube, 2004, p.14.

[3] Henri Pelligrin. <u>Le Statut de l'Algérie</u>. Alger : Maison des Livres. 1948, p. 22.

[4] Voir ordonnance du 07/03/1944 (in): Mahfoud Kaddache. <u>Histoire du Nationalisme Algérien</u>, T_2. op.cit.. p.953-955

[5] كانت الندوة من تنظيم وزير المستعمرات الفرنسي روني بليفان (René Pelven)، وحضرها ثمانية عشر (18) حاكما عاما. وخرجت بتوصيات في تصريح عام بعنوان: " تنظيم سياسي للامبراطورية الفرنسية - تنظيم سياسي للمستعمرات.

[6] Charles Robert Agéron (Sous dire). <u>Histoire de la France coloniale (1914-1990)</u>, T_2 op.cit, p.350.

محاولة للانفصال: وإن تشكيل أي حكومة منفصلة ومستقلة عن الإمبراطورية الفرنسية غير وارد."[1]

وفي تفسير قيمة الحدثين، أي خطاب قسنطينة وندوة برازافيل، أعتبر لدى البعض محطات وخطوات كبرى نحو تحرر المستعمرات، ولكن في الواقع، لم يكن هذا سوى تأقلما للسلطة الاستعمارية الفرنسية مع الظروف والمستجدات التي طرأت محليا ودوليا بغية مواصلة واستمرار النظام الاستعماري...وذلك برؤية وتصور جديد[2].

أثبت التدخل القوي للسلطة الاستعمارية في مواجهة الجزائريين المتظاهرين في ماي 1945 مدى تمسك هذه الأخيرة بالإبقاء على الوضع الاستعماري القائم في الجزائر، ومن أجل ذلك، بادرت إلى إعادة ترتيب أمورها بالشروع في إصلاحات عامة لم تنل رضى الجزائريين، إذ لم تكن الإصلاحات الفرنسية في مستوى مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية.

وللشروع في ذلك وأمام صعوبة الحياة اليومية المعيشية للجزائريين وتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي لما بعد الحرب، بادرت السلطة إلى اتخاذ بعض الحلول، مثل تأسيس لجان محاربة الغش والسوق السوداء، وتكوين لجان يقظة اقتصادية في 31 مارس 1945، وأعطت توجيهات بعدم إثارة البطالين[3]... إلا أن هذا لم يغير من الوضع.

وفتح إعلان العفو العام في 09 مارس 1946 الطريق واسعا أمام عودة نشاط الأحزاب الجزائرية واستمرار مطالبها.

وفي هذا الإطار حققت ح.أ.ح.د سليل ح.ش.ج انتصارات كبيرة شعبية وسياسية في فترة تميزت بنوع من الانفراج السياسي وذلك بفضل نشاطها المحلي الوطني والخارجي.

توالت النكسات التي تعارض "الاتحاد الفرنسي"[4] بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل تصاعد المد التحرري جراء نشاط الحركات التحررية الشعبية في البلاد

---

[1] Henri Pelligrin. op cit p.22-25.

[2] Ahmed Mahsas. Le mouvement Révolutionnaire en Algérie. op.cit. p 171

[3] Awo. CIE (Novembre 1945)..

[4] انهى دستور 1946/10/27 تداول كلمة "الإمبراطورية الفرنسية" وعوضها "بالاتحاد الفرنسي" (L'Union Française)

المستعمرة ففي جويلية 1945. تم وضع حدّ للحماية الفرنسية في سوريا ولبنان والمعلنة منذ مؤتمر "سان ريمو" في أفريل 1920.

وفي 21 أكتوبر 1945. بباماكو (BAMAKO). أسس قادة حركات تحررية ومنهم "نكروما". "سيدار". "سنغور". "فيلكس بوانيني" " التجمع الديمقراطي الإفريقي" لتوحيد وتنسيق الجهود الموجهة لمواجهة الاستعمار الفرنسي بأسلوب مطلبي ليّن[1].

وفي 1947. واجهت السلطة الاستعمارية الفرنسية الانتفاضة الشعبية في مدغشقر بقوة وعنف. ونجحت في التصدي لها. إلا أن هذا النجاح لم يكن حليفها في الفيتنام. أين اندلعت حربا تحريرية منذ 02 سبتمبر 1946. وانتهت بهزيمة الجيش الفرنسي في ديان بيان فو يوم 07 ماي 1954 وإعلان رحيل الاستعمار الفرنسي بتوقيع اتفاقية "جنيف" في 21 جويلية 1954[2].

وفي نفس السنة. خسرت فرنسا نفوذها التجاري في محمياتها التجارية بالهند والتي تواجدت بها منذ 1674[3]. إلا أن هذه الخسارة الفرنسية في "الهند" بدأت سطحية وضعيفة مقارنة بالخسائر الضخمة التي لحقت بفرنسا. سواء منها البشرية والمادية والنفسية في "الفيتنام "والجزائر ابتداءا من نوفمبر 1954 باندلاع الثورة التحريرية الجزائرية. إن سنة 1954 هي سنة الأزمة لدى الاستعمار الفرنسي. والذي بدت في كنفه ملامح وعوامل السقوط الحر والتدريجي والبطيء منذ الحرب العالمية الثانية. والأمثلة التاريخية السابقة تدل على هذا. ومع هذا لم يكن الاتحاد الفرنسي ليساير الأوضاع ولا ليقف أمام تطلعات الشعوب ونشاط حركاتها التحررية.

وبالتالي فإن غياب الإصلاحات العميقة. بل وجود إصلاحات غير منجزة ووعود متكررة أدت في الأخير إلى اصطدام السلطة الاستعمارية بالأمر الواقع[4]. وهو السقوط المحتوم والذي كان "غير مدرك ومفهوم" من قبل الطبقة السياسية الفرنسية[5].

ولهذا. اعتقد البعض إلى أن تحقيق الاستقرار وتهدئة الأوضاع في المستعمرات لإنهاء حالات الاضطراب والعصيان لا يكون إلا بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] Benjamin Stora. **Algérie 1954**. op.cit. p. 16.

[2] Ibid.. p.15.

[3] Ibid.. p.16.

[4] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص. 160.

[5] Benjamin Stora. **Algérie 1954**. op.cit. p.17.

II- مؤشرات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر:

تميز الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مستعمرة الجزائر الفرنسية بوجود وتزايد الهوة والفرق بين مجتمعين وهما:

أ- المستوطنين:

يتكون هؤلاء من الفرنسيين والأوروبيين والأقليات اليهودية من المتجنسين بالجنسية الفرنسية. استفاد هؤلاء بعد استقرارهم في الجزائر من قوانين مصادرة الأرضي والتمليك (قانون 22 أفريل 1867 وقانون "فارنيي" — La loi Warnier الصادر في 26 جويلية 1873) وامتيازات خاصة أخرى[1].. واستقر جلهم في المناطق الساحلية. وخاصة في المدن.

ب- الجزائريين:

عانوا من الاستعمار والاستغلال. عاشوا في بؤس اجتماعي. جلهم في الأرياف..بلغ تعدادهم في 1950: 8,8 مليون نسمة. وكانت نسبة الأمية فيهم: 93٪. ومعدل العمر فقط: 43 سنة[2].

1- النمو الديمغرافي:

رغم الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة. إلا أن نسبة النمو السكاني عند الجزائريين ظلت مرتفعة ومتزايدة. ووُصفت بالانفجار الديمغرافي إذ كانت نسبة النمو: 1,4٪ إلى 2,8٪ في 1954. علما بأن نسبة الشباب الجزائري البالغ من العمر أقل من 20 سنة كانت في نفس السنة: 53٪ من مجموع الجزائريين[3].

وعلى نفس الوتيرة. كان تزايد تعداد المواليد الجدد في الأسر الجزائرية من 207 ألف مولود في 1950 إلى 250 ألف مولود في 1954، مقابل 110 ألف نسمة من الوفيات في نفس السنة[4].

---

[1] Ibid, p.79

[2] Jean Claude Chesnai, Colonisateur : L'heure des bilans, **L'histoire**. Paris N° 104. Octobre 1987, p.54..

[3] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999)**. Collection : Que sais je ? Paris P.U.F, 11ème Ed. corrigée, 1999 p. 76.

[4] Fernand Boveart, le Surpeuplement accéléré de l'Algérie et ses conséquences tragiques, **NV.R.F.O.M.** n° 5, Mai 1956, Paris, p. 214.

استرعى هذا النمو الديمغرافي المتزايد عند الجزائريين اهتمام الإدارة الفرنسية. ودعى عدة مسؤولين محليين في تقاريرهم إلى اتخاذ تدابير مستعجلة لإيقافه. وذلك بتطبيق سياسة لتحديد مراقبة الولادات (BIRTH Control) حسب ما جاء في تقرير رئيس البلدية المختلطة كاساين (سيدي علي) في مطلع 1953[1].

وبتفصيل أكثر. دعى مسؤولون آخرون إلى مواجهة هذا التزايد الديمغرافي عند الجزائريين أمام النمو البطيء للولادات عند الأوروبيين بوسائل الدعاية تجاه المرأة. وتعليم الجزائريات في المرحلة الابتدائية تعليما غربيا. ومراقبة حالات الزواج وتطبيق القانون المدني الفرنسي في قضايا الزواج. والإرث...ومن شأن هذا أن يؤدي تدريجيا إلى توقيف وتيرة النمو الديمغرافي[2]... إلاّ أنّ الكفة الديمغرافية ظلت دائما لصالح المجتمع الجزائري.

2- الهجـرة:

تمركز أزيد من ثلاثة أرباع الجزائريين في الريف. رغم هجرتهم المتزايدة نحو المدن. إذ ارتفع عددهم من 772 ألف نسمة في المدن سنة 1936 إلى 1.6 مليون في المدن سنة 1954..وظلت نسبة الجزائريين المستقرين في المدن. بل في أحوازها. والأحياء الشعبية الفقيرة قليلة وضعيفة. ولم تزد عن 18,9٪ من مجموع تعدادهم في 1954[3]

كانت المدن الجزائرية مركز الهجرة والاستيطان للجاليات الأوروبية. إذ ارتفع تعدادهم من 673 ألف نسمة في 1936 إلى 792 ألف نسمة في 1954. وبلغت نسبة الأوروبيين في المدن الجزائرية: 80٪ من مجموع الأوروبيين في الجزائر[4].

وشكل المستوطنون في وهران لوحدها. وأغلبيتهم من أصول إسبانية بنسبة 65٪ من تعداد السكان المدينة البالغ عددهم في 1950: 256.661[5] نسمة

إن هجرة الجزائريين نحو المدن الداخلية والساحلية الجزائرية تعد ظاهرة قديمة. ولقد تزايدت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لوضع الأرياف الجزائرية

---

[1] CAOM – Monographie politique de l'arrondissement de Mostaganem Rapp. C.M. cassaigne (janvier (1953)

[2] Tayeb Chentouf. **L'Algérie en 1954**. Alger : OPU. 2006. p.92

[3] Charles Robert Ageron. Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999). op.cit. p. 76.

[4] Charles Robert Ageron. Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999). op.cit. p. 75.

[5] Benjamin Stora. **Algérie 1954**, op.cit, p.68.

من تدني في المستوى المعيشي اليومي وتفاقم حالات البطالة. إذ قدر عدد البطالين الجزائريين في 1954 حسب تقرير "دولافينيات" (DELAVIGNETTE) بـ 650-800 ألف بطال. وحسب مصادر أخرى، قدّر العدد بمليون عاطل عن العمل[1]. علما بأن أغلبية العمال الجزائريين[2] في الفلاحة كانوا من العمال الموسميين اليوميين (معدل أيام العمل في السنة: 180 يوم لدى 112 ألف عامل جزائري في الفلاحة)، ويشتغلون في ظروف قاسية، ويتقاضون أجرة ضعيفة وكانت ساعات العمل تصل معدلا إلى عشر ساعات في اليوم...مما أدى إلى وقوع حالات توقف عن العمل وإضرابات[3] كثيرة في القطاع الفلاحي الذي كان يشغل ثلثي الجزائريين (أي ما يقارب 5.2 مليون جزائري)[4].

لم تكن أحوال الفلاح الجزائري ميسورة وسهلة. إذ عانى صعوبة الحياة اليومية والفوارق الواضحة والملموسة مقارنة حالة مع وضع وحال الفلاح الأوروبي المالك للأراضي، والحاصل على امتيازات عديدة أخرى كالقروض البنكية. وصاحب دخل فردي عال. إذ بلغ معدله في 1954: 780 ألف فرنك. بينما لم يزد دخل الفلاح الجزائري عن 22 ألف فرنك في نفس السنة[5].

إن هجرة الجزائري ونزوحه نحو المدينة لم تؤد إلى إنهاء مشاكله بل واجهته وضعية صعبة. إذ لم تكن الحياة في المدن سهلة وميسورة. وإن تزايد نسبة التحضر لدى الجزائريين وتوافدهم نحو المدن لن يكن ليقلق السلطة الاستعمارية. "علي غرار ما أشار إليه تقرير اداري صادر على البلدية المختلطة – المكرة – C.M La MEKKERA من ضرورة توقيف الهجرة الوافدة من المناطق الريفية القريبة إلى مدينة سيدي بلعباس باتخاذ حلول جذرية لمواجهة مشكلة الريف في الجزائر"[6].

ظلّ الجزائريون سواء في الريف أو في المدينة يعانون من حياة يومية صعبة. من بطالة وتدني مستوى المعيشة وحالة صحية متدهورة. إذ بلغ عدد الأطباء في الجزائر

[1] Charles Robert Ageron. Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1999). op.cit. p. 78.

[2] وظفنا مصطلح "العمال الجزائريون في الفلاحة"، لأن الفلاح الجزائري "أصبح مجرد عامل وغير مالك للأرض أو عامل بالخمس "خماسا".

[3] Ahmed Abid . **Les grèves agricoles en Oranie à l'approche du 1er Novembre 1954**.(in) **Parcours**. « l'Algérie. les hommes et l'histoire » Labo. Tiers Monde. Université Paris (75). 1987. p. 121-137.

[4] Henri Alleg. *La guerre d'Algérie*. T¹. op.cit. p. 305.

[5] CAOM Monographie politique de l'arrondissement de Sidi-Bel-Abbès. Rapp. C.M. le MEKKERRA. janvier 1954.

[6] Benjamin Stora. **Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954)**. Alger : ENAL - RAHMA. 1996. p.106.

سنة 1954: 1855 طبيب مقابل 5137 طبيب فرنسي...ووصلت نسبة وفيات الأطفال: 130 بالألف في نفس السنة...بل لم تكن هذه النسبة في الإحصائيات الرسمية مرتفعة. حيث حددها تقرير "ماسبيتيول" (Rapport MASPETIOL) الصادر في جوان 1955 بـ: 48 بالألف في 1954[1].

وتفشّت أمراض عديدة بين الجزائريين كالرمد الحبيبي (TRACHOME) والسفيليس—الزهري. وحمى المستنقعات. الملاريا (PALUDISME) ومرض السل (TUBERCULOSE). والأمراض الجلدية وأخرى لم تشخص نظرا لانعدام الفحص الطبي. بل لم يعرف الجزائريين في كثير من المناطق الطبيب. ففي البلدية المختلطة لمعسكر. والبالغ عدد سكانها 10 آلاف ساكن. والمقسمة إلى ستة مقاطعات صحية، كما كان الفحص الطبي المخصص للجزائريين يتم من قبل تقني في الصحة وليس طبيبا. ومرة واحدة في الشهر فقط[2].

إلى جانب هذه الهجرة الداخلية. تنقل الجزائريون إلى فرنسا وكان سُدس هؤلاء المهاجرين من مقاطعة تيزي وزو. إذ هاجر منها حتى 01 أكتوبر 1953. 47296 مهاجرا نحو فرنسا. واستطاع المهاجرون الجزائريون المقيمون في فرنسا تحويل أموال إلى أهاليهم بلغت: مليارين من الفرنك الفرنسي..رغم تحسن ظروفهم الاجتماعية إلا أنّ الكثير منهم صعُب عليه التأقلم مع البيئة الجديدة عليه. وأحس بخيبة أمل. واضطر إلى العودة إلى أهله بعدما أصبح مجرد مقيم في فرنسا[3].

3- التمدرس:

بلغ عدد التلاميذ الجزائريين في التعليم الابتدائي سنة 1945: 100 ألف تلميذ من مجموع 1250 ألف تلميذ في سن الدراسة. بينما وصل عدد التلاميذ الأوروبيين 200 ألف[4].

وفي 1950. بلغ مجموع المدارس الابتدائية في الجزائر: 2068 مدرسة احتوت على 8035 قسم. درس بها 212 ألف تلميذ (معدل تلميذين لكل 100 جزائري) من مجموع 1.5 طفل جزائري كانوا في سن الدارسة...مقابل هذه الوضعية المزرية المتميزة بضعف نسبة تمدرس الجزائريين في المرحلة الابتدائية. كانت الحالة جيدة لدى

---

[1] Voir Rapp MASPETIOL. (in) : **Annuaire Statistique de l'Algérie**. 1960. p.68.
[2] Tayeb Chentouf. op.cit. p.118-119.
[3] Tayeb Chentouf. op.cit. p.107.
[4] Benjamin Stora. Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954). op.cit. p.105.

التلاميذ الأوروبيين والبالغ عددهم في 1950. دائما: 140 ألف تلميذ (بمعدل 16 تلميذ لكل 100 أوروبي في الجزائر)[1].

وفي 1954. بلغ تعداد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الابتدائية: 302 ألف تلميذ[2]. أو تحديدا: 306.737 تلميذ[3]. ونسبة تمدرس لم تقفز عن 13٪[4].

وفي التعليم الثانوي. وصل عدد التلاميذ الجزائريين في 1950: 2.734 تلميذ مقابل 20.658 تلميذ أوروبي. وضعف تمدرس الجزائريين راجع إلى عدة عوامل منها "دخولهم المتأخر إلى المرحلة الابتدائية من التعليم. وإلى غلاء التكلفة المادية للنظام الداخلي بالثانويات إذ تبلغ معدلا ما بين 40 إلى 50 ألف فرنك في السنة. إضافة إلى مصاريف النقل. الملابس والأكل. والأدوات المدرسية... والتي يصعب على العائلة الجزائرية تسديدها. علما بأن المنح المدرسية ضئيلة. حتى لا نقول منعدمة. وتُعطى فقط للمتفوقين. وهم في الغالب من أبناء العائلة الميسورة الحال."[5]

وبعد أربعة سنوات أي في الموسم الدراسي (1954-1955). بلغ عدد التلاميذ في الثانويات: 6.260 تلميذ. ما يعادل نسبة: 18٪ من مجموع التلاميذ[6]. وفي التعليم العالي. بلغ عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين في 1954: 589 طالب بنسبة 11٪ (مقابل 5.172 طالب أوروبي). وفي نفس السنة. كانت الإطارات قليلة جدا 165 طبيب. 354 محامي. 185 أستاذ في التعليم الثانوي. 28 تقني سامي...)[7].

عموما. إن حالة التمدرس الضعيف لدى الجزائريين. خاصة في المناطق الريفية. ولدى الفتاة الجزائرية (معدلا: فتاة متمدرسة فقط مقابل خمسين أو سبعين فتاة في الريف[8]) أكدت نجاح السلطة الاستعمارية في فرض سياسة التجهيل في بيئة

---

[1] Houcine LAHOUEL., **Réalités Algériennes**. Alger. Imp. du MTLS. janvier1953. p.74..

[2] Charles Robert Agéron. Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1999). op.cit. p. 80.

[3] Rachid Bencheneb. **l'Algérie à la veille du soulèvement du 1[er] Novembre 1954**. colloque. Institut d'histoire du temps présent (IHTP). CNRS. Paris. 1-8 Octobre 1984. p. 13.

[4] Jacques Duquesne. **Pour comprendre la guerre d'Algérie**. Paris : Perrin. 2001. p. 37.

[5] Houcine LAHOUEL. op.cit. p. 75.

[6] Rachid Bencheneb. op.cit. p.14.

[7] Charles Robert Agéron. **Histoire de l'Algérie contemporaine**. op.cit. p. 80-81.

[8] Benjamin Stora. Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954). op.cit. p.105.

اجتماعية غالبية سكانها شباب (53٪ من الجزائريين المقدر عددهم بـ: 8.745.000 نسمة في 1954 لهم من العمر أقل من عشرين سنة)[1].

أرجعت بعض التقارير الرسمية ضعف نسب التمدرس عند الجزائريين إلى تفضيلهم نمط التعليم العربي الحر والتقليدي ورفضهم التعليم العام الفرنسي؛ إلا أن هذا لا يمثل كل الحقيقة والواقع. إذ فعلا، وإن فضل الجزائريون نمط التعليم العربي الحر حفاظا على ثوابتهم، فلم يكونوا أحرارا في ممارسة التعليم. بل لقوا ضغوطا من الإدارة الاستعمارية التي مارست الرقابة على هذه المدارس. وكثيرا منهم وجد نفسه مضطرا لتعليم أبنائه في مدرسة التعليم العام الفرنسي. وبعد سنين يتوقف المسار التعليمي لهؤلاء الأبناء، وإما لعدم وجود الثانوية. أو لبعدها. أو لارتفاع تكاليف الدراسة.

4- الريف الجزائري:

تحكم الاستعمار الفرنسي في أراضي الريف الجزائري بواسطة مصادرة الأراضي الجزائرية وتمليكها الأوروبيين. وذلك منذ بداية الاحتلال. وعلى فترات. إذ خسر الجزائريون ما يعادل 7.5 هكتار من أراضيهم خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 إلى 1919[2]. وتحول الفلاح الجزائري من مالك للأرض إلى مجرد خماس أو عامل يومي، أو دون عمل.

بلغت نسبة اليد العاملة، الأوروبية في القطاع الفلاحي: 15٪ (بتعداد قارب 93.000 فلاح في 1954. وفي القطاع الصناعي: 28٪. وفي التجارة والخدمات وصلت النسبة إلى 57٪[3].

لقد تقلص تعداد الملاك الأوروبيين من 34.821 في 1930 إلى 17.129 في 1954 نظرا لتمركز الثروة وتزايد الاستغلال في مجال الفلاحة. وذلك بانتشار الملكيات الكبرى التابعة للخواص والمؤسسات الفلاحية ذات الطابع التجاري. ومنها المؤسسة الفلاحية الوهرانية التي ملكت حوالي 3.650 هكتار. والمؤسسة الجزائرية (Compagnie Algérienne) المالكة لمائة ألف هكتار. منها 660 ألف هكتار مخصصة للحبوب[4].

---

[1] Rachid Bencheneb, op.cit. p.10.
[2] Benjamin Stora, **l'Algérie 1954**, op.cit. p.79.
[3] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit. p. 74.
[4] Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, op.cit. p. 232.

كما تطور الإنتاج المادي الفلاحي بفضل حصول الملاك الأوروبيين على قروض مالية. ونظرا لمشاريع الري والتحديث الفلاحي ومكننة القطاع. ولذا وصل مدخول الزراعة في 1953 إلى أزيد من 73 مليار فرنك فرنسي. منها 55 مليار هي مداخل إنتاج الكروم والخمور[1].

ورغم الوسائل المادية لدى الملاك الأوروبيين والمؤسسات الفلاحية الكبرى. عرف الإنتاج الفلاحي والحيواني تقلص. بل وتراجع في عدة مواد ومنها: الحبوب، زيت الزيتون. والغنم، وذلك منذ 1930. نظرا لحالات الجفاف. وتوقف المصادرة وطبيعة الملكية الفلاحية عند الجزائريين. إذ تميزت بكونها ملكية صغيرة.... فعلى عكس الملاك الأوروبيين. ملك 438.483 فلاح جزائري مزارع صغيرة معدل مساحتها عشرة هكتارات. وكان 8.499 من الفلاحين الجزائريين مزارع زادت مساحتها عن مائتين (200) هكتار[2]. إن الفرق شاسع بين الفلاح الأوروبي والجزائري. بل لا شيء يجمعهم. إلا عدم التساوي في الحقوق ومعاناة الفلاح الجزائري من كل أشكال الاحتكار والاستغلال. والأرقام والأمثلة التالية توضح هذا:

إن معدل الملكية الفلاحية عند الأوروبي هو 109 هكتار. مقابل 14 هكتار لدى الفلاح الجزائري

وأعطي للفلاحين الأوروبيين خلال الموسم الفلاحي (1952) وعددهم 16.316 فلاح مساعدات مالية بلغت 16.222 مليون فرنك. بينما استفاد 8.447 من الفلاحين الجزائريين المحظوظين من أموال بلغت 2.684 مليون فرنك[3] فقط.

كانت من بين النتائج المباشرة لمصادرة الأراضي الجزائرية. تقلص الملكية الفلاحية عند الجزائريين وتزايد عدد الملاك الكبار المستحوذين على المزارع الكبرى، إذا قفز عدد الملاك الأوروبيين المالكين لمزارع تزيد مساحتها عن مائة (100) هكتار من 6.000 إلى 6.385 مالك بين سنتي 1940 إلى 1953[4]. ونظرا لوسائل الإنتاج المتباينة من طرق تقنية حديثة عند الفلاح الأوروبي إلى وسائل تقليدية استعملها الفلاح الجزائري. كانت قيمة الإنتاج مختلفة، إذ بلغ معدل الإنتاج المادي للهكتار

---

[1] Charles Robert Agéron, op.cit, p. 75.
[2] Charles Robert Agéron, op.cit, p. 77.
[3] Robert Aron, **Les origines de la guerre d'Algérie**, op.cit. p. 224-226.
[4] André Nouschi, **La naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954)**. Paris : Ed. du Minuit, 1962, p. 117.

الواحد عند الأوروبي في 1953: أربعة وثلاثين (34) ألف فرنك. مقابل 6.400 فرنك فقط لدى الفلاح الجزائري[1].

إضافة إلى ما سبق. فقد عانى العامل الجزائري في الأرض من البطالة التي قدرت في 1954 بـ 46٪ في إحصائيات فرنسية رسمية ساعية إلى تقليصه[2]... ورغم ذلك. فهو يعتبر ضخما إذا علمنا بأن أغلبية الجزائريين كانوا في الأرياف (3/4 الجزائريين) وكان 88٪ منهم يشتغل في القطاع الفلاحي. والجدول التالي يوضح تفاوت توزيع اليد العاملة بين الأوروبيين والجزائريين.

الجدول رقم 28: توزيع اليد العاملة الجزائرية والأوروبية حسب القطاعات[3].

القطـاع	الجـزائـريين		الأوروبيين	
	العدد	٪	العدد	٪
الفلاحة	2.771.518	87,8	48.059	14,4
الصناعة	132.000	4,2	94.000	28,6
التجارة والخدمات	252.800	8	189.000	57
المجمـوع	**3.156.318**	**100**	**331.059**	**100**

يوضح الجدول العدد الضخم للعاملين الجزائريين في الفلاحة. إلا أن هؤلاء لم تكن وظائفهم قارة ومستقرة على مدى السنة. بل كان جلهم من العمال الموسميين. ففي 1951. كان حوالي 160 ألف عامل جزائري في الفلاحة اشتغلوا 250 يوما في السنة. و400 ألف عامل موسمي لمدة تسعين (90) يوم. وكان معدل أيام العمل لدى العامل الجزائري في القطاع الفلاحي هو خمسة وستين يوم في السنة[4]. من مجموع 2.7 مليون عامل جزائري في الفلاحة (المشار إليه في الجدول). كان حوالي 1.7 مليون يعمل مدة تقارب مائة يوم في السنة...ومن أجل ضمان الاستمرار في الحياة... والبقية (أي مليون نسمة) في بطالة[5]...

لقد حققت الزراعة في الجزائر إنتاجا ماديا وفيرا استفاد منه أصحاب الملكيات الكبرى والمؤسسات الزراعية ذات الأهداف التجارية البحتة. إذ تنوع هذا الإنتاج

---

[1] Ibid.
[2] C.G.A. Recensement Agricole en Algérie (1950-1951). Alger Imp. Officielle. 1951. p. 58.
[3] Robert Aron. op.cit. p. 223.
[4] C.G.A. Recensement Agricole en Algérie . op.cit. p. 56.
[5] Rachid Bencheneb. op.cit. p.10.

الزراعي بين الحبوب بمعدل سنوي وصل إلى 18 مليون قنطار والعنب في مساحة بلغت حوالي 100 ألف هكتار. والأشجار المثمرة (25 ألف هكتار) والتبغ (295 ألف هكتار) والقطن (23 ألف هكتار)[1]

عرف إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها تذبذب في فترة (1951-1954) وهو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 29: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (1951-1954) – الوحدة: قنطار[2]

السنة	الإنتاج
1951	15.627.870
1952	23.774.010
1953	19.380.130
1954	24.512.000

رغم حالة التذبذب في الإنتاج الناجمة عن تقلبات الأسعار وأولويات المؤسسات الفلاحية المحتكرة في رفع أو خفض الإنتاج. وإلى الظروف المناخية. إلا أن الموسم الفلاحي في 1954 كان جدّ مربحا. " إذ تميز بوفرة الإنتاج وتنوعه واستقرار الأسعار وبوضع مالي مريح للمؤسسات الفلاحية الكبرى..."[3].

وبقت هذه المادة (الحبوب) المفتقدة عند الجزائريين الذين عانوا من نقص الغذاء والمجاعة. من أهم المواد المصدرة إلى الخارج وعلى مدار السنين. حتى فترة تقلص الإنتاج كحال الموسم الفلاحي لسنة 1953 أين انخفض إنتاج الحبوب. ورغم ذلك كانت الكمية المصدرة معتبرة..وهو ما توضحه الأرقام التالية:

---

[1] Benjamin Stora. **Histoire de l'Algérie coloniale**, op.cit, p.101-102.
[2] Robert Marger. l'économie Algérienne 1954 (in) **Documentation et enquêtes Algériennes**, n° 1. Alger. 1955. p.66-72.
[3] Ibid.

الجدول رقم 30: الحبوب المصدرة من الجزائر إلى الخارج (1953): [1]

المـادة	الكمية – قنطـار
القمح الصلب	773.000
القمح اللـين	230.000
الشعيـر	394.000
الخـرطال	17.000

إلى جانب الحبوب، شكلت العنب والخمور المادة التجارية المربحة للمزارعين الأوروبيين وأصحاب المؤسسات الكبرى. فمنذ بداية الاستيطان ومصادرة الأراضي، اعتنى هؤلاء بتطوير هذه الزراعة لأغراض تجارية، ولذلك زادت المساحة المزروعة بأشجار العنب والموجهة في غالبها لإنتاج الخمور وتصديرها...وهو ما توضحه الأرقام التالية:

الجدول رقم 31: تطور المساحة المزروعة بأشجار العنب (1864-1953) [2]

السـنة	المساحة (هكتـار)
1864	2.306
1882	139.026
1938	398.618
1945	325.794
1952	368.000

وبعد سنة (أي 1953)، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالكروم والموجهة لإنتاج الخمور: 403.100 هكتار، منها 40 ألف هكتار، كانت تابعة للملاك الجزائريين [3].

[1] C.G.A. Exposé de la situation générale en Algérie (1953). Alger Imp. Officielle, 1954, p. 181.
[2] C.G.A. Exposé de la situation générale en Algérie (1952). Alger Imp. Officielle, 1953, p. 56-57.
[3] C.G.A. Annuaire Statistique de l'Algérie. Nouvelle série. V : 6. 1953 Alger Imp. Officielle. Service de statistique Générale, p. 103.

تمركزت هذه الزراعة في السهول الساحلية والداخلية من الشمال الجزائري. وخاصة في عمالة وهران التي كانت بها النسبة الكبيرة من مزارع الكروم (سهول وهران. عين تموشنت. غريس. معسكر. سيدي بلعباس)... والأرقام التالية توضح هذا.

الجدول رقم 32: نسبة الأراضي المزروعة بالكروم في الجزائر حسب العمالات (1953)[1]

العمـالة	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	٪
وهران	272	27,23
الجزائر	109,8	67,47
قسنطينة	21,3	5,28
المجموع	**403,1**	**100**

بلغ الإنتاج السنوي لإنتاج الخمور الموجهة للتصدير في 1953: 18 مليون هكتولتر. وفي 1954: 19 مليون هكتولتر. لينخفض بعد سنة. حيث وصل إلى 14 مليون هكتولتر. وهذا بسبب مرض العضوية الفطرية (MILDIOU) التي تصيب أشجار الكروم فتعيق نموها[2].

صورت دارسة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عمالة وهران تمت في 1953. بأن الحالة العامة سيئة وصعبة التسيير: وتركزت فيها الملاحظات على التفاوت بين النمو السكاني وتقلص إلى استقرار الإنتاج المادي وإلى درجة سوء التغذية ونقص الغذاء لدى الجزائريين[3].

وفي هذا الإطار. أقرّ تقرير "دو لافينيات" (De Lavignette) بضعف معدل الاستهلاك العام لعدة مواد غذائية أساسية. مقارنة بين سنوات ماضية عن سنة 1953.

[1] Tableau tracé selon les données de statistique (in) : Ibid.
[2] Georges Viala. L'Agriculture. Documentation et enquêtes Algériennes. n°2. Alger. 1955. p. 58.
[3] CAOM. 92 143. Rapp. Mensuel, Septembre 1953.

الجدول رقم 33: معدل الاستهلاك العام في الجزائر (الوحدة: كغ/سنة)[1]:

المــادة	1938	1953
القمح	132,1	119,2
الشعير	99,8	83
البطاطس	20	25,5
التمور	19,2	8,9

وانخفض معدل استهلاك اللحوم من 163 كغ (1911) إلى 119.2 كغ في 1953 نظرا لتقلص الثروة الحيوانية خاصة من الغنم: 8.5 مليون رأس في 1911 إلى 6.014.000 رأس غنم في 1953[2].

إنّ انخفاض معدلات الاستهلاك من المواد الغذائية هو مظهر عام. ولا يمكن اعتباره مؤشر ومقياس اقتصادي واجتماعي مهم لدراسة الوضعية في الجزائر طالما كانت هناك فوارق طبقية شاسعة بل تباعد طبقي بين المجتمع الأوروبي المستوطن المستغل والمجتمع الجزائري وهو الأصل والأغلبية والذي ظل يعاني الكثير. بل زادت معاناته بتزايد الاستغلال والاحتكار.. وهي المشكلة الجوهرية في هذا الصراع.

وأشار تقرير فرنسي إلى " مشكلة الفلاحة [في الجزائر] في كونها غير متطورة إذ ساهمت فقط في تزايد اليد العاملة. وأن القطاع الفلاحي لم يعد مهيأ لاستقبال أعداد أخرى من العمال. ولذا كانت الهجرة نحو المدن..."[3]

ولكن الواقع الفعلي غير ذلك. إذ أن القطاع الفلاحي في الجزائر تميز فعلا بوجود قطاع تقليدي ضيّق محدود المساحة والإمكانيات... كان موجه لتحقيق إنتاج غذائي محلي للفلاح وعائلته...وفي كثير من الحالات. لم يقو على المنافسة المفروضة عليه من قبل المستوطنين. مما أجبر الفلاح الجزائري على بيع أراضيه أو إهمالها...والهجرة.

[1] Rapp. DELAVIGNETTE, présenté au Conseil Economique. Paris. 18/06/1955.
[2] Jacques Marseille, L'investissement Public en Algérie après la deuxième guerre mondiale. **R.F.O.M**, n° 260-261, Paris, 1983, p. 161.
[3] GCA. Rapp. MASPETIOL, Rapp. De groupe d'études des relations financières entre la Métropole et l'Algérie. Alger, 1955. p. 28.

ومقابل هذا القطاع التقليدي، تواجد قطاع حديث توسع بفضل الاستيطان والمصادرة. ودخول المؤسسات الفلاحية الكبرى مجال الفلاحة لأغراض تجارية وعلى حساب استغلال الفلاح صاحب الأرض: الثروة الأصلية..وهنا تكمن المشكلة الرئيسية في الفلاحة الجزائرية.

اختلفت رؤى وطرق حل هذه المشكلة عند السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر. إذ اتّسمت هذه الحلول بالارتجالية. والظرفية والسطحية ولم ترق لتطلعات وآمال الجزائريين الذين عانوا الكثير وثاروا...والإضرابات المتكررة خلال مواسم جني العنب في سنوات 1951 و 1952 بعمالة وهران وأحدثت حالة الاستنفار لدى حاكم العمالة الذي أكد في تقريره المرسل إلى الحاكم العام للجزائر "روجي ليونار" (Roger Léonard) على "إحساس المسلمين بوضعهم الاجتماعي الهش والميؤوس منه وخاصة لدى الفلاحين. واقترح عليه رفع أجور الفلاحين الجزائريين إلى النصف. إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولا من قبل المعمرين ملاك المزارع. إذ رفضوه كلية وطالبوا بغلق الحدود مع المغرب للوقوف ضد هجرة العمال المغاربة وقدومهم إلى غرب الجزائر قصد العمل خلال موسم جني العنب. علما بأن هؤلاء كانوا يشتغلون بأجرة أقل من أجرة العامل الجزائري[1].

[1] Yves Courrière. La guerre d'Algérie en Images. Paris : Fayard. p. 100.

III- الإصلاحات الاستعمارية: بين المشاريع والحلول والتساؤلات:

توالت الإصلاحات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وتكررت... ولم تخرج عن جوهرها في اعتبار الجزائر قطعة فرنسية. انشغلت السلطة الفرنسية بوضع قوانين تكون كفيلة بضمان استمرار بقائها في المستعمرات، خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتنامي الحركات المطلبية وتصاعد المد التحريري.

كان من بين أولويات النظام الاستعماري في الجزائر بعد الحرب: تهدئة الأوضاع وكبح المطالب الوطنية واحتوائها. فخطط لهذا بنهجه سياسة لم تخرج في محتواها العام عن خط مشروع بلوم فيوليت (1936) وأمر 7 مارس 1944[1].

وعلى نفس الخط الإدماجي ولفرض الواقع الاستعماري تحت غطاء التجديد والتغيير. جاء مشروع الاتحاد الفرنسي الذي تم الاستفتاء عليه في الجزائر (أكتوبر 1946) ولم يلق إجماعا حوله، بل على العكس. بلغت نسبة الرافضين له: 62.4٪ من مجموع الناخبين[2]. ففي الواقع، لم يكن هذا الاتحاد الفرنسي بالنسبة للشعوب المستعمرة سوى سجن فرنسي[3].

وصدر القانون العضوي الجزائري — قانون رقم 47-183 ليوم 20 سبتمبر 1947 بعد مناقشة في الجمعية الفرنسية، ثم التصويت عليه يوم 27 أوت. بـ 319 صوت بنعم، ضد 89 صوت بلا، و 184 غياب[4].

احتوى هذا القانون على ستين (60) مادة موزعة على ثمانية أبواب: وحسب المادة الأولى منه، فإن الجزائر هي مجموعة أقاليم تتمتع بالشخصية المدنية واستقلال مالي[5]... وأقر بعض الحقوق: مثل فتح الوظائف أمام الجميع دون تمييز واعتبار الدين الإسلامي مستقلا عن الدولة، مثل بقية الديانات[6]؛ وإن اللغة العربية هي إحدى لغات الاتحاد الفرنسي (المادة 57). وإضافة إلى هذا، إلغاء النظام العسكري

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص. 160.

[2] François Hauchecorne, L'union française : Espoir d'hier, déception d'aujourd'hui, réalité de demain, Consciences Algériennes, Fév.-Mars 1951, p. 9-17.

[3] Amar Ouzegane, op.cit, p. 118.

[4] André Nouschi, Algérie Amère (1914-1994), op.cit, p. 185.

[5] Voir texte intégral du statut organique de l'Algérie du 20/09/1947 (in) : François Jeanson et Collette, op.cit, p. 297-313.

[6] وفق قانون 1905/12/09، لكن في الواقع الملموس، أخضع الدين الإسلامي للمراقبة.

في الجنوب وحل البلديات المختلطة[1]...وإعلان عن ميلاد الجمعية الجزائرية. وذلك بواسطة الاقتراع العام المباشر في دورتين، والتي تتكون من 120 نائبا: 60 نائبا يمثلون الفئة الأولى — المجمع الأول — (1er Collège) وهم من أصحاب الشهادات العليا والألقاب الشرفية والذين مارسوا مهاما، كنواب ماليين ومستشارين عامين ورؤساء مجالس محلية "الجماعة" (Djemâa) والحاملين لشهادات تقديرية عسكرية...وفي المقابل 60 نائبا عضوا يمثلون الفئة الثانية المجمع الثاني — (2ème Collège) وهو الجزائريين العامة (المواد 30-31 و32)[2]. لم يكن التمثيل عادلا، فلا يعقل التساوي في عدد النواب (60 نائبا لكل فئة. علما بأن الفئة قليلة العدد، وهم من حاملي الجنسية الفرنسية ومن الموالين للإدارة والسلطة الفرنسية. بينما نواب الفئة الثانية هم ممثلو عامة الشعب الجزائري) إضافة إلى هذا. فإن حق الانتخاب لم يكن مصانا للفئة الثانية، والأرقام والإحصائيات... والأمثلة التالية تدل على هذا، إذ يحدد "أحمد محساس" عدد الناخبين في الفئة الأولى بـ 1.300.000 ناخب. وبـ: 522.000 ناخب في الفئة الثانية[3]. ولدى "أندري نوشي" (André Nouschi) فإن تعداد الناخبين في الفئة الأولى هو 1,5 مليون، مقابل 510.000 ناخب في الفئة الثانية[4]. ولدى "فرانسيس جونسون" و"كوليت" (Francis Jeanson) فالفرق هو بين 1.450.000 ناخب إلى 500.000 لدى الفئة الثانية فقط[5].

اعتبر هذا الدستور لدى البعض بأنه "قانون أنهى الإشكال الأزلي والمستمر حول قضية التمثيل النيابي. حيث واجه المشكل الجزائري وسعى إلى حله في إطار الاتحاد الفرنسي بتنظيم العلاقة بين مجتمعين يعيشان على أرض واحدة. لا يريدان الاندماج والانصهار. بل يريدان البقاء متباعدين. كل واحد منها حر في شؤونه..." على حد تعبير "ليون بلوم" يوم 2 أوت 1947 ووصفه لنجاعة هذا القانون[6].

وقريبا من هذا الرأي. اعتبر آخرون هذا الدستور بأنه "استجابة ضمنية لمطالب الجزائريين المقدمة من خلال "حركة أحباب البيان والحرية" منذ 1944..."[7]

---

[1] حسب المادة 53 من هذا القانون العضوي (دستور 1947/09/20)، فإن حل البلديات المختلطة (كان عددها: 98) من صلاحيات الجبهة الجزائرية. لم تحل هذه البلديات المختلطة إلا في 1956.

[2] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص. 161-162.

[3] Ahemd Mahsas . **Le mouvement Révolutionnaire**, op.cit. p. 233.

[4] André Nouschi. op.cit. p. 185.

[5] François Jeanson et Collette. op.cit. p. 77.

[6] André Nouschi. op.cit. p. 188.

[7] Jacques Chevalier. **Nous Algériens**. Paris : Calmann-Levy. 1985. p. 75-77.

بينما رأت ح.إ.ح.د بأن مناقشة قضايا مصيرية للجزائر لا تكون من اختصاص البرلمان الفرنسي. ودعت في بيان لها صدر في 7 سبتمبر 1947 الشعب الجزائري للوقوف ضد الدستور الذي جاء دون استشارة. وهو يؤكد سياسة الإمبريالية الفرنسية في مواجهة آمال الشعب الجزائري وألح بيان على تجنيد الجميع والتضحية من أجل برلمان جزائري حر[1].

عموما. بقي جوهر الصراع السياسي بين الجزائريين والاستعمار منذ 1948 إلى 1954 مبني على مدى تطبيق الدستور أو عدمه[2] ومن جهة أخرى. استدعت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الإسراع إلى إقامة مشاريع "إصلاحية".

أفرزت الحرب العالمية الثانية ظروفا اجتماعية صعبة وركود اقتصاديا. "جعلت الإدارة الاستعمارية تبادر في وضع خطط ومشاريع من شأنها تحسين الوضع حيث خصصت 67٪ من الإعتمادات المالية ضمن الميزانية (1945-1947) للتجهيزات القاعدية (السكك الحديدية. ووسائل المواصلات. الري والكهرباء) و7.3٪ للفلاحة[3].

لم يلق الريف الجزائري عناية خاصة في هذه الإعتمادات المالية الضئيلة والموجهة له (علما بأن أكثر من 3/4 الجزائريين كانوا في الريف) وإنّ تأثيرات الحرب وانعكاساتها كانت بليغة...فلم تكن الفلاحة من أولويات السلطة الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب...وكانت الغاية من الإصلاحات هي خدمة الاستعمار والمستوطنين. لا الفلاح الجزائري.

بادرت الإدارة الاستعمارية منذ فترة الحرب. بمشروع هيكلة الفلاحة. لمواجهة مشكلة التموين وركود الإنتاج الفلاحي وإهمال الأراضي...وفي هذا الصدد. صدر مرسوم 24 فبراير 1940 الذي حدد صلاحيات الشركة الأهلية للحماية (Société Indigène de Prévoyance) (S.I.P) والتي تأسست بموجب قانون 14 أفريل 1893 وكان عددها في 1940: 240 وحدة. وفي 1946: 107 وحدة.

وأصبحت هذه الوحدات. بموجب قانون (17 نوفمبر 1940) هي المشرفة والمحتكرة لعمليات شراء وبيع الحبوب...[4]

وفي 1943. أعلن عن تأسيس لجنة خاصة لدراسة سبل تطوير الفلاحة. وإقامة مصلحة سميت "مصلحة التجارب الفلاحية" لم تقو على تحقيق أي نتائج ملموسة[1].

---

[1] Claude Collot et Henry Jean Robert. op.cit. p. 264-265.
[2] André Nouschi. op.cit.. p191.
[3] Ibid.. p. 140.

[4] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص. 164.

وفي أعقاب الحرب، تواصلت المشاريع الإصلاحية، بتأسيس هيئة جديدة هي "قطاع الإنعاش الريفي (Secteur d'Amélioration Rurale) — SAR في 1946 التي شرعت في وضع مخطط عملي للتنمية المحلية على مستوى البلديات: (برنامج العمل البلدي — (Programme d'Action Communale) — PAC بمساهمة إداريي البلديات[2] واستطاعت هذه المشاريع المحلية تقديم مساعدات للمزارعين الأوروبيين في تشجير الكروم وتوسيع المساحة المخصصة للحبوب، وتقديم مساعدات مالية للفلاحين، ولذوي العاهات والمعطوبين، إضافة إلى تقديم وجبات غذائية مجانية والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة...[3]

تحولت الشركات الأهلية (S I P) إلى الشركات الفلاحية للحماية (S A P) في 1952، وبقي دعم الفلاحة ضعيف رغم تزايد ميزانيتها. ففي1954. بلغ تعداد هذه الشركات الفلاحية 105 وحدة وفي نفس السنة، بلغ عدد وحدا قطاع التنمية الريفية (SAR): 133 وحدة والتي أطرت 211 ألف فلاح ، بعد ما كان عددها في 1948: 103 وحدة (75 ألف فلاح)[4].

إن تزايد عدد الفلاحين في هذه الهيئات منذ فترة ما بعد الحرب دل على سعيهم في الحصول على المساعدات المادية، إلاّ أن الاستفادة منها لم تكن عامة وبشكل عادي وعادل[5]، وأن مشاكل الفلاح الجزائري بقت قائمة. بل أن وضعيته لم تتحسن عن ما كان عليه.

تكررت وتعاقبت الإصلاحات الاستعمارية في صيغة مشاريع مست جوانب سياسية، وأخرى اقتصادية واجتماعية كان مسعى الإدارة الحفاظ على الأمر الواقع واستمرارها في الجزائر.

لم يستفد الجزائريون من هذا المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، إذ بقي وضعهم المعيشي صعب ومعاناتهم اليومية مستمرة (فقر، سوء التغذية، مجاعة، بطالة، هجرة نحو المدن والخارج...)، بل أن الشهور والسنين تعاقبت... وبدأت آثار وانعكاسات الحرب تتلاشى وتضعف وانفرج الوضع العام. إلاّ أنّ حال الإنسان

---

[1] Doc. Alg. N° 22. série Economique -- 10 janvier 1947.
[2] Ibid., Réformes Agraires réalisées en 1945.
[3] Doc. Alg. Assistance. Bilan. jusqu'au 01/03/1946.

[4] Charles Robert Agéron. Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1999). op.cit. p. 79.

[5] جيلالي بلوفة عبد القادر، نفس المرجع، ص. 165.

الجزائري لم يرق، بل ازداد سوءا، على عكس المستوطن: المستفيد من هذه المشاريع "الإصلاحية".

بقيت دعوات رجال السياسة الفرنسيين والمسؤولين بتحقيق إصلاحات قائمة وعادة تتناسب وتزايد المطالب الجزائرية وتطورها، بل وصولها في عدة أحيان إلى عصيان وتمرد...فكانت هذه المواقف عبارة عن رد فعل و خطب سياسية لإخماد وتهدئة الوضع العام، (المشحون بالاضطرابات إلى درجة الغليان الشعبي سنوات قبل اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954.

وحسب الخطاب الرسمي الذي حمله عدة مسؤولين فرنسيين، ومنهم الحاكم العام "روجي ليونار" (Roger Léonard) الذي صرح في 03 ماي 1954: "على فرنسا، منح مساعدات مادية مالية أكبر لتحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية مدروسة..."[1]

إن عدم نجاح هذه الإصلاحات الاستعمارية يكمن في كونها أصلا كانت موجهة للأوروبيين والمستوطنين ولخدمة الاستعمار الفرنسي دون الشعب الجزائري، بل على حسابه. فميزت هذه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بين الأوروبي والجزائري الذي ظل محروما منها، فلم يطرأ عليه التحسين، بل أصبح وضعه متدهورا.

من جهة أخرى لم تلق هذه المشاريع قبولا من قبل الجزائريين، وأردت فيها ح.أ.ح.د التي كانت في الواجهة الأمامية المناهضة للسلطة الاستعمارية، بأنه "لا تنمية ولا رقي إلا في ظل الجزائر الحرة"[2] إضافة إلى هذا، إن فصل المشاريع الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية عن الحلول السياسية هو تأويل وتقزيم للمشكلة والقضية الجزائرية... وهو مبتغى الإدارة الاستعمارية الفرنسية وخطها الرسمي...ووفقه سارت كل المشاريع الإصلاحية..إلا أنه مع مرور الوقت وأمام صمود الجزائريين طرأ على هذا الموقف الرسمي الفرنسي شكوكا، وانتابه التصدع والاختلاف، خاصة قبيل وعند بداية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954.

إن الأمثلة التاريخية عديدة عن مواقف ودراسات وتقارير المسؤولين في السلطة الاستعمارية، فيها نوع من التغيير عن الموقف الرسمي، نورد البعض منها فيما يلي، وحسب ترتيب زمني:

---

[1] Rachid Benecheneb, op.cit. p. 15.
[2] Claude Collot et Henry Jean Robert, op.cit, p. 329-330.

– في أوت 1953، نشر "روجي بران" (Roger PARANT) وهو موظف سامي في الحالة المدنية – إدارة الحاكم العام للجزائر، دراسة حلل فيها طبيعة المشكل الجزائري، ورأى فيها بأن "تفاقم النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي المحدود منذ 1939، رغم سن القوانين والدستور، أدى إلى وقوع المشكل الذي هو اجتماعي قبل كل شيء...وعلينا]أي السلطة الفرنسية [أن تقوم بدراسة تقيميه للمجتمع الإسلامي] أي المجتمع الجزائري [ومطالبه"[1].

ولدى الحاكم العام للجزائر روجي ليونار، "إنه بفضل الحضور القوي للحضارة الفرنسية في الجزائر، ونظرا للصلة القوية بين المستوطنين والأهالي[2] أي الجزائريين [ولدت جزائر الغد التي أصبحت مع مرور الوقت أكثر فرنسية"[3].

وبعيدا عن هذا الخطاب السياسي والذي كان موجها لطمأنة الرأي العام، وبعد اندلاع الثورة التحريرية، كتب جاك سوستال (Jacques Soustelle) تقريرا حلل فيه عدة جوانب من المشكل الجزائري، جاء فيه على وجه الخصوص: "بأن الجزائر كانت تسير بوجهين وعلى وتيرتين: انجازات ومشاريع ونمو، مقابل بؤس اجتماعي ومعاناة يومية واجهت الجزائريين...أن كل المشاريع منذ "بلوم فيولت" لم تكتمل ولم تنجز...وأضاف: " علينا بالاعتراف، بأن أغلبية وعودنا لم تتحقق، بل خرقنا البعض منها، مثل المتعلق بحرية الصحافة (1948)...وأدى هذا إلى تزايد غضب شعبي موجه ضد الإدارة الفرنسية (غضب شعبي عند عامة الجماهير، غضب سياسي عند النخبة) وبتوحدهما، شكلا قوة انفجار ضخمة[4].

وتكلم الحاكم العام السابق للجزائر وهو ايدمون مارسيل نيجلان في محاضرة بتاريخ 1956/10/26 عن تفاصيل دقيقة في فترة ممارسة السلطة بالجزائر (قضية المنظمة الخاصة واكتشافها، ومسألة المؤامرة...) وصرح قائلا: "إن الإصلاحات الاقتصادية لم تكن كافية لوحدها لتحقيق نتائج ملموسة في الجزائر، بل لا بد من التطرق للشطر السياسي للمشكل. وبكل جرأة: "رفعنا، نحن الفرنسيون وفي عدة مناسبات، شعار: "تبعية في ظل الاستقلال والحرية" (Dépendance dans

---

[1] Les cahiers Nord-Africains. Juillet-Aout 1953.

[2] اوردنا كلمة " الاهالي "، كما جاءت في التصريح – الخطاب (ماي 1945)، لضرورة الامانة العلمية، ولدينا تحفظ عليها، ونحبذ استعمال مصطلح بسيط ومباشر وهو " الجزائريين ".

[3] Henri Clavier, **L'Algérie d'hier et d'aujourd'hui**, le Monde non Chrétien, NV, série, N° 36, Paris, oct-déc, 1954 p. 453.

[4] Rapp. Jacques Soustelle, présenté au gouvernement Edgar-Faure, Paris, le 01/06/1955 .

(l'indépendance)...لا أدري إن كان هذا بديلا لسياسة الإدماج أم مجرد للاستهلاك السياسي"[1].

وفي نفس هذا الاتجاه الذي حمله مسؤولون فرنسيون. والداعي إلى تصويب ومراجعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. وفي طلبه إلى تدارك الوقت خاصة بعد الخسائر المتتالية التي لحقت بها بعد انطلاقة الثورة التحريرية في الجزائر. لاحظ. كذلك. رجال من الطبقة المثقفة الفرنسية هذه الملاحظات. وفي هذا الإطار. أشارت عدة كتابات فرنسية إلى ضرورة مراجعة هذه السياسة الإصلاحية... مؤكدين بأن المشكل الجزائري هو مشكل تعايش الجاليات. وأن قانون 1947 قد ولّى. ولا بدّ من إعادة التفكير في بديل له لضبط العلاقة بين الفرنسيين والجزائريين."[2]

لكن عمليا وعلى أرض الواقع. لم تكن هذه العلاقة سوى علاقة استغلال واحتكار بين مُستغِل ومستغَل. مبنية على خدمة الاستعمار وعلى حساب قهر وإبادة عامة الشعب. ومواجهة كل أشكال مطالبة ومقاومة و تضييق الخناق على ممثليه.. وفي هذا الإطار. ألحت عدة تقارير محلية واردة من إداريي وحكام المقاطعات على ضرورة اتخاذ تدابير صارمة وعقابية ضد أعضاء ح.إج.د. وعلى أن يكون مصيرها الحل مثل "ح.ش.ج"[3] واقترحت تقارير ومراسلات أخرى على سلطتها الوصية بضرورة القيام بدعاية مضادة ضد "ح.إ.ح.د "وذلك بإغراء نواب مسلمين موالين للإدارة الفرنسية. وإشاعة أخبار مفادها بأن "ح.إ.ح.د" مليئة بالحسابات الشخصية والمصالح الشخصية... وبحث عن سبل وطرق تستطيع بواسطتها مصالح الاستخبارات (PRG) أن تنفذ وتتوغل داخل هيئات وأجهزة ح.إ.ح.د قصد تفكيكها[4].. إضافة إلى هذه "الوسائل السرية" المستعملة من طرف الإدارة الاستعمارية لمواجهة: مثل "النجاح" (NADJAH) نصف أسبوعي من قسنطينة و"هنا الجزائر" (HONA DJEZAIR) مجلة شهرية للحصص الإذاعية[5] — إذاعة الجزائر.

---

[1] Naegelen Marcel Edmond. **Aspects actuels du problème Algérien**. (in) **Nouvelle Revue**. N° 12. Paris. Décembre 1956 p. 513.

[2] Joseph LeRiche. **La cohabitation en Algérie**. Doc. N. AFR. N° 60. Paris. Août-Sept. 1957 p. 54.

[3] CAOM – 93/4154 – Rapop. C.M. Philippeville. Déc. 1953.

[4] Tayeb Chentouf. op.cit. p. 190.

[5] Ibid., p. 218.

لكن هذه الإصلاحات لم تكن موجهة إلا لخدمة الاستعمار. ولم يستفد منها الجزائريون. بل أن وضعهم اليومي لم يطرأ عليه أي تحسين أو تغير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الجديد ظهر وبدى في نمو الوعي السياسي وتنوع وسائل المطالبة من علنية إلى سرية وتزايد شعبية "ح.إ.ح.د".

الفصل الثاني

الحزب الثوري بين العودة إلى العلنية واستمرار السرية

I- ح.إ.ح.د بين الاهتمامات العادية وأولويات المرحلة

1- الوحدة الحزبية بين المشاريع والمقترحات

2- فكرة المؤتمر الوطني الجزائري: طرح جديد للوحدة

II- الجناح العلني: هيكل مجدد وعودة إلى النشاط

III- واقع التنظيم السري

VI- حالات الإثارة والاضطراب

1- أحداث ندرومة (15 أكتوبر 1953)

2- قضية النساء السبعة (جانفي 1954)

سعت "ح.إ.ح.د" إلى تحقيق وحدة تضامن القوى الوطنية لمواجهة النظام الاستعماري. ومن أجل هذه الغاية، كانت تجربة الجبهة الجزائرية للحرية واحترامها (FADRL) منذ 05 أوت 1951. محدودة وفاشلة نظرا "لطغيان النظرة الحزبية الضيقة عن روح الوحدة والتضامن التي وجب على ممثلي الأحزاب والجمعيات الممثلة داخل الجبهة التحلي بها والعمل من أجلها لمواجهة الاستعمار[1].

ومواجهة لهذا التصعيد وفشل تجربة الجبهة الجزائرية. كان لا بد من "إعادة النظر في الأهداف المسطرة من ضمن ميثاق الجبهة. وترشيد الدعاية الحزبية في اتخاذ خطة عمل وطنية على المدى البعيد."[2]

ففي هذا الاتجاه. كانت دعوات "ح.إ.ح.د" اتجاه الأحزاب الوطنية لتحقيق وبلوغ وحدة وطنية متينة وصلبة. علما بأن الظروف الدولية والمغاربية منها كانت مناسبة للمبادرة والعمل من أجل ذلك.

وبقي هاجس تحقيق الوحدة مبتغى كبير لدى" ح.إ.ح.د" خلال الفترة (1953-1954)؛ وذلك عبر الدعوة إلى مؤتمر وطني جزائري...فما مصيرها خاصة وأنها جاءت في وقت حرج كانت تمر بها ح.إ.ح.د وما قدرها على التوظيف بين أهدافها واهتماماتها العادية من جهة. وأولويات المرحلة من جهة أخرى؟

---

[1] **L'Algérie libre**, N° 55, du 15/10/1952
[2] Ibid.

I- ح.إ.ح.د بين الاهتمامات العادية وأولويات المرحلة:

أوضح بيان صادر عن "ح.إ.ح.د " تصورها لمبادئ الحركة الوطنية الجزائرية والمبنية حسبها على مبدأين وهما:

1- الوطنية:

هي الشروع في نضال وطني. والسعي في حل إلى المشاكل الناجمة عن النظام الاستعماري وتحقيق التحرير... فالوطنية ضمن الحركة الوطنية الجزائرية شبيهة لأي حركة تحررية ضد الاستعمار. فهي تواجه كل أشكال التدخل والاستغلال والاحتكار والإلحاق... ومن أجل بلوغ القيم والثوابت الوطنية.

2- الديمقراطية:

وهي المبدأ الثاني..وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب. ولا يتأثر هذا إلاّ في ظلّ إتمام التحرر وتحقيق الاستقلال والحرية[1]. إنّ تطبيق الديمقراطية يعني مساهمة الشعب في تسيير الشؤون العامة والمحلية والمراقبة المستمرة لضمان الحريات الأساسية. والتصدي لكل أشكال القمع..وأصبح من اللازم والواجب التحلي بهذه المبادئ القارة والمستمرة في تصور"ح.إ.ح.د". خاصة في ظل تزايد الاضطهاد الاستعماري. كان من الضرورة التزام الديمقراطية كمبدأ لأن السلطة الاستعمارية توظفها كشعار وفي عدة مناسبات[2].

تماشيا وهذه المبادئ. تطور نشاط "ح.إ.ح.د" والتي بقي متأرجحا بين النضال السياسي العلني والعمل السري.

تميزت الفترة الممتدة ما بين 1953 إلى بداية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 ببروز علني لأزمة الحزب[3] التي كان لها تداعيات وانعكاسات على نشاطه. ورغم ذلك. امتدت وتوسعت هياكل "ح.إ.ح.د" تدريجيا نحو المدن الصغرى والقوى والدشرات... وبشكل قوي ومكثف في عدة مناطق. ومتميز بتجنيد أعداد كثيرة من الشباب[4] وعقد اجتماعات دورية وسرية لخلايا "ح.إ.ح.د" وخلالها كانت تلقى

[1] MTLD Réalités Algériennes. Paris : Imp. SEDIC. 1951. P. 133-136.
[2] Ibid.
[3] يأتي تفصيل هذا الموضوع في الفصل اللاحق.
[4] CAOM- 92/745. Rapp.. police d'état – Affreville. Août 1953.

دروسا توجيهية وتبلغ الأوامر الصادرة عن الأجهزة المركزية تبليغا شفهيا من قبل عناصر الاتصال ورجال الدعاية والإعلام[1].

سيرت ح.إ.ح.د قضايا وشؤونا عادية متكررة اضطلعت بها الخلايا مثل جمع الأموال لصالح ضحايا القمع الاستعماري خلال المناسبات الرسمية والاجتماعات وجرت عمليات جمع الأموال في جو تضامني مع المعتقلين وعائلاتهم... وفي نظام محكم وفي سرية. مثل عملية جمع الأموال والمواد الغذائية والملابس في" مسيردة التحاتة" (البلدية المختلطة- مغنية) لصالح مساجين" أحداث ندرومة" في 1953/10/15[2]. وفي عدة مناطق من العمالة بمناسبة تنظيم "ح.إ.ح.د" "لأسبوع التصدي ومواجهة القمع الاستعماري (04-18 أكتوبر 1953). والذي كان تحت شعار "من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين"[3]. وفي سيدي بلعباس. خلال شهر رمضان، نظمت الخلية المحلية عملية جمع أموال لصالح لجنة دعم ضحايا القمع الاستعماري (CSVR) ودعت المناضلين والمتعاطفين إلى مقاطعة البضائع الأوروبية. وإلى منع التدخين وجعل يوم 8 ماي: يوم وطني للحزن[4].

انشغلت "ح.إ.ح.د" بقضايا العمال والدفاع عن حقوقهم وأصبح الدفاع عن الفئة العمالية بانخراط الكثير من مناضلي ح.إ.ح.د في النقابات العمالية (الكونفدرالية العامة للشغل CGT) مثل نقابة ميناء وهران ونمور...ومساهمة فعلية لعدة عناصر من "ح.إ.ح.د" في إنجاح الإضرابات الفلاحية بمزارع المستوطنين خلال حملات جني العنب في 1951 و1952. وتأسست لجان للبطالين في عدة مدن.

كانت متكونة من عناصر من "ح.إ.ح.د" واستطاعت تقديم مطالب إلى السلطة المحلية. وتأطير حركة اجتماع ومطالبة بتحسين ظروف المعيشة والعناية بهذه الفئة[5].

كانت لجنة البطالين في نمور قوية بتنظيمها. وكان أعضاء من ح.إ.ح.د يوجهون عملها واستطاعت تقديم عريضة مطالب إلى رئيس البلدية بعد اجتماع. وذلك يوم 25 جانفي 1954[6].

[1] CAOM- 92//106. Rapp.. police d'état – Oran. Janvier 1954.
[2] CAOM- 92//45. PRG. Oran. 06/01/1954.
[3] CAOM- 92//106. PRG. Oran. Octobre 1953.
[4] CAOM- 92//53. Rapp. Mensuel – Sidi-Bel-Abbès. Mai 1954.
[5] CAOM- 92//106. Rapp. Mensuel. Oran. Novembre 1953.
[6] CAOM- Série continue //44. DPT. Oran. Préf. d'Oran - CAB. 27/10/1953.

وفي عين تموشنت. كانت لجنة البطالين مؤطرة من قبل "ح.إ.ح.د". وخاصة "بن صالح محمد" منذ خروجه من السجن في 1953/12/04. حيث أعطى هذا الأخير دفعا قويا وقيمة إضافية لـ "ح.إ.ح.د" بالمنطقة. وزاد التفاف الشباب حولها وخاصة منهم البطالين[1].

إلى جانب مسعى العناية بالمسألة النقابية. اعتنت "ح.إ.ح.د" بالشؤون الثقافية والتعليمية. وذلك عن طريق تدشين وتأطير مدارس حرة وكتاتيب قرآنية ولعبت لجنة الشؤون الإسلامية (CAI) ضمن الإدارة المركزية للحركة على مستوى العمالة دور المؤطر والمشرف على هذه المدارس ذات البعد والتوجه الوطني من خلال برامجها وأهدافها.. ولذا كانت أكثر من مهمة وضرورية قصد نشر إيديولوجية ومبادئ "ح.إ.ح.د" فلم تدّخر أي جهد لتأطير وتدشين مدارس جديدة في معسكر[2](أكتوبر 1953).

وفي عين تموشنت. تم تدشين مدرسة "الإصلاح". ذات التوجه الوطني. إذ سيطر على مكتبها السير عناصر من "ح.إ.ح.د". وكان منهم: "بوذياب جلول" عضو سابق في المنظمة الخاصة[3]..وكذلك الحال في مدرسة "المجد بدوار" "بني واسين" – البلدية المختلطة – مغنية إذ منذ تدشينها يوم 1953/10/25. ظلت تحت تحكم الوطنيين[4]. علما بوجود عدة كتاتيب قرآنية يمارس فيها التدريس دون ترخيص. ولهذا تم إحالة عدة مدرسين على العدالة بتهمة فتح مدرسة غير مرخص لها[5].

كانت عناية "ح.إ.ح.د" بقضايا عائلات المعتقلين وبشؤون العمال والبطالين... وبتأطير المدارس هي من الاهتمامات العادية والكثيرة خلال المرحلة. إنّ تزايد هذه المهام والانشغالات هو دليل على تصاعد شعبية "ح.إ.ح.د" والتي كان عليها الخروج من دائرة ومرحلة الإثارة إلى مرحلة الحركة والمبادرة العملية... وكان الاستعداد لها عبر تكوين جماعات مراقبة واستطلاع عملت في الخفاء وبحذر... وكانت مكونة من مناضلين شباب متدربين على فنون حرب العصابات على استعداد لتحمل مشقة جسدية ونفسية... ومواجهة قوات الاستعمار[6]... خاصة وأن طرق التعبير السلمية

---

[1] CAOM- 92//103. Rapp. Ain T'émouchent C.P.E. du 04/01/1954.

[2] CAOM- 92//106. Rapp. Mensuel. Oran. Novembre 1953.
[3] CAOM- //44. PRG. District d'Oran. du 10/10/1954.
[4] CAOM- 92//145. Rapp. C.M MARNIA. octobre 1953.
[5] CAOM- 92//45. Rapp. C.M MARNIA. Janvier 1953.
[6] CAOM- 92//106. PRG. Oran. Janvier 1954.

قد نفذت. بل وأن العمل السياسي العلني حسب الكثير من المناضلين أصبح غير مجدي ولا فائدة منه... إذ ضيق الخناق على كل ما له صلة بـ: "ح.إ.ح.د". وفي هذا الإطار. كانت عمليات تفتيش مقرات الحركة شبه عادية ومستمرة وحجز أعداد كثيرة من جرائد "الجزائر الحرة". رغم حالات الاستنكار الجماعية ضد حجز ومنع الجريدة. عبر بيانات جماعية للتنديد ضد القمع الاستعماري ومن أجل حرية الصحافة[1].

إضافة إلى ما سبق. كانت لقضايا تونس والمغرب عناية خاصة لدى "ح.إ.ح.د" عبر بيانات مساندة. ولقيت تضامن شعبي عبر مساعدي تكوين لجان مساعدة تحرير المغرب. وجمع تبرعات مالية في إطار مساندة الكفاح التحرري في تونس [2] والمغرب...

عرفت هذه الفترة نشاطا مكثفا لمسؤولي "ح.إ.ح.د" في الخارج. مثل "الشاذلي مكي" في القاهرة. و"فروخي مصطفى" و"أحمد مزغنة" في فرنسا[3]. وفي هذا المسعى الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية. قدم خيضر محمد مذكرة ح.إ.ح.د إلى وفود اللجان السياسية للدول العضوة في الجامعة العربية يوم 03 سبتمبر 1953. وكان الغرض من هذا هو البحث عن مساعدة الدول العربية[4].

لم يكن العمل السياسي العلني ميسورا وسهلا في ظل المضايقات الاستعمارية المستمرة. ورغم صعوبة المرحلة التي كانت تمر بها "ح.إ.ح.د". والمتميزة بالأزمة الداخلية الخانقة والتي جاءت في فترة كانت الحركة قد حققت شعبية واسعة واستطاعت أن تكون القوة الحزبية والشعبية الأولى دون منازع. استعملت معها الإدارة الاستعمارية عدة وسائل لمواجهتها. بل وللقضاء عليها[5].

جراء المضايقات الاستعمارية. مال المناضلون إلى تحبيذ وتفضيل الحيطة والحذر والسرية...داخل خلايا وأفواج الحركة. وفي كثير من الأحيان. تداخلت مهام الأعضاء فيما بين الجناحين العلني والسري. وتحول الجناح العلني إلى غطاء للثاني[6].

---

[1] Alger – Républicain. 06/02/1953.
[2] CAOM- 92//106. Oran. PRG, Septembre 1953.
[3] CAOM- 92//106. CIRC. Police. Alger du 20/03/1953.
[4] Mohamed Habri. Les archives de la Révolution Algérienne. op.cit. P. 50-51.
[5] Tayeb Chentouf. op.cit. p.189.
[6] CAOM- 92//106. PRG. Oran. Rapp. Mars 1953.

1- الوحدة الحزبية بين المشاريع والمقترحات:

كان من أولويات "ح.إ.ح.د" خلال المرحلة الممتدة من مطلع 1953 حتى بداية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 مسعى تحقيق الوحدة والتضامن الوطني في إطار منظم بين الأحزاب الجزائرية... والذي بشأنه تكوين قوة سياسية في ظل تكتل التشكيلات الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، تكون قادرة على مواجهة الاستعمار وذلك بتقديم مطالب مدروسة ومنظمة.

ومن أجل هذا، لم تدّخر "ح.إ.ح.د" أي جهد ولا فرصة لتقديم اقتراحات هادفة لتوحيد الجهود الوطنية. وفي هذا الإطار، أقر المكتب السياسي للحركة المجتمع عدة مرات في مارس 1953، وبحضور مسؤولي العمالات الثلاث لدراسة الوضع العام قبل إجراء الانتخابات البلدية (ماي 1953)، مبدأ المشاركة في هذه الانتخابات بتكوين قوائم موحدة مع التشكيلات والأحزاب الجزائرية الأخرى (مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري...)[1]

وفي هذا الاتجاه الداعي إلى توحيد الجهود وتقديم قوائم مشتركة مع أحزاب جزائرية أخرى، تحرك مسؤولو خلايا "ح.إ.ح.د" المحلية من أجل بلوغ هذا الهدف، ووقعت مفاوضات حول صيغة "الوحدة الحزبية" مع تنظيمات وأحزاب قريبة في توجهها مع الحركة وتجمعها أهداف مشتركة[2].

لم تتوج المفاوضات والمحادثات بين مسئولي خلايا ح.إ.ح.د مع ممثلي الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري في وهران بنتائج إيجابية[3] وعلى عكس من ذلك، حقق اللقاء الأخير ليوم 1953/04/02 المتوج لعدة جولات تحادث بين ممثلي "ح.إ.ح.د" في تلمسان (ممشاوي محمد، بابا أحمد عبد العزيز) و"الحسار محمد الملقب"عبد الحميد" مسؤول خلية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، توقيع اتفاق حول أهداف مشتركة وضبط قائمة موحدة للانتخابات 26 أفريل 1953[4].

وتم تقديم قوائم مشتركة متفق عليها بعد محادثات في عدة مدن وبلديات، مثل سيدي بلعباس أي تقدمت قائمة مشتركة بين أعضاء من "ح.إ.ح.د" والاتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري، تحت اسم "وحدة ديمقراطية للتقدم والحرية"، واجهة

---

[1] CAOM- 92//106. op.cit.
[2] CAOM- 10 CAB 66 – Préf. d'Oran. Rapp. Mensuel. Mars 1953.
[3] Ibid.
[4] CAOM- E//301 – Fonds : Elections Municipales (1953). Rapp. PRG. Poste Tlemcen. du 07/04/1953.

ثلاثة قوائم. ولم تحسم النتائج لتعيين النواب العشرين الممثلين للمجلس البلدي. أي في الدور الثاني يوم 03 ماي 1953[1]. وفي توران (صبرة). نجحت المفاوضات بتقديم قائمة مشتركة مع أعضاء من الاتحاد الديمقراطي[2].

وفي نواسي ليبان (Nouisy-Les- bains): عين نويسي حاليا بمقاطعة مستغانم[3] وفي "فرندة". نجحت محاولات الوحدة بتقديم قوائم مشتركة وفق أهداف متفق عليها محليا خلال المحادثات[4].

والأمثلة كثيرة من محاولات وحدة محلية...وقوائم مشتركة جمعت بين عناصر مترشحين من ح.إ.ح.د. ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وآخرين دون انتماء أي أحرار... وهم أقرب في توجههم وأهدافهم مع الحركة. إلا أن هذه النماذج لم تكن عامة. وفي كثير من الحالات. دخل مترشحون عن "ح.إ.ح.د" الانتخابات البلدية تحت قوائم خاصة بهم. ولم تكن المنافسة عادلة. بل كان التحيز واضح إذ مالت الإدارة لقوائم موالية وتكررت التجاوزات.

إن من محاولات الوحدة بتقديم قوائم مشتركة كانت فقط مبادرات محلية. ولم تكن بإملاء وأوامر من القيادة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وهذا الذي أدى عدم تعمم هذه الأمثلة في بلديات ومدن أخرى. بل على العكس. عمليا. لم تكن المساعي المشابهة ولا الجهود المشتركة ولا العمل الموحد... ومن كلام أحد مسئولي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في بلدية مغنية. وهو"رحال عبد اللطيف". يظهر هذا. إذ صرح ما يلي: "لقد أعطتنا لجنتنا المركزية تعليمات صارمة بتقديم قائمة خاصة بنا. لا نريد وحدة مع حزب الشعب الجزائري الذي له سياسة مواجهة مباشرة، وهو بذلك يوجه مناضله نحو القمع. أما نحن لا نريد الدفع بمناضلنا للسجون لنا ثقة في مناضلنا. لا نريد خداعهم. علينا ابتاع سياسة مرنة"[5].

لم تتوج زيارات سويح هواري المتكررة في مطلع 1953 إلى مغنية. ولا محادثات "كبير محمد" مسؤول خلية "ح.إ.ح.د" و"بن داود عبد الكريم". مع ممثلي عن خلية

---

[1] CAOM- E//303 – Fonds : Elections Municipales (1953). Arrondissement de Sidi-Bel-Abbès. Résultat des élections du 26/04/1953.

[6] CAOM- E//303 – Fonds : Elections Municipales Résultats statistiques du 2ème collège 03/05/1953.

[3] CAOM- E//298 – Fonds : Elections Municipales 2ème collège – Mostaganem.

[4] CAOM- E//303. Elections Municipales Avril 1953.

[5] CAOM- E//303. PRG, District d'Oran C.M MARNIA. 23/01/1953.

الحزب الشيوعي الجزائري. ولا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري...إلى أي نتيجة واتفاق بين الأطراف...ولم يكن اجتماع يوم 10 أفريل إلا كسابقيه[1].

اغتنمت "ح.إ.ح.د" فرصة الحملة الانتخابية للدعوة إلى الوحدة والتضامن. ولفضح سياسة الاستعمار الفرنسي لتوضيح مبادئ وأهداف الحركة... ومن أجل هذه الغاية. وقع تجمعا شعبيا ضخما في تلمسان يوم 19 أفريل 1953 بقاعة الحفلات بالبلدية، حضره حوالي 450 شخص استمعوا لخطب سياسية للمتدخلين: "مشاوي أحمد". "قارة مصطفى منصور" و"مزيان محمد". و"مولاي مرباح" الذي ركز إلى أن سعي "ح.إ.ح.د" للوحدة مستمر. وتطالب بإلغاء المادة (80) من قانون العقوبات. وبإطلاق سراح المعتقلين والمساجين السياسيين."[2]

لدى "ح.إ.ح.د". تعد هذه الانتخابات انتصارا[3]. ووقعت فيها عدة تجاوزات وحالات فوضى راجعة إلى إدارة مكاتب الاقتراع التي تحيزت إلى ممثلي أحزاب الإدارة... ففي وهران تدخلت الشرطة بإطلاق النار على متظاهرين واستمرا الاصطدام حوالي خمسة ساعات. وإثرها تم اعتقال تسعة وخمسين شخص يوم 03 ماي 1953[4].

وقدمت عرائض ضد تجاوزات وقعت في "عين تموشنت" حول الفرز الغير علني للأصوات. وتشكيل غير قانوني للمكاتب. وغير كلي للناخبين[5]. أي أن الانتخابات تمت مزورة. وفق مبتغى الإدارة المحلية التي أنجحت قائمة موالية لها ترأسها "شرقي" عبد القادر" نائب سابق في المجلس الجزائري على حساب قائمة "الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعمل البلدي" ذات توجه قريب من "ح.إ.ح.د" وقادها رياح عثمان. والتي حصلت على 359 صوت[6]...ولم يكن احتجاج وعريضة أصحاب هذه القائمة إلا تحصيل حاصل. لم يلق أي رد. والمثل ينطبق على العرائض المقدمة من قبل ممثلي "ح.إ.ح.د" والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مغنية يوم 30 أفريل. وهم على التوالي: "محمد كبير" و"رحال عبد اللطيف" لإلغاء نتائج الانتخابات[7].

---

[1] CAOM- E//303. PRG. C.M MARNIA. du 01/04/1953.
[2] CAOM- E//301. PRG. Poste Tlemcen. 20/04/1953.
[3] **L'Algérie libre**, du 09/05/1953.
[4] SLNA N° 1208. Mai. 1953 et **Alger – Républicain**, 05/05/1953.
[5] CAOM- E//303. CIRC de Police. Oran. Mai 1953.
[6] CAOM- E//303 – Elections Municipales – Arrondissement d'Oran. Mai 1953.
[7] CAOM- E//303. PRG. C.M MARNIA. du 15/05/1953.

وفي وهران، تشكلت "لجنة إلغاء الانتخابات" نظمت عدة تجمعات شعبية في 30 ماي. وفي 22 جويلية. بدار الشعب. وكان من بين المتدخلين: "مراد بودية بشير" (من الكونفدرالية العامة للشغل). و"زموشي سعيد" (من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين). و"زبارير مصطفى" و"كحلول بومدين" (عن ح.إ.ح.د) و"فيصل مصطفى" (عن الحزب الشيوعي الجزائري). وانتهى التجمع بتقديم لائحة دعت إلى إلغاء الانتخابات وإطلاق سراح كل المساجين السياسيين وعودة "مصالي الحاج" ومعاقبة المتسببين في اغتيال المتظاهرين الجزائريين خلال مظاهرة باريس ليوم 14 جويلية 1953[1].

أكدت الانتخابات البلدية (26 أفريل – 3 ماي 1953) مسعى الإدارة الاستعمارية في قطع الطريق أمام "ح.إ.ح.د." وانتهت مجالات تزوير وتجاوزات شابهت حالة الانتخابات التشريعية لجوان 1951.

وعمليا. تراجع تعداد النواب البلديين الممثلين للحركة أمام نواب موالين للإدارة المحلية. والجدول التالي يوضح تعداد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات البلدية لسنوات 1947 و1953 في بلديات عمالة وهران. والبالغ عددها: 122 بلدية.

الجدول رقم 34: الأصوات المحصل عليها من قبل الأحزاب خلال الانتخابات البلدية (1947 و1953) في عمالة وهران – الفئة الثانية:[2]

البيــان	1947	1953
عدد المسجلين	93.512	102.634
عدد الأصوات لصالح: الحزب الشيوعي الجزائري	3.183	2.471
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	15.964	5.477
ح.إ.ح.د	9.299	5.405
أحرار	17.782	53.953
يسار وآخرون	8.648	11.760
المجمــوع	**54.876**	**79.066**

[1] G G A. PRG District d'Oran. du 23/07/1953.
[2] CAOM- E//298. Dpt. D'Oran. Résultat Elections – Vote Municipale 1953.

2- فكرة المؤتمر الوطني الجزائري: طرح جديد للوحدة:

لم تكن الانتخابات في نظرة "ح.أ.ح.د" سوى وسيلة. ولم تكن غاية. ويمكن اعتبار الجديد في نتائج ماي 1953 "أن كررت ما وقع من تزوير وتحيز في جوان 1951 وأكدت استحالة التعامل السياسي مع النظام الاستعماري: الذي زاد من مضايقته للجزائريين.. ومن هنا. أصبح من الضرورة والحتمية توحيد الجهود والتكتل ضده. وفي هذا الإطار. تكررت مساعي "ح.إ.ح.د" من أجل الوحدة. فكانت لائحة اللجنة المركزية الصادرة بتاريخ 10 ديسمبر 1953 والداعية إلى مؤتمر وطني.

تضمنت هذه اللائحة السياسة شرحا مطولا لمراحل تاريخية وتجارب مرت سعى فيها الجزائريون إلى تحقيق الوحدة. منذ تجربة "حركة أحباب البيان والحرية" (AML) التي أجهضها الاستعمار بافتعال مؤامرة] ماي [1945[1]. ثم جاءت تجربة "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها "(FADRL) التي لم يكتب لها النجاح ولم تلق دعما شعبيا قويا لأن أهدافها كانت محدودة[2].

وجهت هذه اللائحة إلى كل الجزائريين. وفيها دعوة إلى نضال جماعي ضد الاستعمار بمشاركة كل الفئات الشعبية.

لدى ح.أ.ح.د. لا تكون الوحدة على مستوى الأحزاب. بل لابدّ على الشعب أن يحتضنها ويساهم من أجل إنجاحها. ويتنظم ويتهيكل في هيئته شعبية فرعية ومحلية تحت جهاز مركزي هو "المؤتمر" كهيئة عليا. وهو الذي يقوم بصياغة ميثاق الشعب الجزائري[3].

وفي مضمون دعوة "ح.أ.ح.د" إلى مؤتمر جزائري. كتب" يوسف بن خدة" قائلا: "إن فكرة المؤتمر الوطني الجزائري (CNA) لا تنضج من الرأس وإنما بفضل دعم ومشاركة كل الفئات الشعبية..."[4]

جاءت هذه الدعوة في "ظروف أحسن عن ما كانت عليه الأحوال في 1946". حسب" بوهالي العربي" أمين الحزب الشيوعي الجزائري[5].

وحملت في طياتها أفكار أساسية مبنية على:

---

[1] Claude Collot et Henry J. Robert, op.cit P. 324.
[2] Jean Claude Vatin, op.cit, P 297.
[3] Ibid.
[4] Liberté, du 12/11/1953.
[5] Abderrahmane Kiouane, op.cit, P. 215 – 216.

1- أنها موجهة لكل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والنقابية.

2- أن يكون للمؤتمر الوطني الجزائري برنامج... وأن الاقتراحات مفتوحة لوضعه وتحديد وسائل العمل.

3- أن يكون المسعى إلى وحدة فعلية شعبية. وليست شكلية. حسب ما جاء في تصريح لأحد الأعضاء البارزين في "ح.إ.ح.د": عبد الرحمان كيوان، يوم 08 جانفي 1954[1].

إقترحت "ح.أ.ح.د" برنامج عمل وضحت فيه المبادئ الأساسية وهي اعتبار الجزائر أداة تحقيق مبدأ تقرير المصير المعترف به من قبل الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة الموقع من قبل فرنسا، وانتخاب برلمان جزائري حر بواسطة اقتراع عام مباشر يشارك فيه كل الجزائريون. وإقامة دولة جمهورية ديمقراطية واجتماعية.

شمل هذا البرنامج في شطره السياسي، العمل على صيانة كل الحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. تحرير وعودة "مصالي الحاج". فصل الدين الإسلامي عن الدولة. وإلغاء فعلي للبلديات المختلطة والنظام العسكري في الجنوب وتعويضها بنظام البلديات كاملة الصلاحيات وضرورة إبلاغ لرأي العام الفرنسي بحقيقة مقاومة الشعب الجزائري. والبحث عن الدعم الخارجي وتأكيد الحياد السياسي للشعب الجزائري عن الكتل المتصارعة في المعسكرين السوفياتي والغربي.

احتوى هذا البرنامج مطالب أخرى اجتماعية. ثقافية واقتصادية. وأكد في الأخير على: أن تكون المقاومة الوطنية من إسهام كل الجزائريين. خاصة المقيمين في الجزائر، ومن ضرورة تنويع العمل السياسي. وأن تكون في إطار احترام الحريات الديمقراطية. والقوانين المعمول بها ضمن المواثيق الدولية[2].

أثار فكرة المؤتمر الجزائري الكثير من النقاش في الصحافة. وفي التجمعات الشعبية. أين ألح الخطباء السياسيون على ضرورة الوحدة. بل اعتبروها مخرجا لا بد منه وضرورة حتمية. وفي هذا الصميم. جاء ضمن محاضرة "ممشاوي محمد" بتلمسان يوم 1954/02/06. ما يلي: "إن الوحدة قوة فعالة. لا يستطيع أي واحد إخمادها". وأشار إلى أنه "رغم الخلافات الدينية في الهند. استطاع المؤتمر الوطني

[1] Claude Collot et Henry J. Robert. op.cit P. 329 - 330.
[2] MTLD Projet de Programme d'action. (Brochure).

الهندي توحيد الشعب الهندي ونزع قيود الاستعمار الإنجليزي" والوضع في الجزائر أحسن مقارنة بالهند: " إذ يوجد الدين الإسلامي. والاتحاد ممكن تحقيقه بين كل التنظيمات السياسية. الثقافية والاجتماعية..."[1]

وتبادلت "ح.أ.ح.د" مع الحزب الشيوعي الجزائري مراسلات سياسية حول برنامج المؤتمر الوطني الجزائري (رسائل بتاريخ 25 جانفي و 9 فبراير 1954)[2]. عمليا لم تكن هناك خطوات فعلية لتحقيق البرنامج على الميدان. ولعل تباعد رؤى الأحزاب هي التي أدت إلى بقاء الفكرة مشروعا متفق عليه من حيث الشكل. لكن كان لكل طرف تحفظات حوله. ولعل الجديد فيه هو جرأة الطرح وتحديد نطاقه. وجعله مفتوحا لكل الأحزاب والتشكيلات والجمعيات الثقافية والنقابات وإن الوحدة حسب "ح.أ.ح.د" معيار نجاحها الشعب ولا الأحزاب.

إن الظرف الخاص في طرح مشروع المؤتمر الوطني الجزائري (نهاية 1953) والمتمثل في بقاء المتابعات والمضايقات الاستعمارية. ونكسة الإنتخابات البلدية لماي 1953. وظهور تدعيات وانعكاسات الأزمة العلنية في "ح.أ.ح.د" بعد المؤتمر الثاني للحركة في أفريل 1953...هي عوامل كفيلة ومهمة جعلت من الصعب تحقيق هذا المشروع.

عموما. استمر نشاط "ح.أ.ح.د" العادي والعلني. مع ميل أكثر نحو الحيطة والحذر والسرية خلال هذه الفترة الممتدة من 1953 إلى 1954. واستطاعت خلالها الحركة من مسايرة الاهتمامات والقضايا العادية وتسيير الأزمة الخطيرة التي مرت بها في آن واحد... وهذا دليل ميداني على اكتسابها قوة ميدانية منظمة ومهيكلة مع مرور الوقت. بل أصبحت القوة الأولى السياسية والشعبية والمواجهة للنظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر. فما واقعها خلال هذه الفترة بعمالة وهران؟ وهل طرأ عليها تغيير في هيكلها. وفي قوتها عن ما سبق من السنين؟

---

[1] CAOM- 92//113. PRG. Tlemcen. du 08/02/1954.
[2] Claude Collot et Henry J. Robert. op.cit P. 331.

II- الجناح العلني: هيكل مجدد وعودة إلى النشاط:

أشار تقرير استخباراتي فرنسي إلى أن عدد المناضلين المنخرطين في "ح.أ.ح.د" بعمالة وهران (أي الولاية الثامنة – التاسعة) قد بلغ في 1950: حوالي 12 ألف رجل منهم أزيد من ثلاثة آلاف في قسمة مغنية[1]. وقد تلاشى هذا التعداد ليبلغ في جانفي 1953: 3.100 مناضل في كامل الولاية منهم 450 رجل في قسمات الجنوب الغربي، حسب تقدير أحد مسئولي الحركة[2].

بغض النظر عن الأرقام المقدمة باختلاف مصادرها، فإن تعداد وإحصاء عدد المناضلين المنخرطين ليس من الأمر السهل، ولا يمكن ضبطه، بل يُعدّ مستحيلا لعدة اعتبارات:

1- كانت" ح.إ.ح.د" القوة الحزبية والشعبية الأولى المواجهة للاستعمار، ومن باب الدعوة إلى تفكيك والقضاء عليها والتهويل بقوتها وخطورتها على النظام العام الفرنسي، كان تضخيم الأرقام الخاصة بتعداد المنخرطين في سنة 1950 أي سنة تفكيك المنظمة الخاصة.

2- حسابيا، وفيما يخص الأرقام الأولى، منطقيا، لم يكن تعداد مناضلي قسمة مغنية ليبلغ ربع التعداد العام في كل ولاية، رغم أنها تعد من مناطق التمركز القوي للحركة.

3- إن التحول إلى العمل السري ونبذ الكثير من المناضلين العمل العلني أدى إلى قلة تعدادهم في الخلايا... بل أن في عدة مناطق، خاصة منها الريفية، زالت هذه الخلايا، بتحول المنخرطين الشباب إلى الفرق الفدائية (نظام الفيالق– ضمن التنظيم السري)... والأمثلة كثيرة في المناطق الريفية القريبة من ندرومة (الغزوات)[3].

طرأ تغيير جديد على هيكل الولاية الثامنة التاسعة (Wilya 8-9) لـ" ح.أ.ح.د" مع مطلع 1953، على رأسها: "بلقاسم آرزقي" الملقب "سي بلقاسم" من قسنطينة، وكان كذلك قائد دائرة مستغانم إلى جانب قائد الولاية، مكتب لجنة الولاية مشكل من تسعة أفراد، كل واحد مسؤول عن دائرة، ولجنة الشؤون الإسلامية (CAI)، ولجنة الشؤون الثقافية.

---

[1] CAOM- 81 F/772, Fonds Ministériels, G G A Dir. Générale, Alger, 10/08/1953.
[2] Ibid.
[3] CAOM- 10 CAB111, PRG, Oran, 21/01/1953.

كان المكتب لجنة الولاية، نواب يمثلونها في الهيآت الرسمية المركزية للحركة. وهم:

-"زدور بلقاسم" الملقب "قاسم الوهراني". نائب لدى لجنة تحرير المغرب العربي.

-"ممشاوي محمد": نائب الولاية لدى المكتب السياسي لـ ح.أ.ح.د.

-"سويح هواري" و"كبير محمد". نواب لدى اللجنة المركزية لـ ح.أ.ح.د.

-"سويح هواري". "غالي جيلالي"." زبوري محمد". نواب لدى لجنة الشؤون الإسلامية المركزية[1]. تكونت الولاية الثامنة من الدوائر الخامسة حسب الترقيم التسلسلي التالي:

1- مستغانم　　2- سان لو (Saint Leu): بطيوة

3- وهران　　4- سيدي بلعباس

5- تلمسان

وضمت الولاية التاسعة الدوائر الخمسة. حسب التسلسل التالي:

1- معسكر- سعيدة　　2- عين الصفراء　　3- القنادسة

4- المشرية　　5- بشار[2]

تميز الهيكل الجديد بدقة التنظيم وتحديد إطاره الجغرافي في تبعية الأفواج والخلايا للقسمات والدوائر وأدخلت تحسينات على الهيكل بتحديد إطار آخر أوسع وهو "الناحية"(Région) وهو إطار جغرافي مكاني. بلغ تعداد النواحي ثمانية نواحي وهي: وهران. عين تموشنت. سيدي بلعباس. تلمسان معسكر. مستغانم وأراضي النظام العسكري في الجنوب، بينما أصبحت دائرة تيارت ضمن عمالة الجزائر.

توزعت الدوائر إلى قسمات وخلايا. وحسب الهيكل التالي:

---

[1] CAOM- 81 F/772. op.cit.

[2] CAOM- 81 F/781. PRG. Oran. 31/12/1952.

الجدول رقم 35: هيكل دوائر الولاية الثامنة – فيدرالية عمالة وهران:[1]

الدائـرة	القسمـات والخـلايـا
1- مستغـانم	ضمت قسمات مستغانم. غليزان. كأساسين (سيدي علي) وخلايا زمورة. بيليزي (صيادة) وتونين (خير الدين)
2- سان لو	قسمات سان لو. أرزيو. كريشتال. سان كلو (قديل).
3- وهـران	قسمات وهران. المرسى الكبير. باريغو (المحمدية) لورمال (العامرية). إيرائيل (حاسي الغلة) وخلية مسرغين.
4- سيدي بلعباس	تدير قسمات سيدي بلعباس. عين تموشنت. حمام بوحجر. لامورسيار (أولاد ميمون). وخلية ريوصالادو (المالح)
5- تلمسان	قسمات. مغنية. نمور. بني صاف.

واحتوت دوائر الولاية التاسعة على القسمات والخلايا التالية:

الجدول رقم 36: هيكل دوائر الولاية الثامنة – فيدرالية عمالة وهران:

الدائـرة	القسمـات والخـلايـا[2]
1- معسكر – سعيدة	ضمت شؤون قسمات معسكر وسعيدة. وخلايا بليكاو (تيغنيف) وعين الحجر. وبوحنيفية وتيري فيل (غريس)
2- عين الصفـراء	تضم قسمة عين الصفراء
3- القنـادسة	تضم قسمة القنادسة متفرعة إلى عدة خلايا
4- المشـرية	قسمة المشرية بها خليتين
5- بشـار	تدير قسمات بشار وبشار الجديد. وخلايا بني عباس. وبني ونيف وأدرار.

انعكس هذا التجديد الهيكلي على واقع "ح.أ.ح.د" المحلي. إذ طرأت تغيرات لم تكن معهودة. ولا ضمن ممارسات الجناح العلني للحركة. وبمعاينة وتتبع تطور أنشطة خلايا مدينة وهران في مطلع 1953. وقفنا عند الملاحظات التالية:

1- تعيين مراقب جديد وهو "سي عدان هواري" منذ تاريخ 20 فيراير يقوم بمعاينة الخلايا الموجودة في المدينة.

[1] CAOM- 92 113. PRG. Oran. 12 05 1954.
[2] Ibid.

2- تفرع الخلية الواحدة إلى خلايا مصغرة (بمعدل ثلاثة) تكون الاجتماعات سرية. ولكل عضو رقم شخصي. ويخضع للتدريب العسكري البدني. ولا تضم مناضلين من نفس الحي. كما كانت في السابق[1].

3- تكررت اجتماعات سرية. كانت تعقد عادة في منازل المناضلين إذ كانت تتم بعد تجمع في مقر نادي السعادة. فيتوجه الأعضاء فرادى إلى مكان الاجتماع. بلغ عدد هذه الاجتماعات خلال ثلاثة شهور الأولى من سنة 1953: 15 اجتماعا. دار "النقاش" فيها حول الوضع السياسي الداخلي والمحلي خاصة. وتوجيه المناضلين وتجنيد الجدد[2].

تمكنت "ح.أ.ح.د" بفعل تجديد الهيكلة تنظيم الدعاية الحزبية والتوجه نحو المدن الصغرى والمناطق الريفية؛ ولذا تم تأسيس خلايا جديدة. وهذا بفضل تقبل الجماهير لمبادئ وأهداف الحركة وللنشاط الدعوي لعناصر الاتصال والمكلفين بالدعاية والإعلام[3].

وفي هذا الصدد. كان لـ "عبد الرحمان بن محمد بن سعيد" الملقب "المدني" المولود في 1925/08/25 بـ: لورمال (العامرية). وهو قائد جهوي سابق في المنظمة الخاصة فضلا كبيرا في تنشيط خلايا المنطقة القريبة من وهران. بحكم تحركه المستمر بين وهران ولورمال. وتسيره الخلية المحلية منذ نهاية 1952 وتنظيمه الدعاية الحزبية بالمنطقة. عبر "الجزائر الحرة" وعقد اجتماعات سرية أسبوعية (كل يوم جمعة). وكذا مساهمته في تأسيس خلية بقرية ساحلية قريبة من لورمال. وهي "بوزجار" متكونة من الشباب (19 سنة-31 سنة)[4].

وهي السمة التي اتصفت بها الخلايا. إذ ضمت شباب. مارسوا نشاط سياسي بحكم الاحتكاك والتجربة... كان الكثير منهم محدود التعليم؛ إلا أن حماس هؤلاء أدى بهم إلى تشكيل خلايا جديدة محدودة في تعدادها. مثل خلية "سيغ" المؤسسة في مطلع 1954. والتي ضمت ستة أفراد. كان على رأسها: مزيان بن مزيان[5]. وخلية الحي الشعبي — "الغرابة" (حي مولاي "مصطفى" حاليا بعين تموشنت) المهيكلة والمنظمة منذ 1953؛ والتي كانت تحت رئاسة "حوري بوسيف ابن

[1] CAOM- 10 CAB111, PRG, Rapp. Mars 1953.
[2] SLNA N° 12783, du 26/03/1953.
[3] CAOM- 92/113, PRG, Oran, N° 2578 du 29/03/1954.
[4] Ibid.
[5] CAOM- 92/116, PRG, Oran, 05/08/1954

محمد"، ونائبه" بروّان جلول"، ضمت قرابة عشرين عضوا، وكان لها صلات وثيقة مع خلية عين تموشنت[1].

وعرفت قسمة سيدي بلعباس قفزة نوعية من حيث التنظيم وتزايد تعداد المناضلين، إذ أصبحت تضم في منتصف 1954، ما يقارب 140 مناضل، مهيكلين في إحدى عشر خلية، ثمانية منها في مدينة سيدي بلعباس، والثلاثة الأخرى الباقية في بلديات سيدي يعقوب وباليزي (Palissy) سيدي خالد وديتري (Detrie): سيدي لحسن، بمعدل خلية واحدة في كل بلدية احتوت كل خلية معدل عشرة مناضلين.

كان على رأس القسمة: "غزولي الحاج"، مشرفا على الخلايا الإحدى عشر، وعُين "عبد الغاني بن علي" مسئولا محليا على خلايا أحياء مدينة سيدي بلعباس[2]. أعطى تجديد الهيكل دفعا قويا لنشاط "ح.أ.ح.د" خاصة في شمال ناحية تلمسان وقسماتها الأربعة: تلمسان، مغنية، تمور، بني صاف[3].

وأضحت عدة خلايا تقوم بمهامها بانتظام ووفق تعليمات الحركة، رغم صعوبة الاتصال بين المناطق الريفية والجبلية والمدن التي كانت مقر القسمات. ومن هذه الخلايا: خلية "جماعة عنابرة" (Fraction ANABRA) التابعة لدوار "مسيردة الفواقة" (البلدية المختلطة – مغنية) التي ضمت أربعة عشر مناضل. أغلبهم من المزارعين، متحمسون لمبادئ الحركة ومطبقون للتعاليم والأوامر الصادرة عن هيآتها، مثل منع التدخين، وإقامة احتفال رمزي يوم 08 ماي 1953[4]. وقريبا من المكان، كان لخلية دوار " بني واسين" تحت رئاسة " بوعزة عابد "نشاط مهم، وإستطاعت القيام بعمليات جمع الأموال والملابس والمواد الغذائية لصالح عائلات المعتقلين السياسيين[5].

وفي جماعة "بوياردان" (Fraction BOUYERDENE) بدوار" السواحلية" التابع للبلدية المختلطة – "ندرومة"، كانت الخلية أقوى بتعداد أربعين مناضل على رأسها: "شريفان الحبيب ابن علي". ومزجت هذه الجماعة بين العمل العني

---

[1] CAOM- 92/113, PRG, Oran, 26/03/1954
[2] CAOM- 92/113, PRG, Oran, 17/06/1954.
[3] CAOM- 92/116 Préf. d'Oran, Rapp. Mensuel, Juin 1953.
[4] CAOM- 92/113, Rapp. C.M MARNIA, Mai 1953.
[5] CAOM- 92/113, PRG, MARNIA, 29/06/1954.

والتدريب العسكري، إذ كان المنخرطون الشباب يتدربون سريا. وفي الليل مرة كل شهر[1].

يمكن الإشارة إلى أنه نظرا للخلافات الداخلية وتدعيات أزمة 1953، طرأت عدة تغيرات، وإعادة تنظيم المكاتب والقسمات خاصة منذ منتصف 1954، ومن الأمثلة عن هذا: إعادة تنظيم القسمة المحلية في مستغانم [2] (أوت 1954). وتجديد مكتب خلية تلمسان في أكتوبر 1954[3]. أعيد تنصيب قسمة مستغانم في أفريل 1953، وعين على رأسها: "مصطفى الشيخ"، ونائبه" سداوي عمار". و"بن الشيخ عبد القادر" مسؤول محلي لخلايا ح.أ.ح.د في مدينة مستغانم[4]. إلا أن نشاطها الضعيف وفشل "ح.أ.ح.د" في الانتخابات البلدية في ماي 1953 بمستغانم حسب تقييم مسؤولي الحركة إضافة إلى قلة تعداد المنخرطين، حتى بعد تجديد مكتب القسمة. عجل بتفجير المكتب، حيث عرف تغير آخر بعد تقديم "بن قدادرة عبد القادر". المراقب العام في القسمة استقالته من القسمة التي ظهرت عليها مخلفات الأزمة الداخلية للحركة[5].

إلى جانب هذا، عانت "ح.أ.ح.د" من وضع مالي صعب نظرا للمصاريف المالية الكثيرة. وعلى اعتبار أهمية المال وضرورته حتى يتسنى للحركة مواصلة نشاطها المتزايد، أرسلت أجهزتها المركزية تقريرا إلى الدوائر، يشرح الوضع المالي الضعيف لأسباب عديدة: تعدد أنشطة الحركة ومصاريفها (كراء المقرات. التنقلات في الداخل والخارج. نشاط الخدمات...) وتكاليف طبع الجرائد والمناشر. إذ يكلف طبع عدد واحد من جريدة الجزائر الحرة مبلغ 500 ألف فرنك فرنسي... إضافة إلى تكاليف المحامين للدفاع عن المعتقلين السياسيين. وأن أغلب المناضلين هم من الفقراء، فمساهماتهم المالية قليلة ومحدودة[6].

وفي المقابل، أشار التقرير إلى مداخيل خزينة الحركة الناجمة عن اشتراكات المناضلين والمتعاطفين. ومن طبع الصحافة القليلة (بسبب تعرضها للحجز). ومن الهبات (Dons) المتنوعة المحصل عليها عبر تبرعات مفتوحة خلال المناسبات الوطنية والدينية. ولدعم المعتقلين..ومن النظام التعويضي لنواب الحركة على كل

---

[1] CAOM- 92/116, PRG, Oran, 21/03/1954.
[2] CAOM- 92/113, PRG, Oran, 26/08/1954.
[3] CAOM- 92/116, Rapp. Tlemcen CPE, 11/10/1954.
[4] CAOM- 10 CAB 111, PRG, Poste Mostaganem, 12/05/1953.
[5] CAOM- 92/116, PRG, Oran, 26/08/1954.
[6] CAOM- 10 CAB 111, PRG, Alger, 21/01/1953.

المستويات وإطاراتها. إلا أن التزوير الانتخابي منع الحركة من مداخيل مهمة[1]... ورغم هذا. دعى التقرير إلى التقشف في استعمال الأحوال. وإلى تجديد الثقة وعلى أن لا يترك المناضل الأحداث تتجاوزه. خاصة وأنها تسير بوتيرة سريعة[2].

III- واقع التنظيم السري:

رأى الكثير من المناضلين بأن الوضع العام خلال فترة ما بعد 1952 كان يلزم اتخاذ تدابير أمنية. لأن الحزب كان يمشي برجل واحدة بينما الرجل الأخرى فهي مهملة[3]. وأضحى من الضرورة. حسب "بن عبد المالك رمضان"* تأسيس جهاز عسكري. وفي هذا الإطار. اتخذ قرار إعادة تأسيس المنظمة الخاصة في أفريل 1953[4]. أشارت عدة تقارير استخباراتية إلى ميلاد منظمة شبه عسكرية قوية وأهم من سابقيها (أي المنظمة الخاصة لما بين 1947-1950). تتكون من عناصر غير معروفة من مصالح الشرطة[5]. يخضع المجندون للمراقبة والتجربة قبل التجنيد. وللمنظمة هرم سري محكم يصعب اختراقه. وتتواجد وتتمركز بقوة في مناطق "بورساي". نمور. "مغنية". وخاصة دواوير "السواحلية". و"مسيردة الفواقة"[6]...

كان على رأس التنظيم السري في منطقة نمور- ندرومة: " محمد حناش "الملقب "سي بن قادة". وهو إمام مسجد بأولاد على – البلدية المختلطة – ندرومة. و"غراس محمد ابن لخضر" نائبا له. وضم هذا التنظيم أفواجا فدائية لا تزيد من ثلاثة أفراد منهم رئيسا للفوج. وانتمى المنخرطون إلى الدواوير المجاورة (دار المنصورة، قوادرة، سيدي عبد القادر. بخاتة..) زاد عددهم عن عشرين عضوا. منهم "غراس جيلالي" الذي يقوم بدور الاتصال و"صفراوي محمد". "حاج عبد الله". "فراس عمار". "ظريف أحمد". "محمد ولد عمار" وهم من نشطاء "ح.إ.ح.د".

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Mohamed Habri, FLN : **Mirage et réalité**, op.cit, p. 90.

* عبد المالك رمضان (1924-1954) من مواليد قسنطينة. انخرط في ج.ش.ج منذ 1954: إطار في المنظمة الخاصة، سجن في 1951 واستطاع الفرار مرتين من السجن. استشهد في 1 نوفمبر 1954 قرب كاسايق سيدي علي – مستغانم).

- Voir : Mohamed Habri, **Aux origines du FLN**, op.cit, p. 292 – 293.

[4] Mohamed Habri, FLN : **Mirage et réalité**, op.cit, p. 90.
[5] CAOM- 92/116 PRG, Oran, 05/08/1954.
[6] CAOM- 92/116 PRG, Oran, 05/01/1954

كانت مدينة نمور مركز هذا التنظيم السري المحكم عند مطلع 1953[1] خاصة بعد سجن قادة وأعضاء "ح.أ.ح.د" عقب أحداث 15 أكتوبر 1952. إذا كان من مخلفات هذه المحاكمات شبه تجميد للنشاط العلني للحركة في المدينة وتحول المناضلين الغير مسجونين إلى الحذر والاحتياط وإلى العمل السري... ومن أجل إعادة تنشيط الخلية المحلية. كان اجتماع 18 ديسمبر 1953. فكان مطلع السنة الموالية تجديد الخلية "ح.أ.ح.د "وفي نمور بعد اعتقال ومحاكمة وسجن أعضاء كثيرين إثر مظاهرات أكتوبر 1952[2].

أضحى التنظيم في نمور بفعل تحديد هيكل الخلية المحلية. والتي مال أعضاءها إلى تشكيل خلايا أكثر سرية. تضم متطوعين مجندين ذوي شجاعة. مكلفين بمهام. كبيع الجرائد وجمع أموال لصالح ضحايا القمع الاستعماري. إضافة إلى هذا. يكونون على استعداد لمواجهة الشرطة والتدخل عند توقيف مناضلين...."[3].

كان هؤلاء المتطوعون تحت قيادة المراقب "شيبان عمار". حيث استحدث التنظيم وظيفة "مراقب"، موزعين حسب قطاعات (مجموعة أحياء في المدينة. وفي المناطق الريفية: البلدية، الدوار) ومنصب المستشار المكلف بالنظام. مثل المراقبون والمستشارون هيئة أركان عامة للتنظيم على مستوى المدينة والناحية[4].

وكانت هذه الهيئة مكلفة. كل حسب قطاعه. في مراقبة تحركات الشرطة ومصالح الأمن الفرنسي. وتقصي المعلومات الخاصة بعملاء الإدارة. والسهر على محاربة مظاهر الانحراف الخلقي.

مارس هذا التنظيم السري نشاطات ممزوجة بين عمل علني وآخر سري وهو الطابع الغالب. وشكل خاصة في مناطق عمالة وهران. قد تكون عبارة عن اجتهادات فردية محلية، وهو دال على قوة تمركز" ح.أ.ح.د" في المنطقة، وعلى أن النجاح العلني في الغالب أصبح على مرور الوقت واستعمال الحلول السياسية. مجرد غطاء للعمل السري. وسخرت "ح.أ.ح.د "في وهران "نادي السعادة" الكائن بشارع محمد الكبير لعقد اجتماعات سرية في فبراير 1953. حضرها نواب الحركة. مع أعضاء من

---

[1] Ibid.
[2] CAOM- 92/113. Rapp. Nemours P.E. 15/02/1954
[3] Ibid.
[4] Ibid.

المنظمة الشبه العسكرية غير معروفين لدى مصالح الشرطة، التي لم تستطيع من تحديد أهداف هذه الاجتماعات وتكررها[1].

إن هذا الخلط والمزج بين الجناحين: العلني والسري، وتداخل الأعضاء بينهما جعل من المستحيل مراقبة الإدارة الاستعمارية لها. وتكررت هذه الحالة في هيكل الحركة بعدة مناطق، ففي مقاطعة وهران دائما كان ضمن فوج التنظيم الشبه العسكري بإيرائيل (حاسي الغلة) عضوين هامين هم قادة خلايا "ح.أ.ح.د "بالبلدية[2].

إنّ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المحكوم عليهم في قضايا المنظمة الخاصة صنع أجواء فرحة في وسط عائلاتهم وذويهم وحمس الكثير منهم من أجل مواصلة العمل والنضال ضد الاستعمار الفرنسي. واستقبلوا استقبال الأبطال الغيورين على وطنهم، ففي 9 مارس، أطلق سراح" بن عصمان محمد"، "كلوش جديد"، "لوكيل محمد"، " محجوب جيلالي"، " طهور شعيب"، و"قنافدة محمد" من سجن مدينة الجزائر بعد سجن مدته ثلاثة سنوات، ووصلوا في نفس اليوم إلى مدينة تلمسان، أين استقبلهم النواب الأربعة لـ "ح.أ.ح.د" بالمجلس البلدي...وتم بالمناسبة جمع أموال لصالح المفرج عنهم الستة[3].

وفي مغنية، يوم 16 أفريل 1954، حضي" قاديري حسين"، بعد أن قضى مدة ثلاثة سنوات في السجن، باستقبال شعبي حار، وبالمناسبة أقيم تجمعا، ومن شأن هذا الإفراج، أن يعطي قوة إضافية للحركة في المدينة[4].

ظل المُفرج عنهم تحت المراقبة من قبل مصالح الاستخبارات، وسعت إلى إغراء البعض منهم[5]، إلا أن فترة توالي إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لم تكن مناسبة لزيادة لغة التصعيد ضد الإدارة الاستعمارية، حيث مد هؤلاء تجربتهم الماضية إلى إطار المنظمة الخاصة ووقفوا في الغالب، موقف الحياد الملتزم عن الجماعتين المتصارعتين خلال أزمة 1953.

لم توقف هذه الأزمة من عزيمة النشطاء داخل التنظيم الشبه عسكري، وكانت الاجتماعات السرية فرصة ومناسبة لمناقشة انشغالات واهتمامات التنظيم، وتبادل

---

[1] CAOM- 92/113, PRG, Oran, Février 1953
[2] CAOM- 92//573, PRG, Oran, Janvier 1953
[3] CAOM- 10 CAB 111 X^e Région Militaire, Sec. De Tlemcen, 18/05/1953.
[4] CAOM- //56, PRG, Oran, 20 Avril 1954
[5] Tayeb Chentouf, op.cit, p. 189.

الآراء واستقرائها. وما مدى استعداد المناضلين لمباشرة عمل ثوري، في فترة أصبحت أحداث المغرب وتونس مجال نقاش ومتابعة خاصة من قبل المواطنين الجزائريين.

لقد عبّر أحد أعضاء التنظيم السري في سيدي بلعباس عن هذا التوجه بقوله: " لا بد علينا من القيام بعمليات ثورية، وتعميمها في عدة مدن. وعامة الجزائر. على حركتنا أن تخرج من القوقعة والجمود."[1]

VI- حالات الإثارة والاضطراب:

تعممت حالات الاضطراب والإثارة في عدة مناطق من العمالة. والتي أضحت بؤر توتر ومناطق حساسة خطيرة، حسب المفهوم الاستعماري الفرنسي.

إنّ الوضع العام الداخلي المتميز بتعنت الاستعمار ومضايقته لكل أشكال التعبير والمطالب العلنية وإقدامه على تزوير متكرر ومستمر للانتخابات، ومن جهة مقابلة. أصبح من اللازم على" ح.أ.ح.د" إيجاد مخرج وحلول أخرى...أكثر جرأة ونجاعة من شأنها مواجهة النظام الاستعماري...الذي توالت عليه الضربات..وإن تطور القضية التونسية والمغربية منذ 1952، من شأنه خدمة مصالح الشعوب المغاربية وتوحيد كفاحها قصد التحرر، إضافة إلى هذا، فإن تأزم الأحوال المعيشية اليومية زادت من الطين بلة، ومن إثارة الجزائريين.

تظافرت هذه العوامل إلى دفع الجزائريين إلى الأمام، حاملين قناعات مواجهة الاستعمار والتحرر، إلى التصعيد من لهجة وأسلوب النضال من مجرد المطالبة إلى المغالبة والتحرك...والعصيان.

إن الأمثلة التاريخية كثيرة عن محاولات فردية وشبه جماعية وقعت في مناطق متفرقة من عمالة وهران، عبرت عن حالة التذمر من النظام الاستعماري. وعلى قناعات أصحابها ومنفذيها في تبني أسلوب مباشر ثوري لمواجهته. رغم أن هذه العمليات كانت منعزلة ومحلية، ولم تكن بالحجم الكبير والضخم. إلا أنها كانت هادفة في إثارة الرأي العام المحلي؛ وأكدت على مدى تحول المناضلين في ح.أ.ح.د نحو فكرة العمل المسلح. والاستعداد العملي له.

استدعى بلوغ هذه الأهداف المبادرة العملية بالدعاية والتوعية وتكوين جماعة فدائية، وكان هذا مسعى مجموعة من مناضلي "ح.أ.ح.د" في مغنية، إذ حسب تقرير

---

[1] CAOM- 92//53, Rapp. Sous Pref. Sidi-Bel-Abbès, 04/01/1954.

لمصالح الاستخبارات. "*كانت هذه المجموعة تضم ستين فردا. للكثير منهم أسلحة.* قاموا بتحريض الناس على العصيان وعلى الانضمام إلى الحزب."[1]

وكشفت مصالح الدرك والشرطة إثر عمليات مداهمة وتفتيش في دشرة جماعة تيان – (Fraction TIENT) التابعة لدوار السواحلية – البلدية المختلطة – ندرومة يوم 07 فبراير 1953، مخابئ أسلحة ودخيرة، وتم توقيف عشرة أشخاص وبقي الكثير في حالة فرار، ولم تستطع الحشود الكثيرة من القوات (400 دركي وشرطي) من إلقاء القبض عليهم[2].

وتكررت عمليات المداهمة والتفتيش مرة أخرى في أفريل وانتهت بتوقيف شخص آخر[3].

وأشار تقرير استخباراتي إلى "أن شركة مونود (MONOD) المستغلة للمناجم، والمكلفة بالأشغال في ميناء نمور توظف عدد كثير من عمال هم منخرطين في "ح.أ.ح.د"، إذ بحكم وظيفتهم بالشركة، يستطيع هؤلاء العمال بسهولة الحصول على المواد الكيميائية لصنع المتفجرات، علما بأن مسؤول المنجمين المكلفين بصنع المتفجرات هو من ذات الحزب... وخلص التقرير إلى ضرورة تنبيه المدير للشركة بهذا الوضع[4].

وقد عمل من" بريفي الحاج"، و"حامد بن محمد "على عرقلة سير القطار الرابط بين عين تموشنت ووهران قرب لورمال (العامرية) يوم 12 سبتمبر 1953 بوضع الحجارة في السكة، وتم اعتقال منفذي العملية الرمزية في شكلها، واعترفوا إثر ذلك، بأن عملهم كان بدافع وطني[5].

لدى الإدارة الاستعمارية، وعبر تقاريرها الكثيرة، فإن الوضع "الأمني" المحلي لم يكن مستقرا ولا هادئا، ويقتضي الحذر وتشديد المراقبة على عناصر الحزب الراديكالي أي "ح.أ.ح.د " وخاصة في المناطق الحساسة ومنها نواحي ندرومة ونمور[6].

---

[1] CAOM- 92//573, PRG, Oran, 13/01/1953
[2] CAOM- 92//45, Rapp. C.M Nedroma, Février 1953.
[3] CAOM- 92//45, Rapp. C.M Nedroma, Avril 1953.
[4] CAOM- //56, Série continue, Dpt. D'Oran, Rapp. Mensuel, Mai 1954.
[5] L'Echo d'Oran, et Alger – Républicain, et Oran – Républicain, du 14/09/1953.
[6] CAOM- 92//106, PRG, Oran – Rapp. Mensuel Février 1953.

وفعلا، وقع التصعيد في هذه المناطق. التي شهدت أحداث اضطرابات ومظاهرات وتدخلا قويا وعنيفا لإخمادها.

1- أحداث ندرومة (15 أكتوبر 1953):

تميزت الأجواء العامة لمدينة ندرومة والمناطق المجاورة بتزايد فعلي لشعبية "ح.أ.ح.د" وتنظيمها المحكم السري، خاصة منذ مطلع 1953. عبر المناضلون عن ميولهم الوطنية ورفضهم النظام الاستعماري بطرق عديدة وفي مناسبات كثيرة. فكان إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسجونين في قضايا المنظمة الخاصة فرصة للاجتماع وتجديد رغبة تكوين جماعة فدائية مسلحة. وذلك ما وقع فعلا عند إطلاق سراح "مداوخ محمد" في جويلية 1953، بعد فترة سجن دامت سنتين[1].

أدت مظاهرات باريس في 14 جويلية 1953، والتي شارك فيها حوالي خمسين ألف جزائري، حاملين شعارات وطنية ومنددين بالسياسية الاستعمارية إلى تدخل قوي للشرطة الفرنسية وإطلاق النار على المتظاهرين. إثرها جرح حوالي مائة وخمسين (150) شخص وقتل ستة آخرين[2]. واعتقال الكثيرين الذين تعرضوا للاستنطاق وتعذيب وحشي مؤكد وبشهادات المحامين الفرنسيين الموكلين بالدفاع عنهم[3]. كان أغلب المتظاهرون من العمال الجزائريين، والمنتمين إلى "ح.أ.ح.د". وهو حال القتلى الستة وهم: "إيملول بوهوب" — و"ماجن الطاهر" من عمالة قسنطينة — "طادجات عمار" و"باشا عبد الله" من عمالة الجزائر — "داوي العربي" الملقب "بوحوص و"دراري عبد القادر" من عمالة وهران[4].

نقل رفاة القتلى للدفن بالجزائر وتكفلت "ح.أ.ح.د" ومنظمات نقابية بتكاليف النقل والسفر الذي تم عبر تونس وتمت مراسيم جنازة "داوي العربي" في مقبرة "قصر تيوت" (Ksar TIOUT)على بعد ثمانية عشر كيلومتر من عين الصفراء. يوم السبت 26 سبتمبر 1953 على الساعة الحادية عشر، وبحضور حوالي مائة وخمسين شخص[5].

---

[1] CAOM- 92//45, Dpt d'Oran, Arrondissement de Tlemcen, Rapp. Mensuel – Juillet 1953.
[2] Bulletin intérieur du Bureau du Maghreb Arabe, Evénement de Paris (Juillet 1953).
[3] Henri Alleg, **La guerre d'Algérie**, T$_1$, op.cit, p.277.
[4] GGA, Dir. Générale, Alger, 20/07/1953.
[5] CAOM- 92//177, PRG, Oran , 26/09/1953.

كانت مراسيم جنازة "دراري عبد القادر "من دوار جبالة يوم 26 جويلية 1953 بحضور حوالي ثمان مائة (800) شخص فرصة لتجمع الوطنيين وإبداء استنكار شعبي واسع للسياسة الاستعمارية، وتم جمع أموال لعائلة الضحية[1]... ومن الأكيد، أن تأثير هذا الحدث كان بليغا في المنطقة. وأدى هذا إلى توسع دائرة الرفض للنظام الاستعماري وتعميمها وتحولها إلى إثارة عامة وكره له[2].

وأضحى من الأمور العادية وفي المنطقة تكرر حالات التفتيش ورفض الجزائريين لدوريات المراقبة والانصياع لأوامر الشرطة. وهو ما وقع في دوار السواحلية. يوم 20 أوت 1953[3]. بل وضرب أعوان الشرطة والمتعاونين معها (مثل حادث دوار بني مسهال بالبلدية المختلطة – ندرومة يوم 11 سبتمبر 1953. أين تعرض الشرطي المرافق للباشاغا سلطان للضرب من قبل "ديف بن عمار"[4].

وبعد أربعة أيام. وقعت أحداث أعم وأضخم في ندرومة، والتي لم تأت منعزلة ولا منفردة. بل إن الجو العام في المنطقة كان ينبأ بوقوع مثل هذه المواجهة.

تمثلت أحداث ندرومة في 15 أكتوبر 1953 والمصادف يوم السوق الأسبوعي في وقوع مظاهرة شعبية لاستنكار اعتقال شباب كانوا يبيعون جريدة "الجزائر الحرة". بدأ التجمع والتظاهر على الساعة التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة، وتدخلت الشرطة بإطلاق النار. ولم يعد الهدوء إلا بعد ساعتين...وإثرها تم اعتقال اثنان وعشرين متظاهر وتحويلهم إلى تلمسان؛ بتهمة "الانتفاضة واستعمال العنف والتحريض على العصيان"[5].

وحسب تقرير مصالح الاستخبارات، فإن الحزب أي "ح.أ.ح.د" أراد من خلال افتعال هذه المظاهرة أن يعرف قدرته على التعبئة الشعبية. من ثم تكوين فرق عسكرية ومليشيات (MILICES).

ولم ينف ذات التقرير صلة الوطنيين الجزائريين بالأحداث. وطلب من الهيئات العليا فتح مركز شرطة في ندرومة[6].

---

[1] CAOM- //45. Série continue. Rapp. C.M. Nedroma. 31/07/1953.
[2] CAOM- //45. Rapp. C.M. Nedroma. Novembre 1953.
[3] CAOM- 10 CAB 65. Rapp. PRG. Oran – 25/08/1953.
[4] CAOM- 10 CAB 65. Rapp. PRG. Oran – 12/09/1953
[5] CAOM- 10 CAB 65. SLNA N° 985. du 20/10/1953
[6] CAOM- 10 CAB 65. Préf. Oran. 19/10/1953

بعد التحريات. ارتفع عدد المعتقلين إلى سبعة وثلاثين (37). ووقعت جلسات المحاكمة بتلمسان. وفي جلسة الاستئناف يوم 19 ماي 1954. كانت الأحكام النهائية. وتراوحت بين السجن مدة سنة إلى أربعة سنوات مع منع الإقامة لستة وثلاثين معتقل. بينما استفاد ثلاثة فقط من الإفراج[1].

لم تكن هذه الأحكام العقابية لتوقف عزيمة الوطنين. فالتسلط الاستعماري كان عاما وشديدا. ولم يكن في إطار حملة محاكمة المعتقلين إثر اكتشاف المنظمة الخاصة وتوقف. كما تسعى إلى تصويره بعض الكتابات التاريخية. بل على العكس. إن آلة القمع الاستعماري لم تتوقف في اعتقال الجزائريين وفي استعمال المحاكم العقابية.

. ففي الفترة الممتدة ما بين 1948 إلى 1953. حكم على 64 جزائريا بالأشغال الشاقة المؤبدة. وعلى 329 معتقلا بالأشغال الشاقة لمدة. وعلى 393 آخر بالإعدام بموجب المادة 80 من قانون العقوبات[2].

2- قضية النساء السبعة (جانفي 1954):

طالت عمليات المراقبة والتفتيش المناطق الريفية في مقاطعة تلمسان. خاصة منها الحدودية مع المغرب... وكانت شبه مستمرة. وإثر إحدى عمليات التفتيش بـ جماعة الصخرة- دوار بني منير — التابع للبلدية المختلطة ندرومة. يوم 18 جانفي 1954. وقع اصطدام بين أهل القرية وقوات الدرك الفرنسية أدى إلى جرح دركي واعتقال الإخوة: "واضح مختار" بتهمة التحريض على العصيان والرافض للمراقبة. وعلي المعتر لنفس التهم... وسبعة نساء. ولذا سميت القضية بقضية النساء السبعة[3]. أحيل المعتقلين واضح مختار وعلي المغترب على محكمة تلمسان. والتي حكمت عليهم بالسجن مدة سنة ضد مختار. والسجن مدة سنتين وغرامة مالية قدرها مائة وعشرين ألف فرنك على علي[4].

وحكمت محكمة نمور يوم 23 جانفي على النساء السبعة بثلاثة شهور سجنا. وهن:

---

[1] CAOM- 10 CAB 60, Incidents de Nedroma – jugement du Tribunal Correctionnel – Tlemcen, 19/05/1954

[2] Mahfoud Kaddache, Action Armée et Nationalistes Algériens, (In) colloque « Les prodromes de la décolonisation de l'empire français (1936-1956) » I.H.T.P. CNRS, Paris, 4 et 5/10/1984, Imp. CNRS, 1985, p.9

[3] CAOM- //56, Série continue, Rapp. C.M Nedroma, Janvier 1954.

[4] Ibid.

- حدهم نبيلة بن عزة المولودة في 1919 في السواحلية، زوجة مستغانمي حسين المحكوم عليه في قضية أحداث ندرومة بثلاثة سنوات سجنا.

- "واضح حليمة "ابنة أحمد المولودة في 27 أكتوبر بـ بني منير.

- "واضح يمينة "ابنة أحمد.

- "قايد يمينة" "ابنة مصطفى" المولودة في 19 ديسمبر 1933 في السواحلية.

- "مستغانمي يمينة ابنة رابح". المولودة في 1900 ببني منير.

- توهامي رحمة ابنة عمار، المولودة في 1927 بأولاد زيري، وهي زوجة "واضح مختار ولد أحمد".

- "بوراك ربيعة ابنة محمد"، المولودة في 1932، بأولاد زيري، "زوجة مستغانمي محمد" المحكوم عليها في قضية أحداث ندرومة بثلاثة سنوات سجنا[1].

دفاعا على المعتقلين، وزعت" ح.أ.ح.د" مناشير كثيرة، جاء في إحداها ما يلي:

"...منذ 15 أكتوبر، يوم إقدام الشرطة على قتل شاب كان ينشط ضمن حملة "أسبوع محاربة القمع الاستعماري"، أقدمت السلطات في نمور وندرومة على استعمال القوة وسجن واعتقال الجزائريين...وفي هذا الإطار، تم توقيف النساء السبعة[2]...". وزع هذا المنشور سريا في عدة مناطق، فضبط في معسكر يوم 20 فبراير[3]، وفي عين تموشنت في اليوم الموالي[4].

وفي تلمسان، نظمت "ح.أ.ح.د" تجمعا شعبيا ضخما حضره حوالي مائة وخمسين شخص في يوم 11 فبراير 1954. تضامنا مع نساء نمور (نسبة إلى مكان محاكمتهم). ألح المتدخلون خلال التجمع على التنديد بسياسة الاستعمار القمعية وضرورة مقاومته. وفي كلمة ناقدة، جاء في كلام أول الخطباء، وهو "ممشاوي محمد"، ما يلي: "إن فرنسا الحضارية تمارس عنفا واضحا ضد الشعب الجزائري، عوض فتح المدارس وتعليم الأبناء، فهي تساهم في تفشي الظلم والبؤس...وأحداث ندرومة في أكتوبر 1953 هي تأكيد على هذا."[5] وتلاه "فروخي مصطفى" النائب في المجلس

---

[1] CAOM- //56, PRG, Oran, 26/01/1954 et PRG, Oran N° 683, du 27/01/1954.
[2] MTLD, Tract : Sept. Algériennes condamnées par le tribunal correctionnel de Tlemcen - Février 1954.
[3] CAOM- //56. P.J MASCARA, 22/03/1954
[4] CAOM- 92//113, PRG N°5808, Oran, 30/06/1954
[5] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 12/02/1954.

الجزائري بخطاب مؤثر، ثم "محمد كبير مسؤول "ح.أ.ح.د" في مغنية الذي قال بأن: "الإمبريالية الفرنسية هي في حالة ضعف في شمال إفريقيا... ولذا لا بد من الاستمرار في المقاومة."[1]

جاء في اللائحة الختامية للتجمع، والتي تلاها "محمد كبير"، "تنديد سكان تلمسان بالقمع الذي ضرب منطقتي ندرومة ونمور واستنكارهم القوي ضد محاكمة النساء السبعة في نمور، ومطالبتهم رئيس المحكمة العقابية بتلمسان إطلاق سراحهن."[2]

وفي اليوم الموالي، أي 12 فبراير، وقعت جلسة الاستئناف وحكمت المحكمة على "واضح يمينة "و"واضح حليمة"و "بوراك ربيعة" و"قايد يمينة" و"مستغانمي يمينة" بالسجن مدة شهرين، وعلى "حدهم نبيلة" و"توهامي "بالسجن مدة ستة شهور غير نافذ[3].

إن هذه العينات التاريخية توضح مدى تصاعد لهجة المطالبة الوطنية بضرورة إزالة النظام الاستعماري، فالتمرد والعصيان والإثارة كانت سمة مناطق كثيرة وبالأخص الريف، وهذا تدريجيا منذ منتصف 1953.. وهي فترة تحول الأزمة الداخلية في "ح.إ.ح.د "من السرية ضمن أجهزتها المركزية إلى العلن والظاهر، وبين المناضلين في الأفواج والخلايا المحلية.

فما وقع هذه الأزمة محليا على ح.أ.ح.د حتى عمالة وهران، وما تداعياتها وانعكاساتها على نشاط الحركة؟

---

[1] Ibid.
[2] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 12/02/1954.
[3] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 30/06/1954.

الجزائري بخطاب مؤثر. ثم "محمد كبير مسؤول "ح.أ.ح.د" في مغنية الذي قال بأن: "الإمبريالية الفرنسية هي في حالة ضعف في شمال إفريقيا... ولذا لا بد من الاستمرار في المقاومة."[1]

جاء في اللائحة الختامية للتجمع، والتي تلاها "محمد كبير"، "تنديد سكان تلمسان بالقمع الذي ضرب منطقتي ندرومة ونمور واستنكارهم القوي ضد محاكمة النساء السبعة في نمور. ومطالبتهم رئيس المحكمة العقابية بتلمسان إطلاق سراحهن."[2]

وفي اليوم الموالي. أي 12 فبراير. وقعت جلسة الاستئناف وحكمت المحكمة على "واضح يمينة "و"واضح حليمة"و "بوراك ربيعة" و"قايد يمينة" و"مستغانمي يمينة" بالسجن مدة شهرين. وعلى "حدهم نبيلة" و"توهامي "بالسجن مدة ستة شهور غير نافذ[3].

إن هذه العينات التاريخية توضح مدى تصاعد لهجة المطالبة الوطنية بضرورة إزالة النظام الاستعماري. فالتمرد والعصيان والإثارة كانت سمة مناطق كثيرة وبالأخص الريف، وهذا تدريجيا منذ منتصف 1953.. وهي فترة تحول الأزمة الداخلية في "ح.إ.ح.د "من السرية ضمن أجهزتها المركزية إلى العلن والظاهر. وبين المناضلين في الأفواج والخلايا المحلية.

فما وقع هذه الأزمة محليا على ح.أ.ح.د حتى عمالة وهران، وما تداعياتها وانعكاساتها على نشاط الحركة؟

[1] Ibid.
[2] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 12/02/1954.
[3] CAOM- 92//113, PRG, Oran, 30/06/1954.

الفصل الثالث

أزمة 1953 : طبيعتها وتطورها وتأثيراتها في عمالة وهران

I– المؤتمر الثاني لـ "ح.إ.ح.د" (أفريل 1953) وتوصياته.

II– طبيعة الأزمة وتطورها.

III– المؤتمرات الاستثنائية. تصعيد جديد في الصراع.

IV– واقع الصراع في عمالة وهران.

V– المركزيون و المصاليون في مقاطعات العمالة (أكتوبر 1954): جرد عام.

إن لسنة 1953 قيمة خاصة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية إذ خلالها وقعت الأزمة داخل "ح.إ.ح.د" والتي أدت إلى إنشقاقات وإصطدامات داخل صفوفها. كان لها تأثير ووقع على المناضلين وظهرت هذه الاختلافات على مستوى الهياكل القاعدية للحركة. ومن جهة أخرى. ولدت هذه الأزمة همة الإستعداد والتحضير الفعلي للثورة التحريرية. وذلك بفعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA). فما هي تدعيات هذه الأزمة داخل صفوف "ح.إ.ح.د "في عمالة وهران؟

I- المؤتمر الثاني ل.ح.إ.ح.د (افريل 1953) وتوصياته :

بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر الثاني ل."ح.إ.ح.د" منذ مارس 1952 إذ كان من المقرر عقده في شهر جويلية من نفس السنة. إلا أن إعتقال "مصالي الحاج" في ماي بمدينة "اورليان فيل" –(الشلف حاليا) عقب جولات في المدن الجزائرية ووضعه تحت الإقامة الجبرية بمدينة نيورت (Niort) بفرنسا أخلط أمور وترتيبات الحركة من أجل عقد المؤتمر وحرصا من القيادة إلى جعل الرئيس مصالي الحاج يشارك في المسيرة عامة ويساهم عن كثب في التحضير المؤتمر. أوفدت إليه عدة مرات بعض أعضائها[1].

عقدت "ح.إ.ح.د "لقاءات جهوية في وهران. الجزائر. قسنطينة ومنطقة القبائل تحضيرا للمؤتمر الذي كان أيام 4. 5. 6 أفريل 1953 بمدينة الجزائر. حضره حوالي مائة (100) مندوب هم أعضاء من اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحركة ونوابها في المجلس الجزائري وممثل الهياكل الجهوية (الدوائر)[2].

قدرت مصادر أخرى تعداد المشاركين بأربعين أو خمسين مندوبا[3]. ومثل دائرة وهران "عبد المالك رمضان" وهو العضو الوحيد من المنطقة الخاصة الذي شارك في المؤتمر[4].

إن في إختيار مكان عقد المؤتمر .وهو المكان العام للحركة الكائن بـ "2 ساحة شارتر" وسط مدينة الجزائر والذي يكون بالطبع تحت أنظار ومراقبة الشرطة

---

[1] المصادر الاولية لثورة اول نوفمبر 1954 - ثلاثة نصوص اساسية، ل "ح ش ج –ح إ ح د "، تقديم :عبد الرحمان كيوان، ترجمة:احمد شقرون، الجزائر منشورات حلب 2004 .ص148

[2] Jaques Simon. Messali Hadj OPCIT ,P144 .

[3] CAOM-81 F776. GGA. DIR généralе rapp-22/04/1953.

[4] Mohamed Harbi. **Aux origines de FLN** opcit. p 292-293

والإستخبارات أدى إلى عدم مشاركة عناصر المنظمة الخاصة فيه، وخاصة المتابعين والملاحقين أمنيا. فكانت هذه الحجج الأمنية كفيلة لمنع العناصر الثورية من حضور المؤتمر[1].

إستمع المؤتمرون خلال جلسات اليوم الأول إلى الخطاب الإفتتاحي الذي ألقاه "أحمد مزغنة"، وإلى كلمة "مصالي الحاج"، والذي قرأها نيابة عنه" مولاي مرباح" وجاء فيها: "سرد للوضعية العامة منذ 1946 وحث على العمل الجماعي وتأكيد على ثقل المسؤولية الملقاة على "ح.إ.ح.د" [2] وتلاه الأمين العام "حسين الأحول" الذي قرأ تقريره حول نشاط الحركة.

وفي اليوم الموالي، تواصلت الأشغال بالإستماع إلى تقرير "أحمد مزغنة" حول نشاط الحركة في الخارج، والسيد "علي عبد الحميد" بصفته أمين عام للجنة الدفاع عن ضحايا القمع والإستعماري، والذي إذ أعطى حوصلة عن نشاطها خلال السنوات الثلاثة الماضية[3].

وجه المؤتمر رسائل شكر إلى الشعب الجزائري، وإلى المعتقلين السياسيين وإلى "مصالي الحاج "رئيس "ح.إ.ح.د" وإلى الشعب المغربي وإلى الشعب التونسي. وإلى الجامعة العربية وإلى المجموعة العربية الإفريقية [4]. تضمن التقرير المطول والمقسم إلى أربعة أقسام الذي رفعته الجنة المركزية ل" ح.إ.ح.د "تحليلا لنشاطاتها ونجاحاتها وفضح لسياسة القمع الإستعماري. فكان هذا التقرير عبارة عن ملاحظات للوضع العام وحالة" ح.إ.ح.د "وتوصيات عامة لتدرك النقائص، ومن بين النقائص أكد التقرير على قلة الإطارات وموقف الحركة الغير محدود تجاه الأقلية الأجنبية في المجال الإستراتيجي.

وعلى مستوى الخطة، ضعف النتائج المحصل عليها في الإنتخابات. عدم وصول الدعاية الحزبية إلى كل المناطق الريفية وبعد القاعدة الشعبية للحركة عن الهيئة العليا المديرة والمسيرة وتحويل سياسة الحركة في إطار التحالفات من موقف قوة إلى موقف ليونة مرنة وعدم وجود برنامج سياسي محدد ودقيق[5].....

---

[1] Ahmed Mahsas. **le mouvement révolutionnaire**. opcit, p297

[2] ينظر إلى نص الخطاب الكامل في المصادر الأولية للثورة أول نوفمبر 1954، ص 16-24

[3] CAOM 81 F776, cl cit

[4] MTLD, 2ème congrès national, Alger, 4.5 et 6 avril1953 paris imp.sedic , 1953, 96p

[5] MTLD, 2ème congrès National, Alger, 4,5 et Avril 1953. Paris : IMP. Sedic, 1953, P.96.

ورد في التقرير (التوصية العامة) بأن الحزب أي("ح.إ.ح.د") مر بمرحلة هجوم وقوة من 1947-1948. ثم مرحلة تراجع من 1948 إلى جانفي 1950 بفعل أزمات داخلية (الأزمة البربرية. قضية "محمد أمين دباغين"....) إقتضت إعادة تنظيم الحزب والتي أضحت ولازالت من أولويات المرحلة المتميزة بتزايد القمع الإستعماري: فعلى الحزب تنشيط الدعاية ورفع معنويات المناضلين وإعادة ضبط وسائل العمل وإعطاء قيمة كبيرة لتنظيم والحذر من العناصر الجديدة التي إنخرطت داخل صفوفه.[1]

جاء في القسم الثالث من التقرير والخاص بآفات السياسة الخارجية بأنه من الضروري إعطاء أهمية خاصة للوضعية الدولية الراهنة ضمن سياسة الحزب ومده بوسائل للمبادرة الدبلوماسية (من رجال.مال.عتاد) واتخاذ موقف حياد وحذر تجاه المعسكرين. وربط علاقة صداقة والتعريف بالمشكل الجزائري والعودة إلى سياسة الوحدة في إطار الشمال الإفريقي.[2]

وفي القسم الرابع والخاص بآفات السياسة الداخلية- تحليل الوضعية الداخلية وسياسة فرنسا جاء التأكيد على أن يعتني الحزب بالأوساط البرجوازية والمثقفة والبعيدة عن تأثيره. وكذلك الحال بالفئات العمالية. وعلى الحزب تحديد وتخصيص المهام المسطرة.... فهو حزب جماهيري يندمج ضمن الجماهير وينحدر فيها لا يسمح فيه للإتجاهات الفردية والأعمال المخالفة للإنضباط ووحدة الحزب.[3]

خلاصة أكد تقرير اللجنة المركزية ل "ح.إ.ح.د" المهام الإستراتيجية والمستقبلية: مثل الوحدة ومواجهة القمع والعناية بالإطارات والشباب والعمال ومشكلة المرأة وتنظيم المهاجرين في فرنسا وتقوية المنظمة الخاصة[4] حيث نصت النقطة الحادي عشر من اللائحة أي ضمن التقرير على "تدعيم المنظمة الخاصة" وهي نقطة رئيسية لم يكشف عنها حينئذ للأسباب بديهية.[5]

وحسب شهادة " عبد الحميد مهري" .فإن قرار إعادة تشكيل هذه المنظمة وجد صدى إيجابي عند معظم المناضلين. وهذا ما جعل المؤتمر ينهي أشغاله بإتخاذ جملة من القرارات أهمها:

---

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] ينظر على المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ص 97 /98
[4] Abderrahmane kiouane, Móment du mouvement national Algérien , op cit,p 231
[5] ينظر إلى المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ص 150

إنشاء "البركة" وهو الإسم الإصطلاحي الذي أطلق على المنظمة الخاصة —ضمن جدول الأعمال– وكان هذا القرار يدعو قيادة الحزب إلى إعادة تشكيل المنظمة الخاصة في أقرب وقت ممكن.[1]

وفي هذا الإطار يكون قد إجتمع "محمد بوضياف "مع "مهري "و"مصطفى بن بولعيد" و"بن عبد المالك رمضان" قبل إنعقاد المؤتمر قصد تنسيق حملة لدفع المؤتمر إلى تبني قرار إعادة تشكيل المنظمة الخاصة[2]. علما بأن "بن بلة أحمد" و"محساس أحمد" تمكنا من الفرار من سجن[3] البليدة 1952 وإلتحاقهم بالقاهرة زاد هذا من أمل وإعادة إحياء وتشكيل هده المنظمة.

كان "مصالي الحاج" من انصار هده الفكرة ويكون قد قدم إقتراحا إلى اللجنة المركزية حول هذه القضية[4] وعلى العكس من هذا الرأي يرى آخر بأن "مصالي الحاج "لم يكن متحمسا لإعادة تأسيس خلايا المنظمة الخاصة. وأدى هذا إلى إبتعاد الشباب من مناضلي ومنخرطي هذه المنظمة عن "مصالي" نهائيا[5].

من خلال القراءة المتمعّنة في لائحة التقرير. يظهر تأكيد على الخطوط العريضة لأهداف وأولويات "ح.إ.ح.د" خلال المرحلة وقفز وتستر وتلميح سطحي للمشاكل والقضايا الفعلية التي كانت محل النقاش والتحليل. وهو رأي ذهب إليه "أحمد محساس"[6].

تنفيذا للقرارات إنتخب المؤتمر لجنة المشكلة من "مصالي الحاج". "حسين الأحول". "بن يوسف بن خدة". "مولاي مرباح". لغرض تعين اللجنة المركزية الجديدة.

وفعلا في ماي 1953. تشكلت اللجنة من سبعة وعشرين عضوا وإجتمعت لإنتخاب الأمين العام المقترح من قبل" مصالي الحاج" وهو "بن يوسف بن خدة". حيث تم التصويت عليه أمينا عاما. ثم قام هو الآخر بتعين أعضاء مساعدين له في إدارة الحزب وهم: "حسين الأحول". سيد علي عبد الحميد". "فروخي مصطفى" و"عبد الرحمان كيوان".

---

[1] عبد الحميد مهري ، أحداث مهدت لفاتح نوفبر 1954 ،جريدة الشعب ، 1989/11/1

[2] إبراهيم لونيسي أزمة حزب الشعب الجزائري :خلفياتها وأبعادها المصادر ع .2 الجزائر 1989. ص95-115

[3] Faucher Jean André, **l'algérie rebelle** , Paris , Ed du grand damier 1957 p 77

[4] Jaques Simon ep cit. p 147

[5] Faucher Jean op cit. p 78

يلاحظ على التشكيلة الجديدة للجنة المركزية و إدارة الحزب عموما ما يلي:

1- غياب العناصر الثورية. أي مناضلي المنظمة الخاصة ... إذ ساهم التيار المعتدل في الحزب في إبعاد عدد من خصوم القيادة عن حضور المؤتمر ولعل تعيين مكان إنعقاد المؤتمر بمقر الحزب. كان المبتغي منه هو إبعاد لهذه العناصر ومنعها من الحضور [1].

2- الاستغناء عن المقربين من "مصالي" وهم: "مزغنة". "مرباح". و" بودة أحمد". وهو الأمر الذي فسره البعض "بالإنقلاب على مصالي بإبعاد أنصاره على القيادة" [2] وهذا ما زاد الأمور تعقيدا أكثر من ذي قبل.

ويؤكد" محمد يوسفي" هذه النية في إبعاد العناصر الثورية من حضور المؤتمر بقوله: "إن مؤتمر الحركة تم في ظروف كانت السلطة الإستعمارية تسعى فيها إلى البحث عن بقية إطارات المنظمة الخاصة. والتي كانت مدعوة للمؤتمر. ثم إن الطريقة التي سلكتها الحركة تعني التخلص من الطبيعة الثورية. ليتمكن أصحاب الحيل و بكل حرية من بسط النفوذ على الحزب ...".

قصد إبلاغ "مصالي الحاج" بقرارات اللجنة المركزية. زاره الأمين العام في نيورت (NIORT) بفرنسا. و طلب منه دراستها. ولاسيما المتعلقة بالمنظمة الخاصة.... غير أن رئيس الحزب فاجأ القيادة في شهر سبتمبر 1953. عندما كلف الناطق بإسمه إبلاغ اللجنة المركزية بسحب ثقته من الأمين العام بسحب ثقته من الأمين العام وطلب سلطة كاملة لتصحيح مسار الحزب [3]. علما بأن رئيس الحزب في النظام الداخلي ليس من صلاحياته عزل الأمين العام بل ترشيحه فقط وتقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه وبذلك يكون "مصالي" قد فتح باب الأزمة على مصرعيه [4].

---

[1] Ahmed Mahsas, Opcit, P.297.

[2] عمار بحوش، نفس المرجع ، ص-328.

[3] ينظر الى شهادة كيوان عبدالرحمان ، في : محمد عباس، رواد الوطنية، نفس المرجع ، ص 119.

[4] ابراهيم لونيسي، نفس المقالة ، ص-108.

II- طبيعة الأزمة وتطورها:

رفضت اللجنة المركزية بالإجماع، باستثناء صوتين ("مرباح" و"مزغنة") "التفويض الكامل" بإسم المبادئ والممارسة الثابتة للحزب. معتبرة ذلك منافيا للديمقراطية والنظام الأساسي للحزب، مع تأكيدها على رفض السلطة الشخصية وإلحاحها مجددا على القيادة الجماعية[1].

"إن الحزب إتخذ مبدأ على غير عادته منذ تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1927 (والقصد هنا ميلاد "نجم شمال إفريقيا")، وهو مبدأ التسيير الجماعي، الأمر الذي فاجأ زعيم الحزب و دفعه إلى حد التفكير بأنه مستهدف شخصيا"[2].

لقد امتنعت اللجنة المركزية إحاطة المناظلين بتفاصيل الأزمة وشجّعت على التصالح بإرسال وفود، من أعضاء اللجنة المركزية ومن قدماء المناضلين، ومن "فيدرالية فرنسا" إلى "مصالي"[3].

ظل الصراع في القمة فقط و لم تسمع به القاعدة النضالية، إلى "أن قام "مصالي" بطرحه البسيط والساذج لهذا الصراع إذ قال لهم – لمناضلي القاعدة – نحن نائمون والعالم يتحرك، لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس والمغرب"[4].

وشكلت الرسائل الموجهة من قبل "مصالي الحاج" تحت إسم "**لجنة الخلاص العام**" بداية العصيان والتفرق إلى القسمات في فرنسا والجزائر، وفيها طلب من المناضلين تجميد أموال الحزب، وقطع كل صلة بالقيادة المركزية للحزب والإعتراف فقط" بمزغنة "و"مرباح" كممثلين عنه[5].

بدا الإنشقاق واضحا مع مطلع 1954، حيث خرجت الأزمة من محيطها المغلق إلى تفشي أسرار الحزب في الشارع وعند العام والخاص، وإلى درجة الإصطدام وتبادل التّهم بين جماعة "مصالي الحاج" و"المركزيين".

لا أحد ينكر على "مصالي الحاج" دوره و تجربته النضالية الطويلة، ولكن بدا لدى البعض تحفض في قضية تسييره الأحادي للحزب، حيث كان يرى من الضرورة

---

[1] ينظر إلى المصادر الأولوية لثورة أول نوفمبر 1954، ص 151.
[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ج3، ص. 376.
[3] المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر، ص 151.
[4] ابراهيم لونيسي، نفس المقال ، ص 109.
[5] المصادر الأولوية لثورة أول نوفمبر، ص 152.

والواجب وضع ثقة غير مشروطة وتامة فيه ....، ووجدت القاعدة النضالية في كلام "مصالي" عبر رسائله الموجهة إلى الشعب عودة إلى المبادئ الثورية ومحاربة "المنحرفين" كلاما معقولا ومقبولا.[1]

شكلت الرسائل الموجهة من قبل" مصالي الحاج" انتقادات وإتهامات بالغة وخطيرة ضد القيادة الجديدة للحركة، حيث حث فيها على عدم الإعتراف بها. ومن بين هذه الرسائل:

– برقية إلى مناضلي "ح.إ.ح.د" : الطلبة والتجار، والمتعاطفين ناحية باريس وكل المدن الفرنسية يوم 11 مارس 1954.

– رسالة (جوان 1954) بعنوان: لماذا لا أثق في اللجنة المركزية؟ وفيها جدد "مصالي الحاج" التذكير بمسألة سحب ثقته في اللجنة المركزية، متّهما إياها بالإستحواذ على وسائل عمل الحزب (المال والعتاد). وبممارسات مشبوهة واختلاس أموال والرشوة والتعامل مع إدارة" جاك شوقالي" رئيس بلدية مدينة الجزائر ....، وبتدخلهم في شؤون عائلته الخاصة. ووصف "مصالي" أعضاء اللجنة المركزية، بالإنتهازية وأصحاب المصالح الخاصة وبالإصلاحيين وبمجاملة الإدارة الفرنسية... وفي لغة عنيفة، كرر كذلك وصفهم بالبيروقراطيين، وفي هذه الرسالة المطولة، إستعمل خمسة عشر مرّة هذا النعت[2].

واعتبر اجتماعات اللجنة المركزية ليوم 27 فبراير 1954، و28 مارس 1954 غير قانونية، وشكلت هذه الرسالة منعطفا حاسما في الأزمة، إذ فيها حدد "مصالي الحاج" خصمه في اللجنة المركزية، وإتهمها بتدبير فشل تحضيرات المؤتمر[3].

تبادل الطرفان التهم: فلدى "مصالي الحاج"؛ فإن جماعة اللجنة المركزية من الانتهازيين، ومن المقربين "لجاك شوقالي" رئيس بلدية الجزائر والذي هم بعيدين عن مبادئ وأهداف الحزب[4].

وبالنسبة للمركزيين، فإن "مصالي" أراد أن يدفع بالشعب إلى الواجهة الأمامية أين يكون فريسة سهلة لتسلط وقمع الإدارة الإستعمارية وبذلك، يكون "مصالي" في

---

[1] Ahmed Mahsas, **Le Mouvement National en Algérie**, thèse, opcit, P.499.
[2] Mohamed Harbi, Les archives de la révolution Algérienne, opcit, P.57-60.
[3] Ibid, P.57.
[4] Henri Alley, **La guerre d'Algérie**, T1, opcit, P.280.

الواقع ضدّ تطلعات الشعب[1]. وأعاب المركزيون على "مصالي الحاج" عنفه اللغوي وسعيه إلى الإثارة من أجل الإثارة لا أكثر[2].

وفي مواجهة اللجنة المركزية، يكون "مصالي الحاج" قد تلقى سندا من أطراف شيوعية تروسيكية. إذ عبرت الصحافة الشيوعية عن مواقف مساندة "لمصالي"، واعتبرت ذلك "مثالا للتضحية ضد عملاء الإستعمار. وهو نضال "ح.إ.ح.د" ضد جماعة أفراد انتهازيين"[3].

أدى قرار اللجنة المركزية لـ "ح.إ.ح.د" بعد إجتماعها يومي 22 و23 ماي 1954 بسحب كل السلطات المخولة "لمصالي الحاج" رئيس الحزب إلى إخراج الصراع من أزمة مواقف إلى قطيعة نهائية.

رأت اللجنة المركزية في تصريحها العام بأن "مصالي" ارتكب خطأين وهما:

1- عدم إعطائه أي إعتبار لقرارات المركزية.

2- تمسكه بأن تكون له كل الصلاحيات، وكاملة لتنظيم الحزب. علما بأن اللجنة المركزية هي الهيئة العليا ذات السيادة بين المؤتمرين داخل الحزب[4].

وفي نفس الشهر، وجّه "مصالي" منشورا تحت رعاية "لجنة الخلاص العام" إلى المناضلين، حمل عنوان "النضال ضد اللجنة المركزية"[5].

وبدت القطيعة أكيدة، وبدأت جماعة "مصالي الحاج" في التحضير المادي لعقد مؤتمر إستثنائي، حيث أشارت رسالة "مصالي" (19 ماي 1954) إلى إجراءات التحضير لهذا المؤتمر المقبل، "ذات القيمة الخاصة، وأن القسمات التي أوقفت مشاركتها المالية قد خرقت تعاليم القيادة، [و يقصد ممثليه: "مزغنة "و"مرباح"]، وبالتالي لا تستطيع المشاركة في المؤتمر"[6].

---

[1] Jacques Valette, <u>La guerre d'Algérie et les Messalistes (1954-1962)</u>, Paris : L'harmattan, 2001, P.24.
[2] Ahmed Mashas, <u>Le Mouvement National Algérien</u>, thèse, OPCIT, P.489.
[3] Jacques Valette, opcit, P.24.
[4] CAOM, 81 F 776, Rapp. Mensuel, PRG, Mai 1954.
[5] Jacques Valette, op.cit, P.285.
[6] CAOM, 81 F 776, PRG, 26/06/1954.

III- المؤتمرات الإستثنائية: تصعيد جديد في الصراع :

حضّرت جماعة مصالي مؤتمرها الإستثنائي. وفي هذا الإطار، قدمت دعوات الحضور إلى جماعة اللجنة المركزية خلال إجتماعها يوم 27 جوان 1954. إعتبر المركزيون هذه الدعوة لحضور المؤتمر هي بمثابة دعوات لمحاكمتهم[1].

وفي عمالة وهران، لعب "ممشاوي محمد" دور المنسق والمنظم والمؤطر للعناصر الموالية "لمصالي". حيث سعى إلى تنظيم القسمات و تعيين النواب – الأعضاء للسفر والمشاركة في مؤتمر "هورنو" – Hornu – ببلجيكا، أيام 13 – 14 و15 جويلية 1954. بلغ عدد المشاركون فيه: حوالي مائة وخمسين (150) مندوب من "فيدرالية فرنسا" و ممثلين للهيئات المركزية والمنظمات المدعمة والقسمات، بمعدل مندوب عن كل قسمة بها ثلاثون عضوا. وإذا زاد العدد، يضاف نائب ممثلا لخمسين مناضل بالقسمة[2].

ومن النواب الذي شاركوا في المؤتمر، ممثلين للقسمات:

– وهران: "بلعباس لخضر" و "الهاشمي دحو"

– آرزيو: "طراري الحبيب"

– عين تموشنت: "مزوار محمد".

– تلمسان: "قنانش محمد" و"ممشاوي محمد".

– سيدي بلعباس: "قوار محمد "و"عبد الغاني بن علي".

– مستغانم: "لوكيل أحمد" الملقب "حاجو" و"بسطاوي محمد" الملقب "مجاجي".

معسكر: "اسطمبولي مصطفى"[3].

أقر المؤتمر تقريرا عاما و توصية، فيها انتقادات خاصة ضد "حسين الأحول" و"كيوان عبد الرحمان" و"سيد علي عبد الحميد" من المركزيين[4].

---

[1] Ahmed Mahsas, **Le Mouvement National Algérien**, thèse, op.cit, P.495.
[2] CAOM, 10 CAB 1, Rapp GGA, Service de surveillance du territoire de l'Algérie, Juillet 1954.
[3] CAOM, 93 II 116, PRG. Rapp. sur congrès Hornu, Août 1954.
[4] Ahmed Mahsas, thèse, opcit, P.494.

في التقرير المطول (125 صفحة)، تفصيل للمراحل التي قطعها الحزب منذ 1946 و"أخطاء" هؤلاء المسؤولين، حيث تم إتهامهم بالإنحراف وبالتعامل والتعاون مع الإدارة الإستعمارية والتورط في معاملات مشبوهة.

إنتهى المؤتمر بقرارات عامة هي:

– حل اللجنة المركزية وإقصاء المسؤولين "ح.إ.ح.د" المتورطين والمتعاونين مع الإدارة[1].

– إرجاع أملاك و أموال الحزب " التي بحوزة القيادة السابقة".

– إعطاء الصلاحيات كاملة إلى" مصالي الحاج "– رئيس الحزب مدى الحياة، ومدّه الثقة كاملة من أجل إعادة تنظيم و تنشيط الحزب[2].

– التأكيد على ضرورة عودة الحزب إلى مبادئه الثورية الأصلية والموجودة منذ عهد "نجم شمال إفريقيا" و"حزب الشعب الجزائري" وإنهاء كل أشكال البيروقراطية التي أتى بها بعض المسؤولين.

– ألح المؤتمر، كذلك، على مبدأ التضامن مع الشعبين: التونسي والمغربي[3].

وردّ المركزيون على توصيات وقرار هذا المؤتمر الاستثنائي "الجمعية الإنفصالية" بعقد مؤتمرهم الإستثنائي "الحقيقي" لـــ "ح.إ.ح.د" في مدينة الجزائر خلال 13-16 أوت 1954. وخرجوا بالتوصيات التالية:

– التنديد بإجتماع الإنشقاق والإنفصال المنعقد في بلجيكا، والموصوف بالمؤتمر.

– تجريد "مصالي"، "مزغنة" و"مولاي مرباح" من كل المهام داخل الحزب.

– تأكيد على السياسة العامة للحزب المسطرة من قبل المؤتمر الثاني لـــ "ح.إ.ح.د" المنعقد في أفريل 1953[4].

بعد المؤتمرات الاستثنائية للمصاليين والمركزيين، إنقسم الحزب إلى قسمين وأصبح الصدع به واضحا، ووصل الصراع السياسي إلى حد الإقتتال ونقلت الصحافة حالات عديدة عن الخلافات والإصطدامات الجسدية بين مناضلي" ح.إ.ح.د"[5].

---

[1] Ibid, P.499.
[2] CAOM, 10 CAB 1, opcit.
[3] L'Algérie Libre 19/09/1994, et la Libre Belgique, du 18/11/1954.
[4] La Nation Algérienne, N° 1, du 03/09/1954.
[5] Voir : La dépêche et journal d'Alger, (5-6/09/1954).

فما طبيعة هذه الأزمة التي تحولت إلى إصطدام داخل الحزب بين جماعتين؟

من جهة جماعة "مصالي الحاج"، وأغلبهم من قدماء "نجم شمال إفريقيا"، وكان أكبرهم سنا: "مصالي الحاج" و"حاج بلقاسم" (في 1954. كان يبلغ من العمر: 58 سنة) وأصغرهم سنا: "بن سعيد" (22 سنة في 1954). وكان لهم ثقة كاملة في شخص رئيس الحزب[1]. وتركز أنصار هذه الجماعة مدينة الجزائر. البرواغية. وباليسترو (Palestro). أي الأخضرية وبوغاري بعمالة الجزائر. وفي تلمسان ومعسكر بعمالة وهران. وفي القل وسوق أهراس بعمالة قسنطينة على وجه الخصوص[2].

وفيما يخص المركزيين. كان أصغرهم سنا: " بلعيد عبد السلام" (26 سنة في 1954) وأكبرهم: "أحمد بوده" (47 سنة في 1954). إنخرط الكثير منهم في "نجم شمال إفريقيا" (مثل: "بلقاسم راجف"). ونشطوا في الميدان العلني، وأغلبهم مارس النشاط السياسي بعد 1946، ومع مرور الوقت. كوّنت هذه الجماعة قوة جديدة داخل الحزب. حيث سعت إلى الإنتقال من مطلب قديم ثابت وهو جمعية تأسيسية جزائرية حرة ومنتخبة إلى مؤتمر وطني جزائري[3].

وفي هذا الصدد. كتب "كيوان عبد الرحمان" بأن "هذا المؤتمر الوطني الجزائري (CNA) سيؤدي إلى إزالة كل الأحزاب الجزائرية وتحقيق توحيد كل الجزائريين"[4].

ركزت جماعة "مصالي "في دعايتها على ضرورة العودة إلى المبادئ الثورية الأصلية التي حملتها منذ عهد "نجم شمال إفريقيا"، بينما كان إلحاح جماعة اللجنة المركزية يحمل مرونة سياسية وجاذبية مع الأوضاع المحيطة وتفاعلا معها. فكانت دعايتها مبنية على "واقعية ثورية"[5].

إتسمت الأزمة بكونها صراع داخلي حول مسعى إحكام السيطرة على "ح.إ.ح.د" نشأ داخل القيادة، حول مشروع سياسي للحزب[6].

---

[1] Benjamin Stora, **Continuité et rupture dans la direction nationaliste à la veille du 1/11/1954**. (in) colloque, IHTP, CNRS, Paris, 4 et 5 /10/1984, Pub, CNRS, 1985, P.10.
[2] Jacques Valette, opcit, P111.
[3] Benjamin Stora, opcit, P.11
[4] La Nation Algérienne, du 22/10/1954.
[5] Ahmed Mahbas, thèse, opcit, P.496.
[6] Jacques Vadette, OPCIT, P.23.

إن حقيقية الأزمة منذ بدايتها هي "خلاف بين جيلين مختلفين في الطبيعة والتكوين والإتجاه. وهو ما ولد تصادما وإختلافا[1].

ظهرت الأسباب الفعلية للأزمة في رفض إعطاء قيادة الحزب "لمصالي الحاج"– مدى الحياة – وتمسك اللجنة المركزية بمبدأ التسيير الجماعي ومشاكل أخرى حول ميزانية الحزب. وطرق العمل (زيارة مصالي للمدن الجزائرية في أفريل وماي 1952، إختلفت حولها الآراء...) ومسألة الوحدة مع الأحزاب.

ونظرا لقوة و شعبية "ح.إ.ح.د" المتزايدة وطريقة نضالها المزدوجة بين العمل العلني وشعبية ح.إ.ح.د المتزايدة وطريقة نضالها المزدوج بين العمل العلني والسري زاد تبادل التهم بين الطرفين من الطين بلة ومن المسألة تعقيدا[2].

أثير الصراع عبر الرسائل والمناشير والصحف. وتبادل الطرفان النقاش قصد النقد كشف العيوب والإتهام. واستغلت الإدارة الإستعمارية هذا الإنشقاق. وفي هذا الصدد. أثارت الصحافة الأوروبية تفاصيل عن وضعية "ح.إ.ح.د" وما آلت إليه من اصطدام وخلافات داخلية بنوع من الإثارة والتضخيم والتهليل بنهاية و زوال "ح.إ.ح.د".

وذهبت أخرى إلى تحليل مواقف الجماعتين المتصارعتين من الأقلية الأوروبية القاطنة بالجزائر، ورأت بأن جماعة "مصالي الحاج" هي ضدّ منح أي حق لهذه الأقلية؛ وعلى العكس. فالمركزيون هم مع منح حقوق تدريجية لهؤلاء[3].

مع تطور الأزمة وتحولها إلى إنشقاق. تحول الصراع فيها من أجل كسب ثقة الجماهير الشعبية والمناضلين في الهياكل القاعدية للحزب وعلى العموم. التزمت القاعدة النضالية "الحياد الثوري"[4].

فما واقع هذا الصراع والإنشقاق في عمالة وهران؟

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط. ص.144.

[2] Mahfoud Kaddache. Action armée et Nationalistes Algériens. (in) actes do colloque. opcit. P.15.

[3] Le Monde, 12/10/1954.

[4] Ali KAFI. du Militant Politique au dirigeant Militaire – Mémoires (1945-1962). Alger : Casbah, 2002, P.28-29.

IV- واقع الصراع في عمالة وهران:

لقد اتخذت عدة قسمات ودوائر مواقف محايدة. فقطعت الصلات التنظيمية والإدارة مع الجماعتين المتصارعتين[1].

ففي هذا الإطار، أشارت عدة تقارير إستخباراتية عن وجود قسمات محايدة. فلم تكن لا مع جماعة "الأحول حسين"، أي المركزيين، ولا مع جماعة "مزغنة أحمد"، أي المصاليين، وهو حال قسمة سيدي بلعباس[2].

والمثال ينطبق على عدة خلايا في نمور، ندرومة، مغنية، لورمال وإيرائيل التي وقفت موقف وسط، حيث رفضت جمع الأموال لأي طرف من الجماعتين، فلم تكن تحت تأثير القادة في الهيئة المركزية للحزب[3].

في ظل تعقد الأزمة، وإلى جانب إرسال الوفود من اللجنة المركزية إلى "مصالي" بنيور (NIORT) من أجل إيجاد للتصالح والوفاق، سعى المناضلون إلى تقريب وجهات النظر، فدعوا علانية إلى المصالحة بنشر رسائل مفتوحة موجهة إلى قادة "ح.إ.ح.د" وبيانات، مثل بيان حمل عنوان "دعوة إلى التعقل وتحكيم العقل" (Appel à la RAISON)[4] ورسالة موجهة إلى "مصالي" و"مزغنة" و"مولاي" بتاريخ 15 سبتمبر 1954[5].

وشرح منشور وزع سريا منذ بداية أفريل 1954 في عدة مناطق من الجزائر حالة الفوضى وتلاشي الثقة بين المناضلين وضعف سلطة الحزب، فالمناضل حسب المنشور، أصبح مليء بالحساسيات الضيقة المسبقة والأفكار الخاطئة، غير قادر لوحده فهم الوضعية، وأصبح مستغلا ومستعملا ضمن حسابات القادة المسؤولين فقط[6].

ويضيف المنشور بأن "ليس على المناضل الواعي أن يكون مع أو ضد جماعة ما، وإنما عليه أن يكون مع مصلحة الحزب، ولهذه الغاية، علينا عقد مؤتمر من أجل **"ترقية رغبات المناضلين"**[7].

---

[1] Ahmed Mahbas, thèse, opcit, P.500.
[2] PRG N° 5444, Oran, du 17/06/1954.
[3] PRG N° 498, Mostaganem, 24/05/1954.
[4] PRG N° 2300, Alger, 23/04/1954.
[5] __La nation Algérienne__, N° 04, du 24/09/1954.
[6] CAOM – 4 I 228, SLNA N° 835, Juin 1954.
[7] Ibid.

حمل الكثير من المناضلين في الخلايا والقسمات والدوائر موافق صامتة داعية إلى الصلح. ومن أجل مصلحة الحزب إضطر العديد إلى التراجع والإنسحاب والهجرة.

وفي هذا الصدد، رصدت تقارير استخباراتية حركة هجرة غير عادية لعناصر من "ح.إ.ح.د" بإتجاه فرنسا. ففي وقت قصير. غادر عدّة أعضاء من نشطاء الحزب في نواحي منطقة نمور. وعلى دفعات في أيام: 5 مارس 1954: هاجر ثمانية أشخاص[1]. وفي 10 مارس: 15 مهاجر. وفي 14 مارس: 17 مهاجر[2]. وتوالت هجرة مناضلين آخرين من مناطق أخرى من العمالة. وعلى فترات[3]. ومن أجل تحسين ظروف المعيشة والبحث عن العمل. حسب تصريحات المهاجرين. لكن الإدارة الإستعمارية كانت مندهشة ومحطاطة من هذه الهجرة، وربطتها بأزمة وانشقاق "ح.إ.ح.د". وأخضعت المهاجرين لمراقبة خاصة حتى عند وصولهم فرنسا. وأشارت تقارير إلى أن سبب الهجرة قد يكون لمهام خاصة، مثل جمع الأموال. أو الإلتحاق بجماعة "مصالي الحاج"[4].

الأكيد أن حالة لا النظام والفوضى والإنشقاق كان لها ضلع كبير في هجرة عدد كبير من المناضلين وتراجع بعضهم عن ممارسة أي نشاط[5]: علما بأن وسائل الدعاية والتأثير الديماغوجية المستعملة من قبل الجماعتين جعلت من الصلح أمرا غير ممكنا[6].

من خلال معاينة وتصفح الأرشيف. تأكدنا من تداعيات الأزمة والخلاف الذي بلغ ذروته في وهران. أين تعفنت الأمور وبلغت حد الإصطدام الجسدي بين مناضلي "ح.إ.ح.د" وإن العينات والأمثلة التالية تدل على هذا:

– تعرض "جفال أحمد" وهو قائد سابق لقسمة في وهران. يوم 27 مارس 1954 إلى ضربه طعن بالخنجر من قبل شخص يكون عضو في الحزب[7].

– وجرح سي بلقاسم (وهو عضو قديم في الحزب. ومن جماعة "الأحول حسين") من قبل عناصر من جماعة "مصالي"[8] في أفريل 1954.

[1] CAOM, 5 I 23, Gendarmerie Nationale, Section de Tlemcen, Tlemcen, 17/03/1954.
[2] Ibid, Voir liste nominative des Immigrants.
[3] PRG N° 641, du 13/07/1954.
[4] CAOM, 5 I 23, opcit.
[5] Préf. d'Oran, Rapp. Mensuel, Août 1954.
[6] Ahmed Mahbas, thèse, OPCIT, P.500.
[7] PRG N° 2740, Oran, 02/04/1954.
[8] PRG N° 5195, Oran, 09/06/1954.

– وفي جويلية، "بنادي الوداد" بوهران، ضُرب النائب "فروخي مصطفى" من قبل "بلعباس لخضر"، المسؤول المحلي للمنظمة الخاصة في مدينة وهران، وكان من المصاليين[1].

كان من بين جماعة "مصالي الحاج" بوهران: "بلبقرة محمد الصغير"، و"بلعباس لخضر" و"سليماني محمد"[2]... كان لها نفوذ كبير، إستطاعت السيطرة على عدة مقرات ومارست دعايتها بواسطة بيع جريدة "الجزائر الحرة" وتوزيع مناشير. وتمكنت من فتح مقر جديد في: شارع القبائل، رقم 14 في مطلع سبتمبر 1954 [3] وكانت جماعة المركزيين مسيرة من قبل "سويح هواري"، ومن أعضائها "سماش أحمد"و "غالي جيلالي"، "العياشي عبد المؤمن"، "الحبيب كحلول بومدين" و"بريكسي محمد فاتح" ولم يكف لها مقر. لكن بحوزتها أموال خزينة الحزب[4].

فالصراع كان حادًا بين الجماعتين في وهران؛ على عكس ما كان في مناطق أخرى من العمالة.

دار النزاع بين الجماعتين حول إمتلاك المقّرات وأموال الحزب وقام "ممشاوي محمد" كممثل للمصاليين و"سويح هواري" كممثل للمركزيين بدور باز في الدعاية على مستوى العمالة.

وفي هذا الصدد، عقد "ممشاوي محمد" إجتماعا في مقر"ح.إ.ح.د" في عين تموشنت لتجديد الخلية يوم 5 مارس 1954. والقصد هنا هو تعيين عناصر مصالية وتنشيط الدعاية، وتكون المكتب الجديد من: "كويني عبد القادر" الملقب "ناصر" رئيسا. ومن "مزوار محمد" و"مغني صنديد بوسيف"، مكلفين بالدعاية. ومن الأعضاء: "بلعوج ميلود" و"كرارمة بن عودة" و"بن صالح محمد"[5].

وأعاد "ممشاوي محمد" اجتماعه مع أعضاء الخلية الجديدة يوم 04 جوان[6]. وفي معسكر، يوم 02 جويلية، عقد ممشاوي جلسة مع الخلية المحلية التي كانت تحت رئاسة "علقي محمد." وجاءت هذه الإجتماعات في إطار تحضير مؤتمر "هوانو"، وفرصة للدعاية لصالح جماعة "مصالي"[7]. واصلت جماعة "مصالي" دعايتها بعد

---

[1] PRG N° 6921, Oran, 27/07/1954.
[2] PRG N° 11849, Oran, 13/12/1954.
[3] Rapp P.E. Oran, du 16/09/1954.
[4] PRG N° 9576, Oran, 15/10/1954.
[5] Rapp. P.E. Ain Temouchent, du 09/03/1954.
[6] Gendarmerie Nationale, Cpie d'Oran, Sect. D'Ain Temouchent, du 12/06/1954.
[7] PRG N° 688/A, Mascara, 03/07/1954.

المؤتمر بوتيرة أكبر. وذلك بواسطة بيع جريدة "الجزائر الحرة". وتوزيع المناشير وتنظيم عمليات جمع الأموال[1] وعن طريق الإتصال المباشر بالخلايا. حتى لا يفسح المجال إلى الدعاية المضادة وتعطى بذلك الفرصة لجماعة "حسين الأحوال" أن تتوغّل فيها.

وفعلا. الحالات الكثيرة عن خلايا كانت مترددية بين الجماعتين والمواقف فيها متذبذبة وغير مستقرة بين فترة وأخرى. تأرجحت ومالت من جماعة لأخرى. وهو ما حدث في مستغانم. أين مال الكثير من المنخرطين إلى المركزيين. وقصد "تصفية الأجواء. وعزل المعارضين له". جاءت زيارة "ممشاوي محمد" إلى المدينة وخلال إقامته بها ما بين 23 و 24 أوت 1954. إتصل بمناضلي ح.إ.ح.د الموالين ومن أجل كسب أنصار جدد[2]، وفي الشهر الموالي. حسب تقرير. كان تعداد مناصري "مصالي" أكبر من تعداد جماعة المركزيين في مدينة مستغانم[3].

وفي نفس الإطار الدعائي. مكث "ممشاوي محمد" ستة أيام خلال شهر سبتمبر 1954 في مقاطعة تيارت. وكان له إتصالات مع عدة أعضاء من "ح.إ.ح.د". ومنهم "بوعبدلي محمد" و"بن عطا عبد القادر". و" بن ختو علي"[4]...

ومن الوسائل الدعائية المستعملة من قبل الجماعتين: الجرائد: "الجزائر الحرة" باللغة الفرنسية و"صوت الشعب" باللغة العربية لدى المصاليين. و"الأمة الجزائرية" باللغة الفرنسية و"صوت الجزائر" باللغة العربية لدى المركزيين[5].

---

[1] PRG N° 7711. Oran. 14/08/1954.
[2] CAOM. 921/43. sous préf. Mostaganem. Rapp. Août 1954.
[3] Sous préf. Mostaganem. Rapp. Septembre 1954.
[4] PRG N° 103. TIARET. 27/09/1954.
[5] PRG. Oran. Septembre 1954.

V- المركزيون والمصاليون في مقاطعات العمالة (اكتوبر 1954): جرد عام:

إختلف تقدير تعداد وقوة وتأثير العناصر الموالية للجماعتين المتنازعتين في عمالة وهران، وهذا نظرا لطبيعة الصراع و طرق الدعاية و حساسية المسألة وسرعة تطور الأحداث (غلق مقرات، حجز أموال، إصطدامات جسدية...). وأخذا بهذه الإعتبارات، قدر تقرير بأن جماعة "مصالي" قوية في جل مقاطعات عمالة وهران، ما عدا في قسمات سيدي بلعباس وعين تموشنت التأرجحتان بين الجماعتين والوضع فيهما متوتر[1]. واشار تقرير آخر إلى أن "تأثير جماعة" حسين الأحوال "ضئيل وشبه منعدم في معسكر وتيارت وتلمسان"[2].

وفي دراسة مطولة حول الوضعية السياسية في عمالة وهران شهر أكتوبر 1954، تفصيل دقيق في ذكر أسماء المناضلين والمسؤولين وانتمائهم إلى الجماعتين، والوسائل الدعائية المستعملة وحسب مقاطعات العمالة.

* ففي مقاطعة وهران، إستحوذت جماعة "مصالي" على المقر العام الكائن بـــ: 11 شارع القبائل، بالقوة، وعلى مقر نادي "السعادة" الموجود بـــ 7، شارع الباي محمد الكبير. بينما لا تملك جماعة المركزيين مقرا خاصا، إذ تنعقد إجتماعاتها في منزل "سويح هواري" بشارع إميل فيدال، دي مديوني، حاليا شارع عبد الله سيد أحمد -- حي القوالم[3].

* وفي مقاطعة مستغانم، مالت الكفّة إلى جماعة "مصالي الحاج"، منذ أوت 1954.

ومن المسؤولين الأساسيين في غليزان: "بن سوخال ماصي"، "غرناوط رشيد" و"شرياط غوتي". وفي إنكرمان (INKERMANN) وادي رهيو حاليا: "بن علي أحمد"، وفي مدينة مستغانم: "بن الشيخ عبد القادر" الملقب "قادي"، "بن نابي محمد"، "بصطاوي محمد" الملقب "بلحاجيط، "ولد عيسى بلقاسم" و"بخلوف عبد القادر" الملقب "مولاي الشريف".

---

[1] GGA, CAB, SLNA N° 1225, du 03/06/1954.
[2] PRG, Oran, Septembre 1954.
[3] CAOM, 92 II 284, GGA, CAB, Oran, Rapp. Situation politique dans le département d'oran – Octobre 1954.

تملك هذه الجماعة كل الوسائل المادية للحزب، من المقر الموجود بساحة سوق "تيجديت"، والمدرسة "L'éducatrice" وملحقاتها وفي المقابل، أصبح تأثير جماعة المركزيين محدودا. ومن عناصرها: "عبد الوهاب محمد" و"بن قدادرة عبد القادر"[1].

* وفي معسكر، الحالة مشابهة، إذ سيطرت جماعة "مصالي" بدت واضحة. ومن المسؤولين المحليين الموالين: "اسطمبولي مصطفى"،" عتو حاج عبد القادر"، "بومدين بغداد"، "طاهري عبد القادر" الملقب "كوبيبي" (Kobibi).

كانت الإجتماعات تنعقد في منازل كل من "اسطمبولي" و"عتو حاج". واستطاعت هذه الجماعة جمع أموال بلغت في شهر أوت: 14 ألف فرنك. والمعادل، كان تأثير جماعة المركزيين منعدم[2].

* وفي مقاطعة تلمسان، بقي تأثير جماعة "مصالي الحاج" واضحا، بإستثناء بعض المناطق الريفية المجاورة لنمور، وبلدية مغنية.

ففي مدينة تلمسان تم إقصاء "حميدو العربي" وهو أمين خزينة الخلية والنائب الرابع لـ ح.إ.ح.د بالبلدية، من الحزب نظرا لتعاطفه وقربه من جماعة "حسين الأحوال". وحسب "جريدة الأمة الجزائرية". فقد تم إقصاء كل من "حميدو" و"العربي" و" بربار محمد" وهو النائب السادس لـ "ح.إ.ح.د "ببلدية تلمسان"[3] ... تعنتا وظلما من قبل جماعة "مصالي". ومن بين الشخصيات البارزة المنتمية لها: وعلى رأسهم: "مصاوي محمد"، "بابا أحمد عبد العزيز"، "رمضان غوتي"، "بوعياد دباغ سيد أحمد"، "عباس عبد الله"، و"قنانش محمد"، و"بختي مولاي الهادي". وفي المقابل، لا وجود لتأثير جماعة المركزيين بالمدينة[4].

على العكس من هذا، فإن الوضع لم يكن واضحا في "نمور" والمناطق الريفية المجاورة لها، إذ لم تميل الكفة إلى أي جماعة. وكان الكثير من المناضلين ملتزمين الحياد وفي حالات أخرى: التردد.

والوضع متشابه في مغنية، والحالة قريبة من التكافؤ بين الجماعتين وكان من المسؤولين المحليين المنتمين إلى "جماعة مصالي":

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] La nation Algérienne, Septembre 1954.
[4] CAOM, 92 II 284, opcit.

– في بلدية مغنية الكاملة الصلاحيات: "ناصر بن عودة"، "خلدون بن عيسى الملقب "ميسوم"، "دارعو محمد"، "صديقي الشيخ"، و"جازيري مختار".

– وفي دوار بني واسين (البلدية المختلطة – مغنية): "بوعزة العابد" و"عبد المالك لخضر".

– وفي عنارية – مسيردة الفواقة (البلدية المختلطة مغنية): "مدواخ محمد" و"بوكويران رمضان"[1].

وكان من جماعة المركزيين:

– بالبلدية الكاملة الصلاحيات – مغنية : "كبير محمد"، وهو مسؤول القسمة، و"مستاري محمد الصغير"، "بوجليطة حسين"، "بن داود عبد الكريم"، "مرسلي محمد".

– وفي بن واسين – البلدية المختلطة – مغنية: "غاديري حسين".

– وفي داور عنارية – البلدية المختلطة – مغنية: "بختاوي عبد القادر". وهو تاجر ومزارع، وكان كثير التنقل في هذه المناطق الحدودية، وإلى المغرب وكان مكلفا بالدعاية[2].

* وفي مقاطعة سيدي بلعباس، قدر تعداد العناصر الموالية "لمصالي" حوالي مائتين(200)، ومن بين المسؤولين المحليين الذين مالوا إلى جماعة "مصالي": "عبد الدايم بن عودة"، "الأطرش محمد"، "عمير بلقاسم"، "عبد الغاني بن عالي"، "زواوي جيلالي"، "قوار محمد"، "دريسي بغداد" و"دريسي جلول"؛ وكان بحوزة هذه الجماعة مقر الحزب، وخزينة قدرت بحوالي سبعمائة (700) ألف فرنك في أوت 1954.

يلاحظ، هنا، أن الكثير من مناضلي جماعة "مصالي" قد غيّروا صفهم وتوجهوا لدعم جماعة المركزيين، ومنهم: "غزولي الحاج"، وهو قائد قسمة. ومن بين العناصر المحلية التي كانت ضمن جماعة المركزيين: " عمروش سعيد"، "بوعيت علي الملقب "مرابط"، "سقال بلعباس"، "ضلعة قويدر" و "مكدول بشير"[3].

---

[1] Ibid.
[2] CAOM, 92 II 284, opcit.
[3] Ibid.

عموما. يلاحظ على أن الكفة في هذا الصراع كانت لصالح جماعة "مصالي الحاج". ويمكن إرجاع هذا إلى طبيعة الدعاية المركزة ونوعية الخطاب الدعائي الممارس عن طريق وسائل عديدة. ومنها المناشير والرسائل. وفي هذا الصدد. لقد لقيت رسائل مصالي. خاصة منها لشهري ماي وجوان 1954 إستجابة شعبية كبيرة لتركيزه فيها على ضرورة العودة إلى المبادئ الثورية ومحاربة الإنحراف. حيث استطاع بذلك إستمالة عناصر كثيرة ومنهم قدماء الحزب وأعضاء المنظمة الخاصة.

إضافة إلى هذا. كان لنشاط "ممشاوي محمد" تأثيرا بليغا في إقناع المحايدين وبعض المترددين (حال قسمة مستغانم في أوت 1954).

في ظل الصراع بين الجماعتين وتمسك "مصالي الحاج" بهدفه الأول والأخير وهو تطهير القيادة[1]. تكررت مساعي الصلح. وفي إطارها. أرسلت وفودا إلى "مصالي" بمكان إقامته الجبرية بنيورت (NIORT).

وقد ترجاه "مصطفى بن بولعيد" وهو عضو في اللجنة المركزية للعدول عن موقفه حتى لا يكسر الحزب مقابل ضمان الشروع في الكفاح المسلح: إلا أن "مصالي" رد عليه بقوله: "أنا أبدأ أولا بتطهير الدار قبل الشروع في أي شيء"[2].

وعند استفحال الأزمة. رفضت جماعة من الشباب الانسياق وراء الجماعتين المتصارعتين وتبنت حيادا إيجابيا. إذ بادرت إلى اتخاذ حلول ملموسة. وبعودة "محمد بوضياف" من "فيدرالية فرنسا" وهو إطار من المنظمة الخاصة إلى الجزائر في مارس 1954. بدأ تنسيق الجهود بعقد عدة اجتماعات مع "محمد العربي بن مهيدي" و"مصطفى بن بولعيد". و"رابح بيطاط"....

وفي 23 مارس وفي اجتماع ضم كل من" بوضياف محمد". و" مصطفى بن بولعيد" و"محمد دخلي". و"رمضان بوشبوبة". تقرر تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)[3] ... وعقدت أول اجتماع لها في أفريل بمدينة الجزائر واتفق المجتمعون على إعطاء منظمتهم الجديدة طابعا ثوريا وإعدادها لعمل كبير حاسم وجدّي[4].

---

[1] ابراهيم لونيسي، نفس المقال، ص 109.

[2] ينظر إلى: شهادة عبد الحميد مهري حول الأزمة، جريدة الشعب ليوم 01 نوفمبر 1990.

[3] Mohamed Teguia, op cit, P.129-130.

[4] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2 ، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص 295.

الفصل الرابع

ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل وبداية الثورة التحريرية

I- اللجنة الثورية للوحدة و العمل بين الأهداف و الخطة

1- أهداف اللجنة الثورية

2- اجتماع الـ"22"عضوا

3- الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية

4- اجتماعات لجنة الستة

5- بيان أول نوفمبر 1954 وميلاد جبهة التحرير الوطني

II- المنطقة الخامسة: من الاستعداد إلى بداية الثورة

1- تحضير إنطلاقة الثورة

2- أول نوفمبر 1954 في الغرب الجزائري

أ- مدينة وهران

ب- منطقة الظهرة

ج- منطقة عين تموشنت

د- عمليات أخرى

III- مواقف الأطراف من اندلاع الثورة الجزائرية

1- الموقف الفرنسي الرسمي

2- الموقف الجزائري: الأحزاب والشعب

في ظلّ الصراع بين المركزين والمصاليين واستحالة المصالحة بين الجماعتين بادرت جماعة من المناضلين محايدين حيادا إيجابيا إلى التحضير الفعلي للثورة التحريرية. وشكلت عودة "بوضياف محمد" من فرنسا إلى الجزائر في مارس 1954 بداية عملية ومتقدمة في إعلان وميلاد تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (CRUA)، حيث لعب دورا بارزا في تنسيق الجهود وتأطير الاجتماعات بحكم تجربته النضالية. إذ كان مسؤولا في فيدرالية "ح.إ.ح.د" وعضو سابق في المنظمة الخاصة، إلى جانب "مصطفى بن بولعيد" الذي كان عضوا باللجنة المركزية لـ "ح.إ.ح.د".

I- اللجنة الثورية للوحدة والعمل بين الأهداف و الخطة:

تأسست" اللجنة الثورية للولحدة والعمل" يوم 23 مارس 1954، رسميا عقب اجتماع ضم "بوضياف محمد" و"مصطفى بن بولعيد" إلى جانب كل من "محمد دخلي" وهو من اللجنة المركزية لـ "ح.إ.ح.د "و"بوشبوبة رمضان" مفتش عام للحركة[1].

1- أهداف اللجنة الثورية:

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في شهر أفريل 1954 بمدينة الجزائر. واتفق المجتمعون على إعطاء منظمتهم الجديدة طابعا ثوريا وإعدادها لعمل كبير حاسم وجدّي وبأهداف محددة وبرنامج عمل[2].

ويكون "زبير بوعجاج"، وهو من قدماء المنظمة الخاصة، وكان مكلفا بتخزين الأسلحة والمتفجرات في منطقة "بوفاريك" قبل الثورة، هو الذّي اقترح هذه التسمية[3].

دعت اللجنة في بيانها التأسيسي إلى حماية ووحدة الحزب وإلى دراسة أسباب الصراع والانشقاق داخل هياكل "ح.إ.ح.د" وضرورة إبعاد المناضلين في الهياكل القاعدية للحزب عن هذه الأزمة. وإلى تصفية الجو وتوحيد الصفوف. وتركيز كل الجهود من أجل الكفاح المسلح وضرورة مباشرته. وإنطلاقا من هذه الأهداف المعلنة في البيان، اتضح سعي قيادة اللجنة إلى الحياد والعمل من أجل الكفاح المسلح،

---

[1] Mohamed Teguia, op cit, p129-130.

[2] يحيى بو عزيز، ثورات الجزائر... نفس المرجع ، ص295.

[3] Yves Courrière, La guerre d'Algérie (1954-1957), le temps des léopards, T1, Paris:R. Laffont, 1992, p67.

واعتبرت بذلك "اللجنة الثورية وريث طبيعي للمنظمة الخاصة. نظرا لحملها نفس أهداف المنظمة".[1]

وفي سرية تامة. شرعت اللجنة الثورية في تجنيد الشباب منذ ماي 1954 في كل أنحاء الجزائر وتكلّف "محساس أحمد" بنشر أفكار وأهداف اللجنة في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا وتم الاتصال "بمحمد الأمين دباغين" قصد تبني أهدافها. إلاّ أن هذا الأخير لم ينضم إليها وأبقى على الباب مفتوحا بينهما. والتحق فيها بعد انطلاق الثورة...[2].

ومن أجل التعريف بأهدافها. أصدرت اللجنة الثورية صحيفة إعلامية سياسية "الوطني" (Le patriote). صدر العدد الأول لها يوم تأسيس اللجنة. والعدد السادس والأخير يوم 05 جويلية 1954[3]. وكانت تطبع من قبل "صالح لوانشي "بمقر الكشافة الإسلامية الجزائرية بمدينة الجزائر وكتب فيها مناضلون كثيرون مثل" محمد العربي بن مهيدي" و"ديدوش مراد "و"حسين الأحول"...[4] ووجهت عبر مقالات عديدة انتقادات مباشرة لجماعة" مصالي الحاج".[5]

كشف تقرير عن مصالح الإستخبارات الإستعمارية عن وجود "اللّجنة الثورية للوحدة والعمل". لأول مرة يوم 15 أفريل 1954. وتم التعرف على قادتها واتصالاتهم بأنحاء الجزائر وفي القاهرة (تقرير في 05 ماي 1954[6]). واعتبرت عدة دراسات بأن هذه اللجنة هي من دعم المركزيين ولم تعط إدارة الحاكم العام للجزائر عناية خاصة للتقرير الصادر عن الجنرال "شون" (Shoen) رئيس مصلحة "الاتصال لشمال إفريقيا" (SLNA). وفيه تفصيل عن ميلاد "التيار الثالث ضمن "ح.إ.ح.د" الذي ضم عدة مناضلين اختاروا الحياد".[7]

ولم يتعرف حكام العمالات الثلاثة عن وجود خلايا وأفواج تابعة للجنة الثورية للوحدة والعمل إلا بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخ ميلادها[8].

---

[1] Vatin J.C, Formations nationaliste et transformations nationale, **RFEPM**, Paris, n°01, janvier 1975, p57.
[2] Yves courrière , op cit , p110-112.
[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ج3، ص403.
[4] محمد عباس، رواد الوطنية...، مرجع ، ص120.
[5] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire**, op cit , p310.
[6] Robert Aron, op cit, p 326-327.
[7] Yves courrière , op cit , p89.
[8] Yves courrière , op cit, p90-91.

تأسست اللجنة الثورية في ظرف متميز بالأزمة وشدة الصراع بين الجماعتين المتنازعتين وكان فيها الإلتزام بمبدأ الحياد الإيجابي صعب. ورغم ذلك، استطاعت اللجنة حسب شهادة "محمد بوضياف". أن "تؤدي خدمات جليلة في ميدان رفع الوعي السياسي. حيث بدأ المناضل يبدي رأيه حول النزاع بدل الانحياز إلى طرف أو آخر" [1]

وفي هدا الصدد تزكي عدة شهادات توجه اللجنة الثورية للوحدة والعمل القريب من أعضاء اللجنة المركزية لـ ح.إ.ح.د. ومنها رأي عبد الحميد مهري الذي ذهب إلى القول بأن "ولادة اللجنة الثورية كانت بمساعدة اللجنة المركزية للحزب" [2]. وأكّد أحد قادة الحزب. وهو عبد الرحمان كيوان هذا الطرح بقوله بأن "اللجنة المركزية كانت تقوم بتمويل صحيفة الوطني السابقة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل" [3].

ويرى المؤرخ الفرنسي القريب من توجه أفكار مصالي بأن "بوضياف لقي دعما كبيرا من المركزيين. بل قبل دعمهم و مساعدتهم له كردّ على توجه جل قسمات فيدراليات ح.إ.ح.د في فرنسا إلى جماعة مصالي الحاج". [4]

وفعلا، كان بوضياف يكن الحقد للمصاليين لسوء معاملتهم له عندما كان متواجدا بفرنسا. [5]

وفي اعتقادنا. إنّ موقف بوضياف من المصاليين لا يفسر إطلاقا اعتبار اللجنة الثورية للوحدة والعمل موالية للمركزيين، بل على العكس من ذلك، سعى بوضياف إلى أن تكون اللجنة الثورية محايدة عن الجماعتين المتصارعتين.

وحسب مصالح الإستخبارات الإستعمارية، فإنّ "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "استطاعت تجنيد طلبة وعناصر من الكشافة الإسلامية الجزائرية وقدماء المنظمة الخاصة". [6]

---

[1] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، (د.ت) ، ص102.

[2] ينظر إلى شهادة عبد الحميد مهري، جريدة الشعب، الجزائر، 01نوفمبر 1990.

[3] ينظر إلى شهادة عبد الرحمان كيوان، في : محمد عباس، رواد الوطنية، ص120.

[4] Jaques Simon, Messali Hadj (1898-1974) , chronologie commentée . Paris : l'harmattan /CREAC 2004, p157-158.

[5] Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire, .. op cit , p307.

[6] CAOM- 41228. PRG n°2300, Alger , 27/04/1954.

وقد أكّد" مرباح" (مسؤول عن جماعة مصالي) بأنّ هذه اللجنة هي من تدبير وتخطيط "عبد الرحمان كيوان "(أي من المركزيين) "[1].

ولا أحد ينفي جهود "حسين الأحول" في دعم اللجنة الثورية منذ تأسيسها والعمل على احتوائها و جعلها تابعة لهم حتى كادت أن تكون مجرد أمانة عامة للحزب، حسب ادعاء المركزيين.[2]

ومن هنا، كان لا بد من تصحيح مسار اللجنة الثورية حتى تكون فعلا محايدة وتضطلع إلى تحقيق مهامها، وتحت ضغط وإلحاح "محمد العربي بن مهيدي" و"ديدوش مراد" و"احمد محساس"، نفذ "محمد بوضياف "خطة لينة ومحكمة كانت الغاية منها جعل هذه اللجنة الفتية تبتعد عن تأثير المركزيين، وذلك بإبعاد "دخلي محمد" و"رمضان بوشبوبة" منها نهائيا. تم ذلك عقب اجتماع عقده "بوضياف" مع العضوين في جوان 1954 بالبليدة، حيث طرح عليهما فكرة تعيين منسق لقيادة اللجنة، علما بأنّه كان يعلم مسبقا برفضهما للمقترح، وبذلك استطاع "بوضياف" تنحيتهما بسهولة من اللجنة.[3]

وخلال الاجتماع، قال لهم "بوضياف": "ها هو "مصالي" يتجه نحو عقد مؤتمر لأنصاره، ومن المحتمل أن تحذو اللجنة المركزية حذوه، فما العمل يا ترى؟ فكان جوابهم: نواصل مهمتنا، فكان ردنا: ماذا نواصل؟ لقد دقت ساعة العمل! وهنا افترقت بنا السبل بعد أن فشلنا في تحقيق وحدة الحزب".[4]

دعت اللجنة الثورية، فعلا إلى وحدة الحزب، وعلى "أمل أن يكون عقد مؤتمر جامع وديمقراطي وذا تمثيل واسع"[5]، إلاّ أنّ المؤتمرات الإستثنائية لجماعة "مصالي" والمركزيين على التوالي في جويلية وأوت أكدت على تمسك كل طرف بموقفه وموقعه بما حملته من قرارات كرّست القطيعة.[6]

ومن هنا، دخلت اللجنة الثورية مرحلة حاسمة ومتقدمة نحو الاستعداد الفعلي للعمل المسلح بعد أن دعت المتصارعين إلى الدخول في مرحلة الإعداد للثورة، ولقيت هذه الدعوة استجابة نسبية عند المركزيين إذ اشترطوا أن يكون هناك سندو دعم من

---

[1] Ibid.

[2] Mohamed Boudiaf , **Ou va l'Algérie?**, Paris ; de l'étoile. 1964, p69-70.

[3] Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire**, .. op cit , p308-310.

[4] محمد عباس، **اغتيال حكم... أحاديث مع بوضياف**، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2001، ص43.

[5] **Le patriote** n°03, Mai 1954.

[6] ينظر إلى قرارات المؤتمرين عند: عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر ، ج3، ص415-421.

الخارج، بينما رأى المصاليون بأن هذا الأمر هو خروج على الطاعة وتمرد على القانون[1].

تمكنت اللجنة الثورية من فرض وجودها كتيار ثالث محايد عن الجماعتين، وفي هذا، رأى "بوضياف" بأنّ "اللجنة ليست بمنظمة ولا هي حزب و لا فريق على شاكلة المركزيين في ذلك الوقت. بل هي لجنة كما يتضح ذلك من اسمها، هدفها إطلاق حركة رأي عام قادر على تلاحم القاعدة النضالية للحيلولة دون وقوفها في تحالف وراء هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة"[2].

شرعت "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" منذ جويلية 1954 في مرحلة الإستعداد الفعلي، "وفي وقت كان لابدّ من الإسراع للشروع في الثورة... وعدم ارتكاب خطأ "المنظمة الخاصة" التي أطالت "التحضير للعمل المسلح المباشر"[3].

ومن أجل تحديد الخطّة والإستراتيجية المتبعة في تفجير الثورة، لم تغلق اللجنة الثورية أبواب الحوار والتشاور ولم تمارس إطلاقا القطيعة والإنفرادية في نهج وأسلوب عملها، بل على العكس، كانت هناك عدة اجتماعات سرية مع مسؤولين من اللجنة المركزية للحزب. ونُسّقت الجهود وتبادلت الآراء مع قادة و مسؤولي الحزب المتواجدين في الخارج.

وفي هذا الإطار، سافر "بوضياف محمد" إلى "برن" (Berne) بسويسرا يوم 7جويلية أين التقى مع "أحمد بن بلة" و"حسين آيت أحمد" و "خيضر محمد"، وهناك عرض بوضياف خطة تفجير الثورة، والتي لقيت موافقة وتأييد الجميع[4].

وبالمدينة ذاتها و خلال نفس الشهر، تم اجتماع كل من" بوضياف"، "بن بولعيد" "ديدوش مراد"، و"محمد العربي بن مهيدي" من جهة، و"حسين الأحول"، و" محمد يزيد" من المركزيين، من جهة أخرى، دار النقاش فيه حول تمويل خزينة الحزب لصالح "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "قصد شراء الأسلحة والعتاد الحربي الضروري لمباشرة الثورة، "علما بأنّ أموال الحزب الموجودة إذ ذاك في سويسرا كانت مقدرة بخمسة ملايين فرنك"[5]. وإرسال أعضاء من اللجنة المركزية

---

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص103.

[2] Mohamed Boudiaf, op cit , p69-70.

[3] Ferhat Abbas, Guerre et révolution d'Algérie – La nuit coloniale , Paris , Julliard , 1962, p217.

[4] محمد عباس، **اغتيال حلم**... نفس المرجع ، ص53-54.

[5] Yves courrière, op cit, p67.

إلى الخارج بغية شرح القضية الجزائرية ودعم العمل الدبلوماسي. إلا أن المقترحين لم يلقيا قبولا من قبل أعضاء اللجنة المركزية للحزب.[1]

بادر "بوضياف" إلى الاتصال بمناضلي الحزب وأكثرهم كان من المنظمة الخاصة. ومنهم: "زيغود يوزسف". "الأخضر بن طوبال" و"سويداني بوجمعة". و"بوشعيب أحمد... "وكان من الواجب الإتصال مع مناضلي القاعدة وعقد اجتماعات لشرح الوضع. وفعلا ذلك ما حدث.... وخلال ثلاثة أشهر كاملة جاب إطارات المنظمة الخاصة القدماء أنحاء البلاد باستثناء القبائل الكبرى..."[2]

ولقد استطاعت اللجنة الثورية أن تجند عددا كبيرا من المناضلين الوطنيين[3] مهيئين ومستعدين للكفاح المسلح.

2- اجتماع الـ 22 عضوا:

أمام الوضع المتردي والمتأزم. بادر أعضاء اللجنة الثورية إلى أن يكونوا أحرارا من أي التزام تجاه الجماعتين المتصارعتين. فبادروا إلى تكثيف اتصالاتهم داخل وخارج الجزائر من أجل شرح مخططهم وموقفهم وكسب التأييد الضروري.

وفي هذه الأجواء. قرر أعضاء اللجنة الثورية الدعوة إلى اجتماع سري تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح. "وذلك بقصد دراسة الوضعية وتقرير ما ينبغي عمله"[4]. وسعى منظمو الاجتماع وهم: "محمد بوضياف". "مصطفى بن بولعيد". "محمد العربي بن مهيدي". "ديدوش مراد" و"رابح بيطاط"*. إلى أن يحضر أعضاء وإطارات المنظمة الخاصة[5] والموثوقين والذين أثبتوا على قدراتهم وتمسكهم بخطهم الثوري.... علما بأنّ الكثير منهم كان لا يزال في السجون. وقع الاجتماع في منزل

---

[1] Mohamed Harbi. **FLN , Mirage et réalité**. op cit . p101.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر ،ج3، ص454.

[3] عمار هلال، ابحاث ودراسات.. ، ص: 353-353.

[4] نفسه.

* رابح بيطاط: مولود في 1925، بعين الكرمة بقسنطينة، انضم إلى ح.ش.ج خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، و من منظمي اجتماع الـ"22" كلف بقيادة المنظمة الرابعة اعتقل في 23 مارس 1955، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956)، وفي الحكومة الموقتى الجزائرية. ينظر : عبد القادر حميد، نفس المرجع ، ص 256.

[5] احسن بومالي، نفس المرجع ، ص109.

"إلياس دريس" "بحي صالومبيي" (Clos Salembier) بالمدنية حاليا بمدينة الجزائر، نهاية جوان 1954.[1]

وشارك فيه إلى جانب المنظمين الرئيسيين الخمسة للاجتماع. كل من:

– عن منطقة الجزائر: "عثمان بلوزداد". "محمد مرزوقي". "الزبير بوعجاج" و"إلياس دريش".

– عن منطقة وهران: " بوصوف عبد الحفيظ". و"بن عبد المالك رمضان ".

– عن منطقة قسنطينة : "محمد مشاطي". "عبد السلام حباشي". "رشيد والسعيد بوعلي".

– عن منطقة الشمال القسنطيني: "زيغود يوسف" و"الأخضر بن طوبال". "عمار بن عودة " و"باجي مختار".

– عن منطقة جنوب قسنطينة: " عبد القادر العمودي".[2]

ترأس "مصطفى بن بولعيد" الاجتماع. وخلال الفترة الصباحية. قرأ "محمد بوضياف" تقريرا مطولا عن الاجتماعات التمهيدية التي تمت قبل اللقاء. وكان ينوب عنه من وقت لآخر "محمد العربي بن مهيدي" و" ديدوش مراد". وقد تناول التقرير بالعرض و التفصيل النقاط التالية:

1– نبذة تاريخية عن "المنظمة الخاصة" منذ تأسيسها.

2– تأثيرات القمع والتنديد بالموقف المتخاذل لقيادة الحزب.

3– العمل الذي قام به قدماء "المنظمة الخاصة" (1950-1954).

4– أزمة الحزب وشرح موقف "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" تجاهها من المركزيين وإزاء حالة قيام الحرب التحريرية في تونس و المغرب...[3].

وفي الفترة المسائية. فتح النقاش حول ما جاء في التقرير. وجرى ذلك في هدوء وفي جو أخوي صريح. حسب شهادة "محمد بوضياف"[4]. وكان التركيز فيه حول

---

[1] Aissa Kechida, Les architectes de la révolution – Témoignage , Alger, Chihab, 2001, p67.

[2] عمار هلال، نفس المرجع ، ص454.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، نفس المصدر ، ج3، ص456.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، نفس المصدر ، ج3، ص457.

سؤال جوهري: هل حان الوقت للكفاح المسلح؟ وردا عنه، تباينت المواقف بين المجتمعين على النحو التالي:

الموقف الأول: ومثله المناضلون الملاحقون من الإدارة الإستعمارية، وهم من أعضاء "المنظمة الخاصة"، ورأوا بأن الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة الّتي يمر بها الحزب والحركة الثورية ككل.

الموقف الثاني: لا ينكر أصحابه ضرورة الكفاح المسلح، لكنهم يرون بأن الوقت لم يحن بعد لإعلانه.[1]

وفي خضّم النقاش، تأرجحت الكفة لصالح أصحاب الموقف الأول. وبذلك تقرر الاتفاق على الشروع في العمل المسلح، وتمت المصادقة على النقاط التالية:

1- البقاء على الحياد أي عدم الدخول في الصراع الدائر بين المركزيين والمصاليين.

2- العمل على توحيد قيادي الحزب.

3- تدعيم مواقف "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في أهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة والعمل.

4- تفجير الثورة في تاريخ تعده لجنة مصغرة.[2]

وانتهت اللائحة بالجملة التالية: "إنّ الإثنين والعشرين يكلّفون المسؤول الوطني، الّذي سينتخب، بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة".[3]

وقبل انتهاء أشغال الاجتماع، أشرف رئيس الجلسة وهو "مصطفى بن بولعيد" على الانتخاب الذي جرى في سرية تامة، وبعد اقتراع أول، لم تحسم فيه النتائج، جرت عملية انتخابية أخرى انتهت بانتخاب "محمد بوضياف" كمسؤول وطني مكلف بمسؤولية تعيين قيادة مهمتها تنفيذ ما جاء في اللائحة.

وفي اليوم الموالي، عيّن "بوضياف" كل من "مصطفى بن بولعيد"، و"محمد العربي بن مهيدي" و"ديدوش مراد" و"رابح بيطاط "لهذه المهمة، وبذلك تكونت لجنة خماسية.

---

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص112.
[2] نفسه، ص113-114.
[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، نفس المصدر ، ج3، ص457.

وعقدت أول اجتماع لها بمنزل "كشيدة عيسى" "بنهج بربروس" بمدينة الجزائر، أين تمت دراسة اللائحة وكيفية تطبيقها. وانتهى اللقاء بقرارات مهمة هي:

1- جمع قدماء "المنظمة الخاصة" وتنظيمهم في وحدات.

2- الإستعداد العسكري، تدريب باستعمال المتفجرات وصنع ما يمكن من قنابل.

3- مضاعفة الاتصال بمسؤولي منطقة القبائل المترددين للانضمام إلى العمل المسلح.[1]

3- الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية:

في تقييم عام للصعوبات التي واجهت "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" منذ تأسيسها إلى غاية انعقاد اجتماع الـ"22"، أي من مارس إلى نهاية جوان 1954، يمكن القول بأن اللجنة الثورية منذ ولادتها سعت إلى تحقيق وحدة الحزب، هو مبتغى صعب في تلك الظروف. ومن المتاعب التي واجهتها ما يلي:

1- مساعي اللجنة المركزية للحزب في احتوائها وجعلها هيئة تابعة للمركزيين، إلا أنّ إبعاد "دخلي محمد"و طرمضان بوشبوبة" من اللجنة الثورية، أعطاها استقلالية وتحررا في المبادرة وحيادا في الموقف.

2- تخوف جماعة من مناضلي منطقة قسنطينة من الانسياق والميل وراء جماعة المركزيين وتحفظهم على طريقة تعيين أعضاء لجنة الخمسة من قبل المسؤول المنتخب (أي بوضياف محمد) بواسطة التعيين المباشر.[2]

وقد أبدت هذه الجماعة المشكلة من "غراس عبد الرحمان"، "حداد يوسف"، "مشاطي محمد"، "حباشي عبد السلام"، "سليماني ملاح" و"بوعلي سعيد" رأيها وموقفها في ضرورة إحصاء الوسائل المادية المتوفرة و الموجودة فعلا من سلاح ومال... وتحديد التغطية السياسية لنشاط اللجنة الثورية ودور المناضل في ظل هذه الهيئة وأثارت مسألة التمثيل، حيث رأت من الأهمية والأولوية استمالة شخصيات سياسية مرموقة من قبل اللجنة الثورية، وعليها كذلك ترويج وإشاعة برنامجها في الداخل والخارج.[3]

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، نفس المصدر ، ج3، ص458.
[2] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité** , op cit , p103-104.
[3] Aissa Kechida, op cit , p69-70.

وقد كلفت هذه الجماعة "رابح بيطاط" بتبليغ هذه الآراء إلى "بوضياف" الّذي رد بتوجيه الدعوة إلى أعضائها لحضور اجتماع خاص تقدّم فيه الاقتراحات حول الاستراتيجية الواجب اتباعها. واقترح على "غراس عبد الرحمان" أن يكون ضمن لجنة الستة. لكن هذا الأخير رفض. وأكّد "بوضياف" في المقابل على أنه لا تراجع على التوصيات المتخذة في اجتماع الـ"22".

3- قضية مساهمة منطقة القبائل في "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" ودعم الكفاح المسلح: حسب شهادة بوضياف "لقد انحازت هذه المنطقة في بداية الخلاف إلى زعيم الحزب. ونظرا لصعوبة الاتصال. لم يتمكن هو ورفاقه أي بوضياف من شرح مواقفهم لمناضليها شرحا كافيا كما حدث في جهات أخرى من البلاد".[1]

وأضاف قائلا: "نظرا لأهمية هذه المنطقة. من حيث الموقع الجغرافي وعدد المناضلين. لم يخطر بالبال أن تترك بعيدة عن الحركة ومن أجل ذلك قمنا بمحاولات عديدة للاتصال بهم".[2]

وفعلا. كانت هناك عدة محاولات في اجتماع أعضاء من اللجنة الثورية مع مسؤولي منطقة القبائل منذ أواخر ماي 1954. أي قبل اجتماع لجنة الـ"22". وتكرر لقاء آخر في 03 جوان ضم كل من "بوضياف". "بن مهيدي". "بن بولعيد". "ديدوش". "بيطاط" عن اللجنة الثورية. و"كريم بلقاسم"* و"عمر أوعمران"** ممثلين عن الحزب في منطقة القبائل وفيه قدم "كريم بلقاسم" إلى "بوضياف" قادة الدوائر السبعة للحزب بمنطقة القبائل. إلاّ أنّ هذه اللقاءات لم تحقق نتائجها في توحيد الصف ولمّ الشمل بانضمام مناضلي المنطقة إلى اللجنة الثورية. ولم يتمكن "بوضياف" من إقناعهم بحضور اجتماع لجنة الـ"22".

تجددت بعده مساعي لجنة الخمسة و تكررت اللقاءات بين الطرفين: أعضاء من اللجنة من جهة. وممثلين عن منطقة القبائل من جهة أخرى.

بلغ عدد هذه اللقاءات ثلاثة وهي:

---

[1] محمد عباس، **اغتيال حلم**، نفس المرجع ، ص49.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون ، نفس المصدر ، ج3، ص458.

* **كريم بلقاسم (1922-1970)**: من مواليد دوار أيت يحيى موسى قرب ذراع الميزان. انخرط في ح.ش.ج بعد 1945، تخلى عن جماعة مصالي في أوت 1954، و أصبح العضو السادس لقيادة اللجنة (ج.و.ت)؛ و مسؤول منطقة القبائل ...

-Voir : Mohamed Harbi. **FLN : Mirage et réalité** , op cit. p103-104

** **عمر أوعمران** : مولود في 1919 بالقبائل، عضو في ح.ش.ج متابع قضايا منذ ماي 1945، نائب كريم بلقاسم خلال بداية الثورة، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية...

-Voir : Ibid . p301.

– لقاء جمع كل من" ديدوش مراد"." بن طوبال"." عمار بن عودة" عن اللجنة الثورية مع "عمر أوعمران".

– لقاء "ديدوش مراد". "بن طوبال". "بن مهيدي". "زيغود" عن اللجنة الثورية مع "عمر أعمران".

– لقاء ثالث جمع" بوضياف"." بن بولعيد" مع "كريم بلقاسم". وخلاله طرح "بوضياف" الأسئلة المباشرة التالية:

1– هل أنتم مؤيدون للعمل الثوري؟ وإلاّ فما هو السبب؟

2– وإذا كان الجواب بنعم. فما هي المساهمة التي تنوون تقديمها؟

3– وإذا قام غيركم بعمل ثوري. فماذا يكون موقفكم؟ [1]

وعند تقديمها من قبل "كريم بلقاسم" و"أوعمران" على مناضلي الحزب في منطقة القبائل. لقيت هذه المبادرة رفضا من قبل المصاليين. بل أن "مولاي مرباح" أمر "كريم بلقاسم" بقطع هذه الاتصالات.

ويقول "بوضياف" بأنّ "هذه المساعي أضاءت الطريق "لكريم بلقاسم" و"أوعمران" فاستنتجا أنه ان أوان السير معنا و التزم بذلك فعلا في الاجتماع الذي عقدناه في نهج "شين" في نهاية شهر أوت 1954. ... وبذلك انضم "كريم بلقاسم" إلى منظمتنا وكان العضو السادس فيها. ومعه "أوعمران" كمستخلف"[2]. وبذلك استطاعت "لجنة الخمسة" أن تضمن انضمام منطقة القبائل ومساهمتها في تحضير للثورة. وبغية الاستعداد الفعلي. كان لا بدّ من البحث عن دعم خارجي ووسائل مادية (المال. الأسلحة..).

وفي هذا الإطار. سعت اللجنة إلى كسب تأييد "الوفد الخارجي" الذي كان يتكون من "محمد خيضر". "أحمد بن بلة" و" حسين آيت أحمد". حيث تمت عدة اتصالات بعد لقاء جويلية 1954 بمدينة "برن" (Berne) السويسرية بين "بوضياف" و"أحمد بن بلة". ثم لقاء آخر في أوائل أوت بنفس المدينة. حضره كذلك "ديدوش مراد". للنظر في إجراء اتصالات مع مسؤولين مغاربة وتونسيين كان قد دعاهم "بن بلة" للاجتماع. وهم: "عبد الكبير الفاسي" من المغرب. و"عزالدين عزوز" من تونس لمناقشة مسألة تمويل وتمرير أسلحة عبر الحدود إلى الجزائر.

---

[1] FERHAT Abbas. op cit . p219.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، نفس المصدر ، ج3، ص460.

وحسب شهادة" بوضياف "خلال الاجتماع. تعهد "عبد الكبير الفاسي" بتسليم كمية من الأسلحة من الريف المغربي في أجل أقصاه شهر واحد بعد دفع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي بسويسرا. و في الحال. قدمنا له قائمة اسمية بالأسلحة المطلوبة".

لكن رغم هذه المجهودات. لم تدخل أية قطعة سلاح إلى الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية.[1]

4- اجتماعات "لجنة الستة":

ولقد أكدت "لجنة الستة" في اجتماعها بتاريخ 10 أكتوبر 1954 على صعوبة الحصول على الأسلحة. وعلى فشل عدة اتصالات مع شخصيات في الحزب بغية كسب تأييدهم وتبنى أعضاء اللجنة مبدأ القيادة الجماعية وتحديد تاريخ 15 أكتوبر 1954 للشروع في الثورة. ثم تراجع أعضاء اللجنة عنه.[2]

وفي اجتماع آخر. بتاريخ 24 أكتوبر 1954. وضعت "لجنة الستة" اللمسات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية. وخلاله تم الاتفاق على:

- اللامركزية: كمبدأ للتسيير. وهذا نظرا لشساعة مساحة البلاد. فمن الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي لتسيير الكفاح. ومن ثمة ترك حرية المبادرة لكل منطقة.

- أولوية الداخل على الخارج. أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المقاتلين بالداخل.

- إعطاء تسمية للتنظيم الذي يحل محل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل". وتم الاتفاق على "جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و) "Front de libération nationale" (FLN). وجناحها العسكري المتمثل في "جيش التحرير الوطني" (ALN) "Armée de libération nationale".

- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية. وكان اختيار تاريخ ليلة الأحد إلى الإثنين 01 نوفمبر 1954 الموافق لـ 6 ربيع الأول 1374 هـ على الساعة الصفر: منتصف الليل لأسباب تكتيكية وعسكرية. منها وجود عدد كبير من عساكر وضباط

---
[1] Mohamed Teguia, op cit, p135.
[2] Jean Vaujour . De la révolte à la révolution . Aux premiers jours de la guerre d'Algérien .Paris : Albin Michel, 1985, p161.

الجيش الفرنسي في عطلة نهاية الأسبوع، بالإضافة إلى انشغالهم باحتفالات العيد المسيحي للقديسين (La Toussaint).

ومن جهة أخرى، فإن اختيار تاريخ اندلاع الثورة له دلالة دينية من خلالها تأكيد على الانتماء الحضاري الإسلامي للشعب الجزائري، ففي يوم الإثنين، ولد رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين وهو من أفضل الأيام والتي ترفع فيها الأعمال إلى الله تعالى. وبقي تاريخ اندلاع الثورة سرا مكتوما إلى الليلة المذكورة، وحددت كلمة السر: "خالد وعقبة".

وتم تحديد المناطق وتعيين قادتها بالشكل التالي: خمسة مناطق (Zones) وكل منطقة تضم نواحي (Régions)، وهي كما يلي:

– **المنطقة الأولى**: الأوراس. **تحت قيادة "مصطفى بن بولعيد" ويساعده "بشير شيهاني"**.

– **المنطقة الثانية**: الشمال القسنطيني: **قائدها: "ديدوش مراد" ونائبه "زيغود يوسف"**.

– **المنطقة الثالثة**: القبائل: قائدها "كريم بلقاسم" ونائبه: "عمر أوعمران".

– **المنطقة الرابعة**: مدينة الجزائر وضواحيها: قائدها: "رابح بيطاط" ويساعده "بوجمعة سويداني".

– **المنطقة الخامسة**: الغرب. تحت قيادة "محمد العربي بن مهيدي" ونائبه: "عبد المالك رمضان" وبقت المنطقة السادسة (الصحراء) كمشروع. تكونت بعد مؤتمر الصومام 1956 وكانت تخضع إلى مسؤولية "مصطفى بن بولعيد" بمساعدة "عاشور زيان" وتولى "محمد بوضياف" التنسيق بين المناطق والاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة ("بن بلة"، "آيت أحمد"، "خيضر محمد") قصد تبليغ وإيصال مختلف الوثائق المتعلقة بالثورة. وكلف الوفد بالدعاية للثورة الجزائرية وتنوير الرأي العام وجمع الأموال والأسلحة.[1]

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص76-77.

وقد جرت هذه الاستعدادات والاتصالات دون دراية من السلطة الاستعمارية ولا علم من الحاكم العام للجزائر "روجي ليونار" (Roger Léonard) الذي أكدّ. قبل نوفمبر 1954، بانّ الوضع هادئ.[1]

حسب شهادة "بوضياف محمد". كانت الخطة الثورية تتضمن قطع المراحل الثلاثة التالية:

1- تكوين جماعات فدائية والقيام بعمليات تخريب القصد منها التكوين العسكري والاحتكاك المباشر.

2- تحقيق حالة اللاأمن العام. وذلك بدعم وإقامة شبكة سرية قوية للدعاية وإشراك الشعب في المجهود الثوري.

3- وفي المرحلة الثالثة: تكوين حكومة مؤقتة في منطقة محررة.[2]

وجد أعضاء اللجنة الثورية: أي القادة الأوائل أنفسهم أمام خيارين من الناحية التنظيمية قصد تفجير الثورة التحريرية وهما:

الخيار الأول: وضع مخطط كامل مدروس لإنطلاق الثورة في ظروف ملائمة. ولكن كان هذا معناه تأجيل الثورة إلى وقت غير محدد. وفي هذا الصدد. وحسب شهادة "عبد الرحمان كيوان": "إن اللجنة المركزية لـ" ح.إ.ح.د" طلبت من اللجنة للوحدة والعمل تأجيل اندلاع الثورة لفترة تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة شهور قصد إحكام التنظيم". وأضاف قائلا: "لكن أظن أن التأجيل كان غير ممكن".[3]

الخيار الثاني: وهو إعلان الثورة أولا ثم الشروع في العمل العسكري والسياسي بعد الإنطلاقة. وتم فعلا العمل به[4]. رغم ضآلة الإمكانيات المادية من السلاح والمال. وقادت "جبهة التحرير الوطني" وجناحها العسكري" جيش التحرير الوطني" زمام الثورة.

---

[1] Henri Alleg . op cit. T1. p282.
[2] **Le monde.** Paris. 02/11/1954.
[3] Voir Témoignage de Kiouane A du 16/07/1988 **: Le monde , la guerre d'Algérie.** Dossier et témoignages réunis et présentés par : Patrick Eveno et Jean Planchais. paris : La découverte . 1989. p35-38 .

[4] احسن بومالي ، نفس المرجع ، ص75.

5- بيان أول نوفمبر 1954 وميلاد جبهة التحرير الوطني:

طبع البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني بتاريخ 31 أكتوبر 1954 عن مطبعة تابعة للمركزيين (1100 نسخة) وزع بطرق عديدة، حتى عن طريق البريد إلى عدة شخصيات يوم 02 نوفمبر.[1]

رأى الكثير بأن اختيار تاريخ اندلاع الثورة، "تم إقراره في القاهرة يوم 29 أكتوبر استنادا إلى وصول "حسين الأحول" و"محمد يزيد "إلى المدينة[2]". وانطلاقا من شهادة "محمد خيضر" الذي قال فيها بأنّ "القاهرة أصبحت عاصمتنا، ومنها تعرف العالم عن خبر اندلاع الثورة"[3].

وفي منظور آخرين، إنّ اندلاع الثورة الجزائرية كان من تدبير أمريكي. وبواسطة الجامعة العربية التي ضمنت لجبهة التحرير الوطني الدعم. وحثتها على خوض الثورة آجلا دون انتظار تزكية المركزيين.[4]

إنّ الدارس لتطور الأحداث خلال خريف وشتاء 1954 يدرك أن "اللجنة التي كونت جبهة التحرير وأعلنت الثورة لم تكن معروفة حتى لزعماء الحزب التي خرجت منه[5]". وأنّ ميلاد هذه الجبهة جاء نتيجة تفكير معمق في أسباب فشل الحركات الإنتفاضية التي هزّت الجزائر منذ 1830.[6]

تشكلت "جبهة التحرير الوطني" رسميا في 31 أكتوبر 1954 بواسطة إعلان بيان الثورة وأصلا ولدت يوم 24 أكتوبر 1954 خلال اجتماع "لجنة الستة".[7]

كان أصغر هذه الجماعة سنا: "بلوزداد عثمان" (26 سنة في 1954) وأكبرهم سنا: "محمد خيضر"(42 سنة في 1954) وهو العضو الوحيد الذي كان قد انخرط في "نجم شمال إفريقيا"[8]. وجلّ هؤلاء الثوار كانوا ضمن حزب الشعب الجزائري. ومن

---

[1] JEAN Vaujour, op cit, p164.
[2] Jacques Simon, Messali Hadj- Chronologie commentée , op cit , p163.

[3] Voir : Jeune Afrique , n°96, du 11/08/1962.
[4] Jeanson (F et C), op cit, p214-215.
[5] محمد البشير الابراهيمي، **في مهب المعركة**، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997، ص6.
[6] Voir Temoignage de R.Bilat (in) : **Le monde – La guerre d'Algérie**, op cit , p87.
[7] Mohamed Harbi, **FLN : Mirage et réalité**, op cit, p115.
[8] Benjamin Stora, A la vaille de Novembre 1954, la bonne marche du nationalisme algérien – le « Crime et les amateurs », Alger : la tribune, 2004 , p36.

الطبقة المتوسطة من العمال ("بوعجاج"، "مرزوقي"). ومن الحرفيين ("زيغود يوسف"). ومن أبناء التجار والفلاحين ("ديدوش مراد"، "بن بلة"، "بن طوبال"). إلى جانب وجود أبناء عائلات ثرية (مثل: "بن بولعيد"، "كريم بلقاسم"). أغلبهم ذا مستوى دراسي بسيط (مستوى ابتدائي). وحسب المناطق، وضمن ثلاثة وثلاثين (33) عنصر وعضو ضمن اللجنة الثورية والذين شرعوا في الثورة: كان منهم ستة عشر من الشرق، وستة من الوسط، وتسعة من منطقة القبائل وإثنان من الغرب[1] ("بن بلة" و"بوشعايب").

إنّ "جبهة التحرير الوطني" هي تجمع أفكار وتيارات وتلاقي رجال حول أهمية العمل الثوري المباشر لتحقيق الاستقلال الوطني[2]، وحسب بيان أول نوفمبر 1954. يتم بلوغه بواسطة:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وفي البيان، شرح لعوامل الشروع في الكفاح المسلح والأهداف الداخلية وهي: التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي وتجميع وتنظيم جميع الطاقات السياسية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

أما الأهداف الخارجية فهي تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي...[3]

وبغية تحقيق هذه الأهداف، التزمت "جبهة التحرير الوطني" القيادة الجماعية للثورة. وفي هذا السياق، يقول "أبو القاسم سعد الله": "...وفي أيام مشابهة التف الفيتناميون حول "هوشي منه"، والتونسيون حول "بورقيبة"، والمراكشيون حول محمد الخامس، والمصريون حول عبد الناصر... بينما الجزائريون ... رفعوا شعار "الجماعية" تمردا على كل الزعامات الفردية... خوفا من انحراف الثورة عن مسارها إذا ألقيت بزمامها إلى شخص بعينه".[4]

---

[1] Mohamed Harbi, op cit, p116.
[2] Etienne Bruno, **Algérie –Cultures et révolution**, Paris, Seuil ; 1977, p102.
[3] ينظر الى نص البيان الوارد في الملحق رقم : 27.
[4] أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج4، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996، ص14-15.

انطلقت الثورة التحريرية بوسائل مادية بسيطة جدا. إذ لم يكن لجيش التحرير الوطني الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني معدات حربية ضخمة ولا تعداد قوي. واعتمد على أسلحة تكونت تقريبا من 95% من بنادق الصيد و 5% من قطع حربية أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية[1].

وكان من بين شروط الانضمام إلى جيش التحرير أن يكون للراغب ماضي وطني مشرف. وله قناعة بأنّ الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية. وأن يكون غير متردد. بل مصمم على القيام بأي عمل يسند له. وأن يكون له سلاحا أو ما يعادل قيمته. إضافة إلى شروط السرية والشجاعة والصراحة والقدرة والفداء. ولا يستوجب توفر كل الشروط بل بعضها. وعلى الراغب في الانضمام إلى تشكيلة الجيش أن يؤدي القسم أمام المجاهدين ويده على المصحف الشريف قائلا: "أقسم بالله أن أكون وفيّا للثورة المسلحة و ألتزم بجدّ و إخلاص لوطني حتّى النصر أو الاستشهاد".[2]

وعند انطلاقة الثورة. كان هرم جيش التحرير الوطني على النحو التالي:

– **الزمرة**: وحدة صغرى. تضم خمسة مجاهدين ويرأسها جندي أول.

– **الفوج**: يضم ما بين إحدى عشر إلى ثلاثة عشر مجاهدا. يرأسه عريف. ونائبان برتبة جندي أول.

– **الفرقة أو الفصيلة**: تضم ثلاثة أفواج (35-45 جندي) ويرأسها ستة مجاهدين برتبة جندي أول وثلاثة آخرين برتبة عريف. وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب.

– **الكتيبة**: وتضم ستة فصائل (105-110 مجاهد) يرأسها مساعد ونائبان أحدهما عسكري. والثاني مدني. محافظ سياسي.[3]

ولعب جيش التحرير الوطني دورا في تعبئة الجماهير. حيث أسندت له مهمة التوعية والتعبئة والتجنيد. وكانت هذه المهمة من الأمور الهامة والصعبة ومن أولويات الثورة خاصة عند بدايتها.

---

[1] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص90.
[2] نفسه، ص84-87.
[3] أحسن بومالي، نفس المرجع ، ص87-89.

II- المنطقة الخامسة: من الإستعداد إلى بداية الثورة:

امتدت المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) من سواحل البحر المتوسط شمالا إلى أقصى الجنوب. ومن الحدود المغربية غربا حتى آفلو وتيارت والأصنام (الشلف حاليا)[1] أي إلى محاذاة الحدود الإدارية للمنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) والمنطقة الأولى.

وكان "محمد العربي بن مهيدي "الملقب "العربي البسكري". و"الحكيم". و"سي الهواري" قائدا مسؤولا على المنطقة. بمساعدة "بن عبد المالك رمضان" الذي استشهد يوم 1954/11/04. و"عبد الحفيظ بوصوف" الملقب "سي مبروك".

يشترك القادة الثلاثة المشكلين لقيادة أركان المنطقة الخامسة في كونهم من إطارات المنظمة الخاصة. ويعرفون بعضهم البعض . وهم من شرق الجزائر. ونظرا لملاحقة و متابعة مصالح الاستخبارات والشرطة الإستعمارية لهم. انتقلوا إلى مناطق غرب الجزائر ومارسوا مهام سياسية. فكان كل من "عبد المالك" و "بوصوف عبد الحفيظ" رؤساء دوائر في "ح.إ.ح.د "بمستغانم وتلمسان على التوالي[2]. وبتوليهم المسؤولية ضمن "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "ومهمة التحضير للثورة التحريرية. انتقلوا في مهامهم من جهاز سياسي للحزب على مهام عسكرية.

1-تحضير انطلاقة الثورة:

شهدت الفترة الممتدة ما بين منتصف أوت إلى اندلاع الثورة اتصالات حثيثة بغية جمع الأموال وتشكيل شبكات الدعم والدعاية وجرد قائمة المتعاطفين والمساندين والبحث عن المخابئ والملاجئ.

وفي هذا الإطار. وحسب شهادة المجاهد "وهراني" "أحمد". كان مجيء "بوصوف" إلى منطقة الغرب واستقراره بها بعد مؤتمر المركزيين بغية تأطير وتنظيم

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر...** ، ص161.

* **عبد الحفيظ بوصوف**: (1926-1982)، مولود في ميلة، من عائلة غنية تضررت من استغلال واحتكار الاستعمار، انخرط في ح.ش.ج بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المنظمة الخاصة، فكان أحد إطاراتها بمنطقة قسنطينة (1947) و بالحزب بدائرة سكيكدة (1950)، ونظرا لملاحقة الإستعمار له، دخل السرية وانتقل إلى الغرب، وبعد انطلاق الثورة و استشهاد عبد المالك رمضان، خلفه كمستشار لمحمد العربي بن مهيدي : وكان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ 1954 .

ينظر إلى : بو الصفصاف و آخرين، نفس المرجع ، 281-283.

[2] Omar Carlier. **Le 1^er Novembre à Oran : action symbolique , histoire périphérique et marqueur histographique** (in), (sous Dir). Agéron .ch Robert . la guerre d'Algérie et les algériens (1954-1962). paris : A Colin 1997, p12.

* **وهراني محمد** من مواليد 18 جانفي 1931 بصبرة. عضو في ح.إ.ح.د منذ 1952، مجاهد برتبة نقيب.

عمليات التحضير للثورة. من دراسة طبيعة الأرض الجبلية وتمويل الثورة ونظرا لقلة السلاح. اعتمدنا على أسلحة بسيطة من بنادق صيد. خناجر. متفرجات تقليدية. وكان التركيز على حرب العصابات.[1]

واستطاع "محمد العربي بن مهيدي "بمساعدة "بن عبد المالك" و"أحمد زبانة" و"بن علا" الحاج من تكوين أفواج فدائية مستعدة للثورة على تموذج المنظمة الخاصة.[2]

ضمّت المنطقة الخامسة خمسة نواحي (Régions) وهي كما يلي:

1- ناحية تلمسان: وتمتد إلى أقصى الحدود الغربية. وكان على رأسها "بوصوف عبد الحفيظ".

2- ناحية عين تموشنت: ويقصد بها المناطق الممتدة من عين تموشنت إلى غاية نمور وكان على رأسها "فرطاس محمد". وكان ضمن أفواجها الفدائية: فوج ريو صالادو (المالح حاليا). وفوج دوار المساعدة التابع لبلدية إيرائيل (حاسي الغلة حاليا). وفي عين تموشنت. أين كانت الأفواج أكثر قوة تعدادا وتحت قيادة "كويني عبد القادر" الملقب "ناصر" وبلغ تعدادها: ثلاثة خلايا كل خلية ضمت أربعة رجال.[3]

وفي سيدي بلعباس، تواجدت مجموعة من سبعة عناصر ضمن اللجنة الثورية. على رأسها: "منصور الطيب" بغية تأطير الاستعداد للثورة[4].

وقاد أفواج ريوصالادو. وحمام بوحجر ولورمال. على التوالي. كل من "برحو قادة" . و"سطرة عبد الله" و"حدو بوحجر".[5]

---

[1] مقابلة شخصية مع وهراني أحمد، 16 جويلية 2007.

** **بن علا الحاج**: مولود في 1923، عضو في ح.ش.ج ، مجند في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، اعتقل و سجن في 1953 ، كان ضمن مساعدي بن مهيدي و مسوولا على مدينة وهران، اعتقل يوم 16نوفمبر 1956، أطلق سراحه في 1962.

-Voir : Benjamin Stora. **Dictionnaire biographique** .. op cit. p229.

[2] Jean Vaujour. op cit. p181.

* **كويني عبد القادر:الملقب ناصر**: ولد 1925/11/23 بوهران، قائد خلية ح.ش.ج بعين تموشنت، حكم عليه بالسجن مدة 10شهور (مارس1951 في قضية المنظمة الخاصة) ومرة أخرى لتأطيره منظمة غير مرخصة (أوت 1953) مسوول اللجنة الثورية بعين تموشنت، إثر عملية تارقة، حكمت عليه المحكمة العسكرية بوهران-ديسمبر 1955 بعشرين سنة -أشغال شاقة ومنع اقامة.

-Voir CAOM : 5120. : Dossier personnel : Kouini dit Naceur.

[3] CAOM. 5I117. Gendarmerie . Section d'Ain Temouchent . Rapp 09/812/1954.

[4] CAOM. 5I117. Sidi-Bel-Abbès . PRG du 07/12/1954.

[5] Ibid.

3-مدينة وهران: أعطت اللجنة الثورية أهمية خاصة لوهران نظرا لقيمة وموقع المدينة، فجعلتها مقرا للناحية الثالثة ضمن القطاع الغربي. وبعد تشاور عين "محمد العربي بن مهيدي" "بن علا الحاج" على رأس هذه الناحية وتكلف بذلك بشؤون الإستعداد للثورة.

وفي هذا الإطار دائما. أطر "محمد العربي بن مهيدي" شبكة دعم. كانت مشكلة من "غالي جيلالي"، "بن عبو محمد"، و"الحبيب كحلول بومدين" و"وداد محمد" و"آرزوقي" و"محمان محمد" "قصد الدعاية وجمع الأموال[1]. وتكلف "بن علا الحاج" بالتجنيد إذ تمكن من تكوين ثلاثة أفواج في كريشتال (Kristel). لم توكل لها عند اندلاع الثورة أي مهمة محددة فكانت بمثابة أفواج احتياط.

ومن منزل "وداد محمد آرزقي" (صاحب مطعم) كائن بـ 12 شارع المسجد بحي سان لوي (S^t Louis): سيدي الهواري حاليا بوهران. عقدت اجتماعات أيام 26 و29 و30 أكتوبر قصد تسطير الخطط ووضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ عمليات تفجير الثورة. وفي آخر اجتماع. أخبر "محمد العربي بن مهيدي" المجتمعين بأن يوم انطلاق الثورة سيكون ليلة 1 نوفمبر.[2]

4- ناحية الظهرة: كانت تحت قيادة "بن عبد المالك رمضان". وضمت عدة أفواج في كاساين (Cassaigne) سيدي علي حاليا وبوسكي (Bousquet): مرسى الحجاج حاليا و يليس (Ouillis) بلدية بن عبد المالك رمضان حاليا. وبيكار (Picard): بلدية خضرة.

5- ناحية معسكر: تحت قيادة "زبانة أحمد" الذي كان كثير التنقل بين سيدي بلعباس. وهران. ومعسكر. وتمكن من تأطير فوج فدائي كان مشكلا من ثلاثة عشرة عضوا في سان لوسيان (Saint Lucien): زهانة حاليا. أين كان يشتغل لحاما في مصنع الإسمنت. وبحكم وظيفته. استطاع من سبتمبر 1954 صنع عدة قنابل تقليدية.

وفي سيق. تكون فوج به عشرة عناصر يوم 30 أكتوبر.

---

[1] Jean Vaujour . op cit, p180.
[2] Ibid, p183.

لم تكن حدود هذه النواحي الخمسة[1] مضبوطة قبيل اندلاع الثورة التحريرية. وبينها جرى تنسيق وتكررت الاتصالات دون مراعاة هذا التقسيم "النظري". وإن تنقلات" زبانة أحمد" العديدة إلى وهران وإشرافه على توجيه وتسطير العمليات إلى جنب "بن علا الحاج" دليل على هذا. إن طبيعة عمليات الاستعداد السرية للثورة استدعت تكثيف هذه الاتصالات. وبغية نقل المعلومات وتنفيذ التعليمات. وكان من بينها "أن يسعى كل عنصر ضمن الأفواج الفدائية أن يكون له قطعة سلاح"[2]. علما بأنّ "المشكل الأساسي. كان منذ انطلاق الثورة: قلة الأسلحة. والتي لم تصل إلى الغرب الجزائري إلا في أكتوبر 1955[3]. وبغية تفادي هذا النقص. تلقى عناصر الأفواج الفدائية دروسا في حرب العصابات... في عدة مناطق ريفية (سيدي علي لورمال. كريشتال...)".

كانت الغاية من وراء العمليات الفدائية الأولى عند انطلاق الثورة الحصول على الأسلحة وإثارة انتباه الإدارة الاستعمارية والرأي العام المحلي خاصة ثم الخارجي بالحدث أي بداية الثورة التحريرية. والذي فاجأ الكثير.

إنّ الإدارة الاستعمارية كانت على علم بوجود اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأهدافها الثورية وتخطيطها للكفاح المسلح... لكن لم تكن على دراية بتاريخ اندلاع الثورة التحريرية.

2- اول نوفمبر 1954 في الغرب الجزائري:

لا يختلف أحد على أن الثورة التحريرية الجزائرية بدأت بتعداد ضئيل من المجاهدين. رغم صعوبة إجراء إحصاء للأفواج الثوار. فقد أشارت بعض الكتابات إلى تقدير تعداد المجاهدين عند ليلة 01 نوفمبر 1954: بـ 398 مجاهد كانوا في كل أنحاء الجزائر.[4]

ولدى دراسة أخرى، فلقد كان عدد المجاهدين حسب المناطق كما يلي:

-المنطقة الأولى: 350 مجاهد

-المنطقة الثانية: 66 مجاهد

---

[1] Selon Omar Carlier, op cit. p12-13. il y'avaient cinq régions . et pour Jean Vaujour p180-183 . seulement trois régions...

[2] Omar Carlier. op cit. p13.

[3] شهادة وهراني احمد، جويلية 2007.

[4] Réda Benkirane. l'Algérie à la veille du 1er Novembre . **Journal de Genève**. Laussane. 03/11/1994.

-المنطقة الثالثة : 450 مجاهد

-المنطقة الرابعة : 50 مجاهد

-المنطقة الخامسة : 66 مجاهد[1].

في حين بلغت قوات الجيش الفرنسي إذ ذاك: 49700 عسكري[2]. إضافة إلى عناصر الدرك والشرطة ونظرا لتطور مجريات الثورة. زاد تعدادها تبعا ومنذ الأسبوع الأول لانطلاقتها. حيث وصلت عناصر من الشرطة الفرنسية قادمة من مدينة باربينيون (Perpignan) إلى وهران يوم 07 نوفمبر.[3]

شهدت ليلة أول نوفمبر وقوع "سبعين عملية فدائية" في كل أنحاء الجزائر[4]. كان من بينها أربعة عشر هجوما في المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) أسفرت على قتل فرنسيين وجرح ثلاثة آخرين وخسائر مادية معتبرة من ناحية لأخرى.

أ-مدينة وهران:

كان من بين العمليات المبرمجة للتنفيذ في وهران ليلة اندلاع الثورة التحريرية تخريب الشبكة الهاتفية للمركز العام للشرطة بالمفتجرات وإضرام النار في محطات توزيع البنزين الكائنة بالميناء و بشارع" فيكتور هيغو" (Victor Hugo) شارع الشيخ خالدي عبد القادر حاليا و إعدام مفتشي شرطة وهما: المفتش "الأقجع" (Lakdja) من الشرطة القضائية والمفتش "فلوح" (Fellouh) من شرطة الإستخبارات والإغارة على الثكنة العسكرية الكائنة بحي الكميل (Echkmulh): حي محي الدين حاليا.[5]

أوكلت هذه المهام إلى أربعة أفواج كانت تحت قيادة: "شرياط علي الشريف".

من خلال ما سبق. يظهر أن العمليات المسطرة كانت ضخمة وتنفيذها على أرض الميدان كان يستدعي إمكانيات أكثر مما كان موجودا... ولذا كان التركيز فقط على عملية الإغارة على الثكنة العسكرية لهدفها الإستراتيجي وهو الحصول على السلاح الذي هو عصب وقوام الثورة واستمرارها. وضع الفوج الفدائي المشكل من "شرياط" قائدا وأربعة أعضاء وهم الإخوة "فتاح" و "صغير". و"نقاوي" اللمسات الأخيرة عشية 31 أكتوبر. ولقد استعانوا في مخططهم على "مابد الغوتي" الذي سبق له وأن

---

[1] احسن بومالي ، نفس المرجع ، ص80.

[2] Faucher. JA. op cit. p80.

[3] CAOM. 92//159. PRG. Rapp . 07/11/1954.

[4] La dépêche quotidienne. 02/11/1954.

[5] Omar Carlier. op cit. p13.

شارك في حرب الهند الصينية. وكان مجندا في الثكنة المراد الهجوم عليها ويعرف جيدا مخزن الأسلحة بها. وكان بحوزة الفوج أربعة مسدسات وثلاثة خناجر. وقام كل من "وهراني" و"بن حمو" بفتح الطريق لهم بمراقبة أي حركة مشبوهة للشرطة أو الجيش ساعات قبل موعد العملية. وعندما حان وقتها. توزع الفوج إلى جماعتين، وعلى متن سيارتي أجرة. بينهما فارق زمني معتبر. وفي الطريق تجاه الثكنة. تمّ قتل صاحب سيارة الأجرة المسمى "صاموئيل آزولاي" (Samuel Azoulai) عندما كاد هذا الأخير أن يكشف أمر العملية قبل وقوعها[1].

لكن عند دخول الثكنة. ارتبك فوج الإغارة عند تفطن أحد العساكر للأمر. فتراجع الكل متفرقين. حيث ذهب كل من "شرياط" والإخوة "فتاح" إلى زهانة. و"نقاوي" إلى دوار المساعدة (إيرائيل) أين كان هناك "بن علا الحاج" على أمر انتظار وصول الأسلحة.

وتوجه "مابد الغوتي" الذي يكون بسبب تهوره هو سبب فشل العملية[2]" إلى معسكر. في حين بقي "صغير" في وهران.

ب– منطقة الظهرة:

عرفت منطقة الظهرة وقوع عدة عمليات ليلة انطلاق الثورة. وهي الهجوم على مركز الدرك بكاساين (سيدي علي) ومهاجمة مزارع مستوطنين بين بوسكي (مرسى الحجاج) وويليس (بلدية عبد المالك رمضان).

تمّ تخطيط هذه العمليات منذ شهر سبتمبر 1954. وتلقى الشباب ضمن الأفواج الفدائية تدريبا عسكريا تحت إمرة "صحراوي عبد القادر" و" بلحاميتي محمد" وهما قادة خلايا بكاساين. والتي كانت تضم قرابة ثلاثة وعشرين فردا.[3]

وفي بلدية ويليس. كان "برجي عمار" مسؤولا على فوج به ثمانية أعضاء. إضافة إلى كونه قائد جهوي مساعد لبن عبد المالك رمان.

وفي بلدية بوسكي (Bousquet). ترأس "قواد سبع ميلود" الفوج الفدائي الموزع إلى جماعتين. كل واحدة ضمت أربعة عناصر.[4]

---

[1] JeanVaujour, op.cit p206.
[2] Mohamed Harbi. La guerre commence en Algérie, Bruxelles : complexes, 1984, p23.
[3] CAOM, 92//140, PRG, Oran, 03/11/1954.
[4] CAOM, 51177, PRG, Oran, 12/11/1954.

في ليلة 31 أكتوبر. أوكلت مهمة الإغارة على مقر الدرك بسيدي علي إلى جماعة مشكلة من إثني عشر فردا كانوا تحت قيادة "صحراوي" و"بلحاميتي". تم اللقاء في مكان يسمى عين العبيد ووُزعت المهام فشرعت مجموعة متكونة من أربعة عناصر في قطع الأسلاك الهاتفية. وتوجهت البقية نحو سيدي علي. موزعتين على فرقتين: واحدة تحت قيادة "صحراوي" والأخرى قادها "بلحاميتي"[1].

عند وصول الفوجين قرب مقر الدرك. حدث طارئ لم يكن في الحسبان. وهو مجيء شخص فرنسي يدعى" فرانسوا لورون" (François Laurent) إلى مقر الدرك للإبلاغ عن حادث هجوم وقع في مزرعته[2]. انكشف الأمر. وتم تبادل إطلاق النار وقتل على إثره الفرنسي.. وتراجع المجاهدون.

وشهدت ويليس (Ouillis) عمليات أكثر خطورة وتنظيما. تمّ تحضيرها في اجتماع (30 أكتوبر) تحت قيادة "برجي عمار". وشارك فيها أزيد من عشرين مجاهدا. تمثلت هذه الأخيرة في محاولة تحطيم مولد كهربائي شرق مستغانم ومهاجمة مزرعتين لمستوطنين وهما: "جونسون" (Jeanson) و"مونسوفيتو" (Monsovito)[3].

عقب هذه العمليات في منطقة الظهرة. تمّ إيقاف واعتقال عدة عناصر وعلى رأسهم "صحراوي" و"بلحاميتي"... واستشهاد "بن عبد المالك رمضان" وحجز كمية من الأسلحة والذخيرة. منها تسعة بنادق صيد وثمانية مسدسات[4]... وسارعت السلطة إلى طمأنة الرأي العام عقب هذه "الأحداث". و في هذا الإطار. تنقل عامل العمالة "لامبير" (Pierre Lambert) رفقة حاكم مقاطعة مستغانم إلى كاساين (سيدي علي) ظهر 01 نوفمبر 1954[5].

ج- منطقة عين تموشنت:

قاد "فرطاس محمد" الناحية الثالثة للقطاع الوهراني التي كانت تضم أفواجا نشيطة في عين تموشنت وإيرائيل وريوصالادو: كان على رأسها: "واضح بن عودة". وفي اجتماع بمنزل "قادة بن رحو" بريوصالادو. بتاريخ 26 أكتوبر أعطى قائد الناحية التعليمات لقائد الأفواج. وعرّفه على قادتها. وهم:

---

[1] Jean Vaujour, op cit, p207-208.
[2] Jean Vaujour, op cit, p208.
[3] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر..، ص128.
[4] CAOM, 5I177, op cit.
[5] Oran républicain, 02/11/1954.

-"برحو قادة" : قائد فوج ريوصالادو.

-"كويني عبد القادر" و"أوسعد صالح محند" و"مزوار محمد" قادة أفواج بعين تموشنت[1]. إضافة إلى هذا. تواجدت خلية أخرى في بلدية برقش.

وفي 28 أكتوبر. اجتمع قائد القطاع: "بن عودة واضح" مع "كويني ناصر" وفيه تم تبادل الاقتراحات حول عمليات بداية الثورة. وكان خلاله الحديث عن اغتيال الشرطي" بن عيسى" العميل من عين تموشنت لينفذ يوم 1954/11/07.[2]

واستعدادا للثورة. كان في دوار المساعدة وحدة لصناعة المتفجرات التقليدية منذ سبتمبر 1954 بمنزل المدعو "بلخير أحمد بن أحمد".[3]

وفي ليلة أول نوفمبر. نفذ فوج فدائي مشكل من ثلاثة عناصر تحت قيادة "واضح بن عودة" عملية تخريب للسكة الحديدية على الخط الرابط بين وهران وعين تموشنت قرب ريوصالادو[4]. أدى هذا الهجوم إلى توقيف سير القطار. واكتست هذه العملية طابعا رمزيا وكانت إشعارا ببداية الثورة وتجربة لقدرة المجاهدين على الإغارة.

وعقب هذه العملية. اعتقل الكثير. ومن خلال التحقيق. تأكدت مصالح الشرطة والدرك بأنه كان ضمن مخطط ليلة اندلاع الثورة الإغارة على مقر الشرطة وثكنة الدرك بعين تموشنت. ولكن لقلة وجود مادة المفجر الصاعق (Le détonateur). "لم نتمكن من استعمال المتفجرات" حسب "بن عبد الله" الذي اعتقل يوم 1954/11/04.

وتأكد من التحقيق أن الجماعة الفدائية كانت تتدرب بانتظام في جبل "سيدي قاسم" بتارقة. وفي شاطئ ساسل. ومن سواحله. كانت الجماعة تنتظر انتظار وصول الأسلحة من المغرب.[5]

---

*مزوار محمد: مولود في 1919، قائد خلية ح.ش.ج بعين تموشنت، حكم عليه بالسجن مدة سنة (ديسمبر 1952) لتنظيم مظاهرات غير مرخصة، كان مندوب ح.إ.ح.د (جناح مصالي) في مؤتمر هورنو (Hornu) (بلجيكا) ثم انخرط في اللجنة الثورية للوحدة و العمل وشارك في الثورة.

- Voir : CAOM. 5123. Dossier personnel : Mezouar Mohamed.

[1] Jean Vajour. op cit. p209-210.

[2] CAOM. 92//140. Activités terroristes en Algérie. Novembre 1954.

[3] Ibid. p210.

[4] Taleb Larbi. **L'horlogier**. la république. Oran . 03/09/1974. p12.

[5] CAOM. 921159. Gendarmerie – Section d'Ain Temouchent . 03/12/1954.

د- عمليات أخرى:

وفي أماكن أخرى من المنطقة الخامسة. وقعت عمليات عديدة، كان منها حرق مصنع الفلين بمركز الغابات بآحفير. على بعد خمسة وسبعين كيلومتر من تلمسان. وحسب شهادة "وهراني أحمد. "لقد شارك محمد العربي بن مهيدي بعد وصوله عشية 31 أكتوبر إلى مغنية. وهو الذي أفرغ البنزين وأشعل النار. وعند عودة المجاهدين الواحد خلف الآخر. كان يفرغ الفلفل الأسود حتى لا تتمكن الكلاب البوليسية من معرفة آثار أقدام المجاهدين عند المغادرة"[1].

وقدرت الخسائر عقب العملية من ستة عشر مليون فرنك وإتلاف 1100 قنطار من الفلين.[2]

وفي المكان المسمى "بركة الماء" (La mare d`eau) ببلدية سان لوسيان (Saint Lucien) (زهانة حاليا). تم اغتيال حارس الغابة المسمى "برون" (Braun) قصد الحصول على سلاحه وإقامة مركز قيادة سري في دوار "القعدة" وجعله مخبأ للعتاد والأسلحة والذخيرة والوثائق وملجأ يرجع إليه منفذو العمليات.[3]

اتسمت العمليات الأولى للثورة ليلة 01 نوفمبر بانتشارها في عدة أماكن في القطاع الوهراني. كانت الغاية الأساسية منها الحصول على الأسلحة وإشعار الرأي العام. فاكتسبت هذه "الأحداث" طابعا رمزيا أكثر مما يمكن اعتباره هجومات فدائية. ومن هذا الجانب. فقد حققت المبتغى في مباغته الإدارة الإستعمارية ومفاجئتها.

كانت هذه العمليات في حاجة إلى تنسيق أكبر. فشل الكثير منها لقلة التجربة. مثل الإغارة على الثكنة العسكرية بوهران. إذ لم يكن إطلاقا ضمن المخطط العملي اغتيال سائق سيارة الأجرة[4].... إضافة على هذا، فكانت قلة الأسلحة وصعوبة الاتصال دخلا وتأثيرا في فشل بعض العمليات.

وفي المقابل. حققت نجاحا معتبرا في نواحي الظهرة وعين تموشنت[5] وأرجع "مشاوي محمد" في شهادته حول العمليات الفدائية في الغرب الجزائري ليلة 01 نوفمبر نجاحها في منطقة "عين تموشنت" إلى التكوين السياسي والتجربة الثورية

---

[1] مقابلة شخصية مع وهراني أحمد – جويلية 2007.
[2] CAOM. 92A//159. Gendarmerie . Sect . Tlemcen . 03/11/1954.
[3] Jean Vaujour. op cit. p 207.
[4] Yves Courrière . op cit. p275.
[5] Omar Courrière. op cit. p19-20.

التي كانت تتمتع بها الجماعة مثل "كويني"، "واضح بن عودة"، و"مزوار"[1]. تلت العمليات الأولى لاندلاع الثورة: مداهمات وتفتيش واعتقالات واسعة وعمليات تمشيط واسعة.

إلى غاية تاريخ 6 نوفمبر، بلغ مجموع هذه العمليات: 18 عملية وفيها تم إيقاف 29 شخص[2]...

وتوالى هذا على مدار الأيام والشهور، وفي عدة مناطق حساسة. كان القصد منها، حسب الرواية الرسمية "استرجاع الأمن".

وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الموقوفين في ناحية "عين تموشنت- ريوصالادو- إيرانيل" إلى غاية 09 نوفمبر 1954: 134 شخص[3].

وفي كاساين وريوصالادو (يومي 19ديسمبر و26 ديسمبر) تم اعتقال على التوالي 15 و83 شخص.[4]

وبلغ مجموع المعتقلين خلال نوفمبر —ديسمبر 1954: 2000 معتقل في كل أنحاء الجزائر[5]... وتزايد الاعتقال مع انطلاق عملية "البرتقال المر" (Orange amère) يوم 22 ديسمبر.[6]

[1] Archives privés.
[2] CAOM. 92//140. Synthèse . Activités terroristes en Algérie –Nov 1954.
[3] CAOM-92//140. Synthese . Activites terroristes en Algerie –Nov 1954.
[4] CAOM-92//140. Synthèse . Activités terroristes en Algérie –Dec 1954.
[5] Voir Témoignage de Ben Khedda B. du 12/07/1988 (in) Le monde – **La guerre d'Algérie** , op cit , P33-35.
[6] PRG Alger. Décembre 1954.

III- مواقف الأطراف من اندلاع الثورة الجزائرية:

I- الموقف الفرنسي الرسمي:

بعد اندلاع الثورة الجزائرية منتصف ليلة أول نوفمبر 1954، وما تلى ذلك لصدور بيان أول نوفمبر 1954. ثم العمليات العسكرية التي نفذها جيش التحرير الوطني في كل مناطق الوطن. والتنسيق المحكم. كل ذلك أدى حدوث موجة من الهلع والرعب في أوساط الفرنسيين تجلت من خلال تصرفاتهم وتصريحاتهم. فجاء على لسان "ميتران" في تصريح له في 6 نوفمبر 1954: "إنّ الجزائر هي فرنسا. ولا سلطة في الجزائر سوى سلطة فرنسا"[1]. وقد عمد المسؤولون الإستعماريون على الاستخفاف بالثورة. وعدم إعطاء الأهمية لها. أمام الرأي العام. وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري ومحاولة لزعزعة الثقة بينه وبين مجاهديه. فجاء في تصريح "روجي ليونار" (Roger Léonard) في 7 نوفمبر كذلك "إنّ عدد الخارجين على القانون المشاركين في حوادث الإجرام يبلغ الألف. وقد طلبت زيادة عدد من الجنود لا سيما في المناطق البعيدة. والقبائل الصغرى..."[2]. وفي 12 نوفمبر 1954 اتهم "منديس فرانس" (Mendes France) رئيس الحكومة الفرنسية. مصر وهددها بعقوبات اقتصادية. معتقدا بذلك أن هذه الثورة تحركها قوة أجنبية وهي مصر[3]. وهذا الطرح كانت معه أغلبية الشخصيات الفرنسية[4]. وفي أثناء توضيحه لمبادئ سياسته في الجزائر قال "ميتران" يجب القمع بدون رحمة الأعمال الإرهابية. والفصل بالدقة التامة بين المتمردين والأغلبية العامة لسكان الجزائر الذين برهنوا على حضارتهم ووفائهم".[5]

وبعد أن عرض "ميتران" الوضع في الجزائر أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسله إلى الجزائر "من أجل تعزيز القوات حتى يتمكن الحاكم العام في الجزائر من الحصول على القوات الضرورية"[6]. كما لجأت السلطات الإستعمارية في 5 نوفمبر 1954 إلى خطر حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. ظنًا منها أنه هو المسؤول الحقيقي عن أحداث فاتح نوفمبر. رغم تعدد مصالح أمنها من مخابرات.

---

1 **L'écho d'Alger** . 7/11/1954.
2 L'écho d'Alger . 8/11/1954.
3 L'écho d'Oran. 3/11/1954.
4 Ruscio A. **la décolonisation tragique** . Paris . Ed Sociales . (SD). p120.
5 **L'écho d'Alger** . 19/11/1954.
6 **L'écho d'Alger** . 03/11/1954.

وشرطة قضائية وشرطة استعلامات عامة. ودرك. إضافة إلى المصلحة الخاصة للاستعلامات السياسية. ومصلحة الاتصالات الإفريقية. فحسب "ميتران" فإنّ "حزب حركة الإنتصار" متورط لأنه مدّ الإنتفاضة (Insurrection) بالعناصر الأكثر راديكالية وتشدد"[1]. وقد وصف "ناجلان" (Nagelen) عضو في البرلمان الفرنسي الوضع في الجزائر قائلا "خسارة الجزائر تعني فقدان وزوال الاتحاد الفرنسي. ويؤدي بنا هذا الوضع إلى تراجع مكانة فرنسا الدولية إلى قوة ثانوية. إننا ندافع هنا ليس على مكاننا بل كذلك على استقلالنا الوطني"[2]. لكن فرنسا رجعت إلى مقولتها بأن الجزائر جزء من فرنسا. وهذا ما رفضه الجزائريون منذ الأيام الأولى للاحتلال. فجاء على لسان" متيران" في تصريح له في 5 نوفمبر 1954: "إنّ الجزائر هي فرنسا من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد. ومجلس نيابي واحد. وبذلك فهي أمة واحدة. هذا هو دستورنا و تلك هي إرادتنا"[3]

وقد صرحت جريدة "لوموند" الفرنسية (Le monde) بأن "جبهة التحرير منظمة أجنبية وغريبة عن الوطنين الجزائريين وعن الشعب"[4]. أما جريدة "لومانتي" (L'humanité). فانتقدت حالة القمع والقوة التي كانت تتبعها السلطة الاستعمارية مع الثوار. وحسب "ليون فايس" (Leon Felix) وهو أحد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي يوم 1954/11/3. فإن نظام العمالات شعار غير مقنع. مفاده حجب الحقيقة والواقع و الأحداث اليومية تكذبه"[5]. وقد أصدر الحزب الشيوعي الفرنسي بيانا في 1954/11/8 جاء فيه بأن "الأحداث الجارية في الجزائر ناجمة عن رفض الحكومات الفرنسية للمطالب الوطنية المشروعة لغالبية الجزائريين. إضافة على حالة البؤس العام المتزايد. وهو نتيجة حتمية للنظم الاستعماري في هذا البلد"[6]. أما جريدة (L'Echo d'Oran) فقد رأت أنّ ما يحدث في أول نوفمبر 1954 ما هو إلا عمليات إرهابية من تدبير جماعات معزولة[7]. وأشارت جريدة (La dépêche quotidienne) أنه في الساعة (1سا و15د) ليلة الأحد- الإثنين. جرت عمليات إرهابية عديدة في أنحاء كبيرة من الجزائر أدت إلى ثمانية قتلى. ونشوب حرائق

---

[1] Voir débats parlementaires du 12/11/1954.
[2] Voir **le populaire** du 13/12/1954.
[3] Ruscio. A. op cit, p119.
[4] **Le monde** du 3/11/1954.
[5] Voir . Témoignage chrétiens 3/11/1954.
[6] Résolution politique PCF. 8/11/1954
[7] **L'écho d'Oran** n°30081 du 2/11/1954.

منها في بوفاريك – بابا علي، العزازقة، وفي مقر إذاعة الجزائر، ومخازن البترول..."[1]

وقد عمد المسؤولون الفرنسيون الإستعماريون، إلى الاستخفاف بالثورة، وعدم إعطاء الأهمية لها أمام الرأي العام، وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري، ومحاولة لزعزعة الثقة بينه و بين مجاهديه، فأطلقوا عليها نعوتا مختلفة قد تشوهها منها: الخارجون عن القانون، الإرهابيون، الفلاقة . فقد صرح "متيران" بأنه "لا يوجد ضد الإرهابيين، الإنعزاليين غير الحرب".[2]

مما تقدم يتضح الموقف الفرنسي الرسمي من الثورة الجزائرية، فكان رد المستعمر تجاه الثورة الجزائرية بكل عنف وحقد. فقد ضاعف عدد جنوده في الجزائر لإخمادها فقامت سلطات الإحتلال بحل حزب "حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية" يوم 5 نوفمبر وحجز صحافته واعتقال حوالي 196 من مناضليه، منهم 29 عضوا في عمالة وهران[3]. كما بدأ الجنرال جيل (Gill) في تطبيق ما سماه بـ "عمليات التطهير"، وأطلق اسما على عملياته كعادة المستعمرين فسماها بعملية "الفلاقة" وهو الاسم الذي شاء المستعمرون أن يطلقوه على أفراد الثورة الجزائرية. فواصل عملياته التعسفية ضد الجزائريين الأبرياء لكي لا يتصلوا بالثورة غير أن فرنسا من جهة أخرى حاولت إتباع سياسة الإصلاح محاولة منها لقضاء على الثورة ففي اجتماع "متيران" أمام رؤساء البلديات بوهران جدد كلامه بمقولة أن الجزائر هي فرنسا وحدد الأولويات الفرنسية في وضع قانون القدماء المحاربين والتمدرس، وحصول المسلمين على وظائف في القطاع العام، وإصلاح البلديات المختلطة[4].

---

[1] La dépêche quotidienne du 2/11/1954.
[2] **L'écho d'Oran** du 4/11/1954.
[3] **L'écho d'Oran** du 7-8/11/1954.
[4] Henri Alleg, **La guerre d'Algérie** , Paris , temps actuels, 1981, p298.

2- الموقف الجزائري : الأحزاب والشعب

أدت أزمة 1953 إلى تجسيد فكرة توحيد الأحزاب الجزائرية. وخلالها تعقد الصراع بين المصاليين والمركزيين.

وقفت الأحزاب مندهشة أمام اندلاع الثورة، فكان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لا يريدان إطلاقا أن تكون هذه المبادرة (أي الثورة) دون مشاورتها. ورأت فيها بأن سلطتها ضربت في الصميم[1]. لم تثق هذه الأحزاب في غد أفضل لأول نوفمبر. بل كانت تنتظر وتترقب. وأن حدث الإنهيار وشيك وحتمي حسبها.

لدى جماعة المركزيين: إن الثورة جاءت في وقت غير مناسب. وعند اندلاعها، رأى هؤلاء بأن تدويل القضية الجزائرية يكون من المهام الأولى. وهنا كانوا على اتفاق مع" مصالي الحاج".

دخل المركزيون إلى أجهزة الثورة بانفراد... وكانوا يرون استحالة اعتراف فرنسا "بجبهة التحرير الوطني". ومن الضرورة إقامة تجمع وطني[2].

أكدت رسالة "بن خدة"، "أحمد بودة" و" مصطفى فروخي" الموجهة إلى وزير الداخلية الفرنسي على "ضرورة التهدئة وإنهاء المتابعات وتحرير كل المعتقلين السياسيين والعفو الشامل والاعتراف بحق ممارسة الحقوق الديمقراطية لكل الجزائريين[3] لدى "فرحات عباس". "فإنَ حدث الثورة لم يفاجئه. وبأن الشعب كان يريد ذلك"، و"بأنَ غلق الساحة السياسية أدى إلى العنف وهو يقصد بذلك الثورة الذي لا يحل مشكل!"[4]. سعى قادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى استغلال الوضع الجديد الذي صنعته الثورة بميلاد جبهة التحرير الوطني لصالحهم قصد الحصول على تنازلات من فرنسا. وفق مطالبهم القائمة على "إقامة دولة فيدرالية تابعة لفرنسا وتطبيق القانون العضوي لسبتمبر 1947.

وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. فكان موقفها عند بداية الثورة متسم بالحذر والترقب. والانتظار ولم يكن "انخراط العلماء في الثورة مباشرا[5]".

---

[1] Mohamed Harbi. **La guerre commence** . ... op cit,p40.
[2] Ibid, p40.
[3] Henri Alleg. **La guerre d'Algérie** . T3. op cit . p514-515.
[4] La **République algérienne** . n°46. du 12/11/1954.
[5] Ahmed Nadir. Le mouvement réformiste algérien – Son rôle dans la formation de l'idéologie nationale – thèse. 3e cycle . paris 1968. p161-162.

وسعى "الشيخ البشير الإبراهيمي" الذي كان موجودا في القاهرة إلى تأسيس تجمع شعبي جزائري [1] ولذا كانت لقاءاته مع "الشيخ "بيوض"(من الاتحاد الديمقراطي) و"أحمد مزغنة "(من المصاليين)... لأن هذه الأطراف رفضت أن تذوب في ظل جبهة التحرير الوطني.

ولدى الحزب الشيوعي الجزائري. "فإنّ العمليات الثورية سببها السياسة الإستعمارية والقمع المسلط على الحريات. وإنّ الوسيلة المثلى لوقف سفك الدماء هي بسط حالة تهدئة وسلم وتحقيق طموحات الجزائريين بالبحث عن حل ديمقراطي ضامن لمصالح كل سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني ويأخذ بالنصر مصالح فرنسا". [2]

من خلال ما سبق. يظهر بأن موقف الأحزاب الجزائرية من انطلاق الثورة الجزائرية تميّز بالتريث والحذر و خضع لحسابات سياسية. وفي إطارها كانت بعض المبادرات مع مطلع 1955.

إن استمرار الثورة وتطورها وتحقيقها لانتصارات على مختلف الأصعدة والميادين تحت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني قلب الموازين وأصبح حجة ضد المترددين والمتريثين والمنتظرين.

أما فيما يخص الشعب. فإن أزمة الحركة الوطنية أثرت فيه وأكد على قدرته على الاختيار. بحيث اندمج تدريجيا في صفوف الثورة التحريرية. إذ كان تجند الشعب جماعيا وعبّر بذلك عن تطور ونمو وعيه لصالح نصرة القضية الجزائرية إلى غاية تحقيق الإستقلال التام. وهو ما كان فعلا في 05 جويلية 1962.

---

[1] البصائر، رقم 302-1955.

[2] **Liberté**, 04/11/1954.

خاتمـــــة

مما سبق، يمكن الوقوف عند الملاحظات والإستنتاجات التالية:

1- لم تكن الفترة الممتدة من (1950-1954) مرحلة فراغ وتراجع في نشاط حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران. بل على العكس من ذلك. إستطاعت الحركة تسيير الأزمات التي مرت بها وتمارس أعمالا وفق أولويات المرحلة والظروف المحيطة.

2- تميز نشاط" ح.إ.ح.د". بالإزدواجية بين العمل السياسي العلني المنظم ضمن هياكلها وفي إطار المنظمات المدعمة لها. والمتزايد خاصة خلال المواعيد الإنتخابية والمناسبات الوطنية و الدينية (11 مارس – 8 ماي – عاشوراء – رمضان ...) من جهة. والعمل السري الذي كان الميل إليه رغم إكتشاف المنظمة الخاصة. من جهة أخرى.

3- من الخطأ. إعتبار بأن القمع الإستعماري المسلط ضد عناصر المنظمة الخاصة "وح.إ.ح.د" كان ضمن حملة اعتقالات ومحاكمات عقب اكتشاف المنظمة. وفي إطار ما سمته السلطة الإستعمارية التصدى للمؤامرة. بل على العكس من ذلك. إن السياسة القمعية لم تتوقف إطلاقا. وزادت حدة وعنفا ووحشية ضد كل ما يمت صلة بالحركة، وبوسائل عديدة (المراقبة الفردية، الإعتقالات، المحاكمات ...) وأحداث مغنية، نمور وعين تموشنت في ماي وأكتوبر وديسمبر 1952 على التوالي. وندرومة في أكتوبر 1953 ... وغيرها كثير. دلت كلها على إستمرار سياسة القمع الإستعماري.

4- من خلال تصفح الأرشيف، تأكدت من عدة حقائق تاريخية مهمة، ومنها:

أ- توجه "ح.إ.ح.د" نحو المناطق الريفية: بتأسيس خلايا وأفواج مزجت بين العمل العلني وتكوين أفواج فدائية تلقى فيها المنخرطون تدريبا نفسيا وعسكريا ... فلم تبق الحركة حبيسة المدن، بل توجهت إلى الريف... فكان الإنتقال من العمل السياسي إلى الثورة المسلحة سهلا منذ نوفمبر 1954 بتوافد الكثير إلى صفوفها.

ب- لم ينتظر المناضلون القرار الصادر عن المؤتمر الثاني للحركة (أفريل 1953) والمتضمن إعادة تشكيل المنظمة الخاصة، بل بادروا قبل ذلك. وبواسطة جهود شخصية إلى إعادة تنشيط الأفواج الفدائية (نظام الفيالق) منذ نهاية 1952 ... وفي

عدة مناطق (نمور. ندرومة. لورمال. وهران. ...) وعبرت هذه الجهود والمحاولات المنفردة عن الرغبة الملحة في العمل السري والإستعداد للثورة التحريرية.

5- كانت لـ "ح.إ.ح.د" عدة مبادرات وجهود من أجل تنسيق وتوحيد الجهود مع الأحزاب المغاربية والتونسية أثمرت بتوقيع ميثاق باريس في فبراير 1952 وعلى المستوى الوطني. ساهمت الحركة التي كانت تمثل القوة السياسية والشعبية الأولى. مساهمة مهمة في "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" (FADRL) منذ أوت 1951. وعرضت مشروع و حدة حزبية على الأحزاب الجزائرية والمتمثل في المؤتمر الوطني الجزائري (CNA) في 1953 ... الذي لم يلق ردودا إيجابية.

6- لم تكن سنة 1953 فقط سنة الأزمة العلنية الداخلية لـ "ح.إ.ح.د". بل كذلك. تلاشت خلالها وضعفت كل المساعي والآمال المعلقة على العمل السياسي العلني: وأضحت. بذلك. الظروف أكثر تلائما من ما سبق من أجل الإستعداد والتحضير للثورة التحريرية.

وفي الأخير. يجب التأكيد على أنني سعيت من وراء هذه الدراسة المونوغرافية. قصد إعطاء صورة دقيقة لتطور نشاط "ح.إ.ح.د" (1950-1954) عبر كافة مناطق عمالة وهران دون تفضيل واحدة عن أخرى.

وحسب رأيي. نحن في حاجة ماسة إلى مثل هذه الدراسات المونوغرافية الجزئية التي تعطي تصور أكثر دقة وتفصيل. وترفع النقاب و اللثام عن مناطق ومقاطعات ومدن وعبر فترات تاريخية مهمة ومحددة وحرجة من تاريخها الوطني.

وللأرشيف الجزائري الموجود في فرنسا قيمة علمية متميزة. علينا باستثماره وفي هذا الإطار. يمكن الإشارة إلى مجموعة مواضيع قابلة لإثراء والدراسة من خلال ما وجدته من مادة أرشيفية مهمة متعلقة بها. وأذكر منها:

- "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها".
- "ح.إ.ح.د" ومشروع المؤتمر الوطني الجزائري.
- نشاط ح.إ.ح.د في مقاطعة تلمسان.
- "ح.إ.ح.د" والمسألة الإنتخابية (1951-1954) مقاطعة تلمسان أنموذجا ...

وغيرها كثير.

البيبليوغرافية

باللغة العربية:

1- الكتب والمذكرات:

- ابن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم. الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر. الفترة الثالثة (1947-1954). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1986.

- أبو عمران الشيخ وجيجلي محمد. الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955). الطبعة الأولى. الجزائر: دار الأمة. 1999.

- العسلي بسام. نهج الثورة الجزائرية. الصراع السياسي. الطبعة الأولى. بيروت: دار النقاش. 1982.

- أمقران الحسيني عبد الحفيظ. مذكرة عن سيرة النضال والجهاد. الجزائر. دار الأمة: 1997.

- ابن نعمان أحمد. فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات . الأهداف. الوسائل والبدائل. الطبعة الثانية. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر. 1997.

- إيلول محمد الطيب و عروة محمد. فوج الأمير خالد: نواة الكشافة الإسلامية الجزائرية (1946-1962). الجزائر: منشورات دحلب. 1991.

- بن بلة أحمد. مذكرات أحمد بن بلة. بقلم روبرت ميل. تر: العفيف الأخضر. الطبعة الثانية. بيروت: دار الآداب. 1979.

- بن نبي مالك. في مهب المعركة. إرهاصات الثورة . دمشق: دار الفكر. 1986.

- بوحوش عمار. التاريخ السياسي للجزائر البداية ولغاية 1962. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامية 1997.

- بورقعة لخضر. مذكرات شاهد على اغتيال ثورة. الطبعة الثانية. الجزائر: دار الحكمة. 2000.

- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر العشرين. جزءان. جامعة قسنطينة. منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية. 2004.

- بوعزيز يحيى: . السياسة الإستعمارية من خلا لمطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1995.

. الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1986.

ـ ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. الجزء الثاني. الطبعة الأولى. قسنطينة: دار البعث. 1980.
ـ سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1983.
ـ الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962).: دار هومة الجزائر للطباعة والنشر. 2001.
- بومالي أحسن. استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد. (د.ت).
- جغلول عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيولوجية. تر: فيصل عباس. مراجعة أحمد خليل. ط1. بيروت: دار الحداثة. 1981.
- جوليان شارل آندري. إفريقيا الشمالية تسير. القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية. تر: المنجي سليم وآخرون. مراجعة فريد السويداني. تونس والجزائر: الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1976.
- حربي محمد: ـ الثورة الجزائرية- سنوات المخاض. تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. 1994.
ـ جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع (1954-1962). تر: كميل داغر. ط1. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. 1983.
- حميد عبد القادر. فرحات عباس -رجل الجمهورية. الجزائر: دار المعرفة. 2001.
- الخطيب أحمد. حزب الشعب الجزائري: جذورة التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي (1926-1939). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1986.
- رخيلة عامر. 8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1995.
- الزبيري محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر. ج1. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. 1999.
- زغلول فؤاد سعد. عشت مع ثوار الجزائر. بيروت: دار العلم للملايين. 1956.
- سطورا بن يامين. مصالي الحاج: رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1898-1974). تر: عماري صادق. ماضي مصطفى. الجزائر: دار القصبة. 1999.
- سعد الله أبو القاسم. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ج3. 1990. ج4: 1992.
ـ تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954). ج8. بيروت: دار الغرب الإسلامي. 1998.

- شريط عبد الله. مع الفكر السياسي والمجهود الإيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1986.
- شريط عبد الله ومبارك الميلي محمد. مختصر تاريخ الجزائر. ط2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1986.
- الشيخ سليمان. الجزائر تحمل الصلاح-دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة. تر: محمد حافظ الجمالي. الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال. 2002.
- عباس فرحات. حرب الجزائر وثورتها- ليل الإستعمار- ج1. تر: أبو بكر رحال المحمدية (المغرب): مطبعة فضالة. (د.ت).
- عباس محمد: الإندماجيون الجدد. الجزائر: مطبعة دحلب. 1993.
رواد الوطنية. حديث الإثنين. الجزائر: مطبعة دحلب. 1992.
ثوار عظماء. الجزائر. مطبعة دحلب. 1991.
اغتيال ...حلم- أحاديث مع محمد بوضياف. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. 2001.
نداء الحق-شهادات تاريخية. الجزائر: دار هومة. 2001.
- العلوي محمد الطيب. مظاهر المقاومة الجزائرية (1930-1954). الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع. 1994.
- عيناد ثابت رضوان. 8 ماي 1945 في الجزائر. تر: عيناد ثابت ومغيلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1986.
- غليسي جوان. الجزائر الثائرة. ط1. تر: خيري حماد. بيروت. منشورات دار الطليعة. 1961.
- قنان جمال. قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد. 1994.
- قنانش محمد: السيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945. الجزائر: مطبعة دحلب. 1991.
المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1981.
- قداش محفوظ وصاري جيلالي. الجزائر في التاريخ- المقاومة السياسية (1900-1954)
- الطريق الإصلاحي والطريق الثوري. ج5. تر: بن حراث. عبد القادر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1987.
- قليل عمار. ملحمة الجزائر الجديدة. ج1. ط1. قسنطينة: دار البعث. 1991.

- كافي علي. مذكرات علي كافي- من المناضل إلى القائد العسكري (1946-1962). الجزائر: دار القصبة. 1999.

- كيوان عبد الرحمان. المصادر الأولية لثورة 1 نوفمبر 1954. ثلاثة نصوص أساسية لـ"ح.ش.ج". ح.إ.ح.د. تر : شقرون أحمد. الجزائر: منشورات دحلب. 2004.

- كشيدة عيسى. مهندسو الثورة. الجزائر: دار الشهاب. 2001.

- المدني أحمد توفيق: «كتاب الجزائر. ط2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1984.

- «حياة كفاح-مذكرات. ج2(1925-1954). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1988.

- محساس أحمد. الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة. تر: الحاج مسعود ومحمد عباس. الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال. 2002.

- مومن العمري. الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954). الجزائر: دار الطليعة. 2003.

- نايت بلقاسم مولود بلقاسم. الثورة الجزائرية والتحرر: المواقف الأولية على الصعيد الداخلي والخارجي وتأثيراتها بعد نوفمبر. قسنطينة: دار البعث. 1984.

- نجار عمار. مصالي الحاج: الزعيم المفترى عليه. الجزائر: دار الحكمة. 2000.

- هشماوي مصطفى. جذور نوفمبر 1954 في الجزائر. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954. (د.ت).

- هلال عمار. أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1995.

- وقواق عبد القادر. مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية. لجنة مساندة ضحايا القمع- المرافعة الكبرى. ط2. الجزائر: مطبعة دحلب. 1992.

- يوسفي أمحمد. الجزائر في ظل المسيرة النضالية- المنظمة الخاصة. تر: محمد الشريف بن دالي حسين. الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال. 2002.

2- المقالات:

- بوزوزو محمد. خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي. المنار.ع:06. ليوم 06 جويلية 1951.

- بوصفصاف عبد الكريم. التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954). سيرتا. قسنطينة. ع:05. ماي 1981. ص29-38.

- بومالي أحسن. المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح. الذاكرة. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد. ع: 02. ص177-180.

- جغلول عبد القادر. الخارجون عن القانون- العنف الريفي والسلطة الإستعمارية. الثقافة. الجزائر. ع:83. سبتمبر-أكتوبر 1984. ص427-439.

- جيلالي بلوفة عبد القادر. الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1951): محاولة وحدوية مجهضة. المجلة التاريخية المغاربية. تونس. ع:121. مارس 2006. ص79-86.

- رزاقي عبد الرحمان. الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح. الباحث. الجزائر. ع: 02. 1984.

- الزبيري محمد العربي: عبد الناصر والثورة الجزائرية. الثقافة. ع:104. ص41-50.

الحركة الوطنية في مرحلة النضج (1942-1954). الرؤية. الجزائر: مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر وزارة المجاهدين. ع:02. ماي — جوان 1996.

- العلوي محمد الطيب. الشهيد زيغود يوسف: القائد الشعبي المتواضع. الذاكرة. ع:03. 1998.

- قنانش محمد. الإيديولوجية الثورية في الحركة الوطنية الجزائرية. الأصالة. الجزائر. ع.11. نوفمبر- ديسمبر 1971. ص25-30.

- قنطاري محمد. حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة 1 نوفمبر بغرب الوطن وعملياته المسلحة والتحريرية. الذاكرة. ع:05. 1998.

- لونيسي إبراهيم. المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954. المصادر. الجزائر. ع:06. مارس 2006. ص53-78.

- محساس أحمد. التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية. الثقافة. ع: 85. جانفي — فبراير 1985. ص57-77.

- المكي شاذلي. حوادث 8 ماي1945. الأصالة . ع: 53. جانفي 1978. ص74-880.

- مهري عبد الحميد. أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954. الأصالة. ع:25. أكتوبر-نوفمبر 1974. ص8-18.

- هلال عمار. الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري. الذاكرة. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد. ع: 03. 1995.

3-الأطروحات :

- البخاري حمانة. فلسفة الثورة الجزائرية- دراسة في الأسس الفلسفية لثورة نوفمبر 1954. أطروحة دكتوراه. جامعة وهران. 1995.

- بن داهة عدة. إسهامات منطقة معسكر في المجهود الثوري (1954-1958). رسالة ماجستير في التاريخ الحديث . جامعة وهران. 2001.

- بن زروال جمعة. الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة (1954-1962). ماجستير في التاريخ. جامعة قسنطينة. 2002.
- جيلالي بلوفة عبد القادر. نشاط حزب الشعب الجزائري- حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951). ماجستير في التاريخ. جامعة وهران. 2002.
- طواع أحمد. سياسة التربية والتعليم الفرنسي في الجزائر (1930-1954). شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع. جامعة وهران. 1978..
- لونيسي رابح. التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920-1954). أطروحة دكتوراه في التاريخ. جامعة الجزائر. 2004.
- مومن العمري. حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: نشأتها وتطورها (1946-1954). ماجستير في التاريخ. جامعة قسنطينة. 2000.
- نميش صالح. مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962). ماجستير في التاريخ. جامعة الإسكندرية. 1988.

4-الشهادات و اللقاءات مع الشخصيات الوطنية :

- آصلاح رمضان "شهادة عن المنظمة الخاصة والسرية (المخ) 1947-1950. مخطوطة باللغة الفرنسية. (د.ت)". 37 ص وملاحق.
- وهراني أحمد . لقاءات. في جويلية 2007. الحناية (تلمسان).
- بن خدة بن يوسف. شهادة بمركز الأرشيف الوطني. الجزائر. 2001/08/05.
- بوادود عمر. شهادة. جريدة السلام. 1993/03/30.
- بوشعيب أحمد بلحاج. لقاء بوهران. 2005/03/18.
- سيد علي عبد الحميد. شهادة. جريدة الشعب. 1986/11/10.
- ممشاوي محمد. شهادة حول العمليات الأولى لثورة فاتح نوفمبر 1954 في غرب الجزائر- مخطوطة باللغة الفرنسية.

5- الوسائل السمعية البصرية:

- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. تاريخ الجزائر (1830-1962)- قرص مضغوط. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002.
- مديرية المجاهدين- ولاية البيض: شهادة مجاهدين. "وثائق مصورة". قرص مضغوط. (د.ت).
- مديرية المجاهدين- ولاية عين تموشنت: شهادة مجاهدين. "وثائق مصورة".

6- الموسوعات:

- الموسوعة العسكرية. ج1. ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1977.
- الموسوعة السياسية. ج1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1977.

فهـــــرس

عبد القادر جيلالي بلوفة
حركة الانتصار للحريات الديموقراطية







الدكتور
جيلالي بلوفة
عبد القادر

من مواليد 1961 بحاسي الغلة (ولاية عين تموشنت).

بكالوريا- شعبة الآداب- ثانوية البشير الإبراهيمي- عين تموشنت - 1980.

ليسانس في التاريخ- جامعة وهران.1985

ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر2002

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر2008 .

عضو في اللجنة العلمية واللجنة البيداغوجية - قسم التاريخ - جامعة تلمسان.

استاد مشارك- جامعة التكوين المتواصل-تلمسان - السنة الجامعية 2005-2006.

استاد محاضر ا- قسم التاريخ- جامعة تلمسان.

استاد مشارك- قسم التاريخ- جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس.

عضو في اللجنة العلمية واللجنة البيداغوجية- قسم التاريخ - جامعة تلمسان.

عضو في فرقة بمخبر "دراسات الحضارات والفكرية" - جامعة تلمسان.

عضو في فرقة بحث معتمدة - قسم التاريخ- كلية الحضارة الإسلامية - جامعة وهران

الالمعية
elalmaia15@gmail.com
tel 031675289
fax 031676923



9 789931 305163
DL 2011-686